

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة البليدة 2 - لونيبي علي-

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم المالية والمحاسبة

العنوان:

الشفافية في الإفصاح كآلية للرفع من جودة المعلومة المحاسبية وتفعيل
حوكمة الشركات -دراسة حالة-

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: محاسبة

إشراف الدكتور:

دراوسي مسعود

إعداد الطالبة:

أقزوح صبرين

السنة الجامعية: 2026/2025

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة البليدة 2 - لونيبي علي -

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم المالية والمحاسبة

الشفافية في الإفصاح كآلية للرفع من جودة المعلومة المحاسبية وتفعيل حوكمة الشركات -دراسة حالة-

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: محاسبة

إشراف الدكتور:

دراوسي مسعود

إعداد الطالبة:

أقزوح صبرين

أمام اللجنة المكونة من:

الاسم واللقب	مؤسسة الانتماء	الصفة
أ.د/ غزاري عمر	البليدة 2 - لونيبي علي	رئيسا
أ.د/ دراوسي مسعود	البليدة 2 - لونيبي علي	مشرفا ومقررا
أ.د/ بن مسعود آدم	البليدة 2 - لونيبي علي	مشرفا مساعدا
أ.د/ كداتسة عائشة	البليدة 2 - لونيبي علي	ممتحنا
أ.د/ دراوسي مراد	البليدة 2 - لونيبي علي	ممتحنا
أ.د/ رميدي عبد الوهاب	المدينة	ممتحنا
أ.د/ بوزيدة حميد	بومرداس	ممتحنا

السنة الجامعية: 2026/2025



إهداء :

لم تكن الرحلة قصيرة ولا ينبغي لها أن تكون، لم يكن الحلم قريبا ولا الطريق كان محفوفًا بالتسهيلات.

إلى الذي زين اسمي بأجمل الألقاب، من دعمني بلا حدود وأعطاني بلا مقابل...

من علمني أن الدنيا كفاح وسلاحه العلم والمعرفة داعمي الأول في مسيرتي وسندي وقوتي وملأني بعد الله... إلى فخري واعتزازي

أبي

إلى من جعل الله الجنة تحت أقدامها واحتضني قلبها قبل يدها وسهلت لي الشدائد بدعائها.. إلى القلب الحنون والشمعة التي كانت لي في الليالي المظلمات ... سر قوتي ونجاحي

أمي

إلى ضلعي الثابت وأمان أيامي

إلى من شددت عضدي بهم فكانوا لي ينابيع ارتوي منها

إلى خيرة أيامي وصفوتها .. إلى قرّة عيني

إخوتي

إلى بناتي العزيزات (سيلينا وآيلا)، نور حياتي ومصدر قوتي وإلهامي، أرجو أن يكون هذا العمل قدوة لهن في المثابرة والسعي نحو النجاح.

لكل من كان عوناً وسنداً في هذا الطريق ... للأصدقاء الأوفياء، لأصحاب الشدائد والأزمات

إلى من أفاضني بنصائحه المخلصة،

إليكم عائلتي ...

أهديكم هذا العمل ، راجية من الله أن يكون نافعا ومفيدا.

شكر وتقدير:

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والذي وفقني لإتمام هذا العمل المتواضع.

أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى أستاذي البروفيسور دراوسي مسعود على إشرافه القيم، وتوجيهاته السديدة، ودعمه المستمر طيلة مراحل إعداد هذا العمل، وعلى صبره معنا.

جعل الله ذلك في ميزان حسناته ووفقه لخيري الدنيا والآخرة.

كما أتوجه بالشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة الكرام، على تفضلهم بقراءة هذا العمل وتقييمه، وعلى ملاحظاتهم العلمية التي ستثري هذا البحث.

ولا يفوتني أن أتقدم بخالص الشكر إلى جميع أساتذتي الذين ساهموا في تكويني العلمي، وإلى كل من قدم لي يد العون والمساعدة، سواء من قريب أو بعيد.

كما أخص بالشكر كل العاملين في جامعة البليدة 2 وبالأخص من كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، على تعاونهم وتوفيرهم للمعطيات اللازمة لإنجاز هذا العمل.

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل مفهوم الشفافية في الإفصاح المحاسبي، وبيان أثرها على جودة المعلومة المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية، إضافة إلى استكشاف علاقتها بتنفيذ مبادئ حوكمة الشركات في بيئة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية. وقد سعت الدراسة إلى تقييم مدى التزام هذه المؤسسات بمتطلبات الإفصاح وفق النظام المحاسبي المالي والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، مع اختبار طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة المتمثلة في الشفافية في الإفصاح، جودة المعلومة المحاسبية، وحوكمة الشركات.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، مدعماً بدراسة ميدانية، حيث تم اختبار الفرضيات من خلال تحليل العلاقة بين الإفصاح المحاسبي والخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية، وكذا دراسة العلاقة بين الشفافية في الإفصاح وآليات حوكمة الشركات، سواء الداخلية أو الخارجية.

وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة إيجابية ذات دلالة بين مستوى الشفافية في الإفصاح وجودة المعلومة المحاسبية، حيث يسهم الإفصاح الواضح والكافي في تعزيز الخصائص النوعية للمعلومة، لاسيما الملاءمة والمصادقية. كما بينت النتائج أن الشفافية في الإفصاح تمثل أحد المحددات الأساسية لتنفيذ حوكمة الشركات، من خلال دعم فعالية آليات الرقابة وتحقيق مزيد من الانضباط المؤسسي.

وفي الجانب التطبيقي، تم إجراء دراسة حالة على مجمع صيدال خلال الفترة (2022-2024)، بالاعتماد على تحليل القوائم المالية وتدعيمها باستبيان موجه. وقد أظهرت النتائج أن المجمع يلتزم بدرجة معتبرة بمتطلبات الشفافية في الإفصاح وفق SCF و IAS/IFRS، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على جودة المعلومات المفصح عنها، ويسهم في تفعيل آليات حوكمة الشركات، وإن بدرجات متفاوتة.

وعليه، تخلصت الدراسة إلى أن التطبيق الفعال لمتطلبات الشفافية في الإفصاح يعد عاملاً محورياً في تحسين جودة المعلومة المحاسبية وتعزيز ممارسات الحوكمة داخل المؤسسات الاقتصادية.

Abstract :

This study aimed to examine the relation between transparency in accounting disclosure and the quality of accounting information and the effectiveness of corporate governance within Algerian economic institutions. It focused on assessing the extent to which these institutions comply with disclosure requirements set by the Financial Accounting System and International Accounting Standards, while analyzing the relationships between disclosure transparency, information quality, and corporate governance.

The study adopted a descriptive-analytical approach, supported by an empirical investigation. It explored the relationship between accounting disclosure and the qualitative characteristics of accounting information, as well as the relationship between transparency and both internal and external corporate governance mechanisms.

The findings revealed a significant positive relationship between disclosure transparency and the quality of accounting information, as transparent and adequate disclosure enhances the relevance and reliability of financial data. The results also indicated that transparency plays a key role in strengthening corporate governance by improving the effectiveness of control mechanisms.

Empirically, a case study was conducted on the Saidal Group over the period 2022–2024, using financial statement analysis and a questionnaire. The results showed that the group demonstrates a considerable level of compliance with disclosure requirements, which positively contributes to improving information quality and reinforcing corporate governance practices.

The study concludes that effective implementation of disclosure transparency is a fundamental driver for enhancing accounting information quality and promoting sound corporate governance.

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات:

رقم الصفحة	قائمة المحتويات:
04	إهداء
05	شكر وتقدير
06	الملخص
09	قائمة المحتويات
12	قائمة الجداول
14	قائمة الأشكال
16	قائمة الملاحق
18	قائمة الإختصارات
21	مقدمة
	الفصل الأول: الشفافية في الإفصاح عن القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS والنظام المحاسبي المالي SCF
35	تمهيد
36	المبحث الأول: عرض القوائم المالية
36	المطلب الأول: ماهية القوائم المالية
40	المطلب الثاني: القوائم المالية حسب معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS
48	المطلب الثالث: عرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي SCF
55	المبحث الثاني: عملية الإفصاح في القوائم المالية
55	المطلب الأول: المفهوم العام للإفصاح المحاسبي
59	المطلب الثاني: المقومات الأساسية للإفصاح
67	المطلب الثالث: أنواع الإفصاح المحاسبي والعوامل المؤثرة عليه
73	المبحث الثالث: دور الشفافية في تحسين جودة الإفصاح
73	المطلب الأول: ماهية الشفافية في الإفصاح
77	المطلب الثاني: آليات تحقيق الشفافية في الإفصاح
81	المطلب الثالث: قياس الشفافية
90	خلاصة الفصل الأول

قائمة المحتويات

	الفصل الثاني: جودة المعلومة المحاسبية بين متطلبات الإفصاح المحاسبي ومعايير المحاسبة الدولية
92	تمهيد
93	المبحث الأول: الإطار النظري لجودة المعلومة المحاسبية
93	المطلب الأول: ماهية المعلومة المحاسبية
98	المطلب الثاني: جودة المعلومة المحاسبية
104	المطلب الثالث: قياس جودة المعلومات المحاسبية
113	المبحث الثاني: أثر الالتزام بمتطلبات الشفافية في الإفصاح على جودة المعلومة المحاسبية
113	المطلب الأول: جودة المعلومة المحاسبية والتحول الرقمي
121	المطلب الثاني: الإفصاح المحاسبي حسب SCf وجودة المعلومة المحاسبية
124	المطلب الثالث: الشفافية وجودة المعلومة المحاسبية
126	خلاصة الفصل الثاني
	الفصل الثالث: التكامل بين الأسس الفكرية لحوكمة الشركات ومتطلبات الإفصاح المحاسبي
128	تمهيد
129	المبحث الأول: مفاهيم نظرية حول حوكمة الشركات
129	المطلب الأول : نشأة ودوافع ظهور حوكمة الشركات
138	المطلب الثاني: الإطار المفاهيمي لحوكمة الشركات
141	المطلب الثالث: محددات وآليات حوكمة الشركات
152	المبحث الثاني: حوكمة الشركات المعاصرة في ظل التحول الرقمي والاستدامة
152	المطلب الأول: أهداف ومبادئ حوكمة الشركات
158	المطلب الثاني: نماذج حوكمة الشركات
163	المطلب الثالث: العلاقة بين الرقمنة وجودة حوكمة الشركات
165	المبحث الثالث: حوكمة الشركات والإفصاح المحاسبي بالجزائر
166	المطلب الأول: أثر تبني معايير IAS/IFRS على ممارسات الحوكمة
171	المطلب الثاني: الإفصاح والشفافية ودورهما في تعزيز حوكمة الشركات

قائمة المحتويات

176	المطلب الثالث: واقع وتحديات تطبيق حوكمة الشركات في البيئة الاقتصادية الجزائرية
194	خلاصة الفصل الثالث
	الفصل الرابع: الشفافية في الإفصاح وتأثيرها على جودة المعلومة المحاسبية وتفعيل الحوكمة بمجمع "صيدال"
196	تمهيد
198	المبحث الأول: تقديم عام لمجمع "صيدال"
198	المطلب الأول: نشأة وتطور مجمع "صيدال"
205	المطلب الثاني: تعريف عام لمجمع "صيدال"
207	المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لمجمع "صيدال"
212	المبحث الثاني: تأثير الشفافية في الإفصاح على جودة المعلومات المحاسبية وتفعيل حوكمة الشركات بمجمع "صيدال"
212	المطلب الأول: عرض وتحليل القوائم المالية لمجمع "صيدال"
230	المطلب الثاني: التحقق من مدى توفر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بالقوائم المالية لمجمع "صيدال"
238	المطلب الثالث: درجة تأثير الإفصاح المحاسبي وفق SCF على مبادئ الحوكمة بمجمع "صيدال"
244	المبحث الثالث: الإطار العملي للدراسة الميدانية (استبيان)
244	المطلب الأول: التحليل الأولي لبيانات الاستبيان
254	المطلب الثاني: عرض وتحليل نتائج الاستبيان
266	المطلب الثالث: اختبار فرضيات الدراسة
271	خلاصة الفصل الرابع
274	الخاتمة
284	قائمة المراجع
296	قائمة الملاحق

قائمة الجداول

قائمة الجداول:

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	أهم الفروقات بين نماذج حوكمة الشركات	161
02	تطور مؤشرات الحوكمة العالمية في الجزائر خلال الفترة 2012-2023	178
03	مقارنة بين حوكمة الشركات من منظور ميثاق الحكم الراشد ومنظمة OECD	184
04	أصول ميزانية مجمع "صيدال"	213
05	خصوم ميزانية مجمع "صيدال"	215
06	جدول حساب النتيجة حسب الطبيعة لمجمع "صيدال"	218
07	جدول تدفقات الخزينة لمجمع "صيدال"	223
08	جدول تغيرات الأموال الخاصة لمجمع "صيدال"	226
09	مقارنة بين النتائج المتوقعة والنتائج الفعلية لسنة 2023	232
10	مقياس الإجابات "ليكارت الخماسي"	247
11	معامل الارتباط لفقرات المحور الأول والدرجة الكلية للمحور	248
12	معامل الارتباط لفقرات المحور الثاني والدرجة الكلية للمحور	250
13	معامل الارتباط لفقرات المحور الثالث والدرجة الكلية للمحور	251
14	معامل الثبات "آلفا كرونباخ"	253

قائمة الجداول

254	توزيع أفراد العينة حسب الفئة العمرية	15
255	توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي	16
257	توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة	17
260	اتجاه إجابات أفراد العينة للمحور الأول	18
262	اتجاه إجابات أفراد العينة للمحور الثاني	19
264	اتجاه إجابات أفراد العينة للمحور الثالث	20
266	تحليل اختبار T للعينة البسيطة One Sample T-test	21
267	نتائج تطبيق معادلة الانحدار الخطي البسيط (الفرضية الفرعية 02)	22
269	نتائج تطبيق معادلة الانحدار الخطي البسيط (الفرضية الفرعية 03)	23

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال:

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	مقومات الإفصاح المحاسبي	66
02	أنواع الإفصاح المحاسبي	70
03	شروط تحقيق الشفافية	77
04	تصنيف الجزائر في مؤشر مدركات الفساد CPI	82
05	نظام المعلومات المحاسبية	96
06	خصائص المعلومات المحاسبية	103
07	العوامل المؤثرة على جودة المعلومة المحاسبية	107
08	خصائص الحوسبة السحابية	119
09	مشاكل علاقة الوكالة	132
10	فوائد حوكمة الشركات	140
11	محددات الحوكمة الأساسية	143
12	الهيئات الرئيسية في حوكمة الشركات	146
13	آليات الحوكمة الأساسية	151
14	مبادئ حوكمة الشركات	157
15	نماذج حوكمة الشركات	162
16	تأثير معايير IAS/IFRS على مبادئ حوكمة الشركات	170
17	دور الإفصاح في الحد من تعارض المصالح	174

قائمة الأشكال

182	الأطراف الفاعلة الداخلية والهيئات الخاصة بهم	18
204	ملخص لمراحل تطور مجمع "صيدال"	19
207	الهيكل التنظيمي لمجمع "صيدال"	20
246	نموذج الدراسة الميدانية	21
255	توزيع أفراد العينة حسب الفئة العمرية	22
257	توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي	23
259	توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة	24

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق:

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
01	جدول الميزانية وفق SCF (عناصر أصول/عناصر خصوم)	-296 299
02	جدول حساب النتائج حسب SCF (حسب الطبيعة/حسب الوظيفة)	-300 302
03	جدول تدفقات الخزينة حسب SCF (الطريقة المباشرة/الطريقة غير المباشرة)	-303 304
04	جدول تغيرات الأموال الخاصة حسب SCF	305
05	الهيكل التنظيمي لمجمع "صيدال"	306
06	ميزانية مجمع "صيدال" (أصول)	-308 310
07	ميزانية مجمع "صيدال" (خصوم)	-312 314
08	جدول حساب النتيجة لمجمع "صيدال"	-316 318
09	جدول تدفقات الخزينة لمجمع "صيدال"	320
10	جدول تغيرات الأموال الخاصة لمجمع "صيدال"	321

قائمة الملاحق

-322 326	استمارة الاستبيان باللغة العربية	11
-327 334	استمارة الاستبيان باللغة الفرنسية	12
-335 340	نتائج برنامج SPSS 26	13
341	قائمة محكمي الاستبيان	14

قائمة الاختصارات

قائمة الاختصارات:

الاختصار	التسمية باللغة الأجنبية	التسمية باللغة العربية
AICPA	American Institute of Certified Public Accountants	مجمع المحاسبين الأمريكيين
IAS/IFRS	International Accounting Standards/International Financial Reporting Standards	معايير المحاسبة الدولية
SCF	Système Comptable Financier	النظام المحاسبي المالي
FASB	Financial Accounting Standards Board	مجلس معايير المحاسبة الدولية
CPI	Corruption Perceptions Index	مؤشر مدركات الفساد
SGI	Sustainable Governance Indicators	مؤشر الحوكمة المستدامة
CRS	Country Risk Score	مؤشر تصنيف المخاطر في البلدان
BCRI	Business Climate Risk Index	مؤشر المخاطر والأوضاع الاقتصادية
CYB	Competitiveness Yearbook	الكتاب السنوي للتنافسية
CRG	Country Risk Guide	الدليل العالمي لمخاطر الدول
RLI	Rule of Law Index	مؤشر سيادة القانون
WJP	World Justice Project	مشروع العدالة العالمي

قائمة الاختصارات

مؤشر مشاريع تنوع الديمقراطية	Varieties of Democracy Project	VDP
شراكة الميزانية الدولية	International Budget Partnership	IBP
مؤشر مسح الميزانية المفتوحة	Open Budget Survey	OBS
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	Organisation for Economic Co-operation and Development	OECD
مجموعة العشرين	Group of Twenty	G20
لجنة معايير المحاسبة الدولية	International Accounting Standards Committee	IASC
مجلس معايير الاستدامة الدولية	International Sustainability Standards Board	ISSB
مبادرة التقارير العالمية	Global Reporting Initiative	GRI
قضايا البيئة والمجتمع والحوكمة (المعلومات غير المالية)	Environmental, Social, and Governance	ESG
مؤشرات الحوكمة العالمية	Worldwide Governance Indicators	WGI
برنامج دعم التنمية المحلية المتكاملة	Programme d'appui au développement local intégré	ADIL

مقدمة

تمهيد:

في ظل التحولات العميقة التي يشهدها الاقتصاد العالمي، وتزايد درجة التعقيد في البيئات المالية والمحاسبية، أصبحت جودة المعلومات المحاسبية ودرجة موثوقيتها من القضايا المحورية التي تحظى باهتمام متزايد من قبل الباحثين والممارسين على حد سواء. وقد أظهرت العديد من الدراسات والتجارب العملية أن من أبرز الأسباب التي تقف وراء تعثر أو انهيار عدد من المؤسسات الاقتصادية يتمثل في ضعف الالتزام بالمبادئ المحاسبية، وتدني مستوى الشفافية في الإفصاح، وغياب المصادقية في إعداد وعرض القوائم المالية، وهو ما يؤدي إلى تقليص القيمة المعلوماتية للتقارير المالية ويحد من قدرتها على تلبية احتياجات مختلف مستخدميها.

وفي هذا الإطار، يبرز الإفصاح المحاسبي كأحد الركائز الأساسية التي يقوم عليها نظام المعلومات المحاسبية داخل المؤسسة، حيث يشكل أداة جوهرية لضمان تدفق المعلومات المالية بشكل كاف وملائم وفي الوقت المناسب. ويعد تعزيز هذا الإفصاح ضرورة ملحة لما له من دور في ترسيخ مبادئ الشفافية والمصادقية، والحد من فجوة المعلومات بين الإدارة وأصحاب المصالح، وعلى رأسهم المستثمرون والدائنون والمحللون الماليون. فكلما ارتفع مستوى الإفصاح، انعكس ذلك إيجاباً على تحسين جودة القرارات الاقتصادية وتعزيز كفاءة تخصيص الموارد داخل السوق.

وينظر إلى النظام المحاسبي باعتباره أحد أهم نظم المعلومات داخل المؤسسة الاقتصادية، كونه يمثل الإطار الذي يتم من خلاله جمع البيانات المالية ومعالجتها وتلخيصها وعرضها في شكل معلومات قابلة للاستخدام في اتخاذ القرار. ومع تزايد إدراك أهمية المعلومات كأحد أهم الموارد الاستراتيجية في العصر الحديث، برزت الحاجة إلى تطوير أدوات قياس وتقييم جودة المعلومات المحاسبية، بما يضمن تحقيق الفعالية والموثوقية والملاءمة في التقارير المالية.

وتؤدي المعلومات المحاسبية دورا محوريا باعتبارها حلقة وصل بين المؤسسة وبيئتها الخارجية، إذ تمكن المستثمرين من تقييم المخاطر والعوائد المرتبطة بقراراتهم الاستثمارية، كما تساعد الدائنين على تقدير قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها، وتتيح في الوقت نفسه للإدارة الداخلية إمكانية تحليل الأداء المالي والتشغيلي وتحديد الانحرافات واتخاذ القرارات التصحيحية المناسبة.

ومن جهة أخرى، يعتبر الإفصاح المحاسبي أحد العوامل الحاسمة في تحديد مستوى جودة المعلومات المحاسبية، حيث يسهم في تعزيز درجة الشفافية والحد من عدم تماثل المعلومات بين الأطراف ذات العلاقة. وكلما كان الإفصاح أكثر شمولية ودقة وملاءمة زمنية، زادت درجة الثقة في القوائم المالية، وتحسنت الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، خاصة من حيث الملاءمة والموثوقية والقابلية للمقارنة.

وفي السياق الجزائري، شهد النظام المحاسبي تطورا مهما من خلال تبني النظام المحاسبي المالي (SCF) المستوحى من معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS)، وذلك في إطار جهود الدولة الرامية إلى تحديث البيئة المحاسبية ومواءمتها مع الممارسات الدولية. وقد جاء هذا التحول بهدف تحسين شفافية المعلومات المالية وتعزيز قابلية المقارنة والرفع من جودة الإفصاح المحاسبي داخل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، خاصة في ظل الانفتاح الاقتصادي وتزايد الحاجة إلى جذب الاستثمارات الأجنبية وتعزيز ثقة المتعاملين الاقتصاديين. غير أن التطبيق العملي لهذا النظام في الجزائر ما يزال يواجه جملة من التحديات، من بينها تفاوت مستويات الالتزام بالإفصاح بين المؤسسات، وضعف التكوين المحاسبي المتخصص في بعض الحالات، إضافة إلى استمرار بعض الممارسات التي تحد من كفاءة الإفصاح وشفافيته.

كما أن التطورات الاقتصادية العالمية، وما صاحبها من أزمات مالية متكررة، قد أبرزت بشكل واضح أهمية الحوكمة أو الحكم الرشيد كآلية تنظيمية تهدف إلى تعزيز الرقابة الداخلية وتحسين جودة التقارير المالية. وفي الجزائر، أصبح موضوع الحوكمة يحظى باهتمام متزايد، باعتباره إطارا داعما لتحسين ممارسات الإفصاح المحاسبي وضمان نزاهة وشفافية المعلومات المالية، خاصة في المؤسسات الكبرى والشركات ذات الطابع الاقتصادي الاستراتيجي.

1. الإشكالية:

بناء على ما سبق، يتضح أن تحسين جودة المعلومات المحاسبية في السياق الجزائري يرتبط ارتباطا وثيقا بمدى فعالية تطبيق معايير الإفصاح المحاسبي، ومدى التزام المؤسسات بمبادئ الشفافية والحوكمة، وهو ما يجعل هذا الموضوع ذا أهمية علمية وعملية بالغة، تستدعي المزيد من البحث والتحليل لفهم أبعاده وتحدياته واقتراح السبل الكفيلة بتطويره. ومن هنا يمكننا طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

- مامدى مساهمة الشفافية في الإفصاح في الرفع من جودة المعلومة المحاسبية الصادرة عن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وتطبيق حوكمة الشركات؟

والى جانب هذه الإشكالية الرئيسية، تطرح مجموعة من التساؤلات نذكر منها:

- فيما تتمثل عملية الإفصاح في القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية؟
- ماهي علاقة المعلومة المحاسبية وكذا الشفافية والإفصاح المحاسبي بحوكمة الشركات؟
- هل يحتوي النظام المحاسبي المالي على بنود واضحة يلزم فيها المؤسسات بالإفصاح عن المعلومات المحاسبية؟

- هل تتوفر بيئة الأعمال الجزائرية على مقومات تسمح بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات؟

2. الفرضيات:

بغية الإجابة على الإشكالية الأساسية والأسئلة التي قد تطرح، ارتأينا أن ننطلق من الفرضيات التالية:

- **الفرضية الرئيسية:** تسهم الشفافية في الإفصاح في تعزيز جودة المعلومة المحاسبية، ودعم تطبيق مبادئ حوكمة الشركات؛

- **الفرضية الفرعية 01:** يوجد تطبيق لمبدأ الشفافية في الإفصاح بالمؤسسات الاقتصادية محل الدراسة؛

- **الفرضية الفرعية 02:** توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الالتزام بمتطلبات الإفصاح وتعزيز جودة المعلومة المحاسبية بالمؤسسات محل الدراسة؛

- **الفرضية الفرعية 03:** توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الشفافية في الإفصاح وتطبيق مبادئ حوكمة الشركات بالنسبة لأفراد عينة الدراسة.

3. أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية هذه الدراسة في تناول موضوع بالغ الحساسية والأهمية بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، والمتمثل في القوائم المالية. حيث تسعى الدراسة إلى إبراز دور الشفافية في الإفصاح المحاسبي، ومدى تأثيرها على جودة المعلومات المحاسبية المستخرجة من القوائم المالية للشركات،

وذلك من منظور مستخدمي هذه المعلومات. كما تهدف إلى دعم التطبيق السليم لمبادئ حوكمة الشركات وتعزيزها داخل البيئة الاقتصادية الجزائرية.

4. أهداف الدراسة:

- تهدف الدراسة إلى الإجابة عن الإشكالية المطروحة، وكذا اختبار الفرضيات، بالإضافة إلى:
- تسليط الضوء على مفهوم الشفافية والإفصاح المحاسبي؛
 - إبراز مفهوم حوكمة الشركات، مع توضيح أهم الأسباب والدوافع التي أدت إلى انتشار هذا المفهوم في السنوات الأخيرة.
 - تحليل انعكاسات مصداقية القوائم المالية في ظل تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على مختلف الأطراف المستفيدة من هذه القوائم؛
 - التعرف على واقع الإفصاح والشفافية في الشركات الاقتصادية الجزائرية، ودورها في تحسين جودة المعلومات المحاسبية وتعزيز وتفعيل مبادئ حوكمة الشركات.

5. أسباب اختيار الموضوع:

يرجع اختيارنا لهذا الموضوع نظرا للأسباب الموضوعية والذاتية التالية:

- بيان وتشخيص الشفافية في الإفصاح وجودة المعلومة المحاسبية لما لها من مزايا تخدم الاقتصاد الوطني وكذا جميع أصحاب المصالح، حيث يتم الاعتماد عليها في إعداد القوائم المالية للمؤسسات؛
- الاهتمام الشخصي بالموضوع باعتباره من المواضيع التي أثارت ثورة كبيرة في عالم الاقتصاد ومحاولة إثرائه؛

- إختصاصي في الدراسة المتمثل في المجال المحاسبي والمالي؛
- الصعوبات التي يعاني منها مستخدمي القوائم المالية في الحصول على معلومات ذات موثوقية من جهة، والصعوبات التي تواجهها المؤسسات الاقتصادية في تطبيق مبادئ الحوكمة؛

- إيجاد السبل لتحقيق جودة المعلومة المحاسبية وهذا من خلال تفعيل الشفافية في الإفصاح المحاسبي وضمان التطبيق الجيد لمبادئ الحوكمة.

6. منهج الدراسة:

بغية الإجابة على الإشكالية المطروحة من جهة، وتحقيق أهداف الدراسة من جهة أخرى، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي. ففي الجانب النظري، اعتمدنا على الجانب الوصفي باعتباره منهجا مناسباً لهذه المواضيع، وذلك لإعطاء فكرة حول الشفافية والإفصاح المحاسبي، وكذا جودة المعلومة المحاسبية وحوكمة الشركات، بالإضافة إلى المنهج التاريخي من أجل تتبع تطور موضوع حوكمة الشركات على المستويين المحلي والدولي.

أما في الجانب الميداني، تم الاعتماد على أسلوب دراسة الحالة عند إسقاط الدراسة النظرية على مجمع "صيدال"، بالإضافة إلى استخدام المنهج التحليلي من خلال دراسة وتحليل المعطيات وذلك بالاعتماد على برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية spss نسخة 26 في التحليل الإحصائي لإجابات أفراد العينة واختبار فرضيات الدراسة.

وقد تم الاعتماد على أدوات جمع البيانات والمعلومات التالية:

- المراجع، الكتب، المجلات، المذكرات والرسائل الجامعية، الملتقيات الوطنية والدولية، ومختلف الأطروحات الجامعية التي تناولت الموضوع، ومواقع الأنترنت.
- آراء أهل الاختصاص من خلال المقابلات الشخصية.
- الوثائق والسجلات الإدارية.

7. الدراسات السابقة:

الدراسات باللغة العربية:

- دراسة أحلام بلقاسم كحلولي، حوكمة الشركات ودورها في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية

دراسة ميدانية لعينة من شركات المساهمة بولايتي سكيكدة وعنابة خلال الفترة (2014-2016) ، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، 2019/2018:

هدفت الدراسة إلى اختبار أثر حوكمة الشركات على جودة المعلومات المحاسبية، وذلك من خلال القياس الكمي لمتغيرات الدراسة، حيث تم الاعتماد على ثمانية متغيرات مستقلة لقياس حوكمة الشركات، تمثلت في: حجم مجلس الإدارة، الفصل بين مناصبي المدير العام ورئيس مجلس الإدارة، استقلالية مجلس الإدارة، نشاط مجلس الإدارة (عدد اجتماعاته)، لجنة التدقيق، مدة ارتباط المدقق القانوني بالشركة، حجم مكتب التدقيق، وأخيرا التدقيق الداخلي. في المقابل، تم قياس المتغير التابع، والتمثل في جودة المعلومات المحاسبية، من خلال تقدير ممارسات إدارة الأرباح باستخدام المستحقات الاختيارية، وذلك بالاعتماد على نموذج جونز المعدل.

ولتحقيق أهداف هذه الدراسة، تم اختيار عينة مكونة من 11 شركة مساهمة غير مالية بولايي سكيكدة وعنابة، تنشط في قطاعات اقتصادية مختلفة، وذلك خلال الفترة (2014-2016). وقد تم الاعتماد على نماذج الانحدار الخطي البسيط لاختبار مدى وجود هذه العلاقة.

وقد تم التوصل في نتائج الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي (طردي) ذو دلالة إحصائية لعدد اجتماعات مجلس الإدارة على جودة المعلومات المحاسبية في الشركات محل الدراسة. في المقابل، لم تظهر الاختبارات الإحصائية وجود علاقة ذات دلالة بين بقية متغيرات حوكمة الشركات وجودة المعلومات المحاسبية.

- دراسة بن زاف لبنى، دور الإفصاح المحاسبي في تحسين المعلومة المحاسبية- دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية-، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص: محاسبة، 2018/2019:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور الإفصاح المحاسبي في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، وذلك من خلال دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الاقتصادية، بالاعتماد على التحليل الإحصائي للبيانات التي تم جمعها عبر الاستبيانات الموزعة.

وقد توصلت الدراسة إلى أن الإفصاح المحاسبي له أثر إيجابي على جودة المعلومات المحاسبية، نظرا لما يوفره من خصائص نوعية للمعلومة المحاسبية، أبرزها الملاءمة والموثوقية وما يتفرع عنهما من خصائص ثانوية، إضافة إلى تغليب البعد الاقتصادي في معالجة مختلف الأحداث والإفصاح عنها، مما يسهم في تعزيز ثقة المستثمرين.

- دراسة صحراوي إيمان، أثر اعتماد معايير جودة المعلومات المالية على إعداد القوائم المالية

في الجزائر (دراسة حالة مجمع صيدال ومجمع بيوфарم)، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير تخصص إدارة مالية ومحاسبية، 2020/2019:

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أثر معايير جودة المعلومات المالية، وبالأخص معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية (IAS/IFRS)، على إعداد القوائم المالية، وذلك من خلال تحليل مدى انعكاسها على مستوى جودة التقارير المالية. ولتحقيق أهداف الدراسة تم اعتماد دراسة حالة لمؤسستين مدرجتين في بورصة الجزائر تنتميان إلى نفس قطاع النشاط، وهما مجمع صيدال ومجمع بيوфарم، من خلال تحليل القوائم المالية الخاصة بهما واستنتاج العلاقة بين متغيرات الدراسة.

وقد توصلت الدراسة إلى أن القوائم المالية للمؤسسات محل الدراسة تتضمن معلومات مفيدة تتوافق مع أغلب الإجراءات المتعلقة بالخصائص النوعية للمعلومات المالية التي نص عليها النظام المحاسبي المالي (SCF) ومعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية (IAS/IFRS)، مما يساهم في دعم اتخاذ قرارات رشيدة قائمة على معلومات ذات جودة عالية.

- دراسة صغور مسعود، الإفصاح المحاسبي وتأثره بقواعد حوكمة الشركات دراسة حالة شركة سونلغاز، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، 2024/2023:

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على أهمية الإفصاح المحاسبي وتأثيره في حوكمة الشركات، وتحقيق شفافية وجودة المعلومات المحاسبية، وذلك من خلال دراسة تحليلية للوضعية المالية لشركة

سونلغاز محل الدراسة، باستخدام أدوات التحليل المالي ودراسة تأثير آليات حوكمة الشركات المطبقة في الشركة على أدائها المالي.

وقد خلصت الدراسة إلى أن الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية يسهم في تقديم معلومات محاسبية ومالية دقيقة وموثوقة، يمكن الاعتماد عليها في ترسيخ مبادئ الحوكمة. كما توصلت إلى وجود تأثير إيجابي للآليات الخارجية على الأداء المالي في شركة سونلغاز، ويعزى ذلك إلى فعالية التدقيق الخارجي الذي يتميز بالكفاءة والاستقلالية التامة، مما يعزز من درجة النزاهة والموضوعية في إعداد القوائم المالية.

الدراسات باللغة الأجنبية:

Chih-Hsien Liao ,Ziyao San, Albert Tsang, Corporate –
governance reforms and voluntary disclosure: International evidence
on management earnings forecasts, Journal of International
Accounting, Auditing and Taxation, 2024

تناولت هذه الدراسة ما إذا كان تطبيق إصلاحات حوكمة الشركات في بلد ما يؤثر في ميل وخصائص توقعات أرباح الإدارة، وكيفية حدوث هذا التأثير، من خلال طرح فرضيتين متنافستين؛ تفترض الأولى أن تطبيق إصلاحات حوكمة الشركات قد يؤدي إلى زيادة أو تقليل احتمالية قيام الإدارة بإصدار توقعات الأرباح. وتشمل عينة الدراسة شركات عامة من 22 دولة خلال الفترة الممتدة من 2004 إلى 2009، وذلك باستخدام تصميم بحثي يعتمد على أسلوب الفرق في الفروق (DID) والانحدار اللوجستي، حيث يتم مقارنة التغير في ممارسات توقعات الأرباح بين الشركات

التي تنتمي إلى دول طبقت إصلاحات في حوكمة الشركات وتلك التي تنتمي إلى دول لم تطبق هذه الإصلاحات.

وبشكل عام، تسلط نتائج الدراسة الضوء على كيفية تأثير تعزيز حوكمة الشركات على ممارسات الإفصاح الطوعي لدى الشركات.

**Hossam Sharawi, Mazen Shahaw, The Impact of ESG Disclosure –
on Financial Reporting Quality: Evidence from KSA, Journal of
:Survey in Fisheries Sciences, 2024**

تناولت هذه الدراسة أثر الإفصاحات البيئية والاجتماعية وإفصاحات الحوكمة على جودة التقارير المالية للشركات غير المالية المدرجة في السوق المالية السعودية، وذلك باستخدام تحليل بيانات اللوحات (Panel Data). وتبحث الدراسة العلاقة بين هذه الإفصاحات وجودة التقارير المالية من خلال ثلاثة نماذج، تشمل متغيرات تتمثل في الإفصاح البيئي، والإفصاح الاجتماعي، والإفصاح عن الحوكمة، بالإضافة إلى حجم الشركة، والتصنيف القطاعي، ووجود شركات التدقيق الأربع الكبرى.

وقد استند التحليل إلى عينة مكونة من 25 شركة غير مالية تنتمي إلى قطاعات متنوعة، بإجمالي 125 مشاهدة خلال الفترة الممتدة من 2019 إلى 2023.

وأظهرت النتائج وجود ارتباطات إيجابية قوية بين مستوى الإفصاح في مجالات البيئة والمجتمع والحوكمة وتحسن جودة التقارير المالية، مما يؤكد أهمية الشفافية وتعزيز مبدأ المساءلة في ممارسات إعداد التقارير المؤسسية. كما تشير النتائج إلى أن تبني الشركات لأطر قوية في

الإفصاح البيئي والاجتماعي والحوكمي يسهم في تحسين شفافية المعلومات المالية وتعزيز ثقة أصحاب المصلحة في بيئة الأعمال داخل المملكة العربية السعودية.

**Marwan Altarawneh, Heba Hikal, Alaa Zuhair Mansour, The –
Corporate Governance–Disclosure Nexus and Integrated Reporting
among Jordanian SMEs, International Journal of Accounting and
:Economics Studies, 2025**

تناولت هذه الدراسة جودة التقارير المتكاملة في ضوء أنظمة حوكمة الشركات، حيث تعد التقارير المتكاملة أداة متنامية الأهمية تمكن الشركات من فهم عملية خلق القيمة بشكل أفضل وتعزيز تواصلها مع الأطراف الخارجية.

ولتحقيق أهداف الدراسة، تم تصميم استبيان لقياس جودة التقارير المتكاملة، ثم جمعت البيانات من 384 شركة أردنية صغيرة ومتوسطة. كما تم اختبار الفرضيات بالاعتماد على نظرية الوكالة، بهدف تحليل العلاقة بين خصائص الشركات الصغيرة والمتوسطة وجودة التقارير المتكاملة.

وقد توصلت النتائج إلى أن نظام حوكمة الشركات يسهم بشكل كبير في تزويد أصحاب المصلحة بمعلومات عالية الجودة حول عملية خلق القيمة، خاصة من خلال تحسين ممارسات علاقات المستثمرين. ويعزى ذلك إلى أن الشركات الأردنية الصغيرة والمتوسطة، وعلى عكس نماذج الإفصاح الطوعي مثل التقارير المتكاملة، تولي اهتماماً أكبر بمتطلبات الحوكمة والالتزام بمتطلبات إعداد التقارير الإلزامية.

كما تشير النتائج إلى أنه على الرغم من تخصيص موارد لإعداد التقارير المتكاملة، فإن تركيز المديرين لا يزال محدوداً على تحسين جودة المعلومات المقدمة من خلال ممارسات الإفصاح الطوعي، في ظل هيمنة الالتزامات التنظيمية والإلزامية على أولويات الإفصاح.

مساهمة دراستنا هذه:

تختلف دراستنا عن الدراسات السابقة التي تم الاطلاع عليها، حيث أنها تتناول الربط الثلاثي بين متغيرات الدراسة المتمثلة في الإفصاح، وجودة المعلومات المحاسبية، وحوكمة الشركات ضمن نموذج واحد متكامل.

في المقابل، ومن خلال تحليل مجموعة من الدراسات المشابهة، تبين أن أغلبها قد ركز على دراسة أحد هذه المتغيرات أو متغيرين على الأكثر دون الجمع بينها بشكل شامل.

كما تتميز هذه الدراسة بكونها مدعمة بدراسة تطبيقية على مؤسسة مدرجة في بورصة الجزائر تنشط في القطاع الصيدلاني، وهي من المؤسسات الرائدة في هذا المجال (مجمع صيدال)، وذلك بهدف تقييم مدى توفر متطلبات الشفافية في الإفصاح عن القوائم المالية للمجمع، وانعكاس ذلك على جودة المعلومات المحاسبية، بالإضافة إلى قياس مدى التزام المجمع بتطبيق آليات حوكمة الشركات.

وقد تم تدعيم هذه الدراسة التطبيقية باستبيان وزع على عينة من المهنيين المختصين في مجال المحاسبة داخل المجمع، بهدف تحليل العلاقة بين متطلبات الشفافية في الإفصاح وتأثيرها على كل من جودة المعلومات المحاسبية ومبادئ الحوكمة داخل المؤسسة.

الفصل الأول:

الشفافية في الإفصاح عن القوائم المالية في ضوء معايير

المحاسبة الدولية IAS/IFRS والنظام المحاسبي المالي SCF

تمهيد:

يعد أحد أبرز أسباب انهيار العديد من الشركات الاقتصادية ضعف تطبيق المبادئ المحاسبية، وعدم وضوح الإفصاح، وغياب المصادقية في البيانات المالية، مما يقلل من فائدة المعلومات المقدمة في القوائم والتقارير المالية لمستخدميها. ومن هذا المنطلق، أصبح تعزيز الإفصاح عن المعلومات، وبالأخص المعلومات المالية، ضرورة ملحة لتحقيق مزيد من الشفافية والمصادقية، والتي تعد من الركائز الأساسية التي يعتمد عليها المستثمرون في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية، فضلا عن بقية الأطراف المعنية بالمؤسسة.

في هذا الفصل، تم التركيز على استعراض ماهية القوائم المالية وآليات عرضها وفق النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية، إلى جانب تحليل مفهومي الشفافية والإفصاح المحاسبي، ومناقشة المقومات الأساسية لهما، فضلا عن العناصر المختلفة المرتبطة بالإفصاح في القوائم المالية، ومدى تأثير الشفافية على تحسين جودة الإفصاح.

وفي هذا السياق، تم تقسيم الفصل الأول إلى ثلاثة مباحث أساسية على النحو التالي:

المبحث الأول: عرض القوائم المالية

المبحث الثاني: عملية الإفصاح في القوائم المالية

المبحث الثالث: دور الشفافية في تحسين جودة الإفصاح

المبحث الأول: عرض القوائم المالية

تعد القوائم المالية أداة أساسية للإدارة في التواصل مع مختلف الأطراف المعنية بالمؤسسة، إذ تمكنهم من فهم الوضع المالي ونتائج الأداء بشكل دقيق. ورغم تشابه القوائم المالية من حيث الشكل بين الدول، إلا أن محتواها يختلف تبعاً للظروف الاجتماعية والاقتصادية والقانونية الخاصة بكل بلد. ومع تطور العولمة وثورة المعلومات، أصبحت الحاجة ملحة لتوحيد المفاهيم والمعايير المحاسبية، بما في ذلك أهداف القوائم المالية وأسس الاعتراف بعناصرها وعرضها.

وفي هذا السياق، قامت الجزائر بتحديث نظامها المحاسبي ليتماشى مع المعايير المحاسبية الدولية، وشملت هذه التعديلات تطوير القوائم المالية لتعبر بشكل أفضل عن الواقع الاقتصادي للمؤسسة، وليس فقط عن شكلها القانوني.

المطلب الأول: ماهية القوائم المالية

انطلاقاً مما سبق، سيتم في هذا المطلب تناول تعريف القوائم المالية وبيان أهدافها، وذلك في إطار فهم دورها كأداة أساسية في عرض الوضعية المالية للمؤسسة والتواصل مع مختلف الأطراف المعنية.

أولاً: تعريف القوائم المالية

توجد العديد من التعاريف للقوائم المالية، غير أنها تشترك مجملها من حيث المكونات والأهداف والوظائف، ونذكر من هذه التعريفات مايلي:

التعريف الأول: تعرف القوائم المالية على أنها المرآة التي تعكس الصورة الحقيقية للوضع المالي للشركة، شريطة أن تتميز هذه الصورة بالاختصار، الدقة والوضوح، وهذا ما يجيز لمستخدميها اتخاذ القرارات المناسبة حول مستقبل الشركة وعلاقتهم بها وذلك على كل المستويات¹.

التعريف الثاني: مهنيًا ينظر للقوائم المالية على أنها مسؤولية إدارة المؤسسة وهي جزء من منظومة الإفصاح المالي، وتشمل التشكيلة الكاملة لمنظومة الإفصاح المالي كل من: الميزانية، حساب النتائج، جدول سيولة الخزينة، جدول تغير رؤوس الأموال الخاصة، والملاحق المتممة للقوائم المالية والتي تعتبر جزء لا يتجزأ من هذه القوائم، وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن مصطلح القوائم المالية لا يشمل بنود أخرى مثل: تقرير مجلس الإدارة، كلمة رئيس مجلس الإدارة، وكذا ما تطرحه الإدارة من مناقشات وتحليلات وغيرها من البنود الأخرى².

التعريف الثالث: يرى مجمع المحاسبين الأمريكي (AICPA) أن إدارة المؤسسة تعد القوائم المالية بهدف تقديم عرض أو تقرير دوري عن حالة الاستثمارات في المؤسسة، وعن النتائج المحققة خلال الفترة موضع البحث، ومن المهم الإشارة هنا إلى أن القوائم المالية لم تعد مجرد بيانات تاريخية تبين نجاح أو فشل المؤسسة حيث امتدت لتشمل تبيان أسباب النجاح أو الفشل³.

¹ فوزي الحاج أحمد، رحيمة العيفة، سارة بوضياف، " المنظور الأخلاقي للمحاسبة الإبداعية وأثره على القوائم المالية "، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، المجلد 06، العدد 01، 2021، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، ص44.

² محمد محمود البابلي، شحاتة السيد شحاتة، مبادئ المحاسبة وفقا لمعايير المحاسبة المصرية والدولية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2014، ص (42،41).

³ محمد المبروك أبو زيد، التحليل المالي شركات وأسواق مالية، الطبعة الثانية، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 2009، ص (57،56).

التعريف الرابع: حسب التشريع المحاسبي الجزائري، فقد تطرق الفصل الرابع من القانون 07-11 المؤرخ في 15 ذي القعدة 1428 هـ الموافق لـ 25 نوفمبر 2007م، والمتضمن النظام المحاسبي المالي، إلى شرح القوائم المالية من خلال:¹

المادة 26: يجب أن تعرض الكشوف المالية بصفة وفيه الوضعية المالية للكيان ونجاعته وكل تغيير يطرأ على حالته المالية، ويجب أن تعكس هذه الكشوف مجمل العمليات والأحداث الناجمة عن معاملات الكيان وآثار الأحداث المتعلقة بنشاطه.

المادة 27: تضبط الكشوف المالية تحت مسؤولية المديرين وتعد في أجل أقصاه أربعة (4) أشهر من تاريخ قفل السنة المالية المحاسبية، ويجب أن تكون متميزة عن المعلومات الأخرى التي قد ينشرها الكيان.

المادة 29: توفر الكشوف المالية معلومات تسمح بإجراء مقارنات مع السنة المالية السابقة. من خلال التعاريف السابقة، يمكن القول بأن القوائم المالية هي الوسيلة الأساسية التي تقوم الإدارة من خلالها بإبلاغ أصحاب المصلحة بأنشطة المؤسسة، والتي تمكنهم من التعرف على العوامل المؤثرة على المركز المالي وحقوق الملكية. فهي بمثابة المنتج النهائي والرئيسي للمحاسبة والذي يتعلق بفترة زمنية من نشاط المؤسسة.

ثانيا: أهداف القوائم المالية

إن الغرض من إعداد القوائم المالية هو توفير معلومات عن المركز المالي للمؤسسة ونتائج أعمالها وتدفقاتها النقدية والتغير في حقوق ملاكها، والتي تخدم فئة عريضة من مستخدمي المعلومات

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، المتضمن النظام المحاسبي المالي، العدد 74، ص 05.

المالية في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية. ويتحقق العرض العادل من خلال توفير معلومات شفافة ومفيدة، ويتمثل الغرض الثانوي من القوائم المالية في ضمان الشفافية من خلال الإفصاح الكامل والعرض العادل للمعلومات المفيدة في صنع القرارات¹.

وتتمثل أهداف القوائم المالية فيما يلي:²

- تزويد المستثمرين والدائنين الحاليين والمحتملين بالمعلومات المساعدة في صنع قراراتهم الاستثمارية والائتمانية؛
- توفير معلومات عن موارد المؤسسة والتزاماتها بغرض تسليط الضوء على نقاط القوة والضعف في المركز المالي للمؤسسة، ومساعدة المستخدمين على تقييم سيولة المؤسسة ومدى احتياجها للتمويل الإضافي؛
- تقديم معلومات حول التغيرات الطارئة على التدفقات النقدية والتي ترتبط عادة بالأنشطة المختلفة للمؤسسة والموجودة في قائمة التدفقات النقدية؛
- تقديم معلومات عن أداء المؤسسة المالي خلال فترة معينة والتي تساعد المستثمرين على معرفة العوائد المحققة في تلك المنشأة والحكم على كفاءتها وفعاليتها في تسيير مواردها، وهذا ما توفره قائمة الدخل الشامل.

يتضح مما سبق، أن أهداف القوائم المالية جميعها تقوم على توفير المعلومات التي تخدم المستثمرين والدائنين في اتخاذ مختلف قراراتهم الاقتصادية.

¹ Hamid Cerbah, Gestion Comptable Par l'application conforme au nouveau SCF et aux Normes Comptable IAS/IFRS , Pages Bleues, Algérie, 2012, p (20,21).

² جمعة فلاح حميدات، خبير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS EXPERT ، المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، عمان، الأردن، 2019، ص (08،07).

المطلب الثاني: القوائم المالية حسب معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS

حسب معايير المحاسبة الدولية، فإن القوائم المالية تهدف إلى تقديم معلومات شاملة حول المركز المالي للمؤسسة وأدائها الاقتصادي، والتغيرات التي تطرأ على وضعها المالي. ويمكن التمييز بين أربعة قوائم مالية مترابطة ومتجانسة وفق المعيار المحاسبي الدولي الأول IAS01 (عرض القوائم المالية) والتي تتمثل في: قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة حقوق الملكية، قائمة التدفقات النقدية، بالإضافة إلى الإيضاحات والملاحق.

أولاً: قائمة المركز المالي

تترأس قائمة المركز المالي مجموع القوائم المالية، فهي بمثابة ملخص يوضح نشاط المنشأة ويظهر مدى قوتها المالية وتطورها. كما تتضمن هذه القائمة أصول المنشأة وحقوقها من جهة، والتزاماتها وديونها من جهة أخرى. وتهدف إلى قياس ثروتها والإفصاح عنها في تاريخ محدد¹. وتحتوي قائمة المركز المالي على ثلاث عناصر أساسية تتمثل في الأصول، الالتزامات، وحقوق الملكية.

ووفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم 01 (IAS 01) عرض البيانات المالية، فإنه يجب تبويب هذه العناصر إلى متداولة وغير متداولة، حيث تصنف الأصول حسب سيولتها وتصنف الالتزامات على أساس استحقاقها.

كما يجب على المؤسسة أن تدرج في قائمة المركز المالي بنوداً فرعية لما يلي:

- الممتلكات والمنشآت والمعدات؛

¹ Jean – François Regnard, Lire un bilan c'est simple, Chiron, Paris, 2007, p37.

- عقار استثماري؛
- الأصول غير الملموسة؛
- الأصول المالية؛
- الأصول البيولوجية ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي رقم 41 (الزراعة)؛
- المستحقات التجارية وغيرها من المستحقات؛
- النقد وما يعادله؛
- إجمالي الأصول والالتزامات المصنفة على أنها محتفظ بها للبيع والأصول المدرجة في مجموعات التخلص المصنفة على أنها محتفظ بها للبيع وفقا للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 5؛
- الالتزامات المالية؛
- الالتزامات الضريبية المؤجلة والأصول الضريبية المؤجلة، كما هو مُعرّف في المعيار المحاسبي الدولي رقم 12 ؛
- المصالح غير المسيطرة؛
- رأس المال المصدر والاحتياطات المنسوبة إلى مالكي الشركة الأم¹.

ثانيا: قائمة الدخل

يطلق على هذه القائمة العديد من التسميات منها جدول حسابات النتائج او حساب الأرباح و الخسائر أو قائمة الدخل، وتعكس قائمة الدخل نتيجة أعمال المنشأة، موضحة ما حققته من أرباح أو ماتكبذته من خسائر خلال فترة مالية معينة غالبا ما تكون سنة¹.

¹ المعيار المحاسبي الدولي رقم 01 (IAS 01) عرض البيانات المالية، على الموقع www.ifrs.org ، تم الاطلاع عليه يوم 2026/03/15 على الساعة 13:52.

كما يشمل مفهوم الدخل كلا من الإيرادات والمكاسب، حيث تتحقق الإيرادات من النشاطات العادية للمؤسسة، بينما تنشأ المكاسب من أنشطة غير عادية، مثل بيع الأصول غير المتداولة. وبالمثل، تتضمن المصاريف الخسائر التي لا ترتبط بالنشاطات التشغيلية العادية، كالخسائر الناتجة عن الحوادث أو الحرائق².

تعد قائمة الدخل وفقاً لمفهوم الدخل الشامل، حيث تتم مقابلة الإيرادات والمكاسب المحققة خلال فترة زمنية محددة مع المصروفات والخسائر المتعلقة بنفس الفترة، ويلاحظ أن قائمة الدخل الشامل لا تستبعد العناصر غير العادية³.

ووفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم 01 (IAS 01) عرض البيانات المالية، يتعين تصنيف المصروفات وتحليلها على أساس طبيعتها (مثل رواتب، مصاريف الاهتلاك، مواد أولية...)، أو على أساس وظيفتها (مثل مصاريف البيع، مصاريف إدارية...) ⁴.

وفيما يلي بعض أهم العناصر التي تحتوي عليها قائمة الدخل:⁵

- الإيرادات أو المبيعات؛
- تكلفة التمويل؛
- نصيب المنشأة من الربح أو الخسارة في المنشآت الزميلة والمشاريع المشتركة؛
- مصروف الضريبة؛
- ربح أو خسارة السهم؛

¹ دونالد كيزو، المحاسبة المتوسطة، دار المريخ، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة 1، 2005، ص168.

² محمد أبو نصار، جمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، دار وائل، عمان، 2008، ص46.

³ خالد جمال الجعارات، معايير التقارير المالية الدولية، الطبعة 1، دار إثراء، عمان، الأردن، 2008، ص125.

⁴ محمد أبو نصار، جمعة حميدات، مرجع سابق، ص51.

⁵ هيني قان جريوننج، ترجمة طارق حماد، معايير التقارير المالية الدولية – دليل التطبيق – الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، 2006، ص30.

- الأرباح والخسائر؛

- حصة الأقلية في الأرباح أو الخسائر.

ثالثاً: قائمة التغيرات في حقوق الملكية

تعد قائمة التغير في حقوق الملكية الرابط الأساسي الذي يوضح العلاقة بين نتيجة الأعمال التي وردت في قائمة الدخل، ومكونات حقوق الملكية التي تظهر في قائمة المركز المالي¹.

تظهر قائمة التغير في حقوق الملكية مقدار الزيادة أو النقص في رصيد حقوق الملكية خلال فترة مالية محددة، حيث أن الزيادة في حقوق الملكية تنشأ عادة من صافي الدخل الذي تحققه المؤسسة خلال الفترة، أو من الاستثمارات الإضافية التي يقدمها المالك لزيادة رأس المال. وبالمقابل، فإن الانخفاض في حقوق الملكية يكون غالباً نتيجة لصافي الخسائر المتحققة خلال الفترة أو نتيجة للمسحوبات التي تقوم بها المؤسسة خلال نفس الفترة².

ويجب أن يتضمن بيان التغيرات في حقوق الملكية ما يلي:

- إجمالي الدخل الشامل لفترة التقرير، مع إظهار المبالغ الإجمالية المنسوبة إلى مالكي

الشركة الأم وإلى حصص الأقلية بشكل منفصل؛

- يجب تقديم تسوية بين القيمة الدفترية في بداية الفترة ونهايتها؛

- عرض التغيرات الناتجة عن الربح أو الخسارة، والدخل الشامل الآخر، و المعاملات مع

الملاك، والتغيرات في حصص الملكية في الشركات التابعة التي لا تؤدي إلى فقدان

السيطرة.

¹ رضوان حلوه حنان، مدخل نظرية المحاسبة: الإطار الفكري والتطبيقات العملية، دار وائل، عمان، الأردن، 2013، ص123.
² زوبينة مخلخل، يحيواي مفيدة، دور القوائم المالية في اتخاذ القرار التمويلي بشركات المساهمة الجزائرية – دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنون بسكرة -، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد 14، العدد 03، 2020، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص266.

- مبلغ الأرباح الموزعة المعترف بها كتوزيعات للمالكين خلال فترة التقرير، والمبلغ ذي الصلة من الأرباح الموزعة لكل سهم¹.

رابعاً: قائمة التدفقات النقدية

تعرض قائمة التدفقات النقدية إجمالي المقبوضات والمدفوعات النقدية للمنشأة خلال فترة زمنية محددة، ويختص المعيار المحاسبي الدولي رقم 07 (IAS 07) بعرض ومعالجة التدفقات النقدية للمنشآت، حيث تصنف هذه الأخيرة إلى تدفقات من الأنشطة التشغيلية (Operating Activities)، وتدفقات من الأنشطة الاستثمارية (Investing Activities)، وتدفقات من الأنشطة التمويلية (Financing Activities)².

وانطلاقاً من هذا التصنيف، يمكننا التمييز بين طريقتين مقبولتين محاسبياً لإعداد وعرض قائمة التدفقات النقدية : الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة.

1- الطريقة المباشرة: حيث يتم عرض الفئات الرئيسية لإجمالي التدفقات النقدية الداخلة والخارجة خلال الفترة المالية.

2- الطريقة غير المباشرة: يعدل صافي الربح أو الخسارة خلال السنة المالية ليعكس التغيرات في أرصدة الأصول والمطلوبات المتداولة التشغيلية، ويضاف إليه كل من مصروفات اهتلاك الأصول غير المتداولة، ومبالغ إطفاء الأصول غير الملموسة، وأي نفقات لا تتطلب سداداً نقدياً. كما يؤخذ في الاعتبار المكاسب أو الخسائر الناتجة عن التخلص من الأصول غير المتداولة أو من الاستثمارات المالية³.

¹ المعيار المحاسبي الدولي رقم 01 (IAS 01) عرض البيانات المالية.

² جمعة فلاح حميدات، مرجع سابق، ص 70.

³ نفس المرجع، ص 74.

خامساً: الإيضاحات

تعد الإيضاحات جزء لا يتجزأ من القوائم المالية، إذ تحتوي على معلومات مكملّة وموضحة للإبلاغ المالي الخاص بالمنشأة. وتشمل هذه الإيضاحات ملاحظات وهوامش وتفاصيل إضافية تفسر ما ورد في القوائم المالية مما يجعلها ضرورية لفهم تلك القوائم بشكل دقيق وشامل¹.

وفيما يلي أهم العناصر التي تحتوي عليها هذه الإيضاحات:²

- الإفصاح عن السياسات المحاسبية: يعتبر الإفصاح عن السياسات المحاسبية المعتمدة ضروريا لفهم القوائم المالية وإجراء المقارنات، مثل طرق تقييم المخزون، وطرق الاهتلاك المعتمدة. كما يجب توضيح إن كانت القوائم أعدت بخلاف المبادئ المحاسبية المقبولة. ولا يمكن تبرير المعالجات المحاسبية الخاطئة بالإفصاح عنها؛
- الإفصاح عن التغيرات المحاسبية: عند قيام المؤسسة بتغيير مبدأ محاسبي إلى آخر، يتعين على المحاسب توضيح طبيعة هذا التغيير والأسباب التي أدت إليه. كما يجب الإفصاح في الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية عن تأثير هذا التغيير على التدفقات النقدية بين الفترة الحالية والمستقبلية.
- الإفصاح عن التغير في التقديرات: تنشأ التغيرات في التقديرات المحاسبية نتيجة توفر معلومات جديدة أو نتيجة تراكم الخبرة بمرور الوقت، ومن الأمثلة على ذلك تعديل العمر الإنتاجي للأصول الثابتة.

¹ كمال بن يخلف، دور معايير المحاسبة الدولية في معالجة أثر التضخم بالقوائم المالية – دراسة حالة شركة كوسيدار المحاجر - ، أطروحة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر3، 2015/2016، ص100.

² آسيا لعروسي، تأثير القياس المحاسبي على الإفصاح في القوائم المالية في حالة التضخم – دراسة حالة مؤسسة اقتصادية جزائرية - ، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص دراسات مالية ومحاسبية، جامعة المسيلة، 2013/2014، ص 26، 27.

- الإفصاح عن تصحيح الأخطاء: ينبغي على المؤسسة الإفصاح عن طبيعة الخطأ، وقيمة التصحيح المتعلقة بالسنة الحالية والسنوات السابقة، مع توضيح أن المعلومات الخاصة بالسنوات السابقة قد تم تعديلها.

- الإفصاح عن الأحداث اللاحقة: لقد عرفت لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB) الأحداث اللاحقة على أنها تلك الوقائع، سواء كانت مرغوبة أو غير مرغوبة، والتي تحدث بين تاريخ إعداد الميزانية وتاريخ الموافقة على إصدار القوائم المالية. وتتطلب هذه الأحداث تعديل المبالغ المدرجة في القوائم المالية إذا قدمت معلومات إضافية تساعد في تحديد قيمة العناصر الموجودة في تاريخ الميزانية. أما إذا لم توفر هذه الأحداث معلومات تؤكد قيمة المبالغ، فيكتفي بالإفصاح عنها فقط دون تعديل.

بالإضافة إلى هذه العناصر التي يجب الإفصاح عنها ضمن الإيضاحات، تشتمل هذه الأخيرة على قوائم إضافية ترفق مع القوائم المالية الرئيسية، تدعى بالقوائم الملحق، والتي تهدف إلى توضيح تفاصيل بعض البنود الواردة فيها، والتي لا يمكن تغطيتها بشكل كافٍ ضمن الملاحظات الهامشية. ومن أمثلة هذه القوائم: قائمة التغير في المركز المالي، وقائمة الأصول الثابتة، بالإضافة إلى بيان طرق الاهتلاك المستخدمة.

كما يعد كل من تقرير المراجع الخارجي وتقرير مجلس الإدارة من الوسائل المعتمدة والمتفق عليها للإفصاح المحاسبي، حيث يقدم تقرير المراجع رأياً محايداً بشأن موضوعية ودقة الأرقام المعروضة في القوائم المالية، مما يساهم في تعزيز ثقة المستخدمين في المعلومات المنشورة. أما تقرير مجلس الإدارة، فيتولى توضيح الأداء الحالي للمؤسسة واستعراض الخطط المستقبلية المستهدفة¹.

¹ محمد مبروك أبو زيد، المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية، الطبعة الأولى، دار إيتراك، مصر، 2005، ص584.

ووفقا للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 18 (IFRS 18) العرض والإفصاح في البيانات المالية، يتم إعادة تنظيم الإيضاحات بطريقة منهجية تساعد مستخدمي القوائم المالية على فهمها بشكل أفضل، وتسهم في تسهيل المقارنة مع القوائم المالية للمنشآت الأخرى، ويفضل عرض الإيضاحات بالترتيب التالي:¹

- 1- بيان يوضح التزام المنشأة بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية؛
- 2- ملخص للسياسات المحاسبية الأساسية المتبعة؛
- 3- معلومات تفصيلية داعمة للبنود الواردة في القوائم المالية، يتم تقديمها بنفس تسلسل عرض هذه البنود في القوائم؛
- 4- إفصاحات عن الالتزامات المحتملة وفقا للمعيار المحاسبي رقم 37 (IAS 37)، بالإضافة إلى التعهدات التي التزمت بها المنشأة تجاه أطراف خارجية ولم تدرج ضمن القوائم المالية، مع بيان أهداف وسياسات إدارة المخاطر المالية.

¹ جمعة فلاح حميدات، مرجع سابق، ص62.

المطلب الثالث: عرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي SCF

تعتبر القوائم المالية وفقا لما ورد في النظام المحاسبي المالي، مجموعة متكاملة من الوثائق المحاسبية التي تهدف إلى تقديم صورة صادقة وشاملة عن الوضعية المالية للكيان، وكفاءته، ومدى سيولة خزائنه في ختام السنة المالية¹.

ويتضمن النظام المحاسبي المالي مجموعة من الإجراءات والترتيبات المتعلقة بإعداد القوائم المالية، كما وردت في المواد من 25 إلى 30 من القانون 07/11 . وتتمثل هذه الإجراءات فيما يلي:²

- تلتزم الكيانات الخاضعة لأحكام هذا القانون بإعداد الكشوف المالية مرة واحدة على الأقل في السنة؛
- تشتمل الكشوف المالية الخاصة بالكيانات، باستثناء الكيانات الصغيرة، على: الميزانية، حساب النتائج، جدول سيولة الخزينة، جدول تغير الأموال الخاصة، بالإضافة إلى ملحق يوضح القواعد والأساليب المحاسبية المعتمدة، ويقدم معلومات تكميلية تتعلق بالميزانية وحساب النتائج؛
- يتعين أن تعبر الكشوف المالية بصدق وشفافية عن الوضعية المالية للكيان، ومدى كفاءته، وكافة التغيرات التي تطرأ على حالته المالية. كما يجب أن تعكس هذه الكشوف جميع العمليات والأحداث الناتجة عن معاملات الكيان والنشاطات التي يقوم بها؛
- تعد الكشوف المالية تحت مسؤولية المديرين، ويجب إعدادها في أجل لا يتجاوز أربعة أشهر من تاريخ إقفال السنة المالية، وتعرض وجوبا بالعملة الوطنية؛
- تقدم القوائم المالية بيانات تتيح إمكانية إجراء مقارنات مع السنة المالية السابقة؛

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون 07/11 الصادر بـ 25 نوفمبر 2007، المادة 03، ص 03.

² نفس المرجع، المواد 25-30، ص 06، 05.

- يتضمن كل قسم من أقسام الميزانية وحساب النتائج وجدول تدفقات الخزينة إشارة إلى المبلغ المقابل له في السنة المالية السابقة. وعندما يصبح من غير الممكن مقارنة أحد الأقسام العددية في كشف مالي مع قيمته المقابلة في السنة المالية السابقة، بسبب تغييرات في طرق التقييم أو العرض، يصبح من الضروري تعديل مبالغ السنة السابقة بحيث تصبح المقارنة ممكنة وذات دقة مع شرح هذه التعديلات في الملاحق.

أولاً: الميزانية

تعرف الميزانية على أنها قائمة مالية تلخص الوضعية المالية للمؤسسة، حيث تعد بمثابة مرآة تعكس ما تملكه من موجودات تعرف بالأصول، وما عليها من التزامات تعرف بالخصوم، سواء كانت مستحقة للملاك أو للغير. ولهذا السبب يطلق عليها أيضاً اسم " قائمة المركز المالي ". وتشمل الميزانية بيانات السنة المالية الجارية إلى جانب أرصدة حسابات السنة المالية السابقة، مع ضرورة التمييز في عرضها بين الأصول الجارية وغير الجارية، وكذلك بين الخصوم الجارية وغير الجارية، بهدف تقديم صورة دقيقة وشاملة عن الوضع المالي للمؤسسة¹.

وحسب المادة (220 . 1) من القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 والذي يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، فإن الميزانية تتكون من العناصر الآتية:²

1- في الأصول:

¹ بن ربيع حنيقة، الواضح في المحاسبة المالية وفق scf والمعايير الدولية، منشورات كليك، الجزائر، جزء 2، الطبعة الأولى، 2013، ص425.

² الجريدة الرسمية، القرار الصادر في 26 جويلية 2008، المتضمن قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها ومدونة الحسابات وقواعد سيرها، الفقرة (220 . 1)، العدد 19، سنة 2009، ص23.

- التثبيات المعنوية؛
 - التثبيات العينية؛
 - الاهتلاكات؛
 - المساهمات؛
 - التثبيات المالية؛
 - المخزونات؛
 - أصول الضريبة (مع تمييز الضريبة المؤجلة)؛
 - الزبائن والمدنيين الآخرين والأصول الأخرى المماثلة (أعباء مثبتة مسبقاً)؛
 - خزينة الأموال الإيجابية ومعادلات الخزينة الإيجابية.
- 2- في الخصوم:
- رؤوس الأموال الخاصة قبل عمليات التوزيع المقررة أو المقترحة عقب تاريخ الإقفال، مع تمييز رأس المال الصادر (في حالة شركات) والاحتياطات والنتيجة الصافية للسنة المالية والعناصر الأخرى؛
 - الخصوم غير الجارية التي تتضمن الفائدة؛
 - الموردون والدائنون الآخرون؛
 - خصوم الضريبة (مع تمييز الضريبة المؤجلة)؛
 - المرصودات للأعباء والخصوم المماثلة (منتجات مثبتة سابقاً)؛
 - خزينة الأموال السلبية ومعادلات الخزينة السلبية.
- ويتم عرض جدول الميزانية كما هو موضح في الجدول (انظر الملحق رقم 01 ص 296-299).

ثانيا: حساب النتائج

يعرف النظام المحاسبي المالي قائمة حساب النتائج على أنها ملخص للأعباء والمنتجات التي حققها الكيان خلال السنة المالية، دون الاعتبار لتواريخ التحصيل أو السحب، وتهدف هذه القائمة إلى إظهار النتيجة الصافية للسنة المالية، سواء كانت ربحاً أم خسارة. وتحتوي قائمة حساب النتائج على العناصر التالية:¹

- تحليل الأعباء حسب طبيعتها، والذي يسمح بتحديد مجاميع التسيير الرئيسية التالية:
 - الهامش الإجمالي، القيمة المضافة، الفائض الإجمالي عن الاستغلال؛
 - منتجات الأنشطة العادية؛
 - المنتجات المالية والأعباء المالية؛
 - أعباء المستخدمين؛
 - الضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة؛
 - المخصصات للاهتلاكات ولخسائر القيمة التي تخص التثبيات العينية؛
 - المخصصات للاهتلاكات ولخسائر القيمة التي تخص التثبيات المعنوية؛
 - نتيجة الأنشطة العادية؛
 - العناصر غير العادية (منتجات وأعباء)؛
 - النتيجة الصافية للفترة قبل التوزيع؛
 - النتيجة الصافية لكل سهم من الأسهم بالنسبة إلى شركات المساهمة.

ويتم عرض جدول حساب النتائج كما هو موضح في الجدول (انظر الملحق رقم 02 ص 301)

¹ الجريدة الرسمية، القرار الصادر في 26 جويلية 2008، الفقرتين (230 . 1) و (230 . 2) ، ص 24 ، 25.

ثالثا: جدول تدفقات الخزينة

تعد قائمة تدفقات الخزينة وفقا للنظام المحاسبي المالي، جدولا يمكن مستعملي القوائم المالية من تقييم قدرة الكيان على توليد السيولة النقدية وما يعادلها، كما توفر معلومات مفيدة حول كيفية استخدام هذه السيولة خلال السنة المالية. ويعرض هذا الجدول التدفقات النقدية الداخلة والخارجة المتعلقة بالموجودات المالية التي حدثت على مدار السنة المالية، مع تصنيفها حسب مصدرها، سواء كانت ناتجة عن الأنشطة التشغيلية (الأنشطة التي تتولد عنها منتوجات وغيرها التي لا ترتبط بالاستثمار أو التمويل)، أو كانت ناتجة عن أنشطة الاستثمار (التدفقات الحاصلة من اقتناء أو بيع أصول طويلة الأجل)، أو تلك الناتجة عن أنشطة التمويل (التي تنشأ من تغيير حجم وبنية الأموال الخاصة أو القروض)¹.

وحسب ما جاء في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القرار الصادر في 26 جويلية 2008، فإن تدفقات الأموال الناتجة عن الأنشطة التشغيلية (العمليات) تعرض بطريقتين: مباشرة وغير مباشرة كالتالي:²

1- الطريقة المباشرة: وهي الطريقة الموصى بها، تعتمد على عرض الفئات الرئيسية للإيرادات والمصروفات النقدية (مثل مداخيل الزبائن، مدفوعات الموردين، ضرائب...) بشكل مفصل، بهدف إظهار صافي التدفق النقدي الناتج عن النشاط التشغيلي، ثم مقارنته مع النتيجة قبل الضريبة.

ويتم عرض جدول تدفقات الخزينة وفق الطريقة المباشرة كما هو موضح في الجدول (انظر

الملحق رقم 03 ص 304)

¹ الجريدة الرسمية، القرار الصادر في 26 جويلية 2008، الفقرتين (240 . 1) و (240 . 2)، ص 26.

² نفس المرجع، الفقرة (240 . 3)، ص 26.

2- الطريقة غير المباشرة: تركز على تعديل النتيجة الصافية للسنة المالية من خلال:

- استبعاد العمليات التي لا تؤثر على السيولة النقدية، مثل الاهتلاكات والتغيرات في حسابات الزبائن والمخزون والموردين؛
- الأخذ بعين الاعتبار عمليات الرسملة، سواء كانت زيادات أو تخفيضات أو تسديدات؛
- وأخيرا إدراج عمليات توزيع الأرباح والتخصيصات المقررة خلال السنة المالية.

ويتم عرض جدول تدفقات الخزينة وفق هذه الطريقة كما هو موضح في الجدول (انظر الملحق رقم 03 ص 305)

رابعا: جدول تغير الأموال الخاصة

يشكل جدول تغير الأموال الخاصة، وفقا للنظام المحاسبي المالي، أداة تحليلية للحركات التي أثرت على مختلف مكونات رؤوس الأموال الخاصة للكيان، خلال السنة المالية، ويتعين أن يتضمن هذا الجدول الحد الأدنى من المعلومات التالية:¹

- النتيجة الصافية للسنة المالية؛
- التعديلات الناتجة عن تغييرات في السياسات المحاسبية أو تصحيح الأخطاء التي تم تسجيل أثرها مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة؛
- الإيرادات والأعباء الأخرى المسجلة مباشرة ضمن رؤوس الأموال الخاصة في سياق تصحيح أخطاء جوهرية؛
- عمليات تتعلق بالرسملة مثل الزيادات أو التخفيضات أو التسديدات؛
- توزيع النتيجة والتخصيصات التي تم إقرارها خلال السنة المالية.

¹ الجريدة الرسمية، القرار الصادر في 26 جويلية 2008، الفقرة (250 . 1) ، ص 26، 27.

ويمكن عرض شكل قائمة تغير الأموال الخاصة في الجدول (انظر الملحق رقم 04 ص 306)

خامسا: ملحق الكشف المالية

يتضمن ملحق الكشف المالية بيانات تتعلق بالنقاط التالية، وذلك عندما تكون هذه المعلومات ذات

أهمية أو تساهم في فهم أفضل للعمليات الواردة في الكشف المالية:¹

- القواعد والأساليب المعتمدة في مسك المحاسبة وإعداد الكشف المالية، مع توضيح مدى

مطابقتها للمعايير المحاسبية، وشرح وتبرير أي انحراف عنها عند الاقتضاء؛

- عناصر الإفصاح الإضافية الضرورية لفهم الميزانية، وحساب النتائج، وجدول سيولة

الخزينة، وجدول تغير الأموال الخاصة؛

- المعلومات المتعلقة بالكيانات المرتبطة، مثل المؤسسات المشتركة، الفروع أو الشركة الأم،

وكذلك المعاملات التي تتم - عند الاقتضاء - مع هذه الكيانات أو مع مسيرتها، بما في

ذلك طبيعة العلاقات، نوع المعاملات، حجمها، قيمتها، وسياسة تسعيرها؛

- أية معلومات عامة أو خاصة تتعلق بعمليات محددة تعد ضرورية لتقديم صورة صادقة

وواضحة عن الوضع المالي للكيان.

^{1 1} الجريدة الرسمية، القرار الصادر في 26 جويلية 2008، الفقرة (260 . 1) ، ص 27.

المبحث الثاني: عملية الإفصاح في القوائم المالية

يعد الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية من المواضيع التي حظيت باهتمام كبير في الأوساط المحاسبية، سواء على المستوى النظري أو العملي، وذلك نتيجة للتغيرات والظروف الاقتصادية التي أثرت على مختلف الأنشطة الاقتصادية باختلاف أنواعها وأحجامها. ويعتبر الإفصاح وسيلة أساسية يعتمد عليها العديد من مستخدمي القوائم المالية، حيث يوفر بيانات ومعلومات تتعلق بأنشطة المؤسسة، تشكل بدورها أساساً مهماً لاتخاذ القرارات الاقتصادية أو تكوين آراء دقيقة بشأن الوضع المالي والأداء العام للمؤسسة.

المطلب الأول: المفهوم العام للإفصاح المحاسبي

سنحاول من خلال هذا المطلب تناول أبرز الجوانب المتعلقة بالإفصاح عن المعلومات المحاسبية ضمن القوائم المالية، وذلك من خلال استعراض مفهوم الإفصاح وأهميته والأهداف التي يسعى إلى تحقيقها.

أولاً: تعريف الإفصاح المحاسبي

تعددت مفاهيم الإفصاح بتعدد جهات نظر الباحثين والخبراء، ومن هذا المنبر، سوف نقوم بتقديم أهم التعريفات التي حظي بها هذا المصطلح كما يلي:

التعريف الأول: الإفصاح المحاسبي هو عملية عرض المعلومات والبيانات بطريقة موثوقة ودقيقة ومناسبة لمساعدة المستخدمين على اتخاذ القرارات¹.

¹ عبد الرحيم قدومي، "الإفصاح عن الموارد البشرية ضمن التقارير المالية في شركات المساهمة"، مجلة العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، العدد التاسع، 2013، جامعة المسيلة، المسيلة، ص295.

التعريف الثاني: الإفصاح المحاسبي هو عملية تحويل المعلومات الداخلية، المملوكة لإدارة المؤسسة وغير المتاحة للجمهور، إلى معلومات خارجية¹.

التعريف الثالث: الإفصاح المحاسبي هو عملية إظهار المعلومات المالية سواء كانت كمية أو وصفية، في القوائم المالية والهوامش والملاحق في الوقت المناسب، مما يضمن ألا تكون القوائم المالية مضللة، وأن تكون مفيدة للمستخدمين الخارجيين الذين لا يمكنهم الوصول إلى دفاتر الشركة وسجلاتها².

من خلال ماسبق، نشير إلى أن الإفصاح المحاسبي يعتبر أحد المفاهيم والمبادئ المحاسبية الرئيسية التي تمكن الأطراف الخارجية المهتمة من اتخاذ القرارات المناسبة، باعتباره يركز على مسألة توصيل المعلومات والبيانات المحاسبية إلى المستفيدين بطريقة موثوقة ودقيقة، وبشكل يصف الوضع الحقيقي للشركة من خلال القوائم المالية التي يحصلون عليها.

ثانيا: أهمية الإفصاح

ترجع أهمية الإفصاح في القوائم المالية إلى سببين رئيسيين وهما:³

السبب الأول: توفير المعلومات لأصحاب المصلحة الذين يتأثر مركزهم المالي بأنشطة المؤسسة والذين يمكن أن تتأثر قراراتهم الاقتصادية بالإفصاح المحاسبي؛

¹ سعيداني محمد السعيد، رزيقات بوبكر، زرقون محمد، " الإفصاح المحاسبي على ضوء المعايير الدولية وأثره على جودة التقارير المالية (دراسة ميدانية)، مجلة المؤسسة ، المجلد 11، العدد الأول ، 2022 ، جامعة الجزائر 3، الجزائر، ص 159.

² زغدار أحمد، سفير محمد، "خيار الجزائر بالتكيف مع متطلبات الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS)" ، مجلة الباحث، العدد السابع، 2009-2010، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ص 84.

³ واضح صالح، أثر تبني معايير الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للحد من التهرب الضريبي بعد تبني النظام المحاسبي المالي – دراسة عينة من المؤسسات الجزائرية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2019/2020، ص 03.

السبب الثاني: إن الإفصاح يقلل من الغموض بالنسبة لأصحاب الأموال عند تقييمهم لفرص الاستثمار، حيث يساعدهم على اتخاذ القرارات المناسبة.

يعد مبدأ الإفصاح أحد أهم ركائز الاقتصاد الحر الحديث، ذلك أن الأطراف الخارجية في كثير من الأحيان لا تتمتع بسلطة إجبار المؤسسات على تزويدها بالمعلومات التي تحتاجها لاتخاذ القرارات، وبالتالي فإن الإفصاح المحاسبي يجعل المعاملات في الأسواق المالية أكثر عدلا، وذلك من خلال توفير فرص متساوية للمستثمرين في الوصول إلى المعلومات، مما يخلق مناخا استثماريا مواتيا، ويزيد من إمكانية نمو السوق وازدهاره¹.

وترجع أهمية الإفصاح عن المعلومات المحاسبية أيضا إلى تنوع وتعدد الأطراف المستفيدة من تلك المعلومات، بالإضافة إلى الآثار الناجمة عن القرارات التي اتخذتها هذه الأطراف على أساس القوائم المالية التي تحتوي على تلك المعلومات المحاسبية. وبالتالي قد يؤدي الإفصاح غير الكامل أو غير الدقيق إلى تشويه عملية اتخاذ القرار من قبل الأطراف المعنية والتأثير سلبا عليها².

ثالثا: أهداف الإفصاح

إن الهدف الرئيسي للإفصاح حسب نظر العديد من الخبراء والباحثين في المحاسبة هو حماية المستثمر بشكل خاص والمستفيدين منه بشكل عام. وهناك هدف آخر لا يقل أهمية عن الهدف الرئيسي وهو تطبيق قواعد ومبادئ المحاسبة والإفصاح المحاسبي والمالي المنصوص عليها في

¹فلوح حنان، حوكمة الشركات وأثرها على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية – حالة الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2014/2015، ص57.

²زين عبد المالك، " واقع الإفصاح المحاسبي عن عناصر القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي – دراسة حالة مجمع صيدال، مجلة الاقتصاد والبيئة، المجلد 06، العدد الأول، أبريل 2023، جامعة عباس لغرور، خنشلة، ص (631، 632)

المعايير المحاسبية الدولية السارية المفعول والتي أصبح تطبيقها إلزاماً قانونياً في العديد من دول العالم، مما يجعل هذا الالتزام القانوني هدفاً رئيسياً آخر من أهداف الإفصاح المحاسبي¹.

ولا يمكن اعتبار الإفصاح كغاية في حد ذاته نهدف الوصول إليها، بل هي طريقة لعرض المعلومات والبيانات المتعلقة بنشاط الوحدة الاقتصادية وتوصيلها إلى الأطراف المستفيدة في الوقت المحدد، لهذا فإن أسباب تقديم ونشر المعلومات تختلف حسب حاجة الجهات المستفيدة منها.

ويمكن تلخيص أهم هذه الأهداف في النقاط التالية:²

- عرض القوائم المالية للمستثمرين بطريقة خالية من اللبس والتضليل؛
- توفير جميع المعلومات التي يجب أن تحتويها القوائم المالية للشركة بطريقة مفيدة للمستخدمين بصفة عامة والمستثمرين بصفة خاصة وذلك لمساعدتهم على تقييم المخاطر المحتملة؛
- تقديم معلومات مالية مهمة للمستخدمين تسمح لهم بإجراء مقارنات بين السنوات؛
- إعطاء معلومات عن التدفقات النقدية الداخلة والخارجة الحالية والمستقبلية؛
- إفادة المستثمرين في تقييم عوائد الاستثمار.

¹ ابراهيم جابر السيد، الإفصاح المالي أثره وأهميته في نمو أعمال التجارة العربية داخل البلاد الأجنبية، الطبعة الأولى، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص (57، 58)

² زين عبد المالك، مرجع سابق، ص 632.

المطلب الثاني: المقومات الأساسية للإفصاح

من المفيد جدا التعرف على مجموعة العوامل أو المتغيرات التي يركز عليها موضوع الإفصاح والتي أشار إليها العديد من الباحثين والمختصين في مجال المحاسبة، وهي على النحو التالي:

أولاً: الجهة المستخدمة للبيانات والمعلومات المحاسبية

يمكن تبويب مستخدمي المعلومات المحاسبية المفصح عنها إلى عدة أصناف حسب موقعهم، المؤهلات، الخبرات، الدراية والثقافة، وحاجتهم إلى الإفصاح كما يلي:¹

1- حسب الموقع: ويعتبر التصنيف الأكثر شيوعاً، الجهات الداخلية والخارجية:

أ- **المستخدمون الداخليون:** يهتم الأغلبية منهم بالشركة أكثر من مصلحتهم إلا القليل منهم،

ونجد من أمثلتهم الإدارة، العمال، الرقابة الداخلية، المحاسبون والمستشارون.

إن المعلومات التي تحتاجها الإدارة غالباً ما تكون محددة وروتينية وتساعد على

التخطيط واتخاذ القرارات في المستقبل. بالإضافة إلى ذلك، فإن المتغيرات الاقتصادية

وزيادة المنافسة تعني أن الإدارة تحتاج دائماً إلى معلومات ليست كذلك التي يحتاجها

المستثمرون والمطلعون ؛ عندما يحتاج المديرون إلى المعلومات المحاسبية لغرض اتخاذ

القرارات تكون السرعة في إيصالها أكثر أهمية من الدقة.

ب- **المستخدمون الخارجيون:** هؤلاء يهتمون بمصلحتهم أكثر من اهتمامهم بالشركة، وهم أكثر

حاجة إلى المعلومات المحاسبية المفصح عنها وغير المفصح عنها، ويواجهون صعوبات

في الحصول عليها، وقد يدفعون أموالاً مقابل ذلك. لذلك فإن الإفصاح المحاسبي يوفر لهم

¹ طلال محمود علي الحجاوي، محمد آل فتح الله، الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المحاسبية، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2017، ص (104-108).

الكثير ويعتبر كمؤشر على صدق التمثيل والملاءمة وكذلك نزاهة الموظفين في الشركة. ومن أمثلة هذا النوع من المستخدمين (حملة الأسهم، الدائنون الحاليون والمحتملون، المقرضون الحاليون والمحتملون، المستثمرون الحاليون والمحتملون، مصلحة الضرائب، المراقبون، المحللون، والبنك).

2- حسب الملاءمة: ليس كل مستخدم المعلومات من متخذي القرارات، فقد تكون تلك

المعلومات ملائمة لبعضهم وغير ملائمة لآخرين، فهم بذلك على نوعين:

أ- متخذو القرارات: وهم المستفيدون بالدرجة الأولى من المعلومات المحاسبية المفصح عنها، وحتى تكون ملائمة ومفيدة يجب أن تكون ذات قيمة تنبؤية وتوكيدية وذات أهمية في اتخاذ القرار وتؤكد صحة قراراتهم. وكلما كانت المعلومات المعلن عنها شفافة، كلما كانت ملائمة أكثر.

ب- المطلعون: هذه الفئة من مستخدمي المعلومات لا يهتمون بمدى ملائمتها وتأثيرها

على اتخاذ القرار، فهناك من الأطراف من يهمله الاطلاع عليها لأغراض رقابية (فحص مدى الالتزام بالقوانين والتعليمات، تقييم الأداء، تقييم المخاطر وحالات عدم التأكد) ، أغراض تنافسية، تقديرات ضريبية، أغراض مهنية (محللون)، أكاديميون (أغراض البحث العلمي).

ولكي تكون جاهزة لهؤلاء الأطراف، يجب أن تتصف بمضمون شفاف عند الإفصاح عنها وتعطي انطبعا جيدا عن مصداقيتها ونزاهة معديها.

3- حسب الدراية والثقافة: يتفاوت مستخدمو المعلومات المالية من حيث كفاءتهم ودرايتهم،

فهم يختلفون في إدراكهم وإمكانيتهم على الاستخدام الأمثل لتلك المعلومات.

أ- **مستخدم مطلع ومؤهل:** إن المعرفة المناسبة بالأعمال التجارية والمحاسبة المالية

ضرورية لتمكين المستخدمين من فهم المعلومات الواردة في القوائم المالية، فالمطلع

والمؤهل أكاديميا يكون أكثر قدرة على فهم المعلومات والاستفادة منها بشكل أفضل

عند اتخاذ القرار.

غير أن المعلومات لا يجب أن تكون معقدة وغامضة ومعدة لنخبة مؤهلة ومطلعة

فقط، فالإفصاح المحاسبي يضمن عرض المعلومات في القوائم والتقارير المالية

بطريقة عادلة وواضحة ومفهومة وسهلة الوصول إليها بغض النظر عن مؤهلات

مستخدميها.

ب- **غير المطلع غير المؤهل:** إن الأشخاص الموظفين في الشركة (محاسبون، مدققون،

إداريون) ولأنهم على معرفة بالمعلومات التي أفصحوا عنها وبتفاصيلها، وعلى الرغم

من أنهم من متخذي القرار، غير أن تلك المعلومات تكون ملائمة لغيرهم بالدرجة

الأولى بما فيهم المؤهلين.

في الواقع المهني، الأشخاص الذين يفهمون المعلومة المحاسبية ليسوا بالضرورة أولئك

الذين درسوا المحاسبة في جامعة أو معهد متخصص، بالأحرى قد يكونون من ذوي

القدرات الذاتية على الإدراك.

4- حسب الخبرة: نجد هناك تباين في إمكانية المستخدم الخبير على فهم المعلومات واتخاذ

القرار من المستخدم المبتدئ.

أ- **المستخدم الخبير:** مما لا شك فيه أن تراكم المعلومات وتكرارها مع مرور الوقت يمنح

الخبير القدرة على فهم تلك المعلومات المفصّل عنها بشكل أفضل. وقد يجد المستخدم

المطلع أن بعض المعلومات غير ملائمة لأنه على دراية بها من قبل، في حين أن

المستخدم الأقل دراية قد يجدها على عكس ذلك. كما قد يجد المستخدم الخبير أن المعلومات المحاسبية الأكثر تعقيدا أكثر ملاءمة من المستخدم المبتدئ، وعليه فإن طبيعة المستخدم هي المفتاح لتحديد المعلومات التي يجب على الشركة تقديمها أو نشرها.

ب- المستخدم المبتدئ: يستعين بعض المستخدمين غير الخبراء بالأفراد ذوي الخبرة والمستشارين لمساعدتهم في فهم المعلومات المحاسبية التي قد تكون مفيدة في اتخاذ القرارات.

هذا الصنف من مستخدمي المعلومات هو الأقرب إلى الفساد المالي لأنهم يستخدمون مجموعة متنوعة من الوسائل والأساليب غير القانونية للحصول على المعلومات، لذلك فإن الإفصاح المحاسبي يحد من تلك الوسائل والطرق غير المشروعة.

ثانيا: الغرض الذي تستخدم فيه المعلومة المحاسبية

إن الغرض من الإفصاح هو توفير المعلومات المحاسبية الملائمة لتلبية الاحتياجات المشتركة لمستخدميها في اتخاذ القرارات بشأن معاملاتهم مع المؤسسة، لذلك يجب أن تكون هناك صلة وثيقة منذ البداية بين البيانات والمعلومات التي تم الإفصاح عنها والغرض الذي تم إعدادها من أجله.

بمعنى أنه يجب ربط الغرض الذي تستخدم فيه البيانات والمعلومات بعنصر أساسي وهو خاصية الملاءمة، والتي تعتبر المعيار النوعي الذي يحدد طبيعة أو نوع المعلومات المحاسبية الواجبة الإفصاح¹.

وبهذا، يكون تحديد الغرض الذي تستخدم فيه المعلومات والبيانات المحاسبية المفصّل عنها بالاعتماد على الجهة المستخدمة لهذه الأخيرة، والغرض الذي يطمح تحقيقه جراء طلب تلك المعلومات².

ثالثاً: طبيعة ونوعية المعلومة التي يجب الإفصاح عنها

تظهر التقارير السنوية لبعض أعظم الشركات والبنوك في العالم ما تحتويه من بيانات ومعلومات، والتي يتم الاعتماد عليها نظراً لعمق وتنوع البيانات والمعلومات والجداول والرسوم البيانية التوضيحية والتي تشمل: قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة الأرباح المحتجزة، قائمة التغيرات في المركز المالي، فضلاً عن المعلومات التي تعرض في الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية والتي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من تلك القوائم، وتعد وفقاً لمجموعة من المبادئ والافتراضات³.

رابعاً: أساليب وطرق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية

يجب أن تكون المعلومات المفصّل عنها في القوائم المالية منظمة بترتيب منطقي وبطريقة تركز على الأساسيات بحيث يسهل قراءتها من قبل المستخدمين المستهدفين⁴.

¹ وليد الحياي، الإفصاح المحاسبي في ظل توسع المنهج المحاسبي المعاصر ليشمل المحاسبة الاجتماعية، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، متاح على الموقع www.ao-accademy.org ، تم الاطلاع عليه في 2024/02/25.

² إبراهيم جابر السيد، مرجع سابق، ص (49، 50).

³ نفس المرجع، ص 50.

⁴ مسعود دراوسي، " القياس والإفصاح المحاسبي وفق المعايير المحاسبية والإبلاغ المالي الدولية " ، مجلة الأبحاث الاقتصادية، العدد السادس، جوان 2012، جامعة سعد دحلب، البلدة، ص 397.

وهناك عدة طرق يمكن من خلالها الإفصاح عن المعلومات المحاسبية، يكمل كل منها الآخر، حيث يعتمد اختيار أي من هذه الطرق على طبيعة المعلومات المفصح عنها ونوعيتها ودرجتها وأهميتها، فهناك معلومات تعتبر أساسية ويجب عرضها ضمن العناصر الرئيسية للقوائم المالية، بينما يوجد معلومات تعتبر ثانوية يمكن الإفصاح عنها من خلال الملحقات والهوامش.

ولكي تكون عملية الإفصاح المحاسبي منظمة وغير عشوائية، هناك العديد من الطرق الشائعة للإفصاح والتي اكتسبت درجة عالية من القبول والاتفاق بين المحاسبين ومستخدمي القوائم المالية، نجد منها:¹

1- عرض القوائم المالية وترتيب بنودها:

وتتم هذه العملية وفقا لمجموعة القواعد والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

2- الملاحظات الهامشية:

تستخدم الهوامش لتوضيح أو شرح أو إضافة معلومات غير جوهرية تتعلق بعناصر القوائم المالية، كالإفصاح عن الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية، أو الطرق والمبادئ المحاسبية المعتمدة.

3- الملاحق:

عبارة عن قوائم إضافية ترفق مع القوائم الأصلية، وتشمل تفاصيل بعض البنود الموجودة في القوائم المالية، مثلا: طرق الاهتلاك، قائمة المدينين ومخصص الديون المشكوك فيها، قائمة المخزون السلعي.

4- المعلومات الموجودة من خلال الأقواس:

¹صباحي نوال، الإفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) وأثره على جودة المعلومة، رسالة ماجستير، قسم العلوم التجارية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2010/2011، ص (67،68).

تستخدم الأقواس في القوائم المالية لتوضيح بعض الأرقام الواردة فيها، والتي يصعب على المستخدمين المطلعين على المحاسبة فهم كيفية حسابها وسبب عرضها، مثل توضيح الطريقة المتبعة في تقييم نهاية مخزون نهاية الفترة.

5- تقرير المراجع:

إن أحد وسائل الإفصاح المستخدمة والمتفق عليها هي تقرير المراجع الخارجي، وتقرير مجلس إدارة المؤسسة. حيث يقدم تقرير المراجع رأياً محايداً حول موضوعية وصحة الأرقام المعروضة في القوائم المالية، مما يسمح بتدعيم ثقة مستخدمي المعلومات المحاسبية المفصح عنها، بينما يفصح مجلس الإدارة عن الأداء الحالي للمؤسسة وخططها المستهدفة.

خامساً: توقيت الإفصاح عن المعلومات المحاسبية

يعتبر التوقيت المناسب من أبرز صفات ملائمة الإفصاح في القوائم المالية، فإذا حدث أي تأخير غير ضروري في عرض التقارير المالية تفقد المعلومات ملاءمتها. لذلك تحتاج الإدارة إلى الموازنة بين ميزة تقديم التقارير لمستخدميها في الوقت المناسب، وتوفير المعلومة الموثوقة¹.

وكما هو متعارف عليه محاسبياً، فإن الإفصاح عن المعلومات المحاسبية يتم بعد انتهاء السنة المالية للمؤسسة مباشرة دون تأخير لا داعي له، مع الأخذ بعين الاعتبار أن إقفال الحسابات الختامية يستغرق بعض الوقت، لهذا فقد تطلبت معظم الدول تشريعات تحدد الفترة المعينة كحد أقصى لنشر القوائم المالية بعد انتهاء السنة المالية.

ويمكن تلخيص هذه العوامل أو المؤثرات التي يقوم عليها الإفصاح المحاسبي في الشكل الموالي:

¹ أحمد حابية، "العوامل المؤثرة على عملية الإفصاح في القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية - دراسة حالة لأراء الخبراء المحاسبين في الجزائر العاصمة"، مجلة المدبر، المجلد 07، العدد الثاني، 2020، جامعة الجزائر 3، الجزائر، ص (58،59).

الشكل رقم (01): مقومات الإفصاح المحاسبي



المصدر: أفزوح صبرين، دراوسي مسعود، مدى التزام الشركات الاقتصادية الجزائرية بمبادئ الحوكمة وتأثيرها على جودة الإفصاح المحاسبي - دراسة ميدانية لشركتي SOMEDIAL و BATIMETAL -، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسة، المجلد 14، العدد 02، ديسمبر 2025، جامعة البليدة 2 لونيبي علي، الجزائر، ص 606.

المطلب الثالث: أنواع الإفصاح المحاسبي والعوامل المؤثرة عليه

يتنوع الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية بحسب طبيعة المعلومات والغرض من تقديمها، ويمكن تصنيفه إلى عدة أنواع والتي سوف نتناولها في هذا المطلب، كما سنتطرق لأهم العوامل التي تؤثر على نوعية وحجم الإفصاح بالقوائم المالية.

أولاً: أنواع الإفصاح المحاسبي

لا يعتمد مقدار المعلومات التي يجب الإفصاح عنها على خبرة القارئ فحسب، بل يعتمد أيضاً على مستوى الإفصاح المطلوب، حيث ميز الباحثون بين نهجين أساسيين لتحديد مستويات الإفصاح المحاسبي وهما:

المدخل الأول: تم الاعتماد فيه على نطاق الإفصاح، أين يمكننا أن نميز بين ثلاث مستويات من الإفصاح.

1- الإفصاح التام أو الكامل: يستلزم الإفصاح الكامل أن تكون القوائم المالية كاملة، بما في

ذلك جميع المعلومات اللازمة لإعطاء صورة حقيقية وعادلة عن المؤسسة، مع استبعاد

المعلومات المضللة أو المحذوفة. وتتضمن القوائم المالية الآن الملاحظات والمذكرات

التفسيرية التي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم، ويجب أن تكون المعلومات المتضمنة

في تلك المذكرات مكملية للمعلومات الموجودة في صلب القوائم المالية ولا يجب استخدامها

كوسيلة لتصحيح الأخطاء الواردة في تلك القوائم¹.

¹ سعيداني محمد السعيد، رزيقات بوبكر، زرقون محمد، مرجع سابق، ص 159.

2- الإفصاح العادل أو الواضح: يقصد بهذا النوع من الإفصاح المحاسبي أن تقدم المعلومات

بطريقة تحترم المساواة بين احتياجات جميع أصحاب المصلحة، ولا تكون صياغة

المعلومات وعرضها متحيزة لصالح طرف معين على حساب أطراف أخرى¹.

3- الإفصاح الكافي أو المناسب: ويتطلب هذا المستوى من الإفصاح الحد الأدنى من

المعلومات مما يجعل القوائم المالية مفهومة وغير مضللة².

وقد حل هذا المفهوم محل الإفصاح المثالي أو الكامل، ليبني أنصار هذا المفهوم الجديد

للإفصاح موقفهم على ثلاث ركائز كالتالي³:

أ- أن المستوى المثالي من الإفصاح وبالرغم من إمكانية تحديد شروط متطلباته نظرياً،

لكن يصعب إسقاط هذه المتطلبات على الواقع العملي؛

ب- كما أن المعلومات هي سلعة اقتصادية ذات قيمة، لذلك فإن إنتاجها يتطلب تكلفة،

وبالتالي فإن إنتاج المعلومات محكوم بأن تكون منفعتها أكبر من تكلفة إنتاجها؛

ج- كما أن الكثير من التفاصيل التي يقدمها الإفصاح المثالي قد يؤدي إلى إغراق المستخدمين

بكمية كبيرة من المعلومات مما يقلل من قدرتهم على الفهم والاستيعاب.

المدخل الثاني: تم الاعتماد في هذا المدخل على نوعية الإفصاح، حيث يقسم إلى ثلاث مستويات

أيضاً.

¹ صديق مسعود، صديقي فؤاد، "محددات الإفصاح المحاسبي في الحقل المحاسبي الجزائري وفق النظام المحاسبي المالي (SCF)"، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، العدد الثاني، 2016، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ص77.

² فارس بن يدير، هشام شلغام، طيب مداني، "واقع الالتزام بمتطلبات الإفصاح عن السياسات المحاسبية في الجزائر - دراسة لعينة من الشركات البترولية في الجزائر"، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، العدد الثاني، 2016، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ص226.

³ ضويفي حمزة، فعالية تطبيق مبادئ الحوكمة في دعم مقومات الإفصاح وأثرها على الأداء المالي - دراسة ميدانية لمجموعة من الشركات التابعة لمجمع سونلغاز، أطروحة دكتوراه علوم، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2014، ص70.

1- الإفصاح الوقائي: يركز الإفصاح الوقائي على تقديم المعلومات المالية بطريقة مبسطة

وغير مضللة لمستخدميها بما يجعلها على درجة عالية من الموضوعية، وهذا بهدف حماية

المستثمر العادي ومراعاة المقدرة المحدودة له على استخدام المعلومات المفصّل عنها¹.

2- الإفصاح التثقيفي (الإعلامي): لقد ظهر هذا النوع من الإفصاح نتيجة ازدياد أهمية

الملاءمة كونها من بين الخصائص الرئيسية للمعلومات المحاسبية. حيث أصبح الإفصاح

يتضمن معلومات محاسبية تتطلب مستويات أعلى من الخبرة والتجربة من طرف المحللين

الماليين والمستثمرين².

ويتطلب هذا النوع من الإفصاح مستثمرا ذو خبرة ومعرفة مهنية واسعة، كما يجب أن

يملك القدرة على التحليل وإجراء المقارنات والتنبؤات. كما أن الإفصاح التثقيفي لا يركز

على المعلومات المالية فقط، وإنما يشمل أيضا المعلومات غير المالية كإفصاح عن

مكونات الأصول الثابتة والمخزون السلعي والإفصاح عن السياسة المتبعة الخاصة بتوزيع

الأرباح والاحتياطات³.

3- الإفصاح الاختياري والإفصاح الإلزامي: يعود تصنيف الإفصاح إلى اختياري أو إلزامي

إلى البيئة والتشريعات والقوانين السائدة. فالإفصاح الإلزامي مثلا يحتوي على ما تعرضه

المؤسسات الاقتصادية من معلومات وبيانات وفقا للمعايير الدولية، أو بناءً على قرارات

ولوائح قانونية معينة ويتم النقيذ الصارم بتلك القوانين، وعادة ما يكون لها عواقب ملزمة

قانونيا أو إداريا ولا يمكن تجاهلها.

¹فلوح حنان، مرجع سابق، ص59.

²محمد المبروك أبو زيد، المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية، دار المريخ، السعودية، 2011، ص485.

³حنان رضوان، النموذج المحاسبي المعاصر هيكل نظرية المحاسبة، الطبعة الأولى، دار وائل، عمان، الأردن، 2003، ص462.

بينما في الإفصاح الاختياري، تقوم الشركة بالإفصاح عن المعلومات المتعلقة بأنشطتها بصفة طوعية قصد التواصل مع الأطراف الخارجية، وفي هذا النوع من الإفصاح لا توجد قوانين أو توجيهات أو لوائح تجبر الوحدات الاقتصادية على تقديم أو عرض البيانات والمعلومات المتعلقة بها¹.

ويمكن تلخيص هذه الأنواع في الشكل الموالي:

الشكل رقم (02): أنواع الإفصاح المحاسبي



المصدر: أقزوح صبرين، دراوسي مسعود، مرجع سابق ، ص 605.

¹ ضويفي حمزة، مرجع سابق، ص (72،73).

ثانياً: العوامل المؤثرة على الإفصاح المحاسبي

يوجد العديد من العوامل التي تؤثر على نوعية وحجم الإفصاح عن المعلومات بالقوائم

المالية، نذكر أهمها كما يلي:¹

1- عوامل تتعلق بالشركة:

هناك العديد من العوامل المرتبطة بالشركة والتي تؤثر فيها من حيث درجة الإفصاح

المطلوب، مثل حجم الشركة وعدد المساهمين فيها وتسجيلها في سوق الأوراق المالية، كل

هذه العوامل تؤثر بطريقة مباشرة على زيادة درجة الإفصاح في القوائم المالية للمؤسسة.

2- عوامل تتعلق بنوعية المستخدمين وطبيعة احتياجاتهم:

يجب إيلاء اهتمام خاص بالقوائم المالية لتلبية احتياجات المستخدمين الرئيسيين وذوي

المصالح المباشرة وغير المباشرة. ومما لا شك فيه أن نوعية المستخدمين وطبيعة

احتياجاتهم تختلف من دولة لأخرى وذلك باختلاف النظام الاقتصادي والسياسي السائد في

البلد.

3- عوامل تتعلق بالجهات المسؤولة عن وضع معايير الإفصاح:

وتتمثل في الجهات المنظمة والمسؤولة عن وضع معايير الإفصاح وتطويرها وتنظيمها،

حيث تختلف باختلاف مداخل التنظيم المحاسبي المتبعة في كل دولة. إذ نجد في معظم

الدول وخاصة النامية منها أن هذه الجهات المؤثرة على عملية الإفصاح تكون مهنية

وحكومية.

¹ طلال محمد علي الحجاوي، هدى أمين عليوي الجميلي، قياس درجة الشفافية في الإفصاح المحاسبي للشركات الصناعية، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2017، ص26.

4- المنظمات والمؤسسات الدولية:

إل جانب المنظمات والقوانين المحلية، نجد المنظمات والمؤسسات الدولية التي تحاول الرفع من جودة المعلومة المحاسبية المفصح عنها، ولعل من أبرز هذه المنظمات نجد مجلس معايير المحاسبة الدولية (FASB) ، الذي يقوم بإصدار العديد من معايير الإبلاغ المالي الدولية التي تتعلق بالإفصاح المحاسبي وتحسين جودة المعلومة المحاسبية المفصح عنها¹.

¹ فارس بن يدير، هشام شلغام، طيب مداني، "واقع الالتزام بمتطلبات الإفصاح عن السياسات المحاسبية في الجزائر – دراسة لعينة من الشركات البترولية في الجزائر"، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، المجلد 02، العدد 01، 2016، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، ص228.

المبحث الثالث: دور الشفافية في تحسين جودة الإفصاح

أصبحت الشفافية اليوم ضرورة لا غنى عنها، لما توفره من فرص متكافئة للوصول إلى المعلومات المحاسبية التي تخدم جميع مستخدميها، لاسيما في ظل عولمة البيانات وتوسيع الأسواق، حيث تعد من الحقوق الأساسية التي تكفلها التشريعات والقوانين المحلية والدولية في مختلف الدول. وتتحقق هذه الشفافية من خلال الإفصاح الكامل والدقيق عن المعلومات المحاسبية دون تحريف أو إخفاء، مما يمكن الأطراف المعنية من اتخاذ قرارات مدروسة تستند إلى بيانات موثوقة.

المطلب الأول: ماهية الشفافية في الإفصاح

يعد مفهوم الشفافية في الإفصاح من المفاهيم المعاصرة التي باتت تستخدم على نطاق واسع في بيئة الأعمال، وذلك نظرا لما يشهده العالم من تطورات فكرية وإدارية وتقنية متسارعة. وقد حظي هذا المفهوم باهتمام متزايد من قبل السياسيين والاقتصاديين والإداريين، مما أدى إلى تعدد تعريفاته وتنوع مضامينه بحسب السياقات التي يوظف فيها.

أولاً: تعريف الشفافية

تعني الشفافية في الإفصاح أن تتصف مخرجات المحاسبة، ممثلة في التقارير المالية، بأعلى درجات جودة المعلومات، مع اكتمال خصائصها النوعية، بحيث تكون خالية من الغموض أو اللبس. وتهدف هذه الشفافية إلى تمكين مستخدمي تلك التقارير من اتخاذ قرارات مبنية على معلومات واضحة، وكأنهم يطلعون على تفاصيل ما يجري داخل الشركة¹.

¹ طلال محمود علي الجاوي، محمد آل فتح الله، الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المحاسبية، دار الأيام للنشر، عمان، الأردن، 2017، ص36.

وتشير الشفافية أيضا إلى التحرر من جميع مظاهر الغش والخداع، مع سهولة كشف هذه السلوكيات وجعلها ظاهرة للعيان، بحيث يمكن التعرف عليها بسرعة. وتمتاز الشفافية بالوضوح وسهولة الوصول إلى المعلومات التي تمتلكها المنظمة، مما يعزز من ثقة الأطراف المعنية في أدائها وسلوكها التنظيمي¹.

كما تعرف منظمة الشفافية العالمية الشفافية بأنها المبدأ الذي يمكن المتأثرين بالقرارات الإدارية، أو الصفقات التجارية، أو الأعمال الخيرية من معرفة ليس فقط الحقائق الأساسية والإحصاءات، بل أيضا آليات وكيفية اتخاذ تلك القرارات. وتؤكد المنظمة أن من واجب الموظفين العموميين والمديرين والأمناء الالتزام بالعمل بشفافية، وبطريقة متوقعة ومفهومة للجميع².

وبناءً على التعاريف السابقة، يمكن القول أن الشفافية في الإفصاح لا تقتصر على كونها مطلباً قانونياً أو معياراً محاسبياً، بل تعد ركيزة أساسية لنجاح المؤسسات وتعزيز مصداقيتها واستدامتها. ويسهم تطبيق الشفافية في خلق بيئة اقتصادية سليمة تعزز الثقة والمنافسة العادلة، حيث تؤدي إلى بناء علاقات قوية بين الشركات وأصحاب المصلحة، بما في ذلك المستثمرون والعملاء والموظفون، من خلال تأكيد مصداقية التقارير المالية والقرارات المبنية عليها³.

¹ شبلي مسلم علاوي ومنهل محمد حسين، أثر مبادئ الإدارة الرشيدة في تطوير نظام شفافية الإدارة العليا: دراسة ميدانية في الشركة العامة لموانئ العراق، مجلة العلوم الاقتصادية، العراق، المجلد 08، العدد 29، 2012، ص123.

² معيزة نوال، إدارة الأعمال الحديثة في إطار مكافحة الفساد الإداري بالمؤسسات الاقتصادية الجزائرية في الفترة (2000-2020) دراسة حالة مؤسسة الإنتاج مجمع بيوفارم، أطروحة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2022/2021، ص63.

³ محمد فتحي مهنا، عبد الرزاق نادر عبد الجبار أبو صاع، ياسر نادر عبد الجبار أبو صاع، أثر تطبيقات الذكاء الاصطناعي كمتغير وسيط في العلاقة بين الشفافية المحاسبية وتعزيز الثقة في القوائم المالية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد 11، العدد 02، 2025، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، ص131.

ثانيا: أهمية الشفافية في الإفصاح

في السنوات الأخيرة، أصبحت الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المحاسبية ذات أهمية متزايدة، لاسيما بعد انكشاف عدد من الفضائح المالية في كبرى المؤسسات العالمية. وقد تبين أن من أبرز أسباب تلك الأزمات هو الإخلال بتطبيق المبادئ المحاسبية، إلى جانب ضعف مستوى الإفصاح والشفافية في التقارير المالية الصادرة عن تلك المؤسسات¹.

ويمكن تلخيص أهمية الشفافية في الإفصاح في النقاط التالية:²

- المساهمة في ترشيد عملية اتخاذ القرارات من خلال توفير معلومات دقيقة وموثوقة تدعم متخذي القرار؛
- تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد عبر تعزيز الكفاءة في تخصيص الموارد وتوظيفها بما يخدم أهداف المؤسسة؛
- تمكين مستخدمي المعلومات من تقييم كفاءة الإدارة وذلك عبر الاطلاع على الأداء الفعلي ومدى الالتزام بالخطط والسياسات المعتمدة؛
- تقليل حالة عدم التأكد والحد من فجوة المعلومات بين الإدارة وأطراف العلاقة، مما يعزز الثقة بين الأطراف المختلفة؛
- توضيح الظروف التي أدت إلى التغييرات في السياسات المحاسبية، بما يسهم في فهم أعمق لطبيعة القرارات المالية وأثرها؛

¹ عبد السلام عبد الله سعيد أبو سرعة، تطوير مفهوم الحوكمة في مؤسسات القطاع العام بالجمهورية اليمنية لتعزيز الإفصاح والشفافية في تقاريرها المالية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر 3، 2015/2016، ص 69.

² أحمد رجب عبد الملك، إطار مقترح للتقارير المالية المنشورة في ظل تحقيق الشفافية المنشودة ببورصة الأوراق المالية – دراسة نظرية تطبيقية، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة حلوان، مصر، 2006، ص 20.

- تعزيز مساءلة الإدارة والانضباط المؤسسي الداخلي من خلال كشف الأداء المالي والالتزام بالأنظمة والمعايير؛
- رفع مستوى وعي الجمهور بهياكل المؤسسات وأنشطتها، إلى جانب الإلمام بسياساتها وأدائها في الجوانب البيئية والأخلاقية، وعلاقاتها مع المجتمعات التي تعمل ضمنها؛
- دعم كفاءة أسواق رأس المال عبر توفير معلومات شاملة، سواء كانت مدرجة ضمن التقارير المالية أو خارجها؛
- ضمان وصول المعلومات الضرورية إلى مستخدميها في الوقت المناسب، ما يساهم في تحسين جودة التحليل واتخاذ القرار.

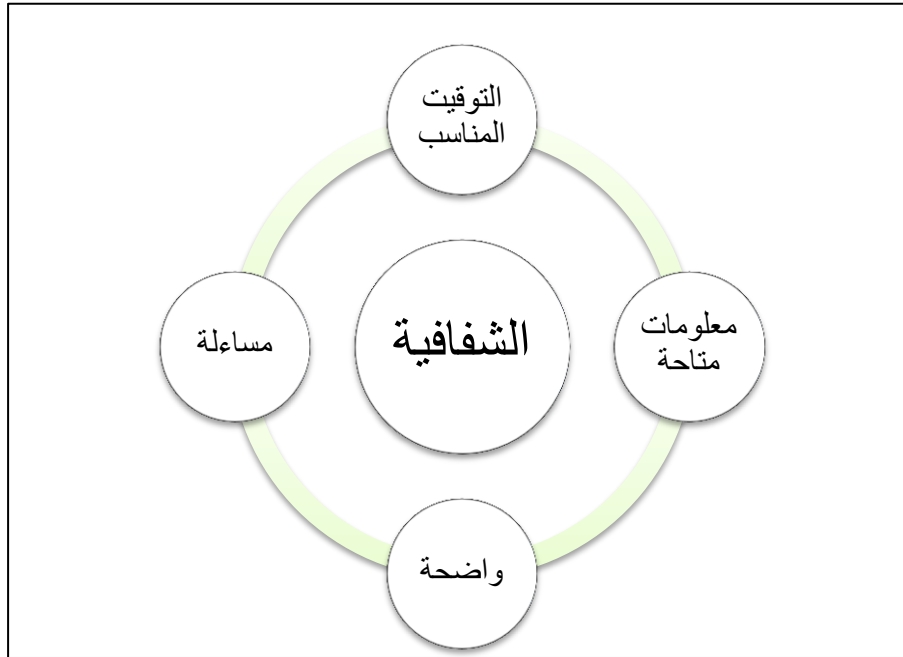
المطلب الثاني: آليات تحقيق الشفافية في الإفصاح

كما سبق وذكرنا، فإن الشفافية في الإفصاح تعد من الركائز الأساسية لتعزيز الثقة والمصداقية في المؤسسات، وتحقيق هذه الشفافية بدوره يستلزم مجموعة من الشروط والمتطلبات التي تضمن تدفق المعلومات داخل المؤسسة بشكل منتظم، وهو ما سوف نعرضه في هذا المطلب.

أولاً: شروط تحقيق الشفافية

يمكن تلخيص أبرز الشروط التي يجب توفرها في أية معلومة محاسبية تتصف بالشفافية في الشكل الموالي:

الشكل رقم (03): شروط تحقيق الشفافية



المصدر: من إعداد الطالبة

وفيما يلي شرح مختصر لهذه الشروط:¹

- التوقيت المناسب: يجب أن يتم الإفصاح عن المعلومات في الوقت المناسب، حيث أن المعلومات المتأخرة تفقد فائدتها بالنسبة لمستخدميها، مقارنة بما لو تم الإفصاح عنها في وقت مبكر.
- متاحة: يجب أن تكون المعلومات المفصح عنها متاحة لجميع الأطراف في الوقت نفسه، لضمان العدالة وتكافؤ الفرص في الوصول إليها.
- واضحة: يجب أن تكون المعلومات واضحة وتشرح نفسها دون غموض، إذ لا قيمة لشفافية شكلية فقد تكتفي بعض الشركات بنشر قوائمها المالية كإجراء شكلي فقط، دون أن تقدم تقارير مراقب الحسابات مثلاً أو التفاصيل التوضيحية لبند القوائم المالية.
- مساءلة: يجب أن تتبع الشفافية عملية مساءلة حقيقية، إذ أن الشفافية ليست غاية بحد ذاتها بل هي وسيلة لكشف الأخطاء والمخالفات، ومحاسبة المسؤولين عنها ضمن الأطر القانونية المنظمة لذلك.

ثانياً: متطلبات تحقيق الشفافية

تكمّن متطلبات تحقيق الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية فيما يلي:²

¹تمت الاستعانة بالمراجع التالية:

- جريو كلتوم، بدو محمد، دور مبدأ الإفصاح والشفافية في تعزيز كفاءة سوق الأوراق المالية، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 08، العدد الأول، 2017، جامعة خميس مليانة، الجزائر، ص 114.
- زواد نسيم، تفعيل دور المجتمع المدني نحو تكريس الشفافية والمساءلة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد- تلمسان، 2022/2021، الجزائر، ص 75.

²طلال محمود الجاوي، محمد آل فتح الله، مرجع سابق، ص 43، 44.

- تهيئة بيئة عمل تقوم على القيم والأخلاق الرفيعة، حيث تعد الشفافية جزءاً أساسية من الثقافة المؤسسية وقيم الأفراد، لما تحمله من معايير الصدق والإخلاص والأمانة في التعامل، وذلك من خلال ترسيخ النظام القيمي للشركة.
- اتخاذ إجراءات وتشريعات صارمة تشكل رادعاً فعالاً للحد من مظاهر الفساد، مع التأكيد على أهمية وجود لوائح وقواعد ملزمة تنظم آلية الإفصاح وتعزز من ممارسات الشفافية والمساءلة.
- ضرورة إيلاء المدخل الأخلاقي في المحاسبة اهتماماً لا يقل عن مستوى الاهتمام بالمعايير، والقواعد، والخصائص المحاسبية، لما له من دور محوري في تعزيز المصداقية والنزاهة في العمل المحاسبي.
- أن تتسم القوائم المالية بدرجة عالية من الدقة والتفصيل في الأرقام والوصف، مع التزامها بالمصداقية وتوافقها مع متطلبات واهتمامات الأطراف ذات العلاقة.
- يجب أن تكون المعلومات دقيقة، وذات صلة مباشرة بالموضوع، ومتاحة لجميع المستفيدين.
- تتطلب الشفافية في الإفصاح التركيز على مضمون المعلومات أكثر من شكلها، بحيث تعرض المعاملات والأحداث بناءً على جوهرها الحقيقي.
- ينبغي أن يكون الإفصاح عادلاً وشفافاً بدرجة عالية، متضمناً المعلومات المادية وغير المادية.
- يجب الإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة بشكل واضح وكامل.

- يجب أن يتم الإفصاح عن المعلومات في الوقت المناسب، لأن الإعلان المتأخر عن المعلومات يقلل من قيمتها وقد لا يحقق الفائدة المرجوة للمستفيدين كما لو تم الإفصاح عنها مبكراً.
- ينبغي أن تكون المعلومات المعلنة متاحة لجميع الأطراف ذات العلاقة في نفس الوقت لضمان تكافؤ الفرص.
- يجب أن تكون المعلومات المعلنة واضحة، وشاملة للمعنى والمضمون والمرفقات، بحيث تكون مفهومة بذاتها، لأن المعلومات الغامضة لا تقدم فائدة حقيقية.

المطلب الثالث: قياس الشفافية

أدى تزايد انتشار الفساد وتفاقمه إلى تحرك المجتمع الدولي لوضع سياسات واستراتيجيات على المستويين الإقليمي والدولي، تهدف إلى مكافحته بمشاركة جميع الأطراف. وقد ركزت هذه الجهود على ترسيخ مبادئ الشفافية والنزاهة، محليا وعالميا. حيث تعد الشفافية والفساد نقيضين لا يجتمعان، أي أن الفساد يترعرع في بيئات يغيب فيها الوضوح، حيث يشكل الغموض أرضا خصبة له، لاسيما عندما يقترن بغياب المساءلة وانعدام آليات الرقابة.

ونظرا لأهمية الشفافية في الإفصاح ودورها المحوري في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية بما يخدم كافة الأطراف ذات العلاقة، فقد تنوعت الأساليب المستخدمة لقياسها. وفي هذا المطلب، سيتم استعراض أبرز وأحدث مؤشرات القياس المعتمدة على المستوى الدولي.

أولاً: مؤشر مدركات الفساد (CPI)

وهو مؤشر سنوي، ينشر من قبل منظمة الشفافية الدولية منذ سنة 1995. يعتبر مؤشرا مركبا، يقيس مستوى الفساد في القطاع العام، ويعتمد في ذلك على بيانات مستمدة من مؤسسات مستقلة تعنى بتحليل بيئة الأعمال والحوكمة.

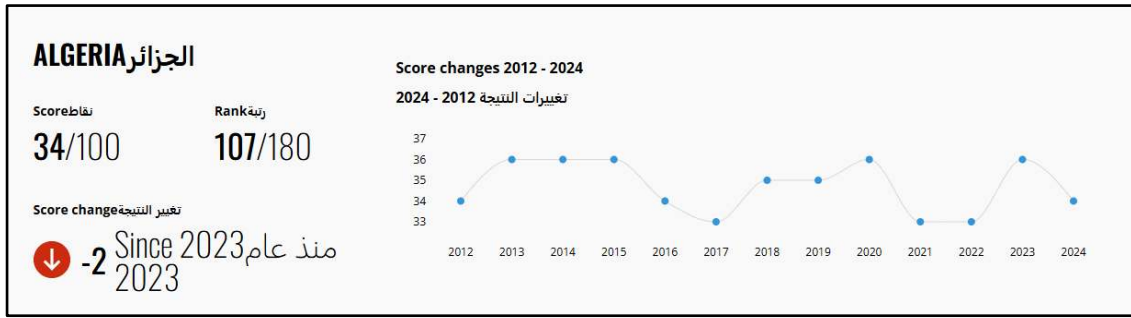
يتراوح مؤشر مدركات الفساد بين 0 و 100 نقطة، حيث يشير ارتفاع الدرجة واقتربها من 100 إلى انخفاض مستويات الفساد وندرته، في حين أن انخفاض الدرجة واقتربها من الصفر يدل على انتشار الفساد بشكل كبير¹.

¹ Transparency international , 2024, Corruption Perceptions INDEX 2024, available online : www.transparency.org/en/cpi/2024

وقد سجلت الجزائر 34 نقطة من 100 في عام 2024، كأحدث قيمة بانخفاض عن 36 نقطة في عام 2023. محتلة المرتبة 107 من أصل 180 دولة. وبالمقارنة، يبلغ المتوسط العالمي 43 نقطة ويبلغ متوسط الجزائر من 2003 إلى 2024 ، 32 نقطة. وتم الوصول إلى الحد الأدنى للقيمة، 26 نقطة، في عام 2003، بينما تم تسجيل الحد الأقصى البالغ 36 نقطة في عام 2013¹.

ويمكن توضيح تصنيف الجزائر في مؤشر مدركات الفساد في الشكل الموالي:

الشكل رقم (04): تصنيف الجزائر في مؤشر مدركات الفساد CPI



المصدر: www.theglobaleconomy.com/Algeria/transparency_corruption

وتقوم منظمة الشفافية الدولية بمراجعة المنهجية الخاصة بكل مصدر من مصادر البيانات التي تعتمد عليها في إعداد المؤشر، والتي يبلغ عددها 13 مؤشرا. ويمكن توضيح هذه المؤشرات على النحو التالي:²

1- تقييم سياسات ومؤسسات الدول (CPIA)

¹ www.theglobaleconomy.com/Algeria/transparency_corruption

² ضوفي حمزة، بوكريدي عبد القادر، دراسة تحليلية لمؤشرات مدركات الفساد في القطاع العام مع الإشارة إلى حالة الجزائر (2012-2018)، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 12، العدد 02، 2020، جامعة حسنية بن بوعلي الشلف، الجزائر، ص50 بتصرف.

يعد هذا المؤشر أحد أدوات التقييم المعتمدة من قبل البنك الإفريقي للتنمية، حيث يقدم بيانات حول السياسات والمؤسسات الحكومية. ويستخدم كأداة تشخيصية لقياس جودة الإطار المؤسسي للدول من حيث كفاءته في تعزيز المساعدات الإنمائية. يهدف هذا التقييم إلى قياس قدرة الدولة على دعم النمو المستدام، والحد من الفقر، ومدى فاعلية استخدام المساعدات المقدمة. كما يسعى إلى تحقيق أعلى قدر من الاتساق والانسجام بين الدول الأعضاء، مع التأكد من مدى الامتثال لمبادئ إعلاني باريس وروما بشأن فاعلية وتنسيق المساعدات. يشمل هذا التقييم 54 دولة إفريقية، ولا تدرج الجزائر ضمن هذا النطاق.

2- مؤشرات الحوكمة المستدامة (SGI)

والذي يهتم بتحليل وتقييم نظم الحوكمة وآليات صنع القرار في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والاتحاد الأوروبي، وذلك بغرض تحديد مدى الحاجة إلى الإصلاحات في هذه الدول وقدرتها على تنفيذها.

وتقوم مؤسسة برتلسمان (BF) بعرض البيانات وتحليلها وإعداد هذه المؤشرات، اعتمادا على بيانات كمية صادرة عن منظمات دولية، تستكمل بتقييمات نوعية يجريها فريق من الخبراء المتخصصين.

3- مؤشر التحول (BTI)

يعد هذا المؤشر إطارا لتبادل أفضل الممارسات بين الجهات المعنية بالإصلاح، ويتم عرض وتحليل بيانات هذا المؤشر من طرف نفس المؤسسة برتلسمان (BF). حيث ينشر تصنيفين رئيسيين: مؤشر الحالة ومؤشر الإدارة. ويتم ذلك من خلال تقييم شامل ومعمق يستند إلى تقارير مفصلة لكل دولة، تستخلص نتائجها بناءً على 52 سؤالا موزعة على 17 معيارا. يتولى تقييم كل

دولة خبيران مستقلان، ويشمل التقييم جانبيين: تقريراً وصفيًا (التقرير الوطني) يوضح حالة التحول وأداء الإدارة، وتقريراً كمياً يمنح الدولة درجة أو تصنيفاً يعبر عن مستوى التحول وأداء الإدارة فيها.

4- تصنيف المخاطر في البلدان (CRS)

يهدف تصنيف مخاطر البلدان إلى تقديم تحليل دقيق ومحدث للمخاطر المالية، من خلال تقييم مدى توفر آليات المساءلة التي تنظم عمليات تخصيص المال العام واستخدامه، إضافة إلى مدى وجود هيئات مستقلة تشرف على مراقبة الحسابات المرتبطة بإدارة الموارد المالية العامة. وتشرف وحدة الاستخبارات الاقتصادية على جمع البيانات وتحليلها وإعداد هذا المؤشر (EIU).

5- تقارير عن الدول التي تمر بمرحلة انتقالية

حيث يتم قياس مستوى التحول الديمقراطي في دول وسط أوروبا فقط، أين تركز على مدى التقدم أو التراجع في المسار الديمقراطي. وتشمل هذه التقارير عدة محاور رئيسية من بينها: الحكم الديمقراطي على المستوى الوطني، العمليات الانتخابية، دور المجتمع المدني، استقلالية وسائل الإعلام، الديمقراطية المحلية، واستقلال القضاء. ويقوم بإعداد هذا المؤشر بيت الحرية (Freedom House)

6- مؤشر المخاطر والأوضاع الاقتصادية (BCRI)

يقدم مؤشر قياس المخاطر تحليلاً لستة جوانب رئيسية في بيئة المخاطر، تشمل: المخاطر السياسية، الاقتصادية، القانونية، المالية، التشغيلية، والأمنية. وعلى الرغم من أن تركيز المؤشر ينصب بشكل أساسي على تقييم المخاطر التشغيلية، إلا أنه يستخدم أيضاً لتقدير المخاطر التي قد تواجه الأفراد والشركات، خاصة فيما يتعلق بالرشوة وممارسات الفساد الأخرى عند ممارسة الأنشطة

التجارية. ويتم إعداد وعرض هذا التقرير من قبل مصلحة تقييم المخاطر العالمية التابعة لمنظمة البصيرة العالمية (Insight Global).

7- الكتاب السنوي للتنافسية (CYB)

يعد "المعهد الدولي للتطوير الإداري" الكتاب السنوي للتنافسية، والذي يتضمن مؤشرا يقيس مدى القدرة التنافسية للدول. ويحلل هذا التقرير السنوي تأثير البيئة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لكل دولة على قدرة شركاتها على التنافس. وبناءً على نتائج هذا التحليل، يتم تصنيف الدول وفقا لمستوى تنافسيتها.

8- مؤشر تحليل المخاطر السياسية والاقتصادية لبلدان آسيا

تصدر " الشركة الاستشارية لتقييم المخاطر السياسية والاقتصادية " هذا المؤشر، مع إيلاء اهتمام خاص للمتغيرات الأساسية مثل الفساد السياسي والاجتماعي، وحقوق الملكية الفكرية والمخاطر المرتبطة بها، إضافة إلى جودة بيئة العمل، ونقاط القوة والضعف في أنظمة البلدان أو الأقاليم الآسيوية المعنية.

9- الدليل العالمي لمخاطر الدول (CRG)

يوفر هذا الدليل تقييمات شهرية شاملة للمخاطر السياسية والاقتصادية والمالية في مختلف البلدان أو الأقاليم. ويؤدي هذا الدليل دورا محوريا في دعم القرارات الاقتصادية على الصعيد العالمي. تتولى شركة متخصصة في خدمات المخاطر السياسية جمع البيانات وتحليلها وإعداد هذا المؤشر.

10- تقييم الأداء السياسي والمؤسساتي للبلدان (CPIA)

يتم تقييم جميع الدول المؤهلة استنادا إلى 16 معيارا موزعة على أربع فئات رئيسية: الإدارة الاقتصادية، السياسات الهيكلية، السياسات المتعلقة بالعدالة الاجتماعية وتعزيز المساواة، وإدارة القطاع العام والمؤسسات الحكومية. وتهدف هذه المعايير إلى تحقيق توازن بين فهم العوامل الأساسية للنمو وتقليل الفقر، وبين تجنب التعقيد المفرط في عملية التقييم. ويتولى البنك الدولي عرض البيانات وتحليلها وإعداد هذا التقييم.

11- استطلاعات رأي المسؤولين التنفيذيين في قطاع الأعمال (EOS)

يعد هذا الاستطلاع إصدارا سنويا من المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF)، ويستهدف المسؤولين التنفيذيين في الشركات، وقد تطور الاستطلاع على مر السنوات ليصبح مصدرا أساسيا في إعداد تقارير مؤشر التنافسية العالمي وغيرها من المؤشرات التي ينشرها المنتدى.

ويتم تنفيذ الاستطلاع بالتعاون الوثيق مع شبكة تضم أكثر من 160 مؤسسة شريكة حول العالم، تختار بناءً على قدرتها على التواصل مع كبار قادة الأعمال، ومعرفتها العميقة ببيئة الأعمال في بلدانها، إلى جانب التزامها بدعم أبحاث المنتدى المتعلقة بالقدرة التنافسية.

12- مؤشر سيادة القانون (RLI)

يصدر هذا المؤشر عن مشروع العدالة العالمي (WJP)، ويعد أداة شاملة صممت خصيصا لقياس مدى التزام الدول والأقاليم بتطبيق مبدأ سيادة القانون. ويقدم المؤشر عرضا مفصلا وبيانات أولية حول مختلف جوانب سيادة القانون، مما يتيح لأصحاب المصلحة تقييم مدى احترام الدولة لهذا المبدأ على أرض الواقع، إلى جانب تحديد نقاط القوة والضعف بالمقارنة مع دول ذات أوضاع اقتصادية مماثلة.

13- مؤشر مشاريع تنوع الديمقراطية (VDP)

يعد هذا المشروع مقارنة جديدة لفهم وقياس الديمقراطية، من خلال تقديم بيانات متعددة الأبعاد تستند إلى معايير متنوعة تعكس تعقيد الديمقراطية كنظام حكم. يميز مشروع "تنويع الديمقراطية" بين سبعة مبادئ رئيسية للديمقراطية، وهي: الانتخابات، الليبرالية، المشاركة، تداول السلطة، المساواة، حكم الأغلبية، والتوافق. ويعد المشروع ثمرة تعاون بين أكثر من 3000 باحث حول العالم، ويستضيفه قسم العلوم السياسية في جامعة غوتنبيرغ (Gothenburg) بالسويد بالشراكة مع معهد كيلوج في جامعة نوتر دام (Notre Dame) بالولايات المتحدة الأمريكية.

ثانياً: مؤشر مسح الميزانية المفتوحة أو شفافية الميزانية (Open Budget Survey)

هو مؤشر دولي صادر عن شراكة الميزانية الدولية (International Budget Partnership (IBP)، يقيس مدى شفافية موازنات الحكومات حول العالم. وتتعاون شراكة الميزانية المفتوحة حالياً مع أكثر من 120 منظمة من المجتمع المدني حول العالم، بهدف تعزيز قدراتها في تحليل الميزانيات والمناصرة من أجل الإصلاحات الوطنية. وتغطي هذه الجهود مجالات متنوعة مثل الصحة، والتعليم، وحقوق المرأة، ومكافحة الفساد.

وتركز المنظمة اهتمامها على الميزانية العامة باعتبارها أداة محورية لترسيخ مبادئ الحوكمة، فهي تسعى إلى تعزيز الشفافية المالية، وتوسيع المشاركة الجماهيرية، وتعزيز مساءلة السلطة التنفيذية، وهي المبادئ الأساسية للحوكمة التي تتبناها المنظمة وتسعى إلى تطبيقها.

يشارك الباحثون المحليون في الدول التي تدخل ضمن مبادرة شراكة الميزانية الدولية في تنفيذ 'مسح الميزانية المفتوحة'، بهدف رصد الثغرات في ممارسات الشفافية والمشاركة في بلدانهم. ومن خلال

تبادل الخبرات والاستفادة من التراكمات المعرفية العالمية، يتم تطوير مقياس كمي منظم لمؤشرات حوكمة الميزانية العامة، يساهم في صياغته خبراء من مختلف أنحاء العالم. ويعتمد هذا المسح على استبانة مفصلة تعد كل عامين، وتستخدم كمرجع لمنظمات المجتمع المدني لتتبع وتقييم مدى إتاحة المعلومات الواجب نشرها للجمهور خلال مختلف مراحل دورة الميزانية العامة. ويعد مؤشر 'مسح الميزانية المفتوحة OBS' أداة بحثية رئيسية لتقييم شمولية محتوى وثائق الميزانية الأساسية ومدى صدورها في الوقت المناسب¹.

ويتضمن الاستبيان مجموعة من الأسئلة التي خضعت للتطوير والتعديل على مر الوقت، وتهدف إلى تقييم مدى توفر وشمولية الوثائق الثمانية الأساسية للميزانية. كما تتناول الأسئلة جوانب متعلقة بمدى تمكين الجمهور من المشاركة في إعداد الميزانية العامة، بالإضافة إلى دور السلطة التشريعية في الرقابة وتقييم الأداء. ويهدف هذا المسح إلى قياس مؤشرات جوهرية تتعلق بالشفافية والمشاركة والمساءلة في مختلف مراحل إعداد وتنفيذ الميزانية العامة².

يقيم مؤشر (OBS) المكونات الثلاثة لنظام مساءلة الموازنة وفق الآتي³:

1- الشفافية: في هذا الجزء ، يتم قياس إمكانية الحصول على المعلومات المتعلقة بكيفية قيام

الحكومة بإدارة مواردها العامة وكذا تسيير نفقاتها ، كما يتم تقييم مدى توفر الوثائق

الثمانية الأساسية للميزانية العامة وشموليتها وتوقيتها على الأنترنت. حيث يتحصل كل بلد

على مقياس من 0 إلى 100 وتدل درجة الشفافية 61 فما فوق على أن البلد غالبا ينشر

ما يكفي من البيانات لتدعيم عملية المسح حول الميزانية العامة.

¹ موقع شراكة الموازنة الدولية www.internationalbudget.org تم الاطلاع عليه يوم 2025/08/31 على الساعة 19.00
² عمر عبد الجبار، نذير بوسهوية، حوكمة الموازنة العامة بالجزائر على ضوء نتائج مسح الموازنة المفتوحة للفترة (2019/2006) ،
مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 06، العدد 02، 2021، ص379، 380.
³ موقع شراكة الموازنة الدولية ، تم الاطلاع عليه يوم 2025/09/01 على الساعة 16:00

2- مشاركة الجمهور: يعتبر مبدأ الشفافية وحده غير كاف لتدعيم الحوكمة، غير أنه يعتبر

شرطا أساسيا لمشاركة المواطنين في تحضير الميزانية العامة للدولة وتنفيذها ومراقبتها

وتحليل نتائجها.

3- الرقابة والمساءلة: تدرس عملية مسح الميزانية المفتوحة الدور الذي تلعبه مؤسسات الرقابة

الرسمية مثل السلطة التشريعية ومؤسسات التدقيق العليا في عملية الموازنة ومدى قدرتها

على توفير رقابة قوية على الموازنة.

خلاصة الفصل الأول:

شهد هذا الفصل عرضاً لمفهوم القوائم المالية ومكوناتها وفق معايير المحاسبة الدولية على المستوى العالمي، وكذلك وفق النظام المحاسبي المالي على المستوى المحلي. وتعد هذه القوائم حلقة وصل بالغة الأهمية تربط بين المؤسسة ومختلف مستخدمي المعلومات المحاسبية، سواء من داخلها أو خارجها. كما أولى النظام المحاسبي المالي اهتماماً كبيراً بهؤلاء المستخدمين، حيث سعت الجزائر إلى بناء نظام محاسبي مالي قائم على أسس ومعايير محاسبية دولية، بهدف توفير معلومات ذات فائدة لمختلف الأطراف المتعاملة مع المؤسسة.

هذا وقد حظي الإفصاح المحاسبي باهتمام واسع من قبل العديد من المنظمات المهنية العاملة في مجال المحاسبة. ومن خلال تناولنا لمفهوم الإفصاح المحاسبي، يتبين أنه يعد إحدى قنوات الاتصال الأساسية التي تربط المؤسسة بمحيطها الداخلي والخارجي. كما أن نجاح المؤسسة في تقديم إفصاح شفاف يعكس وضعيتها المالية بدقة يعد مؤشراً أساسياً على جودة المعلومة المحاسبية، حيث يعزز من خصائصها النوعية، لاسيما الموثوقية والملاءمة والقابلية للفهم. ومن شأن ذلك أن يسهم بفعالية في تعزيز ثقة مختلف الأطراف ذات العلاقة، ويمكنهم من اتخاذ قرارات رشيدة مبنية على معلومات دقيقة وذات مصداقية، وهذا ما سوف نتطرق إليه في الفصل الموالي.

الفصل الثاني:

جودة المعلومة المحاسبية بين متطلبات الإفصاح المحاسبي

ومعايير المحاسبة الدولية

تمهيد:

يعرف نظام المحاسبة على أنه أحد نظم المعلومات التي تعتمد عليها الكيانات المختلفة في اتخاذ قراراتها الاقتصادية. وقد أصبحت المعلومات في الوقت الحاضر من أثنى موارد الشركات، لما لها من دور محوري في مختلف أنشطة المؤسسة، الأمر الذي يجعل الإدارة الفعالة للمعلومات كفاءة متزايدة الأهمية. ومن هذا المنطلق، بات من الضروري استخدام تقنيات وأدوات متنوعة لقياس وتقييم جودة المعلومات المحاسبية.

وتعد المعلومات المحاسبية حلقة وصل أساسية بين مستخدمي المعلومات وبيانات المؤسسة، إذ توفر للمستثمرين والدائنين معلومات جوهرية تساعد على اتخاذ قرارات سليمة، كما تمكن مديري المؤسسة من تقييم الوضع التشغيلي، والتعرف على المشكلات القائمة، وصياغة استراتيجيات أعمال فعالة واتخاذ الإجراءات الإدارية المناسبة.

من جهة أخرى، يعتبر الإفصاح المحاسبي أحد العوامل الجوهرية المؤثرة في جودة المعلومات المحاسبية، إذ يساهم في تعزيز شفافية التقارير المالية وموثوقيتها، ويحد من عدم تماثل المعلومات بين إدارة الشركة ومستخدمي القوائم المالية. فكلما كان الإفصاح المحاسبي كافياً وملائماً وفي الوقت المناسب، انعكس ذلك إيجاباً على خصائص جودة المعلومات المحاسبية.

لمعالجة موضوع جودة المعلومة المحاسبية والتطرق إلى علاقتها بالإفصاح المحاسبي، تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث على النحو الآتي:

المبحث الأول: الإطار النظري لجودة المعلومة المحاسبية

المبحث الثاني: فعالية الإفصاح المحاسبي في تحسين جودة المعلومات المحاسبية

المبحث الأول: الإطار النظري لجودة المعلومة المحاسبية

تشهد الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتكنولوجية في الوقت الراهن تغيرات متسارعة بفعل العولمة، الأمر الذي أفرز منافسة شديدة ومتزايدة. ويقتضي ذلك من الشركات ضرورة التكيف مع هذه البيئات المتغيرة، وهو ما جعل المعلومات المحاسبية موردا أساسيا داخل المؤسسة، كونها من أهم الركائز التي تعتمد عليها في تحقيق أهدافها وحماية مصالح المستثمرين. ولتحقيق الفائدة المرجوة من هذه المعلومات، لا بد من توافر خصائص محددة تمكنها من الإسهام بفعالية في عملية اتخاذ القرار.

المطلب الأول: ماهية المعلومة المحاسبية

تلعب المعلومات المحاسبية دورا أساسيا في دعم عملية اتخاذ القرار داخل المؤسسات، إذ تمثل الأساس لكل القرارات المالية والإدارية. تعتبر هذه المعلومات أيضا من العناصر الحيوية لتعزيز الثقة بين جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك المستثمرون والدائنون وغيرهم من أصحاب المصلحة.

أولا: تعريف المعلومة المحاسبية

لتحديد مفهوم المعلومة المحاسبية، من الضروري أولا التمييز بين البيانات والمعلومات.

تعريف البيانات: هي مجموعة من الحقائق المنظمة، والتي قد تأتي على شكل كلمات أو أرقام أو رموز، لكنها في حد ذاتها لا تحمل معنى محددا ولا ترتبط ببعضها بطريقة تؤثر على اتخاذ القرارات أو السلوك المستقبلي.

أما المعلومات فهي بيانات تم تنظيمها ومعالجتها بطريقة تجعل لها معنى وقيمة بالنسبة للمستخدم. ويعتمد المستخدمون على المعلومات في اتخاذ القرارات أو تحسين عملية اتخاذها، وبوجه عام كلما ازدادت كمية المعلومات وجودتها، ساعد ذلك المستخدمين على اتخاذ قرارات أكثر دقة وفعالية¹.
اختلف الباحثون في وضع تعريف موحد للمعلومة المحاسبية، وسنستعرض فيما يلي أهم التعريفات المقترحة لها:

تعريف 01: تعرف المعلومات المحاسبية بأنها " بيانات يتم معالجتها وتحليلها لاستخلاص مؤشرات ذات دلالة، تستخدم كمرجع أساسي في اتخاذ القرارات والمساعدة على التنبؤ بالمستقبل"².
تعريف 02: تعد المعلومات المحاسبية جميع البيانات الكمية وغير الكمية المتعلقة بالأحداث الاقتصادية، والتي يتم معالجتها والإفصاح عنها من خلال نظام المعلومات المحاسبي، سواء في القوائم المالية المقدمة للأطراف الخارجية أو في تقارير وخطوط التشغيل المستخدمة لأغراض داخلية³.

تعريف 03: المعلومات المحاسبية هي "مجموعة من البيانات التي يتم تسجيلها وتحليلها ومعالجتها بهدف الوصول إلى المنتج النهائي المتمثل في المعلومات، ويتم ذلك من خلال المعالجة

¹ حسناء مشري، زينب تمرابط، ريان بن عباس، دور نظام تخطيط الموارد (ERP) في تحسين جودة المعلومة المحاسبية – دراسة حالة بعض المؤسسات الاقتصادية بولاية سطيف-، مجلة الأفق للدراسات الاقتصادية، المجلد 07، العدد الأول، جامعة العربي تيسي، الجزائر، 2022، ص70.

² أنيس هزلة، محمد الهادي ضيف الله، أثر جودة المعلومة المحاسبية على الإفصاح المحاسبي في ظل التوجه نحو مفهوم القيمة العادلة دراسة لعينة من الأكاديميين والمهنيين في الجزائر، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 23، العدد الأول، جامعة الجزائر 3، 2020، ص604.

³ قاسم ابراهيم الخطيب، زياد هاشم يحيى السقا، نظام المعلومات المحاسبية، وحدة الحداثة للطباعة والنشر، العراق، 2003، ص27.

المحاسبية. وتتميز هذه المعلومات بمجموعة من الخصائص التي تجعلها مفيدة وقابلة للاستخدام من قبل مختلف الأطراف، سواء كانت داخلية أو خارجية¹.

من خلال التعاريف السابقة يمكننا القول أن المعلومة المحاسبية هي ناتج معالجة وتحليل منظم لمجموعة من البيانات الكمية وغير الكمية المتعلقة بالأحداث الاقتصادية، يتم تسجيلها وتصنيفها وتلخيصها عبر نظام المعلومات المحاسبي، بهدف استخراج مؤشرات ذات دلالة يتم الإفصاح عنها في القوائم المالية والتقارير المختلفة، بما يساهم في دعم اتخاذ القرارات، وتقييم الأداء، والمساعدة على التنبؤ بالمستقبل، لخدمة الأطراف الداخلية والخارجية على حد سواء.

¹ Sunisa Phusong, Duangkamol Chaiseesa and Jutathip Chansong, Relationship between Accounting Information Quality and Operating Results of small and medium-sized Businesses in Bangkok. Interdisciplinary Academic and Research Journal, 4(4), 2024, p94.

الشكل رقم (05): نظام المعلومات المحاسبية



المصدر: مريم بالقط، دور التقارير المالية المرحلية في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية للمؤسسة الاقتصادية- دراسة حالة مؤسسة (ALSCIF) خلال الفترة 2021-2023 ، أطروحة دكتوراه الطور الثالث LMD ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص تدقيق ومراقبة التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر-الوادي-، 2024/2023، ص23.

ثانيا: أهمية المعلومة المحاسبية

تعد المعلومات المحاسبية بمثابة العصب المحرك داخل المؤسسة، إذ تمثل الأساس المنطقي الذي تبنى عليه عملية اتخاذ القرارات، ويرجع ذلك إلى:¹

- يرتبط اتخاذ القرارات الإدارية بمدى توفر المعلومات المحاسبية التي تتسم بالدقة والكفاءة وسهولة الاستخدام.

¹ مصعب علي محمد سعيد محمد، دور الأنشطة الحديثة للمراجعة الداخلية في فاعلية النشر الإلكتروني للبيانات المالية والحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية (دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية)، أطروحة دكتوراه في فلسفة المحاسبة، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، مصر، 2022، ص152، 153.

- إن التوسع في حجم المشروعات وتعاضم مخاطر الأزمات الاقتصادية العالمية يفرضان ضرورة توافر معلومات محاسبية سليمة ومناسبة لطبيعة النشاط.
- تستخدم المعلومات المحاسبية في وضع استراتيجيات الأعمال بهدف تعزيز القدرة التنافسية للشركة على مستوى الإنتاج وتكاليفه، وكذلك في مجالي التوزيع والتسويق.
- تسهم في تلبية احتياجات الإدارة العليا من خلال مساعدتها على رسم السياسات واتخاذ القرارات وممارسة مهامها ومسؤولياتها بكفاءة.
- تدعم عمليات التخطيط والرقابة بما يضمن استمرارية الشركة وقدرتها على المنافسة في سوق العمل.

المطلب الثاني: جودة المعلومة المحاسبية

يهدف إعداد التقارير المالية أساسا إلى توفير معلومات مالية عالية الجودة عن الوحدات الاقتصادية، بما يسهم في دعم متخذي القرارات الاقتصادية. وبعبارة أخرى، تعكس جودة التقارير المالية مدى ملاءمة المعلومة المحاسبية لمستخدميها.

أولا: تعريف جودة المعلومة المحاسبية

تنوعت واختلفت التعريفات التي قدمها العديد من الباحثين والمهتمين بموضوع جودة المعلومات المحاسبية، وذلك لكونها من المفاهيم الحديثة نسبيا في مجال الفكر المحاسبي، وفيما يلي مجموعة من هذه المفاهيم.

تعريف 01: تعرف جودة المعلومات المحاسبية بأنها مدى توافر بيانات ومعلومات ملائمة تلبي احتياجات المستخدم النهائي وتتناسب مع متطلباته¹.

تعريف 02: تشير الجودة إلى مدى موثوقية المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية وما توفره من منفعة لمستخدميها، ويتطلب تحقيق ذلك أن تكون هذه المعلومات خالية من التحريف أو التضليل، وأن تعد وفق مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية، بما يضمن تحقيق الغاية المرجوة من استخدامها².

تعريف 03: حسب الإطار المفاهيمي لإعداد التقارير المالية، فإنه لا تكون المعلومات المالية ذات فائدة إلا إذا اتسمت بالملاءمة ومثلت بصدق الواقع الذي يفترض أن تعبر عنه، ويتطلب ذلك

¹ شيرين مأمون سيد أحمد محمد، أثر ممارسة المحاسبة الإبداعية على جودة المعلومات المحاسبية (دراسة ميدانية على سوق الخرطوم للأوراق المالية)، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 07، العدد الأول، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، جوان 2020، ص262.

² بوخروبة الغالي، دواح بلقاسم، مساهمة حوكمة المؤسسات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية والإفصاح المحاسبي- حالة شركة التأمينات-، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 02، العدد 02، المركز الجامعي لميلة، الجزائر، جوان 2018، ص335.

الالتزام بمجموعة من الأخلاقيات والمعتقدات التي تساعدنا على التقريب بين الصواب والخطأ¹. كما تتعزز قيمة هذه المعلومات عندما تكون قابلة للمقارنة، ويمكن التحقق منها، ومتوفرة في الوقت المناسب، وسهلة الفهم².

انطلاقاً من التعاريف السابقة ، يمكننا القول أن جودة المعلومة المحاسبية هي مدى قدرة المعلومات المالية على تلبية احتياجات مستخدميها من خلال ملاءمتها وموثوقيتها وتمثيلها الصادق للواقع الاقتصادي، بحيث تكون خالية من التحريف أو التضليل، ومعدة وفق المعايير المهنية والقانونية والأخلاقية، بما يحقق المنفعة المرجوة من استخدامها في اتخاذ القرارات.

ثانياً: خصائص المعلومة المحاسبية

تعكس جودة المعلومات المحاسبية مخرجات عمليات الرقابة المحاسبية، إذ تتضمن البيانات المستمدة من أنشطة الشركة والتي يتم تسجيلها وتحليلها ومعالجتها. وتتميز المعلومات المحاسبية المفيدة بتوافر مجموعتين من الخصائص النوعية؛ تتمثل الخصائص الأساسية في الملاءمة لاتخاذ القرار والتمثيل العادل، في حين تشمل الخصائص النوعية التعزيزية قابلية المقارنة، وقابلية التحقق، وسهولة الفهم، والتوقيت المناسب³.

1- الخصائص النوعية الأساسية:

يوجد نوعين من الخصائص النوعية الرئيسية لجودة المعلومات المحاسبية والتي يمكن إيجازها فيما يلي:

¹ H.Dauderis, D.Annand, T.Jensen, M.Morpurgo. Introduction to Financial Accounting. Vretta-Lyryx Inc. Toronto, Ontario, Canada. February 7, 2024. P:05.

² مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، الإطار المفاهيمي لإعداد التقارير المالية على الموقع الرسمي لمعايير الإبلاغ المالي الدولية www.ifrs.org ، الفقرة 2.4، ص25، تم الاطلاع عليه يوم 2026/01/26، على الساعة 16:15.

³ Sunisa Phusong, Duangkamol Chaiseesa and Jutathip Chansong, op-cit, p94.

- **الملاءمة:** عرفها مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) بأنها المعلومات التي تمتلك القدرة على التأثير في مسار القرار، لما لها من دور في تقييم الحاضر وفهم الماضي، بما يساعد على التنبؤ بالمستقبل بموضوعية. كما تسهم هذه المعلومات في تمكين مستخدميها من اتخاذ قرارات أكثر دقة وكفاءة مقارنة بالحالة التي تكون فيها المعلومات غير ملائمة¹. كما تعد الأهمية النسبية أحد جوانب الملاءمة، وذلك إذا كان حذف المعلومات أو تشويهها قد يؤثر في القرارات التي يتخذها المستخدمون اعتماداً على المعلومات المالية².

من خلال ما سبق، يتضح لنا أن خاصية الملاءمة ترتبط بمدى قدرة المعلومات على التأثير في قرارات المستخدمين.

- **الموثوقية:** لتحقيق تمثيل صادق للمعلومة المحاسبية، يجب أن تكون كاملة ومحيدة وخالية من الأخطاء، بحيث تشمل جميع المعلومات المالية التي تعكس بدقة الأوضاع الاقتصادية الحقيقية، مع ضرورة عدم التلاعب بها بأي شكل من الأشكال، حتى لا تؤثر على قرارات مستخدميها³.

وتعد المعلومات المحاسبية موثوقة بها عندما يكون بإمكان المستخدمين الاعتماد عليها في عرض الظروف الاقتصادية والأحداث المتعلقة بالشركة بشكل صادق ودقيق⁴.

كما تشير الموثوقية إلى قدرة مستخدمي المعلومات المحاسبية والمالية على الاعتماد عليها بأدنى مستوى ممكن من الشك، على أن تكون هذه المعلومات قابلة للإثبات والتحقق من

¹ كمال عبد العزيز النقيب، مقدمة في نظرية المحاسبة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2004، ص293.

² مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، الإطار المفاهيمي لإعداد التقارير المالية على الموقع الرسمي لمعايير الإبلاغ المالي الدولية www.ifrs.org ، الفقرة 2.11، ص26، تم الاطلاع عليه يوم 2026/01/27، على الساعة 10:05.

³ Albana Gjoni-Karameta, Elona Fejzaj, Ahmad Mlouk, Kristina Sila. Qualitative Characteristics of Financial Reporting: An Evaluation According to the Albanian Users Perception. Academic Journal of Interdisciplinary Studies. Vol: 10, No: 06, Nov 2021, p:37.

⁴ محمد خليل حامد، عماد الدين محمد إبراهيم، محمد حسن عبد الجليل، جودة المعلومات المحاسبية وأثرها في تحسين الأداء المالي "دراسة ميدانية على سوق الخرطوم للأوراق المالية"، مجلة جامعة أم درمان الإسلامية، المجلد 17، العدد الأول، 2021، ص37.

سلامتها، وهو ما يستلزم الالتزام بدرجة عالية من الحياد في القياس والإفصاح، بما يضمن تمتعها بمستوى عال من الدقة¹.

من خلال هذه التعاريف، يتضح لنا أن خاصية الموثوقية تعني قدرة المعلومة المحاسبية على تمثيل الواقع الاقتصادي للشركة تمثيلاً صادقاً ومحايداً وخالياً من الأخطاء، بما يجعلها قابلة للتحقق والاعتماد عليها بثقة في اتخاذ القرارات.

2- الخصائص النوعية الثانوية:

إلى جانب الخصائص الرئيسية السابقة، هناك مجموعة إضافية من الخصائص التي تسهم بدرجة متفاوتة في رفع جودة المعلومات المحاسبية، ومن أبرزها كما ورد في الإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة الدولية كما يلي:

- **القابلية للمقارنة:** تشير قابلية المقارنة للقوائم المالية إلى إمكانية مقارنة القوائم المالية لفترة معينة مع فترات سابقة لنفس المنشأة أو مع منشآت أخرى للفترة نفسها، بما يساعد مستخدمي المعلومات المحاسبية على اتخاذ قرارات الاستثمار والتمويل وتقييم الأداء والمركز المالي. ويتطلب ذلك الثبات في تطبيق السياسات المحاسبية وفي أسلوب عرض القوائم المالية من فترة إلى أخرى².
- **إمكانية التحقق:** تشير هذه الخاصية إلى قدرة شخصين مستقلين على الوصول إلى نفس النتائج عند استخدام نفس أساليب القياس المحاسبي وأساليب الإفصاح³.

¹ مصعب علي محمد سعيد محمد، مرجع سابق، ص 164-165.

² محمد أبو نصار، جمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية – الجوانب النظرية والعملية، الطبعة 3، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2013، ص 10.

³ فداغ الفداغ، المحاسبة المتوسطة نظرية وتطبيق، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة 2، عمان، الأردن، 2002، ص 54.

ومن أهم طرق التحقق من المعلومات المحاسبية هو دور المدققين، الذين لا يقتصر عملهم على التأكد من دقة البيانات المالية فحسب، بل يشمل أيضا مراجعة أساليب وإجراءات المحاسبة المتبعة في الشركة للتأكد من اتخاذ التدابير المناسبة لمنع الاحتيال. ويسهم المدققون في حماية الجمهور من الاستثمار في شركات تعتمد ممارسات تجارية غير نزيهة أو تحاول تضليل المستثمرين من خلال بيانات مالية مضللة¹.

- **قابلية الفهم:** تعني عرض المعلومات الواردة في القوائم المالية بأسلوب واضح ومباشر يسهل على المستخدمين استيعابها دون عناء. ويحرص واضعو المعايير على توحيد المصطلحات وأساليب عرض البيانات المالية، بما يمكن المستخدمين من قراءة القوائم المالية وفهم المعلومات التي تقدمها مختلف الكيانات الاقتصادية بسهولة². ويساعد تصنيف المعلومات وعرضها بشكل واضح وموجز على سهولة فهمها، مع افتراض امتلاك مستخدمي المعلومات المحاسبية معرفة مناسبة بالمحاسبة والأنشطة الاقتصادية، واستعدادهم لبذل الجهد اللازم لتحليل التقارير المالية. ومع ذلك، قد يحتاج بعض المستخدمين أحيانا إلى الاستعانة بمختصين لفهم الظواهر الاقتصادية المعقدة³. وتعتمد قابلية الفهم على درجة الوضوح والبساطة في العرض والإفصاح، إذ تعد حلقة وصل بين خصائص المعلومات وخصائص مستخدميها⁴.

¹ H, Aifuwa, K, Embele, M, Saidu. Ethical accounting practices and financial reporting quality, International Journal of Multidisciplinary Research, Vol 04, No 12, 2018, p: 31-44.

² Vokshi, N. B, Krasniqi, Xh. F. Role of Accounting Information in Decision-Making Process, The Importance for its Users, Entrenova, 7(9), 2017, p: 324-331.

³ مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، الإطار المفاهيمي لإعداد التقارير المالية على الموقع الرسمي لمعايير الإبلاغ المالي الدولية www.ifrs.org ، الفقرتين 2.34 و 2.35، ص 30 ، تم الاطلاع عليه يوم 2026/01/28، على الساعة 17:20.

⁴ خالد محمد المدهون ، علاقة محاسبة القيمة العادلة بجودة المعلومة المحاسبية في التقارير المالية للشركات : وجهة نظر المدققين الخارجيين في فلسطين، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية والمحاسبية، المجلد 03، العدد الأول، مركز الكندي للبحوث والتطوير، 2021، ص 42.

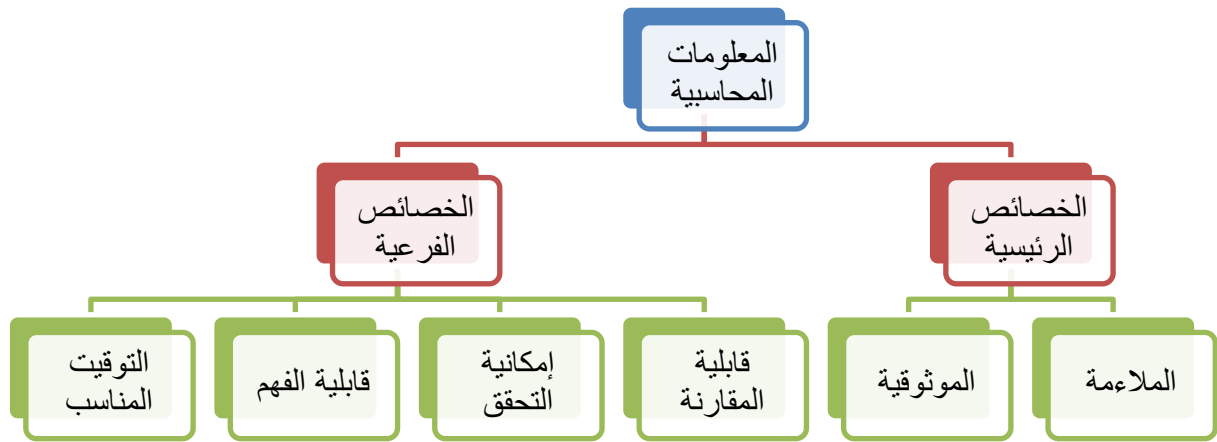
- **التوقيت المناسب:** يتمثل جوهر المعلومات في توافرها في الوقت المناسب عندما تكون ذات قيمة، أي إتاحتها لصناع القرار في اللحظة التي يمكن أن تؤثر فيها على قراراتهم¹. وبوجه عام، ووفقا للإطار المفاهيمي، كلما زاد عمر المعلومات تراجعت فائدتها. ومع ذلك، قد تبقى بعض المعلومات ملائمة لفترة طويلة بعد انتهاء فترة التقرير، خاصة عندما يحتاج بعض المستخدمين إلى تحليل الاتجاهات وتقييمها². وبصورة مختصرة، تشير هذه الخاصية إلى وصول المعلومات المعدة إلى مستخدميها في التوقيت المناسب لدعم عملية اتخاذ القرار، دون التقيد بفترة زمنية محددة. وعليه، تعد المعلومات ملائمة متى ما توفرت في الوقت المناسب، حتى وإن كان ذلك على حساب درجة الثقة في دقة عملية القياس الناتجة³.

الشكل رقم (06): خصائص المعلومات المحاسبية

¹ Olalekan Oladipo Akinrinola, Enyi, Ishola Rufus Akintoye. Accounting Information System as an Aid to Decision Making Process in Deposit Money Banks in Nigeria. International Journal of Research and Innovation in Social Science, Vol 03, No 03, 2019, p:256.

² مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، الإطار المفاهيمي لإعداد التقارير المالية على الموقع الرسمي لمعايير الإبلاغ المالي الدولية www.ifrs.org ، الفقرة 2.33، ص30، تم الاطلاع عليه يوم 2026/01/28، على الساعة 19:30.

³ مريم بالقط، دور التقارير المالية المرحلية في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية للمؤسسة الاقتصادية – دراسة حالة مؤسسة ALSCIF خلال الفترة 2023-2021 - ، أطروحة دكتوراه LMD، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص: تدقيق ومراقبة تسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 2024/2023، ص24.



المصدر: من إعداد الطالبة

المطلب الثالث: قياس جودة المعلومات المحاسبية

تشير أدبيات المحاسبة إلى اعتماد مجموعة من الأساليب لقياس جودة المعلومات المحاسبية، وذلك استناداً إلى العوامل المؤثرة فيها (من عوامل رقابية، بيئية، اقتصادية، سياسية...). وعليه، سيتناول هذا المطلب عرض هذه الأساليب وتحليلها، مع الإشارة قبل ذلك إلى أهم العوامل المؤثرة في جودة المعلومات المحاسبية.

أولاً: العوامل المؤثرة في جودة المعلومة المحاسبية

تناولت العديد من الدراسات العوامل المؤثرة في جودة المعلومات المحاسبية المفصّل عنها؛ حيث ركزت بعض هذه الدراسات على العوامل الداخلية للشركة، في حين انصب اهتمام معظمها على العوامل المحيطة بها، والتي يمكن عرضها على النحو الآتي:

1- **الرقابة الداخلية:** إن الشركات التي تعاني من قصور في نظم الرقابة الداخلية غالباً ما يتسم وضعها المالي بعدم الاستقرار، في حين تميل الشركات التي تعمل بجدية على معالجة أوجه القصور في الرقابة الداخلية إلى تحقيق قدر أكبر من الاستقرار المالي. كما أن تطبيق رقابة شاملة، والحد من تداول المعلومات غير الدقيقة، وتفعيل إدارة الامتثال، يسهم بصورة فعالة في تعزيز سلامة وجودة المعلومات المحاسبية¹.

2- **العوامل البيئية:** يؤدي اختلاف البيئات في الدول المتعددة إلى تباين المعلومات المحاسبية المعروضة في التقارير المالية من دولة لأخرى، إذ أكد معظم الباحثين والمفكرين في مجال المحاسبة أن هذا التفاوت يرجع إلى تنوع واختلاف الظروف البيئية بين البلدان.

¹ Wenyang Xu , Yong Shen, A Review of Research on Accounting Information Quality. Frontiers in Business, Economics and Management, vol 18, no 03, 2025, p:219,220.

3- **العوامل الاقتصادية:** فعلى سبيل المثال، تحظى التقارير المالية في المجتمعات ذات الاقتصاد الرأسمالي بأهمية كبيرة، إذ يتركز الاهتمام على توفير معلومات ملائمة تلبي احتياجات مستخدميها وتساعد في اتخاذ القرارات الاقتصادية. في المقابل، يتركز الاهتمام في الاقتصادات الاشتراكية على المعلومات المحاسبية الموجهة لأغراض التخطيط الحكومي وإصدار أحكام الرقابة المركزية. كما يعد التضخم من أبرز العوامل الاقتصادية المؤثرة في خصائص المعلومات المحاسبية، حيث يؤدي ارتفاع معدلاته إلى انخفاض ملائمة المعلومات المعدة وفق مبدأ التكلفة التاريخية، مما يستدعي ضرورة تطوير بدائل للقياس والإفصاح تأخذ في الحسبان التغيرات في مستويات الأسعار.

4- **العوامل السياسية:** إن العوامل السياسية المحيطة بالمنشآت تلعب دوراً بارزاً في التأثير على العمليات المحاسبية التي تطبق داخلها. حيث تتبع هذه المنشآت نهجاً يستهدف تلبية احتياجات مستخدمي التقارير المالية من المعلومات المحاسبية، بما ينسجم مع الظروف السياسية والاقتصادية السائدة في البلد. إضافة إلى ذلك، تقوم الجهات الحكومية بمراجعة السياسات المحاسبية المعتمدة للتأكد من انسجامها مع الأهداف الحكومية والأهداف العامة للدولة.

5- **العوامل الاجتماعية:** تؤثر القيم الاجتماعية السائدة في أي مجتمع بشكل واضح على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية. ويمكن ملاحظة هذا التأثير من خلال الفروق التي تظهر بين المجتمعات المتحفظة والمجتمعات ذات التطور الكبير. على سبيل المثال، تميل المجتمعات المتحفظة إلى التركيز على السرية في إعداد القوائم المالية، مما يؤدي إلى تأخر في تجميع المعلومات وإعدادها ونقلها. في المقابل، تولي المجتمعات المتقدمة

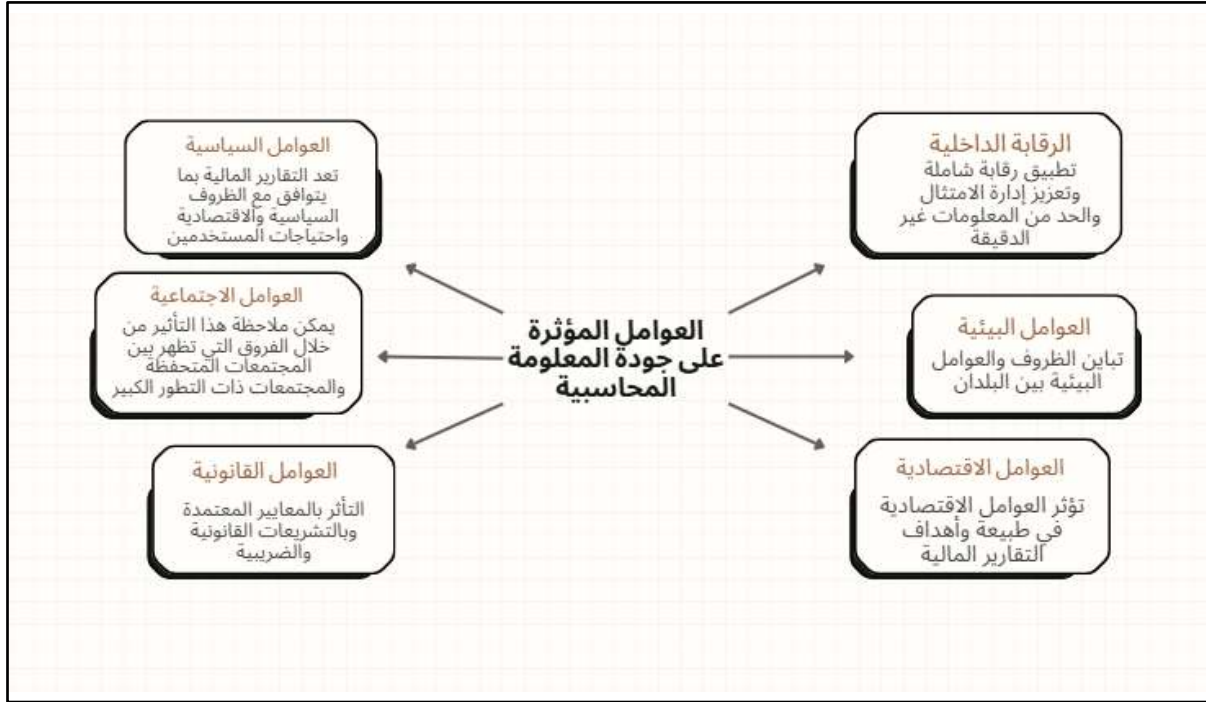
أهمية أكبر للوقت، حيث تعطي له قيمة أكبر مقارنة بالمجتمعات الأخرى. لذا، تركز هذه المجتمعات على تقديم قوائم الدخل وإعداد القوائم المالية خلال فترات قصيرة ومتقاربة. من جهة أخرى، تعد المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية واحدة من أحدث مراحل التطور في مجال المحاسبة. يتطلب هذا الجانب نموذجا محاسبيا مبنيا على أسس القيم الاجتماعية السائدة، إضافة إلى توسيع نطاق القياس المحاسبي ليشمل الجوانب التي تتعلق بالآثار الخارجية لأنشطة المؤسسات الاقتصادية، والمعروفة بالتكلفة الاجتماعية أو العائد الاجتماعي.

6- العوامل القانونية: تتأثر الممارسات المحاسبية وتطبيقاتها بالمعايير المعتمدة وبالتشريعات القانونية والضريبية، إذ تؤدي العوامل القانونية دورا مباشرا وغير مباشر في مهنة المحاسبة وفي الرقابة على ممارستها والإشراف عليها، وينعكس ذلك على أسلوب اختيار السياسات والإجراءات المحاسبية، مما يؤثر بدوره في طريقة إعداد البيانات والمعلومات المحاسبية وعرضها في التقارير المالية¹.

ويمكن تلخيص هذه العوامل في الشكل الموالي:

¹ اسماعيل قزال، دراسة تأثير سياسات التحفظ المحاسبي على جودة المعلومات المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي scf- دراسة تطبيقية على عينة من شركات المساهمة الجزائرية للفترة (2011-2015)، أطروحة دكتوراه الطور الثالث، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص: دراسات محاسبية وجبائية متقدمة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2017/2018، ص42،43.

الشكل رقم (07): العوامل المؤثرة على جودة المعلومة المحاسبية



المصدر: من إعداد الطالبة

ثانيا: نماذج قياس جودة المعلومة المحاسبية

توجد مجموعة من المعايير يتم الاعتماد عليها في قياس جودة المعلومات المحاسبية، ويمكن توضيحها بصورة عامة فيما يلي:¹

1- المنفعة:

تقوم على عنصرين أساسيين هما دقة المعلومة وسهولة الاستفادة منها. ويمكن أن تتجلى المنفعة في إحدى الصور الآتية:

¹ خالد محمد قراطم، محمد عطية عون، محمد محمد فرحات، أثر جودة المعلومات المحاسبية التي يقدمها النظام المحاسبي على اتخاذ القرارات بمصنع اسمنت زليتن، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، المجلد 03، العدد 04، أبريل 2022، ص444، 445.

- المنفعة الشكلية: يقصد بها أن قيمة المعلومات تزداد كلما كان شكلها ومحتواها متوافقين مع احتياجات متخذ القرار ومتطلباته.
- المنفعة الزمنية: تعني أن المعلومات تكتسب قيمة أكبر كلما أمكن الحصول عليها في الوقت المناسب وبسهولة؛ لذلك فإن الاتصال المباشر بالحاسب الآلي، على سبيل المثال، يعزز المنفعة الزمنية وكذلك المنفعة المكانية للمعلومات.
- المنفعة التقييمية والتصحيحية: تشير إلى مدى قدرة المعلومات على تقييم نتائج تنفيذ القرارات، إضافة إلى دورها في اكتشاف الانحرافات والمساهمة في تصحيحها.

2- الكفاءة:

يقصد بالكفاءة قدرة المنشأة على تحقيق أهدافها مع الاستخدام الأمثل للموارد، وبأقل قدر ممكن منها. ويرى بعض الباحثين أهمية تطبيق مبدأ الاقتصاد على نظم المعلومات، بحيث يهدف إلى تعظيم جودة المعلومات مقابل أقل تكلفة ممكنة، على أن تكون هذه التكلفة مبررة بما تضيفه المعلومات من قيمة.

3- الفاعلية:

تشير الفاعلية إلى مدى قدرة المنشأة على تحقيق أهدافها باستخدام موارد محددة. وبناء على ذلك، يمكن تعريف جودة المعلومات من منظور الفاعلية بأنها مدى إسهام هذه المعلومات في تحقيق أهداف المنشأة أو دعم متخذ القرار، وذلك في إطار الموارد المتاحة والمحدودة.

4- الدقة:

تقاس جودة المعلومات بمدى ما تتسم به من دقة، أي بقدرتها على تمثيل أحداث الماضي والحاضر والتنبؤ بالمستقبل بصورة صحيحة وموثوقة. ولا شك أن زيادة مستوى الدقة يؤدي إلى ارتفاع جودة المعلومات، ويعزز قيمتها في عرض الحقائق التاريخية والتوقعات المستقبلية على حد سواء.

5- القدرة التنبؤية:

يقصد بها قدرة المعلومات على توظيف بيانات الماضي والحاضر في استشراف الأحداث والنتائج المستقبلية. وتعد هذه التوقعات أداة أساسية في عمليات التخطيط وصنع القرارات، لما لها من دور في دعم الرؤية المستقبلية وترشيد الاختيارات.

إلى جانب المعايير السابقة لقياس جودة المعلومات المحاسبية، تشير أدبيات المحاسبة إلى وجود مؤشرات إضافية يمكن الاعتماد عليها، ومن أبرزها ما يلي:

6- درجة التحفظ المحاسبي:

يقصد بها الميل إلى الحذر في القياس والاعتراف المحاسبي، وذلك عبر الاعتراف بالخسائر المتوقعة فور حدوثها، بينما يتم تأجيل الاعتراف بالأرباح حتى تتحقق بدرجة عالية من اليقين¹.

وقد خلصت عدة دراسات مثل دراسة (Ahmed, A.S.& Duellman, S.2007.

Accounting Conservatism and Board of Director Characteristics)

¹ أحلام بلقاسم كحلولي، حوكمة الشركات ودورها في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية -دراسة ميدانية لعينة من شركات المساهمة بولايته سكيكدة وعنابة خلال الفترة (2014-2016)، أطروحة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2019/2018، ص82.

ودراسة (Penman, S.H, & Zhang , X. J 2002 . Accounting Conservatism, The Quality of Earnings, and stock Returns)

إلى أن التحفظ المحاسبي يؤدي دورا جوهريا في دعم خاصية التمثيل الصادق، إذ يحد من المبالغة في عرض الأرباح والقيم الدفترية للأصول، كما يعزز من درجة قابلية المعلومات للتحقق. كذلك فإن الالتزام بسياسات تحفظية متسقة يسهم في تحسين قابلية المقارنة بين الفترات المالية المختلفة¹. ولهذا اعتمدت العديد من الدراسات التحفظ المحاسبي بوصفه مؤشرا يعكس جودة المعلومات المحاسبية على غرار دراسة (اسماعيل قزال، 2018)²، ودراسة (أحلام بلقاسم كحلولي، 2019)³.

وأشارت دراسة (LaFond, R & Watts, R,L , 2008,The Information Role of Conservatism) أن العلاقة بين التحفظ المحاسبي وجودة المعلومات المحاسبية ليست علاقة خطية، بل تتسم بالطابع غير الخطي. فمستوى التحفظ المعتدل يسهم في تعزيز جودة المعلومات من خلال تحسين الإفصاح، وزيادة موثوقية البيانات المالية، ودعم استمرارية الأرباح وقدرتها على التنبؤ. في المقابل، فإن الإفراط في التحفظ قد يؤدي إلى تكوين احتياطات خفية وتشويه المعلومات المالية نتيجة تأجيل الاعتراف بالأرباح، مما يترتب عليه حدوث عدم تماثل في المعلومات⁴.

7- إدارة الأرباح:

تم الاعتماد على المرجعين:¹

- Anwer, S, Ahmed & Scott Duellman. Accounting Conservatism and Board of Director Characteristics: An Empirical Analysis, Journal of Accounting and Economics, Vol : 43, No: 2-3,2007,p:413-437.
- Stephen Penman & Xiao- Jun Zhang. Accounting Conservatism, The Quality of Earnings, and Stock Returns, The Accounting Review, Vol:77, No:02, Columbia Business School, New York,USA, 2002, p:237-264.

² اسماعيل قزال، مرجع سابق، ص44.

³ أحلام بلقاسم كحلولي، مرجع سابق، ص82.

⁴ LaFond, Ryan & Watts, Ross L.The Information Role of conservatism, The Accounting Review, vol:83, no:02, American Association of University Instructors in Accounting, USA, 2008, p:447-478.

يعد الربح المحاسبي من أبرز المعلومات المحاسبية التي تهتم معظم أصحاب المصالح، ويتحدد إنتاجه بحسب حجم الموارد المتاحة وكفاءة الإدارة في استغلالها، بالإضافة إلى الفرص الاقتصادية المتوقعة.

لقد أصبحت العديد من الشركات تمارس إدارة الأرباح بكافة أشكالها، رغم أن هناك من يرى هذه الممارسات مقبولة لأنها لا تنتهك القانون بشكل مباشر، حيث تعتمد على استخدام الخيارات المحاسبية المتاحة لتعظيم أرباح الشركة. بالمقابل، يعتبرها آخرون تصرفات انتهازية وغير أخلاقية تهدف إلى تضليل مستخدمي القوائم المالية. إذ تؤدي هذه الممارسات في النهاية إلى إخفاء الوضع الفعلي للشركة على المدى القصير، مما ينعكس سلباً على المدى الطويل ويترتب عليه مشاكل متعددة، منها انتهاك السلوك الأخلاقي والمعايير المحاسبية، بالإضافة إلى انخفاض وتشويه قيمة الشركة نتيجة هذه التصرفات¹.

وتتنوع أساليب إدارة الأرباح وفقاً لأهداف الشركة واستراتيجيات إدارتها، ومن أبرز هذه الأساليب²:

- إدارة المستحقات (أساس الاستحقاق): يشير هذا الأسلوب إلى تعديل الاحتمالات والتقديرات المتعلقة بتحقيق الإيرادات والمصاريف المستحقة، مثل تغيير العمر الافتراضي للأصول أو احتمالات سداد المدينين. ونظراً لأن أساس الاستحقاق يعتمد على تقديرات وأحكام شخصية، فإنه يصعب التحقق منها أو مراجعتها بشكل نهائي قبل تحققها الفعلي، ما يتيح للشركة ضبط مستويات الربح أو الخسارة وفقاً لأهدافها.

¹ عباس حميد يحيى التميمي، حكيم حمود فليح الساعدي، إدارة الأرباح، عوامل نشوئها وأساليبها وسبل الحد منها، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص 25، 26.

² معن نعمان الصرصور، إدارة الأرباح في شركات القطاع المالي، دار جليس الزمان، عمان، الأردن، 2009، ص 37.

- التلاعب بالسياسات المحاسبية: تنص معايير المحاسبة الدولية على أن للشركة حرية اختيار السياسات المحاسبية المناسبة لها، شرط الالتزام بثبات هذه السياسات في التطبيق. فالتغيير المتكرر للسياسات يؤثر بشكل تراكمي على القوائم المالية، وبالتالي على المركز المالي للشركة. لذلك قد يلجأ بعض المديرين إلى تعديل السياسات المحاسبية، مثل طرق تقييم المخزون، أساليب الاهتلاك، تحديد القيمة العادلة للأصول الثابتة، أو عمليات إعادة التقييم، بهدف إدارة الأرباح.
- التلاعب في التقديرات المحاسبية: نظرا لصعوبة التنبؤ بالظروف المستقبلية وتأثيرها على القوائم المالية، تعتمد التقديرات المحاسبية على الحكم الشخصي. وغالبا ما تتغير هذه التقديرات عند حدوث معلومات أو أحداث جديدة، مثل تقدير العمر الإنتاجي للأصول، مخصص الديون المشكوك في تحصيلها، أو الضمانات، ما يتيح للشركة بعض المرونة في إدارة النتائج المالية.

المبحث الثاني: أثر الالتزام بمتطلبات الشفافية في الإفصاح على جودة المعلومة المحاسبية

يعد الإفصاح المحاسبي ركيزة أساسية لنجاح أي مؤسسة، إذ يسهم تحقيق مستوى عال من الشفافية في ترسيخ الثقة بين مختلف الأطراف المتعاملة. ويتجلى ذلك من خلال اضطلاع الجهات الرقابية بدورها في متابعة نشاط المؤسسات داخل السوق، والتدخل للحد من ممارسات الغش وتقديم معلومات غير دقيقة للمساهمين. ومن ثم، يعزز الإفصاح المحاسبي من أداء الشركة، ويكفل تقديم صورة صادقة وعادلة وشفافة عن وضعها المالي.

المطلب الأول: جودة المعلومة المحاسبية والتحول الرقمي

أحدثت الثورة الرقمية، المدفوعة بتطور الأنترنت وشبكات الاتصال، تحولا عميقا ومتسارعا في بيئة الأعمال، الأمر الذي فرض على المؤسسات ضرورة التكيف مع هذه المتغيرات المتلاحقة. وقد تجلّى هذا التحول في تبني تقنيات حديثة ومتقدمة، من أبرزها الذكاء الاصطناعي، والبيانات الضخمة، وتقنية سلسلة الكتل (Blockchain)، والحوسبة السحابية.

وتسهم هذه التقنيات في تعزيز مستويات الشفافية، وخفض التكاليف، وتوفير الوقت والجهد، فضلا عن رفع كفاءة ودقة معالجة البيانات المالية. ونتيجة لذلك، تتحسن جودة المعلومات المتاحة لأصحاب المصلحة، مما يدعم قدرتهم على اتخاذ قرارات أكثر دقة وفعالية.

أولاً: المتطلبات المستحدثة لخصائص جودة المعلومات المحاسبية

في ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها عصر الذكاء الاصطناعي، برزت متطلبات جديدة لخصائص جودة المعلومات المحاسبية، بما يتوافق مع احتياجات مستخدمي هذه المعلومات وتوقعاتهم المتنامية.

وحسب دراسة (Zhengyang Zhou, 2025) فإن خصائص جودة المعلومات المحاسبية ليست ثابتة، بل تخضع للتطور والتغيير تبعاً للتحولات في بيئة الأعمال واحتياجات مستخدمي المعلومات، وفيما يلي عرض تفصيلي لهذه المتطلبات المستحدثة:¹

1- "التمثيل الحقيقي" يتجاوز "الموثوقية":

وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية، يشير مصطلح "التمثيل الحقيقي" إلى مدى مطابقة المعلومات المحاسبية للوقائع والظروف الفعلية التي تمثلها. ويشمل ذلك جميع المعاملات والأحداث التي تؤثر على الأصول والالتزامات الاقتصادية. ومع تطور عصر الذكاء الاصطناعي، أصبحت المعلومات المحاسبية تتميز بخصائص جديدة، مثل كبر حجمها، و أنواعها، واتساع نطاق تأثيرها. وعلى عكس مفهوم "الموثوقية"، يركز مصطلح "التمثيل الحقيقي" على شمولية المعلومات وسلامتها بشكل أكثر وضوحاً.

2- الاكتمال:

يشير مفهوم الشمولية إلى ضرورة أن تتضمن المعلومات المحاسبية كافة العناصر والتفاصيل الجوهرية التي تمكن المستخدمين من استيعاب حقيقة الأنشطة الاقتصادية، بما في ذلك

¹ Zhengyang Zhou. Research on the Quality characteristics of accounting information in the intelligent era, Journal of Applied Economics and Policy Studies. Vol:18, No:01, March 2025. Peking University Research Centre for Market Economy (RCME), China, p:68,69.

الإيضاحات والتحليلات التي تفسر الأحداث الاقتصادية بعمق. وقد يؤدي استبعاد بعض البيانات الأساسية خلال مرحلة الفرز إلى إغفال ما يعكس الجوهر الاقتصادي للمعاملات، مما ينتج عنه نقص في اكتمال المعلومات وفقا للمنظور التقليدي. ومع تطور عصر الذكاء الاصطناعي، اتسع نطاق مصادر البيانات المحاسبية بشكل ملحوظ، وأصبحت المعلومات غير المالية ذات أهمية موازية للمعلومات المالية في دعم عمليات الشركات. كما أسهمت التقنيات الذكية في توفير أدوات متقدمة تمكن المستخدمين من الوصول إلى البيانات غير المالية وتحليلها، بما يعزز دقة القرارات ويساعد في تحقيق أهداف المؤسسة بكفاءة أكبر.

3- إمكانية التتبع:

تعد إمكانية التتبع من الخصائص الجوهرية للمعلومات في عصر الذكاء الاصطناعي، إذ تزايدت أهميتها مع التطور التكنولوجي المتسارع. وفي هذا الإطار، أسهمت تقنية سلسلة الكتل (Blockchain) في توفير بنية تحتية قوية تمكن من تتبع المعلومات بكفاءة وشفافية عالية. وتشير دراسة (Georgios Palaiochrassas, & Sarah Bouraga, & Leandros Tassioulas, 2024) إلى أن هذه التقنية تتيح إمكانية الاطلاع على المعاملات المسجلة وتتبعها واسترجاعها وتحليلها بصورة فورية، بما يمثل تحولا نوعيا في النظام المالي مقارنة بالمؤسسات التقليدية كالبنوك، لاسيما فيما يتعلق بالعملات الرقمية مثل البيتكوين.

وتوفر البيانات المتاحة عبر تقنية البلوك تشين إمكانيات واسعة للتحليل، سواء من حيث متابعة تحركات أسعار العملات الرقمية والتنبؤ باتجاهاتها المستقبلية، أو الكشف عن العمليات الاحتيالية. كما تمكن هذه التقنية المستخدمين من تتبع معلومات تفصيلية تشمل الفواتير، ووثائق المخازن،

وسجلات المبيعات، الأمر الذي يسهم في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية وتوفير مصادر أكثر موثوقية تدعم عملية اتخاذ القرار¹.

4- دقة القياس:

في ظل القيود التقنية التي سادت في الفترات السابقة، شهدت عملية القياس المحاسبي انحرافا تدريجيا عن أهدافها الأصلية، مما أدى إلى تراجع القيمة المعلوماتية للتقارير المحاسبية، ولا سيما لدى الشركات التي ترتفع فيها نسبة الأصول غير الملموسة. فقد شكلت محدودية الأدوات والأساليب التقليدية عائقا أمام التقدير الدقيق والعادل لبعض البنود المحاسبية.

ومع دخول عصر الذكاء الاصطناعي والتوسع في تطبيق التقنيات المتقدمة في المجال المحاسبي، حدث تحول جوهري في مناهج القياس التقليدية، حيث أصبحت النماذج التحليلية والأنظمة الذكية أكثر قدرة على تقديم تقييمات أكثر عدالة ودقة، خصوصا للأصول التي يصعب قياسها بالطرق التقليدية. كما أسهم انتشار الأنترنت وتكامل الأنظمة الرقمية في تقليص التشوهات الناتجة عن التدخل البشري، والحد من الأخطاء الشائعة المرتبطة بالمحاسبة اليدوية، مما عزز من موثوقية وجودة المعلومات المحاسبية².

ثانيا: أهم التقنيات الذكية في مجال المحاسبة

لقد أحدثت الثورة الرقمية تحولا واسعا في بيئة الأعمال، من خلال تبني تقنيات مثل البيانات الضخمة والبلوك تشين والحوسبة السحابية، مما عزز الشفافية وخفض التكاليف ورفع جودة المعلومات الداعمة لاتخاذ القرار، وهذا ما سوف نعرضه في هذا العنصر.

¹ Georgios Palaiochrassas, Sarah Bouraga, Leandros Tassioulas, Machine Learning on Blockchain Data: A Systematic Mapping Study. Available on www.arxiv.org/abs/2403.17081, Cornell University, US, 2024, p:01.

² Zhengyang Zhou, op-cit, p :69.

1- تقنية سلسلة الكتل (Blockchain):

هي شبكة معلومات لامركزية تضم مجموعة من الأجهزة أو العقد، بحيث يعمل كل جهاز فيها كقاعدة بيانات ودفتر أستاذ رقمي يحتفظ بسجل كامل لجميع المعاملات التي تتم داخل الشبكة. وعند إجراء أي معاملة بين جهازين، يتم التحقق منها ومراجعة صحتها من قبل بقية أجهزة الشبكة قبل اعتمادها وتسجيلها بشكل نهائي¹.

وحسب دراسة (Tatiana Garanina & Mikko Ranta, & John Dumay, 2021) ، تعد تقنية سلسلة الكتل من التقنيات الثورية الواعدة التي يتوقع أن تحدث تأثيراً جوهرياً في نماذج الأعمال، بما في ذلك مجال المحاسبة والعديد من القطاعات الأخرى. فهي تمثل، حسب هذه الدراسة، نظام معلومات محاسبي يتميز بدرجة عالية من الأمان والشفافية، نظراً لكونها قاعدة بيانات موزعة تحتفظ بسجل متزايد باستمرار من البيانات، يكون محمياً ضد التلاعب أو التعديل، حتى من قبل الجهات المشغلة لعقد تخزين البيانات نفسها².

ونظراً لما تتميز به هذه التقنية من خصائص وإمكانات متعددة، فقد أصبحت ملائمة لعدد كبير من المجالات والتطبيقات. وسنسعى من خلال هذا المحور إلى تسليط الضوء على أبرز التطبيقات الذكية لتقنية البلوك تشين في المعاملات التجارية والمالية³:

- تستخدم تقنية البلوك تشين حالياً لإنشاء منصات لوجيستية تربط بين المصانع والشركات والموردين والمصدرين، لتسهيل عمليات الاستيراد والتصدير، ومراقبة المخزون والمدفوعات والفواتير، مع تنبيه سريع عند أي خطأ، مما يوفر الوقت والجهد والتكاليف.

¹ نثة خالد، بوزيدي سعاد، بن داود براهيم، تقنية البلوك تشين وتطبيقاتها الممكنة، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد:07، العدد:02، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2022، ص984.

² Tatiana Garanina, Mikko Ranta, John Dumay. Blockchain in accounting research: current trends and emerging topics. Accounting, Auditing, and Accountability Journal, Vol:34, No:07, 2022, p:1509.

³ نثة خالد، بوزيدي سعاد، بن داود براهيم، مرجع سابق، ص986-988.

- أصبح البلوك تشين وسيطا رقميا يحل محل البنوك في تحويل الأموال، والشهر العقاري في تسجيل الممتلكات، وإدارات المرور في تسجيل السيارات، والسماسة في عمليات البيع والشراء.
- تستخدم البلوك تشين في التحويلات البنكية الفورية، كما تتيح منح القروض تلقائيا عند استيفاء الشروط والضمانات، مع التأكد من كفاية الأصول لتغطية القرض، وتحويله إلى حساب العميل وخصمه عند استحقاقه.
- كما تساهم البلوك تشين في حماية المحتوى الرقمي وحقوق المؤلف عبر تسجيل وتخزين جميع مراحل المصنف باستخدام التشفير الرقمي.

2- الحوسبة السحابية:

تمثل تحولا جذريا في طريقة عمل الشركات، إذ توفر منصات التكنولوجيا والبنية التحتية كخدمة، مما يساهم في تطوير عمليات تكنولوجيا المعلومات بطريقة أكثر كفاءة. هذا يتيح للشركات الانتقال نحو الابتكار الرقمي بسرعة وبتكاليف أقل.

وقد عرفت ميكروسوفت الحوسبة السحابية على أنها تقديم خدمات الحوسبة (مثل الخوادم، والتخزين، وقواعد البيانات، والشبكات، والبرمجيات، والتحليلات) عبر الإنترنت، بطريقة مشابهة لكيفية سداد فواتير الماء أو الكهرباء في المنزل.

بينما عرفتها IBM* على أنها تقديم موارد الحوسبة حسب الحاجة عبر الأنترنت، مع إمكانية الدفع فقط مقابل ما يتم استخدامه من هذه الموارد¹.

*IBM: International Business Machines هي شركة أمريكية متعددة الجنسيات متخصصة في التكنولوجيا والحوسبة.

¹ عبد الرحمن عثمان، أبو سفيان الجيلاني، مقدمة في الحوسبة السحابية، منى المساعد الذكي للتحويل الرقمي، موجود على الموقع www.mona.ws ، 2018، ص02.

من جهة أخرى، تشير الحوسبة السحابية إلى القدرة على تخزين البيانات والبرامج ومشاركتها، بالإضافة إلى الوصول إليها عبر الإنترنت من أي مكان وباستخدام أي جهاز إلكتروني مجهز لذلك، وفي أي وقت، مع إمكانية تخزين واسعة وسرعة وصول عالية. وتعتبر الحوسبة السحابية بديلا عصريا للطرق التقليدية التي كانت محدودة من حيث الحجم والسرعة وسهولة الوصول. ويستخدم مصطلح "السحابة" عادة حسب (خالد بن ناصر آل حيان، الحوسبة السحابية: أساسيات ومبادئ وتطبيقات، 2019)، مجازا للإشارة إلى إمكانية الوصول إلى البيانات وتشغيل البرامج عبر الإنترنت¹.

على الرغم من غياب تعريف اصطلاحي موحد للحوسبة السحابية منذ انطلاقتها في سنة 2009، إلا أن هناك إجماعا على خمس خصائص تقنية تميزها والتي حددها (خالد بن ناصر آل حيان ، 2019) في كتابه "الحوسبة السحابية"، يمكننا تلخيصها في الشكل التالي:

الشكل رقم(08): خصائص الحوسبة السحابية



المصدر: خالد بن ناصر آل حيان، مرجع سابق، ص81

¹ خالد بن ناصر آل حيان، الحوسبة السحابية: أساسيات ومبادئ وتطبيقات، الطبعة الأولى، مركز البحوث والدراسات معهد الإدارة العامة، الرياض، 2019، ص77، 78.

نخلص مما سبق، إلى أن تقنيات التحول الرقمي تلعب دوراً محورياً في تحسين جودة وشفافية التقارير المالية، وذلك عن طريق ضمان سرعة الوصول للمعلومات وسهولة معالجتها في بيئة آمنة. مما ينعكس إيجاباً على دقة التقديرات المحاسبية ويرفع كفاءة التنبؤ المستقبلي، فضلاً عن تكريس الامتثال لمعايير التقارير الدولية IFRS عبر استيفاء الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

المطلب الثاني: الإفصاح المحاسبي حسب scf وجودة المعلومة المحاسبية

أولى النظام المحاسبي المالي أهمية بالغة للإفصاح المحاسبي، حيث ركز بشكل أساسي على معايير إعداد وعرض القوائم المالية، وذلك لضمان توافقها مع المرجعيات الدولية، مما يساهم بشكل مباشر في رفع جودة وموثوقية المعلومات المالية المقدمة. سنحاول من خلال هذا المطلب تسليط الضوء على أهم النقاط التي جاء بها المشرع الجزائري في سياق النظام المحاسبي المالي SCF فيما يخص الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ، وكذلك إبراز كيفية تأثير الإفصاح المحاسبي على هذه الخصائص .

أولاً: الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية في بيئة ال SCF

حدد الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي SCF مجموعة من الخصائص النوعية الواجب توافرها في المعلومات المحاسبية، وذلك انسجاماً مع المعايير والمتطلبات التي أقرها الإطار المفاهيمي الدولي لإعداد وعرض القوائم المالية (IASB):¹

1- **الملاءمة**: تكتسب المعلومات المحاسبية صفة الملاءمة من خلال قدرتها الجوهرية على

ترشيد القرارات الاقتصادية للمستخدمين، حيث تمكنهم من تقييم الأحداث الماضية

والحالية، أو التنبؤ بالمسارات المستقبلية. ويرتبط تحقق هذه الخاصية ارتباطاً وثيقاً بطبيعة

المعلومة ودرجة أهميتها النسبية.

2- **المعلومات ذات مصداقية**: تتحقق موثوقية المعلومات المحاسبية بسلامتها من الأخطاء

الجوهرية والتحيزات، وبقدرتها على تقديم صورة صادقة عن الوضع المالي للمؤسسة.

¹ Conseil national de la comptabilité, projet de système comptable financier, Juillet 2006, paragraphe 124-1, p :08.

ويقوم هذا المفهوم على ركائز أساسية تشمل تغليب الجوهر الاقتصادي على الشكل القانوني، والالتزام بالحياد التام، وتطبيق مبدأ الحيطة والحذر، مع ضمان شمولية المعلومات المحاسبية.

3- القابلية للمقارنة: تتحقق خاصية القابلية للمقارنة عندما يتم إعداد وعرض المعلومات المالية بأسلوب يتسم بالثبات والاتساق، مما يتيح للمستخدمين إجراء مقارنات زمنية دقيقة لنتائج المؤسسة الواحدة، أو مقارنات بينية مع مؤسسات أخرى، بهدف استخلاص استنتاجات ذات دلالة اقتصادية.

4- الوضوح وسهولة الفهم: تقتضي خاصية القابلية للفهم أن تعرض المعلومات المحاسبية بوضوح كاف يتيح استيعابها من قبل المستخدمين الذين يمتلكون قدرا معقولا من المعارف في مجالات التسيير والاقتصاد والمحاسبة، شريطة توفر الرغبة لديهم في تحليل البيانات المالية بجدية وعناية.

أما من خلال القانون 07-11 المؤرخ في 15 ذو القعدة 1428 الموافق لـ 25 نوفمبر 2007، والمتضمن للنظام المحاسبي المالي فإن :

المشرع الجزائري قدم تعريفا للمحاسبة المالية بأنها: "نظام لتنظيم المعلومات المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية وتصنيفها وتقييمها وتسجيلها وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان ونجاعته ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية".¹

ثانيا: الإفصاح وفق scf وجودة المعلومة المحاسبية

¹ الجريدة الرسمية الجزائرية، القانون رقم 07-11، المؤرخ بتاريخ 25 نوفمبر 2007، المتضمن النظام المحاسبي المالي، المادة 03، العدد 74، السنة 44، ص 03.

ترتبط جودة المعلومات المحاسبية بمدى قدرة النظام المحاسبي على تلبية احتياجات أصحاب المصالح من البيانات ذات الصلة. ويتحقق ذلك من خلال توفير التقارير والقوائم المالية بصورة دورية وفي توقيت ملائم، بما يدعم استراتيجية الشركة وسياساتها العامة. كما يتمثل دور النظام المحاسبي في تأثيره المباشر على كفاءة عملية إعداد التقارير المالية، عبر تبني واختيار الممارسات المحاسبية الأكثر ملاءمة، الأمر الذي يسهم في تقديم معلومات ذات فائدة حول أداء الشركة ونتائج أعمالها لأصحاب المصالح. وينعكس ذلك بدوره على ترشيد عملية اتخاذ القرارات، وتيسير معاملات الشركة، مما يؤدي في النهاية إلى تحسين جودة المعلومات المحاسبية.

علاوة على ذلك، يسهم النظام المحاسبي القائم على معايير محاسبية عالية الجودة في تعزيز مصداقية المعلومات المحاسبية المفصح عنها، وذلك من خلال الحد من الممارسات الإدارية الانتهازية، وضمان الاعتراف بالخسائر في الوقت المناسب، فضلا عن تحسين ملاءمة الأرباح وزيادة درجة استمراريته.

كما أن اعتماد نظام محاسبي يركز على تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS)، القائمة على أساس المبادئ، يؤدي إلى فرض قواعد محاسبية تتسم بقدر أكبر من الصرامة والوضوح، مع تقليل هامش التفسير الشخصي، الأمر الذي يعزز من جودة المعلومات المحاسبية ويزيد من قابليتها للاعتماد في اتخاذ القرارات¹.

¹ سارة حمدي عطية، عبد الوهاب نصر علي، أثر جودة المعلومات المحاسبية على قياس التصنيف الانتمائي للشركات: الدور المعدل لمعدل التضخم- دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، بحث مقدم إلى المؤتمر العملي الدولي الثاني، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، كلية التجارة، جامعة مدينة السادات، المجلد 16، عدد خاص - الجزء الأول، سبتمبر 2024.

المطلب الثالث: الشفافية وجودة المعلومة المحاسبية

يهدف نشر القوائم المالية إلى تزويد مستخدميها بمعلومات موثوقة حول المركز المالي للمؤسسة، فضلا عن التغيرات التي تطرأ على تدفقاتها النقدية، بما يدعم اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة. وترتبط جودة المعلومات المحاسبية ارتباطا وثيقا بمستوى الشفافية في عرضها والإفصاح عنها؛ إذ إن الالتزام بالإفصاح الكامل وتقديم عرض صادق وعادل للمعلومات يسهم في تعزيز خصائصها النوعية، مثل الموثوقية والملاءمة وقابلية الفهم¹. وفي هذا الإطار، تبرز أهمية أن تتسم القوائم المالية بالوضوح وسهولة التفسير، بما يمكن مختلف المستخدمين من استيعاب محتواها بشكل دقيق. وعليه، يعد تبني معايير محاسبية مقبولة دوليا آلية أساسية لتعزيز الشفافية، والارتقاء بجودة المعلومات المحاسبية، بما ينعكس إيجابا على كفاءة القرارات الاقتصادية.

من جهة أخرى، يسهم الإفصاح المحاسبي في تحقيق الشفافية، والتي تعد بدورها عاملا أساسيا في تحسين جودة المعلومات الواردة في القوائم المالية. كما يعمل الإفصاح على توفير إطار تنظيمي وقائي يحد من حالات الغش والتضليل المالي. وعلى الرغم من أن زيادة حجم المعلومات المتاحة قد تعد ميزة من حيث تحسين جودة القرار، إلا أن الإفراط في تقديمها قد يرتبط بتكاليف إضافية. ومن ثم، فإن تقييم صافي المنافع المتحققة من تعزيز مستوى الشفافية يتطلب دراسة دقيقة للموازنة بين التكاليف والمنافع².

مما سبق، يتضح أن جودة المعلومات المحاسبية تتحقق من خلال توافر مجموعة من الخصائص النوعية الأساسية والثانوية. غير أن توفير معلومات دقيقة وذات جودة عالية يرتبط بتكاليف تتمثل

¹ حماد طارق عبد العال، حوكمة الشركات "المفاهيم-المبادئ-التجارب"، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص734.

² أمين السيد أحمد لطفي، نظرية المحاسبة الجزء الأول منظور التوافق المحاسبي الدولي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006، ص508.

في عمليات جمع البيانات وتحليلها وإعدادها. ولذلك، تسعى المؤسسات إلى تحقيق توازن بين هذه التكاليف المرتفعة وبين متطلبات الإفصاح التي تخدم مصالح مختلف الأطراف ذات العلاقة. وعلى الرغم من أهمية الإفصاح في تعزيز الشفافية، إلا أن مستوى هذه الشفافية يظل محل جدل، مما يستدعي تحقيق توازن مدروس بين المستوى المقبول لدى المؤسسات والمستوى الذي تطمح إليه الأطراف المستفيدة.

خلاصة الفصل الثاني:

لقد تناول هذا الفصل موضوع جودة المعلومات المحاسبية من خلال إبراز أهم الخصائص النوعية الأساسية والثانوية التي يتوقف عليها تحقيق هذه الجودة. كما بينت الأدبيات المحاسبية الحديثة أن جودة المعلومات لا تحدد فقط بمدى توافر هذه الخصائص، بل تتأثر كذلك بجملة من العوامل التنظيمية والمهنية والتقنية والبيئية التي تحيط بعملية إعدادها والإفصاح عنها.

وفي هذا الإطار، يعد الإفصاح المحاسبي أداة محورية لتوفير معلومات مالية ملائمة وموثوقة، بما يدعم عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة. كما أن وجود معايير محاسبية عالية الجودة وقابلة للتطبيق يسهم في تعزيز مصداقية هذه المعلومات، وهو ما تسعى الجزائر إلى تحقيقه من خلال تبني النظام المحاسبي المالي المستمد من معايير المحاسبة الدولية.

وبناء على ذلك، فإن الالتزام بإفصاح محاسبي يتسم بالشفافية والوضوح من شأنه أن يضمن توفير معلومات ذات جودة عالية، ويعزز ثقة مختلف الأطراف ذات العلاقة، الأمر الذي يشكل أحد المراكز الأساسية لتفعيل مبادئ حوكمة الشركات وترسيخ الممارسات الرشيدة في تسيير المؤسسات، وهذا ما سوف نتطرق إليه بالتفصيل في الفصل الموالي.

الفصل الثالث:

التكامل بين الأسس الفكرية لحوكمة الشركات ومتطلبات الإفصاح

المحاسبي

تمهيد:

إن التطور المستمر لعالم الأعمال اليوم وتزايد حجم الشركات وتعقيد الحياة الاقتصادية أدى بشكل كبير إلى ظهور أحداث اقتصادية كثيرة أسفرت عن حدوث أزمات اقتصادية عالمية، والسبب الجوهري في ذلك هو فقدان الثقة في المعلومات والبيانات المحاسبية التي تعبر عن الأوضاع المالية للشركات.

مما نتج عنه اهتمام العديد من الاقتصاديات المتقدمة والنامية خلال السنوات الأخيرة بموضوع الحوكمة أو ما يسمى بالحكم الراشد باعتبارها وسيلة مهمة للتأكد من موضوعية التقارير المالية وجودة المعلومات المحاسبية فيها، وذلك من خلال مجموعة من الأسس والمبادئ التي يعتمد عليها هذا النظام والتي تضيفي على الأداء المحاسبي والمالي للشركات الكبيرة مزيداً من الثقة والشفافية والوضوح إذا تم اعتماده بشكل كبير وفعال.

ولمعالجة موضوع حوكمة الشركات والتطرق لأهم عناصره، ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كالتالي:

المبحث الأول: مفاهيم نظرية حول حوكمة الشركات

المبحث الثاني: حوكمة الشركات المعاصرة في ظل التحول الرقمي والاستدامة

المبحث الثالث: حوكمة الشركات والإفصاح المحاسبي بالجزائر

المبحث الأول : مفاهيم نظرية حول حوكمة الشركات

تعتبر حوكمة الشركات من أهم المواضيع الحديثة التي فرضت نفسها اليوم، ويرجع ذلك للاهتمام الكبير الذي توليه لها معظم اقتصاديات العالم كونها تشكل صمام الأمان ضد الممارسات غير الأخلاقية وضد أي وجه من أوجه الفساد المالي.

المطلب الأول : نشأة ودوافع ظهور حوكمة الشركات

ترجع جذور ظهور حوكمة الشركات إلى مجموعة من النظريات الاقتصادية، والتي تختلف باختلاف وجهات نظر الباحثين الاقتصاديين في الموضوع. ولعل أبرز هذه النظريات ما يسمى نظرية الوكالة، ونظرية أصحاب المصلحة.

أولاً: نظرية الوكالة « Agency Theory »

إن البوادر الأولى لمصطلح الحوكمة في الأدبيات الاقتصادية تعود إلى عام 1772 عندما تطرق " آدم سميث " في كتابه " ثروة الأمم " إلى قضية فصل الملكية عن الإدارة والمشاكل الناجمة عنها بين الملاك والمسيرين. حيث يرى آدم سميث بأن الشخص الذي يدير شيئاً ليس ملكه لا يمكن أن ننتظر منه أن يديره بنفس الطريقة كما لو كان ملكه¹.

ثم بعد ذلك في عام 1932، تناول كل من A.Berle و G.Means موضوع فصل الملكية عن الإدارة من خلال كتابهما " الشركة الحديثة والملكية الخاصة " " The Modern Corporation and Private Property " حيث توصلا من خلال دراستهما لتركيبية رأس مال كبريات الشركات الأمريكية إلى إلزامية فصل الملكية عن الإدارة، لأن مثل هذه الشركات تواجه صعوبة في إدارة

¹ Mathilde Mesnard, « Corporate governance et réforme du système bancaire en Fédération de Russie », Revue d'études comparatives Est-Ouest, V:27 , n°2, Juin 1996, p149-185.

شؤونها من طرف ملاكها الأصليين. غير أن هذا الفصل قد يؤدي إلى تضارب المصالح بين المساهمين والمديرين، ومن أجل تفادي خطر سلب حقوق صغار المساهمين، أكد كل من Berle و Means على ضرورة فرض رقابة كافية على تصرفات هؤلاء المديرين¹.

في عام 1976، قام الاقتصاديان الأمريكيان (Michael C.Jensen, William H.Meckling)

الحائزان على جائزة نوبل للاقتصاد بإعطاء أول تعريف لنظرية الوكالة كالتالي²:

عملياً، يعتبر البعض أن الشركة عبارة عن مجموعة من العقود بين مختلف الأطراف الموجودة فيها (علاقة الإدارة بالعمال والمساهمين مثلاً)، ومع ذلك فإنه من المحتمل حدوث بعض الخلافات بين الأصل والموكل، حيث يحاول كل منهما تعظيم مصلحته الشخصية على حساب الآخر، وفيما يلي بعض المشاكل التي قد تنشأ عن هذه النظرية:

1- **تضارب المصالح:** يهتم كل من الوكيل والموكل بتعظيم منافعهم الشخصية، حيث يعتبر

هذا كهدف يبرر تصرفات كل واحد منهما، فالمساهم يسعى لتعظيم ثروته، في حين أن

المدير يهدف إلى رفع العائد المتوقع من الشركة، مما يجعل هذه الأخيرة مكاناً لتضارب

المصالح فيه.

2- **الاختيار العكسي:** إن نظرية الوكالة تهتم بالعلاقة (مدير/مساهم) ، وحل مختلف المشاكل

الناجمة عن العقد المبرم بينهما، إلا أن النظرة الحديثة تدرس العلاقة (مدير/مساهم

محتمل)، ففي مثل هذه الحالات، لا تكون المعلومات التي يحتفظ بها المديرون متاحة

للمساهمين المحتملين، فتنشأ مشكلة الاختيار المعاكس نتيجة قدرة الإدارة على إخفاء أو

¹ مصطفى يوسف كافي وآخرون، الحوكمة المؤسسية، ألفا للوثائق، قسنطينة، الجزائر، 2018، ص (24-25)

² Michael C.Jensen and William H.Meckling, Theory of the Firm: Managerial Behavior, Agency Costs and Ownership Structure, Journal of Financial Economics, October, 1976, V.3, No.4, p:310.

تقديم معلومات مضللة يمكن أن تؤثر سلبا على عملية اتخاذ القرار لدى المساهمين المحتملين¹.

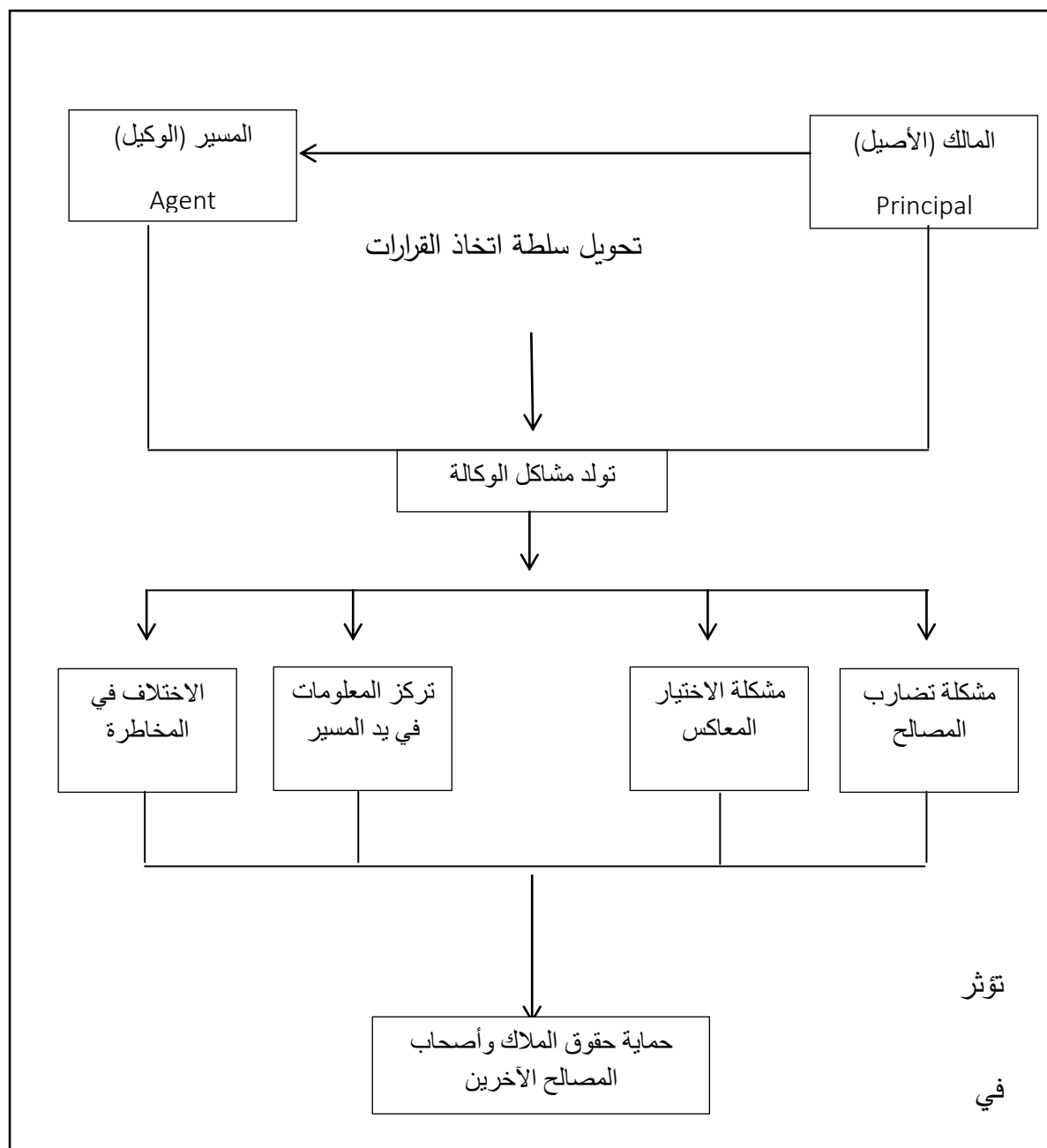
3- مشكلة تركيز المعلومات في يد المدير: إن المعلومات التي يتلقاها كل من المساهم والمدير حول الشركة وأدائها تختلف من الناحيتين الكمية والنوعية، وذلك لأن مدير الشركة يمتلك جميع المعلومات حول الشركة من واقع خبرته اليومية والتي يمكن أن يستخدمها أو يغيرها لأغراض معينة ولو كان ذلك على حساب مصلحة الأصل الذي يمكنه الاطلاع فقط على المعلومات التي تمنحها الإدارة له، لذلك لا يمكنه مراقبتها بشكل مباشر ومؤكد من أن قراراتهم هي الأمثل.

4- الاختلاف في المخاطرة: بما أن المدير يدير شركة ليست ملكا له، فهو يتقاضى أجره دون تحمل مخاطرة إفلاس الشركة، وقد يضطر إلى اتباع حيل محاسبية لتجنب المخاطرة بأجره أو رفعه، لاسيما إذا كان الأجر متعلقا بأداء الشركة².

¹ حديبي عبد القادر، تفعيل حوكمة الشركات على ضوء المعايير الدولية للتدقيق الداخلي بالإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسينة بن بو علي، الشلف، الجزائر، 2018/2017، ص 08.

² حماد طارق عبد العال، مرجع سبق ذكره، ص 68.

الشكل رقم (09): مشاكل علاقة الوكالة



المصدر: بوالزليفة صابر، دور حوكمة الشركات الصناعية في تحقيق التنمية المستدامة دراسة بعض المؤسسات الصناعية بولاية سطيف، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص: إدارة الأعمال الاستراتيجية للتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف،

من هذا المنبر، فعلى الأصل أن يسعى لتقليل تضارب المصالح إلى الحد الأدنى والحد من إمكانية تحايل الوكيل (المسير)، وهذا ما يجعله يتحمل مجموعة من التكاليف تدعى بتكاليف الوكالة والتي تتمثل في:

- تكاليف المراقبة: وهي التكلفة التي يتحملها الموكل بهدف التحقق من أن سلوك الوكيل يتوافق مع هدف تعظيم منفعة الأصل، وأنه لا يتصرف من منطلق مصالحه الشخصية على حساب مصالح المساهمين، وذلك من خلال رصد وتتبع تصرفات الوكيل باستخدام مكاتب الخبرة والمراجعة¹.
- تكاليف الالتزام: وتتمثل في تكاليف الدعم والتحفيز التي يتلقاها الوكيل من أجل بناء الثقة التي هي أساس العقد، مثل إمكانية شراء الأسهم العادية من طرف المسيرين².
- التكاليف المتبقية أو تكاليف الفرصة الضائعة: وتنتج في حالة اختلاف المصالح مع المدير في الاستراتيجية المتبعة (سوء تخصيص الموارد مثلاً أو اختيار استراتيجي غير مربح)³.

وتقوم نظرية الوكالة على مجموعة من الفروض نذكر منها:⁴

- يتسم كل من الأصل والوكيل بالرشد الاقتصادي ويسعون إلى تعظيم منفعتهم الذاتية.
- تباين أهداف وأفضليات كل من الأصل والوكيل، ففي حين يسعى الأول إلى الحصول على أقصى قدر من الجهد والعمل مقابل أجر معقول، فإن الوكيل يعمل على تحقيق

¹ زلاسي رياض، أهمية المعلومات المحاسبية المفصح عنها وفق النظام المحاسبي المالي (scf) في تفعيل حوكمة الشركات المدرجة في بورصة الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص محاسبة وجباية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2019/2018، ص22.

² حذبي عبد القادر، مرجع سابق، ص09.

³ زلاسي رياض، مرجع سابق، ص22.

⁴ طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص (67،68).

أقصى قدر ممكن من الربح مع الحصول على أقصى قدر من المزايا والمكافآت وبأقل جهد ممكن.

- اختلاف المخاطر التي يتحملها الطرفان، فلدى كل من الأصيل والوكيل موقف مختلف تجاه الإقبال على المخاطرة، فالأصيل عموماً يعتبر محايداً تجاهها بينما الوكيل فيتجنب المخاطرة. ولضمان عدم إضرار تضارب المصالح بمصالح الأصيل، قد يضطر هذا الأخير لنقل بعض أو كل المخاطر إلى الوكيل¹.

يتبين مما سبق، أن انتهاك العلاقات والعقود يؤدي إلى ما يسمى بالفساد المالي والإداري، كما أكدت فروض نظرية الوكالة أن هناك تباين كبير بين أفضليات كل من الأصيل والوكيل، مما أسفر عن حدوث بعض الخلافات بين الطرفين. إذا جاءت حوكمة الشركات بآلياتها وقوانينها كرد فعل لتضع معايير ضبط هذه العلاقات والعقود ومراقبة الأعمال التي يمارسها المدراء أو أعضاء مجلس الإدارة لغرض الحد من أي ممارسات سلبية أو تلاعبات مالية وإدارية للمديرين، وكذا حماية المصالح المشتركة للجميع مع بقاء واستمرارية الكيان الاقتصادي.

ثانياً: نظرية أصحاب المصالح « Stakeholders Theory »

إن نظرية أصحاب المصالح تعتبر من أبرز النظريات الحديثة والمدروسة وذلك لمنافستها لنظريات أخرى مشابهة ومكملة لها.

وقد قام العديد من الباحثين بقيادة Freeman بمناقشة المفهوم التقليدي لنظرية الوكالة التي تقوم على العلاقة بين المدراء وحملة الأسهم، حيث توسعت الفكرة بإدخالهم للأطراف ذوي المصلحة

¹ بتول محمد نوري وعلي خلف سليمان، دراسة بعنوان "حوكمة الشركات ودورها في تخفيض مشاكل نظرية الوكالة"، الملتقى الدولي حول الإبداع والتغيير التنظيمي في المنظمة الحديثة، جامعة سعد دحلب، البليدة، يومي 12 و13 ماي 2010، ص15.

(Stakeholders) في اهتمام الشركة، ليتطرق كل من فريمان وريد (Freeman , Reed) عام

1983 لنظرية أصحاب المصلحة في دراستهم المعروفة (Strategic Management ;

. Stakeholder Approach)

حيث عرف الباحثان فريمان وريد أصحاب المصالح بأنهم المجموعة القادرة على تحقيق أهداف الشركة، والتي تتكون من المساهمين، الموظفين، الزبائن، الموردين، المقرضين، والجمعيات، وتربط بين كل هذه الأطراف علاقات مختلفة¹.

وقد قدم فريمان من خلال هذه النظرية أشكالاً بديلة للإدارة الاستراتيجية التي تستجيب للعولمة وزيادة القدرة التنافسية وبيئة الأعمال المتزايدة التعقيد. ومن وجهة نظره، فإن التركيز على تعظيم ثروة الملاك فقط لا يكفي لضمان بقاء الشركة والحفاظ على ربحيتها في المدى البعيد، بل هو يرى أن جميع المؤسسات لديها أصحاب مصالح يجب مراعاة احتياجاتهم وإدارة العلاقات معهم بفعالية². وتقوم نظرية أصحاب المصلحة على أربعة فروض أساسية:³

- للمؤسسة الكثير من أصحاب المصلحة الذين لديهم مطالب تجاهها.
- تختلف قوة تأثير أصحاب المصلحة على المؤسسة.
- يرتبط نجاح المؤسسة بقدرتها على تلبية المطالب المختلفة للأطراف ذات المصلحة قوية التأثير.
- تتمثل الوظيفة الرئيسية للإدارة في الاستجابة للمطالب المتضاربة لأصحاب المصلحة المختلفين وتحقيق التوازن بينهم.

¹ Freeman R.Edward, David L.Reed, Stockholders and Stakeholders: A New Perspective On Corporate Governance, California Management Review, Spring, Vol.25, N.03, California, 1983, p89.

² ضويفي حمزة، مرجع سابق، ص (06، 07).

³ بوالزليفة صابر، مرجع سابق، ص (10، 11).

يتضح مما سبق، أن نظرية أصحاب المصلحة أسفرت عن ظهور نموذج جديد لحوكمة الشركات، الذي أوجب على إدارة الشركة استيعاب ومحاولة الاستجابة لمطالب الأطراف ذوي المصالح المختلفة وليس فقط التركيز على تعظيم ثروة الملاك والمساهمين، لتكتشف في الأخير أن هذا النموذج يعود بالنفع على حملة الأسهم كذلك. حيث أن مصالح المساهمين تخضع لاستمرار نشاط الشركة وبقائها، وهذا الأمر يعتمد على قدرتها على معرفة مختلف أصحاب المصلحة فيها، ودراسة احتياجاتهم ومعرفة كيفية تلبيتها.

ثالثا: الانهيارات المالية وتفشي الفساد

برزت الحاجة إلى تطبيق الحوكمة في العديد من الاقتصاديات المتقدمة والناشئة خلال العقود الأخيرة، لاسيما عقب الانهيارات التي طالت كبرى الشركات الأمريكية ومن أبرزها انهيار شركة Enron للطاقة وشركة الاتصالات Worldcom. بالإضافة إلى الأزمة المالية التي اجتاحت دول جنوب شرق آسيا عام 1997.

وقد تبين لاحقا أن الخلل لم يكن في معايير المحاسبة الدولية ذاتها، بل في سلوكيات القائمين على تطبيقها. ففي قضية شركة 'إنرون' سنة 2001، كانت معايير المحاسبة تنص بوضوح على آليات محددة يجب اتباعها عند إنشاء شركة، إلا أن الإدارة آنذاك لم تلتزم بتلك الآليات. والأسوأ من ذلك، أن المراجع الخارجي للشركة "آرثر اندرسون"، تغاضى عن هذا التجاوز رغم علمه به. وبهذا، تكون كل من الإدارة والمراجع الخارجي قد تبنيا سلوكا غير أخلاقي أفضى إلى انهيار كارثي¹.

الأمر الذي دفع بالحكومة الأمريكية إلى إصدار تشريعات صارمة لتعزيز مبادئ الحوكمة والشفافية، كان أبرزها قانون (Sarbanes-Oxley Act of 2002). ويلزم هذا القانون الشركات

¹قلوع حنان، مرجع سابق، ص07

المدرجة في الأسواق المالية الأمريكية بالامتثال الكامل لأحكامه وتطبيق جميع بنوده. وقد أسفر تطبيقه عن تغييرات جوهرية في بيئة الأعمال على وجه العموم، كما ترك أثرا بالغا على مهنة المحاسبة والمراجعة بشكل خاص، من خلال تعزيز متطلبات الإفصاح والشفافية، ورفع مستوى المسؤولية المهنية والأخلاقية للمراجعين والمحاسبين¹.

كما أدى التشريع الجديد الصادر في الولايات المتحدة الأمريكية إلى تحسين جودة الإبلاغ المالي، لاسيما في مجال إدارة الحسابات، حيث أصبح الالتزام الدقيق بتطبيق معايير المحاسبة أمرا أساسيا، كما ألزمت الشركات بتوظيف أشخاص ذوي خبرة في هذه المعايير، إلى جانب تعزيز التعاون والتواصل المباشر بين المراجعين الخارجيين ولجنة المراجعة الداخلية.

ولا يقتصر تأثير هذا القانون على الجوانب المالية للشركات فحسب، بل يمتد أيضا إلى إدارات تكنولوجيا المعلومات المسؤولة عن حفظ السجلات الالكترونية. إذ يلزم القانون الشركات بالاحتفاظ بجميع السجلات التجارية، بما في ذلك الوثائق والرسائل الالكترونية، لمدة لا تقل عن خمس سنوات. ويترتب على عدم الالتزام بهذا المطلب القانوني عقوبات صارمة، قد تشمل فرض غرامات مالية أو عقوبات بالسجن أو كليهما².

¹ Sarbanes- Oxley Act, Public law no: 107 – 204, Washington, July 30, 2002, p66.

² <https://www.meemapps.com/term/sarbanesoxley-act-sox> تم الاطلاع عليه يوم 2025/09/19 على الساعة

المطلب الثاني: الإطار المفاهيمي لحوكمة الشركات

مازال مصطلح حوكمة الشركات يثير جدلا واسعا بين الباحثين والأكاديميين والمهتمين، نظرا لعدم وجود تعريف موحد أو ترجمة دقيقة للمصطلح، ويرجع هذا الاختلاف إلى تشابك الجوانب التنظيمية والاقتصادية والمالية والاجتماعية المرتبطة بالمفهوم، مما يجعل تحديده بدقة أمرا معقدا نوعا ما.

أولا : تعريف حوكمة الشركات

تم تعريف مصطلح حوكمة الشركات لأول مرة في تقرير Cadbury، الذي أعده مجلس التقارير المالية بالتعاون مع سوق لندن للأوراق المالية عام 1992، في وثيقته المعنونة "الأبعاد المالية لحوكمة الشركات" وفي عبارة مختصرة كالتالي: "حوكمة الشركات هي النظام الذي تدار وتراقب من خلاله الشركات".

كما يشير التقرير إلى أن حوكمة الشركات ترتبط ارتباطا وثيقا بقوة الاقتصاد الوطني، حيث يؤكد أن: "اقتصاد أي دولة يعتمد على نمو وكفاءة شركاتها، وبالتالي فإن فعالية أداء مجالس الإدارة لمسؤولياتها يعد عاملا حاسما في تحديد القدرة التنافسية لتلك الدولة، وهو ما يمثل جوهر أي نظام فعال لحوكمة الشركات"¹.

لقد عرفت مؤسسة التمويل الدولية IFC حوكمة الشركات بأنها النظام الذي تدار من خلاله الشركات وتوجه أعمالها وتراقبها².

¹ حسين عبد الجليل آل غزوي، حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية – دراسة اختيارية على شركات المساهمة العامة في المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير في المحاسبة/التحليل المالي، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم المحاسبة، الأكاديمية العربية في الدنمارك، 2010، ص09.

² Alamgir, M, "Corporate Governance: A Risk Perspective", paper presented to: Corporate Governance and Reform: Paving the way to Financial Stability and Development, a Conference organized by the Egybtian Banking Institue, May 07-08 , 2007, Cairo, p:03

كما تم تعريفها من قبل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD على أنها ذلك الإطار الذي ينظم ويوجه عمل الشركات، من خلال تحديد وتوزيع الحقوق والمسؤوليات بين مختلف الأطراف المعنية، مثل مجلس الإدارة ، المساهمين وأصحاب العلاقة. كما يتضمن هذا النظام وضع القواعد والإجراءات اللازمة لاتخاذ القرارات المتعلقة بالشركة، وتحديد الأهداف والاستراتيجيات المناسبة لتحقيقها، بالإضافة إلى آليات المتابعة والتقييم لمراقبة الأداء¹.

انطلاقاً من جملة التعاريف السابقة، يمكننا القول أن حوكمة الشركات هي عبارة عن إطار تنظيمي متكامل، يعني بإدارة وتوجيه ورقابة الشركات، من خلال تحديد الحقوق والمسؤوليات بين مختلف الأطراف المعنية، ووضع الآليات الكفيلة باتخاذ القرارات الاستراتيجية ومتابعة تنفيذها، بما يسهم في تعزيز كفاءة الأداء والاقتصاد الوطني، وتحقيق الاستدامة والقدرة التنافسية على المدى الطويل.

ثانياً: أهمية حوكمة الشركات

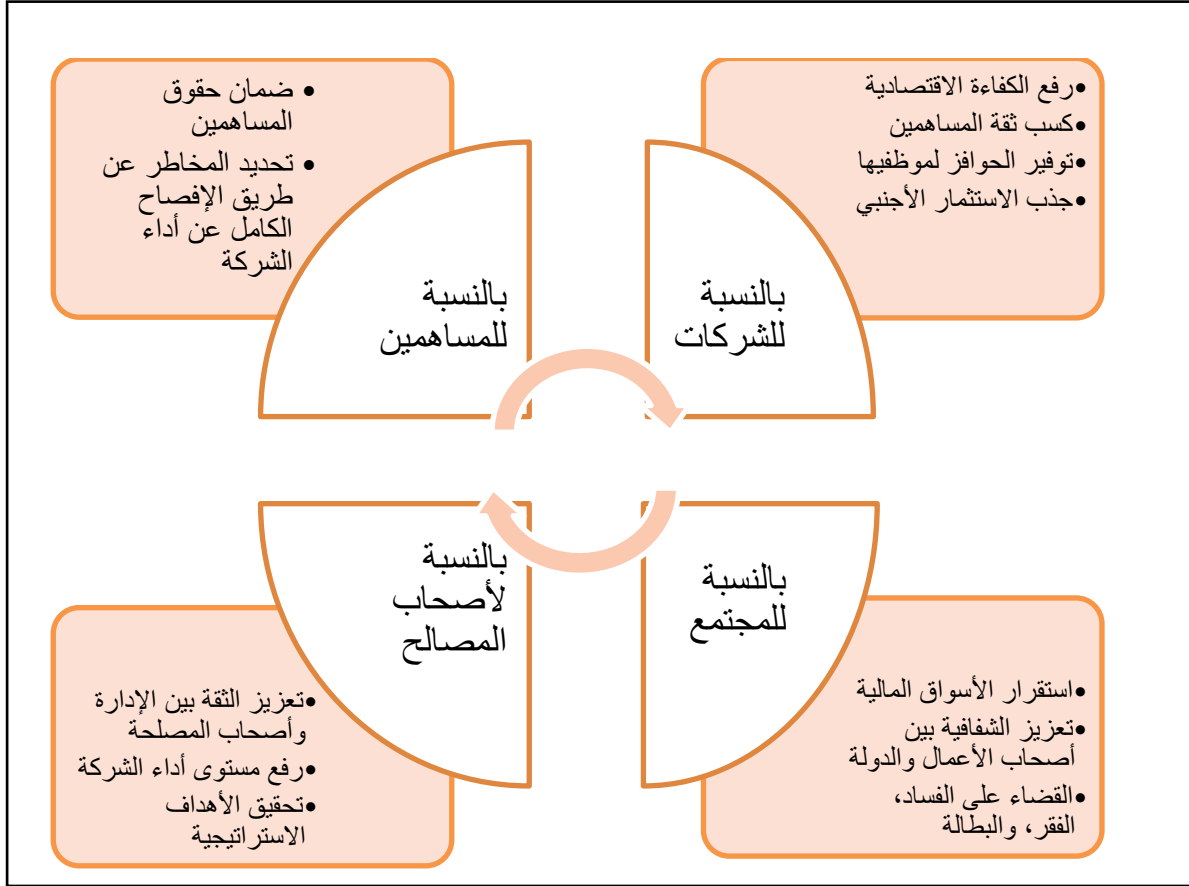
تعد حوكمة الشركات من الركائز الأساسية لضمان كفاءة أداء الشركات، وتعزيز شفافية ونزاهة إدارتها، الأمر الذي يسهم في تقوية قدرتها التنافسية في الأسواق. كما تمكنها من جذب مصادر التمويل المحلية والأجنبية، مما يدعم خططها للتوسع والنمو. وإلى جانب ذلك، تسهم الحوكمة في تعزيز استقرار الأسواق المالية، بما ينعكس إيجاباً على تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة².

وبالإضافة إلى ماسبق، يمكن توضيح أهمية حوكمة الشركات بشكل أدق من خلال الشكل التالي:

¹ Organization for Economic Co-operation and Development (2004). "Principles of Corporate Governance", OECD Publications Services, Paris, France, p11.

² عدنان حيدر، بن درويش، حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة، اتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان، 2007، ص31.

الشكل رقم (10): فوائد حوكمة الشركات



المصدر: من إعداد الطالبة

المطلب الثالث: محددات وآليات حوكمة الشركات

يعتمد التطبيق الفعال للحوكمة على وجود مجموعتين رئيسيتين من الضوابط والآليات؛ الأولى تعرف بالآليات الخارجية، وترتبط بالبيئة المحيطة بالشركة، أما الثانية فهي الآليات الداخلية، وتعنى بالبيئة الداخلية للشركة. وتخضع هاتان المجموعتان لتأثير مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية، كما تختلف طبيعتها باختلاف نموذج الحوكمة المعتمد والبيئة التي تعمل فيها الشركة.

أولاً: محددات الحوكمة والهيئات المعنية بتطبيقها

سنعالج في هذا الفرع محددات حوكمة الشركات، بالإضافة إلى الأطراف التي تؤثر وتتأثر بتطبيق مبادئها، وذلك على النحو الآتي:

1- محددات الحوكمة

يمكن التمييز بين نوعين من المحددات التي تسهم في التطبيق الفعال لحوكمة الشركات، وهما:

1-1 - المحددات الخارجية:

تشمل المحددات الخارجية لحوكمة الشركات مجموعة من العوامل التي ترتبط بالمناخ العام للاستثمار في الدولة، بما في ذلك القوانين والتشريعات المنظمة للنشاط الاقتصادي، مثل قوانين سوق المال، وقانون الشركات، وقانون تنظيم المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية وقانون الإفلاس. بالإضافة إلى مدى كفاءة القطاع المالي (البنوك وسوق المال) في توفير التمويل اللازم لعمل الشركات وتنفيذ المشاريع.

إلى جانب تعزيز كفاءة الجهات الرقابية، مثل هيئات سوق المال، من خلال تشديد الرقابة على الشركات، وضمان دقة وسلامة البيانات والمعلومات المنشورة، مع فرض العقوبات الملائمة وتطبيقها فعلياً عند حدوث أي مخالفة أو عدم التزام. بينما تضمن المؤسسات غير الحكومية التزام أعضائها بالسلوكيات المهنية والأخلاقية الضرورية لاستقرار الأسواق، مثل جمعيات المحاسبين ونقابات المحامين¹.

1-2- المحددات الداخلية:

تشير المحددات الداخلية للحوكمة إلى مجموعة من القواعد والمبادئ التي تنظم آليات اتخاذ القرار داخل الشركة، وتحدد توزيع الصلاحيات بين الجمعية العامة، ومجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية. وتهدف هذه المحددات إلى الحد من تضارب المصالح بين هذه الأطراف الثلاثة².

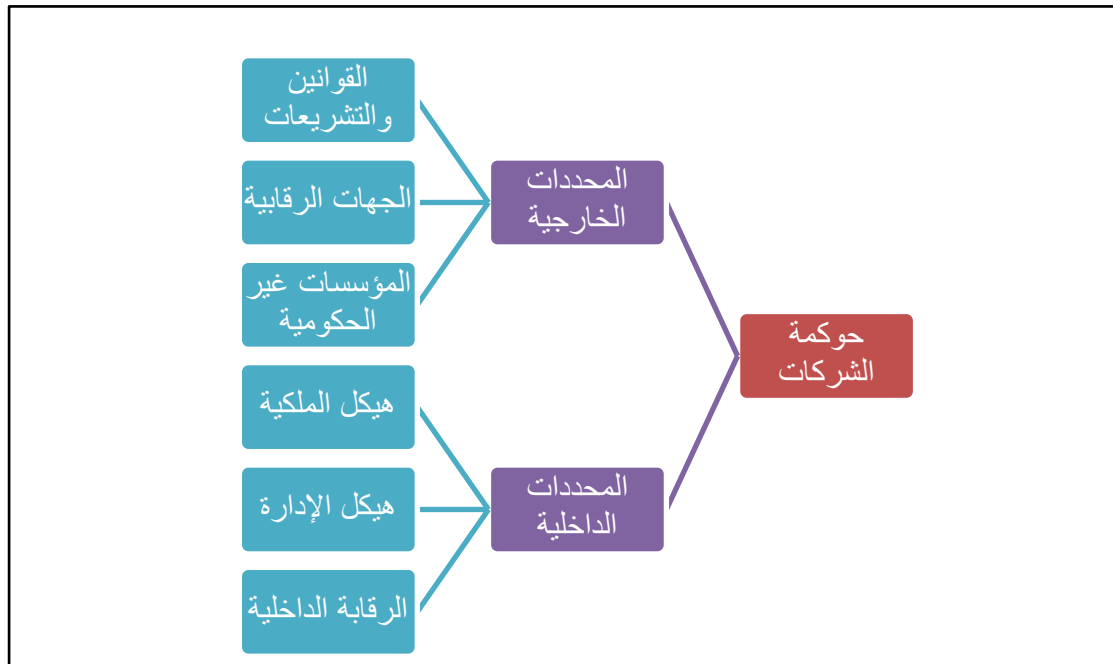
يلعب هيكل رأس المال دوراً محورياً في دعم الحوكمة، حيث يمكن التمييز بين نوعين رئيسيين من الهياكل: الهيكل الهرمي، والهيكل المتبادل.

يتمثل الهيكل الهرمي في سلسلة من الشركات، سواء كانت مدرجة أو غير مدرجة، تخضع لسيطرة مجموعة من المستثمرين. ونلاحظ في هذا النوع من الهياكل أنه كلما طالت السلسلة، زاد تفتت الملكية، مما يؤدي إلى ضعف الرقابة وانخفاض مستوى السيطرة. أما الهيكل المتبادل، فينشأ عندما تمتلك مؤسستان أو أكثر حصصاً متبادلة من رأس المال فيما بينها، على شكل دائرة مغلقة، ويهدف هذا الترتيب غالباً إلى تفكيك السيطرة والحد منها.

¹ صغور مسعود، الإفصاح المحاسبي وتأثيره بقواعد حوكمة الشركات دراسة حالة شركة سونلغاز، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2024/2023، ص 85، 86.
² بلعاش ميادة، العوامل المساهمة في التطبيق السليم لنظام حوكمة الشركات ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري، مجلة روى اقتصادية، المجلد 02، العدد 03، 2012، جامعة الوادي، الجزائر، ص 110.

تؤثر هياكل الملكية على فاعلية الحوكمة من خلال تحديد سلطات المساهمين. فالمساهمون الرئيسيون يملكون قدرة رقابية أكبر مقارنة بالمساهمين الخارجيين، مما قد يقلل الحاجة لآليات الحوكمة الداخلية، لكنها تظل ضرورية لتقليل تفاوت المعلومات بين الطرفين¹.

الشكل رقم (11): محددات الحوكمة الأساسية



المصدر: من إعداد الطالبة

2- الهيئات المعنية بتطبيق الحوكمة

تعد عملية تطبيق مبادئ الحوكمة مسؤولية مشتركة تقع على عاتق جميع الأطراف المعنية بالشركة، سواء من داخلها أو خارجها. وكما أشرنا سابقاً، تركز نظرية أصحاب المصالح على ضرورة توسيع نطاق اهتمام الشركات ليشمل مختلف الجهات ذات العلاقة، وليس فقط حملة

¹ ضويفي حمزة، مرجع سبق ذكره، ص30، 31.

الأسهم¹. إذ تؤثر هذه الأطراف وتتأثر بمستوى التزام الشركة بمبادئ الحوكمة، وتلعب دوراً حاسماً في تحديد مدى نجاح أو فشل الشركة في تطبيق تلك المبادئ. وتشمل هذه الأطراف كلا من:

- **المساهمون:** هم الممولون الرئيسيون لرأس مال الشركة، مما يجعلهم بمثابة المالكين الفعليين لها. حيث يتمتع المساهمون بحقوق معينة ويقع على عاتقهم أيضاً مجموعة من الالتزامات، ومن بين أبرز حقوقهم، حقهم في انتخاب أعضاء مجلس الإدارة الذين يمثلون مصالحهم ويعملون على حماية حقوقهم داخل الشركة².
- **مجلس الإدارة:** نظراً للعدد الكبير لأعضاء الجمعية العامة للمساهمين، وما يترتب على ذلك من صعوبة في توليهم مهام الإدارة المباشرة للشركة، يتم انتخاب مجموعة من ذوي الخبرة لتولي مسؤولية إدارة الشركة والإشراف على شؤونها الداخلية والخارجية، وذلك من خلال ما يعرف بمجلس إدارة الشركة. ويتكون هذا المجلس من رئيس منتخب، إلى جانب أعضاء تنفيذيين من داخل الشركة، وأعضاء غير تنفيذيين من خارجها³.

ونظراً لكثرة وضخامة حجم الأعمال التي يناقشها مجلس الإدارة ويقوم بتحليلها، تنشأ الحاجة إلى تشكيل عدد من اللجان المتخصصة. وتتولى هذه اللجان دراسة المواضيع الموكلة إليها ورفع تقارير مفصلة إلى المجلس، دون أن تحل محل صلاحياته أو مسؤولياته. إذ يبقى مجلس الإدارة الجهة المسؤولة بشكل كامل على أي قرار أو إجراء يتم

¹ سعد محمد مازق، قياس مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة السعودية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة، العدد الأول، المملكة العربية السعودية، 2009، ص135.

² غرفة تجارة وصناعة أبو ظبي، مرجع سبق ذكره، ص09.

³ محمد توفيق سعودي، المسؤولية المدنية والجنائية لأعضاء مجلس إدارة الشركة المساهمة على أعمال الشركة، دار الأمين للنشر والتوزيع، مصر، 2002، ص11.

اتخاذها بناءً على توصيات تلك اللجان. وتعد اللجان التالية من أكثر اللجان شيوعاً وانتشاراً

في مجالس الإدارة:¹

- لجنة الأجور أو المكافآت: تتولى دعم المجلس وتقديم توصيات بشأن مكافآت المديرين التنفيذيين، وفقاً للأداء وظروف السوق والعوامل ذات الصلة.

- لجنة التعيينات: تقرر مواصفات وظائف المجلس الشاغرة، وتضمن قدرة المرشحين على أدائها بموضوعية.

- لجنة المراجعة: تهدف إلى دعم مجلس الإدارة في الإشراف على نظام الرقابة بالشركة وتطويره، بما يحقق أهداف الشركة ويحافظ على توازن المصالح، خاصة في جوانب المحاسبة والمراجعة، من خلال تعزيز التواصل بين المجلس والمراجع الخارجي والمراجعة الداخلية.²

- الإدارة: تعد حلقة الوصل بين مجلس الإدارة ومختلف الأطراف المتعاملة مع الشركة، حيث تتولى المسؤولية عن الإدارة اليومية للمؤسسة، والعمل على تعظيم الأرباح، وتقديم التقارير اللازمة لمجلس الإدارة. وبناءً عليه، فإن اختيار أفراد الإدارة التنفيذية يجب أن يتم بدقة وعناية، فهم الجهة المنفذة لتوجهات المساهمين وقرارات مجلس الإدارة.³

- أصحاب المصالح: هناك أطراف متعددة ذات علاقة بالشركة، ويهمها التزام الشركة بتطبيق مبادئ الحوكمة، لما في ذلك من دور في حماية حقوقهم من جهة، وتقليل درجة عدم اليقين المرتبطة باستثماراتهم في الشركة من جهة أخرى. ومن بين أبرز هذه

¹ محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2006، ص 115، 116.

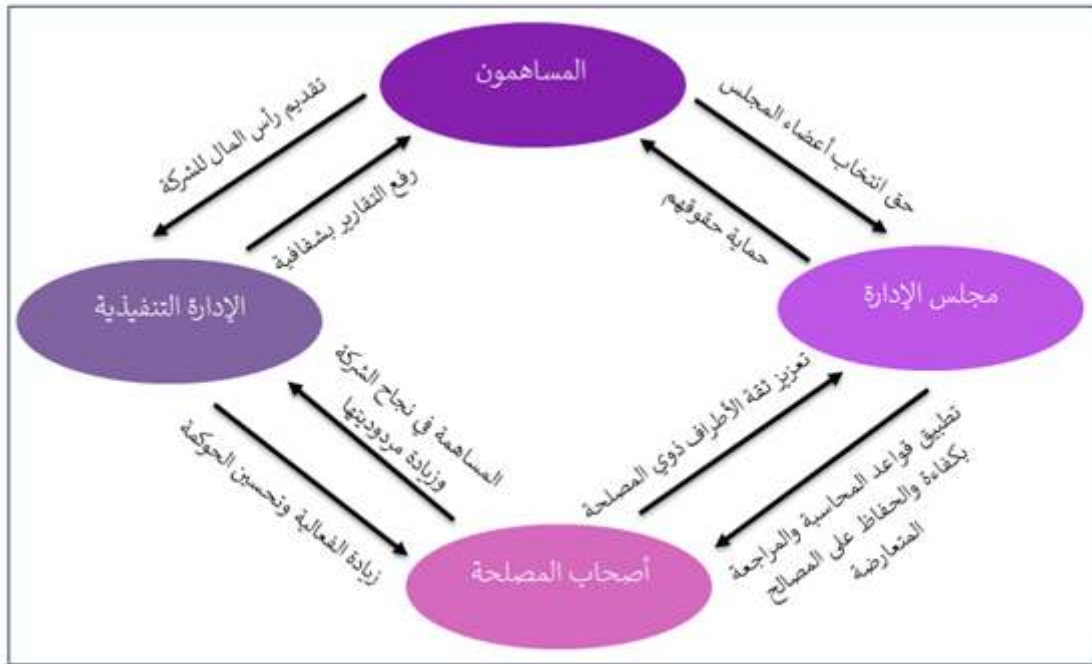
² نفس المرجع، ص 145.

³ جميل أحمد، محمد سفير، "تجليات حوكمة الشركات في الارتقاء بمستوى الشفافية والإفصاح"، المؤتمر الدولي الثامن حول: دور الحوكمة في تفعيل أداء المؤسسات والاقتصاديات، جامعة حسينية بن بوعلي، الشلف، يومي 19-20 نوفمبر 2013، ص 07.

الأطراف: الحكومة، المجتمع، البنوك، الموردون، وموظفو الشركة. وبشكل عام، فإن جميع هذه الجهات لها مصلحة مباشرة في نجاح الشركة واستدامة أعمالها، كما أن لها حقوقاً يتوجب على الشركة احترامها وضمانها¹.

ويبين الشكل التالي الأطراف ذات العلاقة بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات، إلى جانب طبيعة العلاقات المتبادلة بينها:

الشكل رقم (12): الهيئات الرئيسية في حوكمة الشركات



المصدر: من إعداد الطالبة

¹ غرفة تجارة وصناعة أبو ظبي، مرجع سبق ذكره، ص 09.

ثانيا: آليات حوكمة الشركات

يستمد مفهوم الحوكمة، كما أشرنا سابقا، من نظريتين رئيسيتين: نظرية الوكالة ونظرية أصحاب المصالح. تركز النظرية الأولى على الخلاف القائم بين مصالح الملاك (المالكين) والمديرين الذين لا يمتلكون حصصا في الشركة لكنهم يتحكمون في إدارتها. أما الثانية، فتهدف إلى معالجة التعارض في المصالح بين مختلف الأطراف ذات العلاقة، سواء من داخل المؤسسة أو خارجها. وبناء على ذلك، يمكن القول أن نظرية أصحاب المصالح تعد إطارا مناسباً لتفسير آليات الحوكمة الخارجية للشركات، في حين تستخدم نظرية الوكالة لفهم آليات الحوكمة الداخلية. وسن فصل هذه الجوانب في هذا الفرع.

1- آليات الحوكمة الداخلية:

تشير الآليات الداخلية لحوكمة الشركات إلى مجموعة الإجراءات والأساليب التنظيمية التي تضعها الشركة وتشرف على تنفيذها مجالس الإدارة، بهدف تحقيق توازن فعال بين السلطة التنفيذية والرقابة الإدارية.

وتتمثل هذه الآليات غالبا في أنظمة ولوائح داخلية تشمل تنظيم العلاقة بين مختلف الأطراف داخل الشركة، ومن أبرزها: احترام حقوق المساهمين، تنظيم وتحديد صلاحيات الإدارة العليا، وضع سياسات واضحة للمكافآت والحوافز، وضمان وجود أنظمة رقابية داخلية فعالة لضمان الشفافية والمساءلة¹.

¹ ضويفي حمزة، مرجع سابق، ص34.

1-1- مجلس الإدارة ولجانه (لجنة المراجعة، لجنة المكافآت، ولجنة التعيينات): يعد

مجلس الإدارة من أبرز الأدوات الرقابية ضمن آليات الحوكمة الداخلية، نظرا لما يتمتع به من صلاحيات قانونية تمكنه من تعيين ومساءلة ومكافأة أو إعفاء الإدارة العليا، مما يجعله مؤثرا مباشرا في توجيه سلوك الإدارة التنفيذية. إضافة إلى ذلك، يضطلع المجلس بدور أساسي في التخطيط الاستراتيجي ووضع الرؤية العامة للشركة، فضلا عن رصد المخاطر المحتملة والكشف المبكر عنها، وذلك من خلال ما أنيط به من مهام ومسؤوليات سبق تناولها في المطلب السابق¹.

1-2- التدقيق الداخلي: يلعب التدقيق دورا محوريا في دعم حوكمة الشركات، من خلال

تعزيز الشفافية والمساءلة، خاصة في الشركات المملوكة للدولة. حيث يساهم في رفع المصداقية، تحسين سلوك الموظفين، وتقليل الفساد. كما يعد نشاطا مستقلا يهدف إلى تقييم وتحسين إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة، مما يساعد الشركات على تحقيق أهدافها بفعالية².

1-3- الأنظمة المحاسبية: تعنى هذه الآلية بوجود نظام فعال لإدارة التقارير المالية يتسم

بالشفافية، ويقدم معلومات ملائمة وموثوقة تتاح لجميع المستخدمين بشكل متساو لدعمهم في اتخاذ قراراتهم المختلفة. وتعد الأنظمة المحاسبية الأداة الرئيسية التي تلبي احتياجات مستخدمي البيانات والمعلومات، حيث تشكل الأساس الذي يبنى عليه اتخاذ القرارات الاستراتيجية والتشغيلية، من خلال جمع وتلخيص المعلومات بكفاءة وفعالية.

¹ مريني محمد، حديدي آدم، آليات تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات الجزائرية، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 08، العدد الأول، 2022، جامعة الجلفة، الجزائر، ص343.
² محمد لمين علون، مساهمة آليات حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية دراسة عينة من الشركات بولاية بسكرة، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، المجلد 05، العدد 08، 2019، المركز الجامعي نور البشير بولاية البيض، الجزائر، ص52.

1-4- الميثاق الأساسي واللوائح التنظيمية: هي مجموعة من النصوص المكتوبة التي

تصدرها إدارة الشركة بهدف تحديد السياسات العامة والاستراتيجيات المعتمدة في

مختلف مجالات العمل، مع توضيح الآليات والوسائل المناسبة لتنفيذ هذه

السياسات على نحو فعال. وتكمن أهمية هذه القوانين واللوائح في أنها تعزز لدى

العاملين الشعور بالالتزام والمسؤولية تجاه الشركة، وتشجع على التعامل بنزاهة

وشفافية، فغياب هذه الإرشادات المكتوبة يجعل من الصعب مراقبة مستوى

الالتزام، وقد يبرر البعض تجاوزها تحت ذريعة الكفاءة أو الخبرة المهنية¹.

1-5- الإفصاح والشفافية: تعتبر القوائم المالية والإيضاحات المرفقة بها الأداة الرئيسية

التي تستخدمها الإدارة لتقديم المعلومات المالية الضرورية حول المركز المالي

الحقيقي، والأداء المالي، والتغيرات في حقوق الملكية، والتدفقات النقدية. كما

تشتمل على معلومات إضافية مفيدة لمستخدمي القوائم المالية ممن لا تتوفر لديهم

إمكانية الوصول المباشر إلى البيانات اللازمة لاتخاذ قراراتهم الاقتصادية. ومن

هذا المنطلق، حرصت المعايير المحاسبية على حماية مصالح هذه الفئة من

خلال وضع معايير واضحة للإفصاح المحاسبي، بما يضمن تزويدهم بالمعلومات

الكافية والموثوقة، وهو ما يعرف بالإفصاح العادل أو الشفافية².

2- آليات الحوكمة الخارجية:

¹ ضوفي حمزة، مرجع سابق، ص 35 - 38.

² طارق عبد العال حماد، مرجع سبق ذكره، ص 14.

تتمثل الآليات الخارجية لحوكمة الشركات في الرقابة والضغط التي يمارسها أصحاب المصالح والمنظمات الدولية، وهي تشمل أساليب لا تخضع لسيطرة الشركة ونفوذها، وتهدف في الأساس إلى ضمان حسن إدارة الشركة وتحقيق أهدافها.

2-1- المراجعة الخارجية: يعد إبداء الرأي الفني المحايد بشأن مدى صدق وعدالة عرض

القوائم المالية من المهام الأساسية للمدقق الخارجي، حيث يتم ذلك وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، بما يعكس نتائج أعمال الشركة ومركزها المالي بصورة موثوقة. ومع تزايد التركيز على دور مجلس الإدارة، وخصوصاً لجنة التدقيق، في عملية اختيار المدقق الخارجي، تؤكد العديد من الدراسات على أهمية وجود لجان تدقيق مستقلة وفعالة تسعى للحصول على خدمات تدقيق عالية الجودة، مما يستلزم اختيار مدققين يتمتعون بالكفاءة والخبرة¹. وفي هذا الإطار، يسهم المدققون الخارجيون في تعزيز مبادئ المساءلة والشفافية داخل الشركات، ويدعمون النزاهة وتحسين العمليات، مما يعزز ثقة أصحاب المصلحة والمجتمع بشكل عام في أداء الشركة وممارساتها المالية.

2-2- منافسة السوق: تعتمد قدرة الشركة على المنافسة في سوق السلع أو الخدمات

على كفاءة الفريق الإداري في أداء مهامه بفعالية، إذ تؤدي المنافسة السوقية، كما أشار Impavido و Hess، إلى تهذيب سلوك الإدارة مما يعزز من كفاءة سوق العمل الإداري في توفير مديريين مؤهلين ومناسبين².

¹ جربوع يوسف محمود، أساسيات الإطار النظري في مراجعة الحسابات، الطبعة الثالثة، مؤسسة الوراق، عمان، الأردن، 2007، ص13.

² Ben Smain Hammadi, L. 2019. L'audit Sociale système d'information des ressources humaine en Algérie, essai d'analyse. Audit. Tiaret : Université Ibne Khaldoun, p :05.

2-3- القوانين والتشريعات: غالبا ما تؤثر هذه الآليات في طبيعة التفاعلات بين

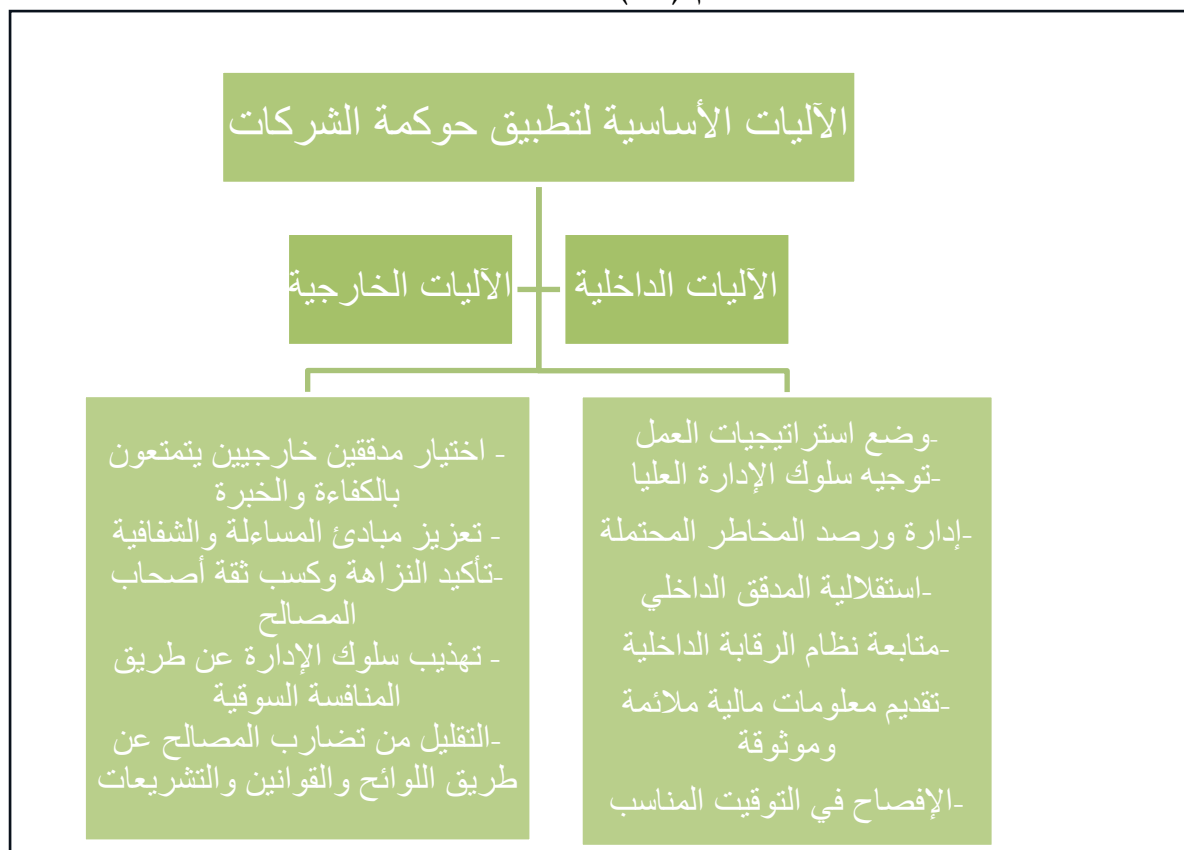
الفاعلين المشاركين مباشرة في عملية الحوكمة، ليس فقط من حيث أدوارهم ووظائفهم، بل كذلك في أساليب تواصلهم وتعاونهم. وتتعكس هذه التأثيرات في مدى كفاءة وفعالية الأطر القانونية الناعمة، مثل القوانين التي تحكم العلاقة بالشركات المساهمة، وتشريعات تنظيم المنافسة ومنع الاحتكار، وغيرها من القوانين ذات الصلة.

فعلى سبيل المثال، فرض قانون Sarbanes – Oxley متطلبات جديدة على الشركات المساهمة العامة، شملت تعزيز رقابة لجان التدقيق على إعداد التقارير المالية، وتحديد فواصل واضحة بين مهام المدقق الخارجي ولجنة التدقيق، بالإضافة إلى تنظيم صلاحيات مسؤولي الشركة في المصادقة على المعاملات التي قد يكون لهم فيها مصلحة مباشرة، والتي قد تضر بمصالح المساهمين وأصحاب العلاقة الآخرين داخل الشركة¹.

والشكل الموالي يوضح باختصار هذه الآليات الداخلية والخارجية لحوكمة الشركات:

¹ بن يوسف خلف الله، كمال زيتوني، دور آليات حوكمة الشركات في تحسين جودة المعلومات المحاسبية في المؤسسة الاقتصادية، مجلة جديد الاقتصاد، المجلد 14، العدد الأول، 2019، الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين، الجزائر، ص200، 201.

الشكل رقم (13): آليات الحوكمة الأساسية



المصدر: من إعداد الطالبة

المبحث الثاني: حوكمة الشركات المعاصرة في ظل التحول الرقمي والاستدامة

يشهد مجال حوكمة الشركات تطوراً متسارعاً في ظل تزايد ترابط بيئة الأعمال المعاصرة، حيث باتت المؤسسات تواجه طيفاً واسعاً من التحديات الجديدة التي تؤثر بصورة مباشرة في ممارساتها الإدارية والتنظيمية. وقد أفرزت هذه التحولات حاجة ملحة إلى تبني نماذج حديثة لحوكمة الشركات، قادرة على استيعاب متطلبات المرحلة الراهنة وما تفرضه من ديناميكيات تنظيمية وإدارية متجددة، مع التركيز على تحقيق قيمة مستدامة في سياق التحول الرقمي ومتطلبات النمو المستدام.

وفي هذا الإطار، يسعى هذا المبحث إلى استعراض أهداف ومبادئ الحوكمة المعاصرة وفقاً لمنظمة OECD، في ظل السعي نحو تحقيق نمو مستدام طويل الأجل، إضافة إلى تقديم عرض لمجموعة من نماذج حوكمة الشركات.

المطلب الأول: أهداف ومبادئ حوكمة الشركات

تهدف حوكمة الشركات إلى تنظيم العلاقة بين الإدارة ومختلف الأطراف الرئيسية في الشركة، حيث تحدد مسؤوليات كل طرف وحقوقه، من خلال مجموعة من القواعد والمبادئ والأهداف التي تسهم في تعزيز الثقة وتحسين الأداء، والحد من المخاطر الإدارية والمالية. وهذا ما سوف نتطرق إليه في مطلبنا عن طريق عرض أهداف حوكمة الشركات والمبادئ التي نصت عليها منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي، باعتبارها مبادئ مرجعية لكافة الشركات والمؤسسات.

أولاً: أهداف حوكمة الشركات

يرى العديد من الباحثين أن أهداف حوكمة الشركات تتباين تبعاً لاختلاف نماذج الحوكمة المتبعة، إذ تعكس هذه النماذج في جوهرها الأهداف غير المعلنة لأنشطة الشركات، فضلاً عن تنوع الأطراف ذات العلاقة بها عبر مختلف دول العالم¹.

ويمكن تلخيص الأهداف التي تسعى حوكمة الشركات إلى تحقيقها في أربع نقاط أساسية:²

1- الشفافية: من خلال تعزيز مبدأ الشفافية في جميع معاملات وعمليات المؤسسات، بما في

ذلك إجراءات المحاسبة والتدقيق المالي، وذلك بهدف الحد من الفساد المالي والإداري.

¹ ضوفي حمزة، مرجع سابق، ص 25.

² غرفة تجارة وصناعة أبوظبي، أساسيات الحوكمة: مصطلحات ومفاهيم، سلسلة النشرات التثقيفية لمركز أبوظبي للحوكمة، الإمارات العربية المتحدة، ص 10، 11.

وتشير الشفافية إلى الانفتاح وتجنب الغموض والسرية والتضليل، من خلال إتاحة

المعلومات بشكل يمكن التحقق منه ورؤيته بوضوح.

2- **المساءلة:** يعد حق المساهمين في مساءلة الإدارة التنفيذية عن أدائها من الحقوق التي

يكفلها القانون ونظام الحوكمة، كما ترسخ هذه الأخيرة مبدأ المساءلة من خلال إلزام الإدارة

التنفيذية بتحمل مسؤوليتها أمام مجلس الإدارة، وكذا مسؤولية المجلس أمام المساهمين.

3- **المسؤولية:** يهدف نظام الحوكمة إلى تعزيز روح المسؤولية لدى طرفي الإدارة، ممثلين في

مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، مع التأكيد على ضرورة التزام أعضاء مجلس الإدارة بأعلى

معايير الأخلاق المهنية. كما تؤكد الحوكمة على احترام الحقوق القانونية للمساهمين،

وتشجع على بناء علاقات تعاون فعالة بين الشركة والمساهمين في مجالات متعددة، مثل

تحقيق الأرباح، وتوفير فرص العمل، وتعزيز الاستدامة الاقتصادية.

4- **المساواة:** تشير المساواة في هذا السياق إلى تحقيق العدالة بين جميع المستثمرين، سواء

كانو صغاراً أم كباراً، أو محليين أم أجانب. فعلى سبيل المثال، يتمتع مالك السهم الواحد

بالحقوق نفسها التي يتمتع بها مالك مليون سهم، مثل حق التصويت، والمشاركة في

الجمعية العمومية، ومساءلة مجلس الإدارة، والحصول على نصيب من الأرباح الموزعة،

وغيرها من الحقوق.

ثانياً: مبادئ الحوكمة

كما سبق وذكرنا، فإن حوكمة الشركات هي عبارة عن نظام يشمل مجموعة من المبادئ والقواعد

المتفق عليها دولياً، والتي تناولتها العديد من الهيئات الدولية والمعاهد المتخصصة، بهدف ضمان

تطبيق فعال وسليم لهذا النظام داخل الشركات. وفي هذا السياق، سنسلط الضوء على أبرز

المبادئ التي أقرتها منظمة OECD، باعتبارها أول جهة دولية قامت بإصدار إطار شامل لمبادئ

حوكمة الشركات عام 1999 وقد تم تعديلها عدة مرات منذ ذلك الوقت. حيث كان آخر تعديل من طرف مجموعة العشرين G20 ومنظمة OECD خلال الفترة 2023/2021 وفق الآتي:¹

1- ضمان الأساس لإطار فعال لإدارة الشركات:

تتطلب الإدارة الفعّالة للشركات وجود إطار قانوني وتنظيمي ومؤسسي متين، يمكن لأطراف السوق الاعتماد عليه عند إبرام علاقاتهم التعاقدية. ويشمل هذا الإطار عادة مجموعة من العناصر مثل التشريعات والأنظمة، وقواعد الإدراج، والتعهدات القانونية، والالتزامات الطوعية، إضافة إلى الممارسات التجارية التي تتشكل وفقا للظروف الخاصة بكل بلد. ويسهم هذا الإطار بدور جوهري في تعزيز الثقة بالأسواق، بما يدعم تحقيق الأهداف الاقتصادية العامة. كما يحدد بوضوح مسؤوليات الجهات التنظيمية والتنفيذية والرقابية.

2- حماية حقوق المساهمين والمعاملة العادلة بينهم ووظائف الملكية الرئيسية:

ينبغي لإطار حوكمة الشركات أن يوفر الحماية اللازمة لحقوق المساهمين، وأن يسهم في تسهيل ممارستهم لهذه الحقوق، مع ضمان المساواة في المعاملة بين جميع المساهمين، بما في ذلك حملة الأسهم من الأقليات والمستثمرين الأجانب. كما يجب أن تُتاح لجميع المساهمين إمكانية الحصول على تعويض فعّال في حال انتهاك حقوقهم، وذلك بتكلفة معقولة ودون تأخير غير مبرر.

3- المستثمرون المؤسسيون وأسواق الأوراق المالية والوسطاء الآخرون:

ينبغي لإطار حوكمة الشركات أن يوفر حوافز فعّالة عبر مختلف مراحل سلسلة الاستثمار، وأن يهيئ لأسواق الأوراق المالية بيئة تُمكنها من العمل بطريقة تدعم الإدارة الرشيدة للشركات. كما يوصي هذا المبدأ بضرورة إفصاح المستثمرين المؤسسيين عن سياساتهم المتعلقة بحوكمة الشركات فيما يخص استثماراتهم.

¹ OECD (2023), G20/OECD Principles of Corporate Governance 2023, OECD Publishing, Paris, <https://doi.org/10.1787/ed750b30-en>.

4- الإفصاح والشفافية:

يمثل الإفصاح والشفافية أهم المبادئ التي نصت عليها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، حيث يجب أن يضمن إطار حوكمة الشركات الإفصاح الدقيق وفي الوقت المناسب عن جميع المعلومات الجوهرية المتعلقة بالشركة، بما في ذلك وضعها المالي وأدائها واستدامتها وهيكل ملكيتها ونظام حوكمتها.

5- مسؤوليات مجلس الإدارة:

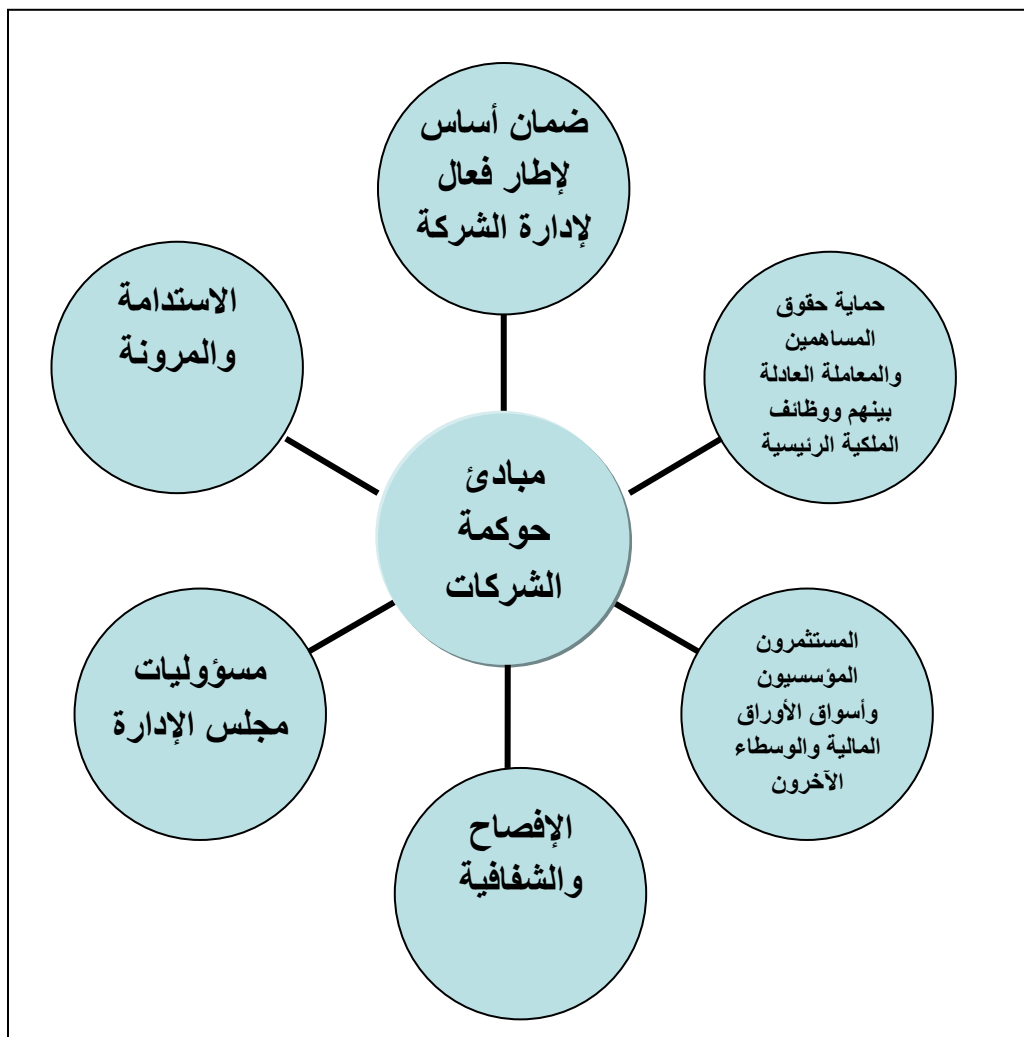
كرست منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بخصوص حوكمة الشركات الجزء الأكبر لمسؤوليات مجلس الإدارة. لهذا ينبغي على نظام الحوكمة في المؤسسة أن يتضمن هيكل مجلس الإدارة مع تحديد كافة مسؤولياته وبالأخص مسؤولية حماية مصالح وحقوق المساهمين، كما يقع على عاتق المجلس مسؤولية التوجيه الاستراتيجي والرقابة الفعالة للشركة، باعتباره السلطة المخولة بوضع الأهداف ومتابعة الأداء وإعداد التقارير.

6- الاستدامة والمرونة:

يُفترض أن يوفر إطار حوكمة الشركات الحوافز الملائمة للشركات ومستثمريها لاتخاذ قرارات مسؤولة وإدارة المخاطر بطريقة تعزز استدامة الشركات ومرونتها. وللمرة الأولى، التزمت الدول بالتحول نحو اقتصاد مستدام ومرن ومنخفض الكربون، بما يتوافق مع أهداف التنمية المستدامة. كما تُشجّع الشركات على الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالاستدامة، وتوضيح مسؤوليات مجالس إدارتها في هذا الشأن، مع التأكيد على أهمية تعزيز الحوار بين الشركات ومساهميها وأصحاب المصلحة حول قضايا الاستدامة.

ويمكن تلخيص هذه المبادئ الستة في الشكل الموالي:

الشكل رقم (14): مبادئ حوكمة الشركات



المصدر: أقزوح صبرين، دراوسي مسعود، مرجع سابق، ص 07.

المطلب الثاني: نماذج حوكمة الشركات

تعتمد حوكمة الشركات على نماذج متعددة تختلف باختلاف البيئات الاقتصادية، ويعد كل من أساليب حصول الشركات على التمويل وهيكل ملكيتها من العوامل الرئيسية التي تحدد نظام الحوكمة في أي دولة. ويعرف نموذج حوكمة الشركات بأنه تمثيل لكيفية تطبيق مبادئ الحوكمة في بيئة أعمال معينة، حيث يتكون من مجموعة من المتغيرات والعلاقات والتأثيرات المتبادلة بينها، والتي تقضي إلى نتائج تعكس خصوصية النظام الاقتصادي والمؤسسي للدولة¹.

وبناءً على ذلك، يتم التمييز بين مستويين رئيسيين لنماذج حوكمة الشركات: المستوى التنظيمي، والمستوى المؤسسي، حيث يشتمل كل مستوى على مجموعة من النماذج التي تعكس آليات الحوكمة المختلفة ضمن هذا الإطار.

أولاً: المستوى التنظيمي

يمكن تصنيف حوكمة الشركات إلى عدة نماذج على هذا المستوى، ويُعد من أبرزها نموذج المساهم ونموذج أصحاب المصلحة، بالإضافة إلى نموذج ثالث يتمثل في حوكمة الشركات العائلية وذلك ما سنتطرق إليه في هذا الفرع.

1- نموذج المساهم: يركز هذا النموذج على أن الهدف الأساسي لنشاط المؤسسة يتمثل في

تعظيم الأرباح لصالح المساهمين. ويفترض في هذا السياق أن تقوم إدارة الشركة بوضع

أنظمة داخلية تمكن المساهمين الرئيسيين من ممارسة الرقابة على المديرين التنفيذيين.

وبناءً عليه، يناط بمجلس الإدارة تحقيق هدف محوري واحد، وهو تعظيم قيمة ملكية

¹سدره أنيسة، واقع وآفاق دور أسواق الأوراق المالية في دعم حوكمة الشركات، أطروحة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص: نقود وبنوك، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2018/2017، ص33.

المساهمين¹، باعتبارهم الجهة التي توفر رأس المال وتحمل القدر الأكبر من المخاطر مقارنة ببقية أصحاب المصلحة².

2- نموذج أصحاب المصلحة: يقوم على مبدأ التزام الشركة تجاه مجموعة متنوعة من الأفراد والجهات التي تؤثر في نجاحها، ويُعرّف هؤلاء باسم "أصحاب المصلحة"، مثل الموظفين، الموردين، البنوك، المقاولين، وخاصة الزبائن. ويهدف هذا النموذج إلى تحقيق خلق مشترك للثروة لصالح الشركة ككل، بدلا من التركيز فقط على تعظيم أرباح المساهمين³.

3- نموذج الشركات العائلية: يُقصد بالشركات العائلية تلك التي تتركز فيها غالبية حقوق التصويت بيد عائلة واحدة، بما في ذلك المؤسس الذي يخطط لنقل ملكية وإدارة الشركة إلى الأجيال القادمة. وفي مثل هذا النوع من الشركات، تبرز أهمية اعتماد قواعد حوكمة واضحة لتفادي التحديات المحتملة. ومن بينها إنشاء مجلس عائلي يوازي مجلس إدارة الشركة، ووضع دستور عائلي يكمل النظام الأساسي للمؤسسة⁴.

ثانيا: المستوى المؤسسي

من أبرز التصنيفات المعتمدة عند الحديث عن نماذج حوكمة الشركات في هذا المستوى، هو تصنيفها إلى ثلاثة أنواع رئيسية: نماذج موجهة نحو السوق تعرف بالنماذج الخارجية، ونماذج تدار

¹ Eustache Ebondo WA MANDZILA, La Gouvernance d'entreprise : une approche par l'audit et le contrôle interne, le Harmattan, France, 2005, p :15.

² Institute Of Directors (IOD), The Handbook of International Corporate Governance: A definitive guide, Kogan Ltd, London, 2009, p:43.

³ عادل فرقاد، أثر مراقبة التسيير في تفعيل حوكمة المؤسسات الاقتصادية – دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية بالشرق الجزائري - أطروحة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص: مالية المؤسسات، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2021/2020، ص37.

⁴ Danny Miller , Isabelle Le Breton – Miller, Family Governance and Firm Performance: Agency, Stewardship, and Capabilities, Family Business Review, V:19, Issue: 01, 2006, p (73-87).

من خلال أنظمة الوساطة المالية وتسمى النماذج الداخلية، بالإضافة إلى نماذج هجينة تجمع بين خصائص النموذجين السابقين.

1- النموذج الخارجي: يرتبط هذا النموذج بهيكل ملكية يتسم بالتوزيع الواسع لملكية الأسهم،

حيث تكون الأسهم موزعة على عدد كبير من المستثمرين، دون تركزها في أيدي أفراد

عائلة معينة أو البنوك أو الشركات المرتبطة بالشركة نفسها.

ويقوم المساهمون، بصفتهم المالكين بانتخاب مجلس الإدارة الذي يتولى مسؤولية الإشراف

العام على أنشطة الشركة، ويقوم بدوره بتعيين المديرين التنفيذيين ومتابعة أدائهم¹.

ويمثل السوق أحد الآليات الأساسية للرقابة في هذا النموذج، حيث تُعد أسواق رأس المال

ذات كفاءة عالية وتلعب دورا فعالا في مراقبة أداء الشركات وضمان التزامها بالممارسات

السليمة².

كما ينتشر هذا النموذج في الدول التي تعتمد نظام القانون العام، مثل المملكة المتحدة

والولايات المتحدة الأمريكية، ولذلك يشار إليه غالبا بمسمى النظام الأنجلو - أمريكي

لحوكمة الشركات.

2- النموذج الداخلي: يتميز هذا النموذج بتركز الملكية أو الإدارة في أيدي مجموعة محدودة

من الأفراد، مثل العائلات، المديرين التنفيذيين، أعضاء مجلس الإدارة، أو البنوك، ويطلق

على هؤلاء اسم "الداخليون". ويعرف هذا النموذج بسيطرة عدد محدود من المساهمين، من

بينهم مستثمرون مؤسسيون وبنوك، حيث تكون المساهمة مركزة ومتجانسة، وغالبا ما تكون

أسواق رأس المال فيه أقل نشاطا. في حين تلعب البنوك دورا محوريا في تمويل الشركات،

¹ أمين السيد أحمد لطفي، المراجعة وحوكمة الشركات، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2010، ص160.

² عادل قرقاد، مرجع سابق، ص40.

إذ تشارك في رأس المال وتحمل مخاطر كبيرة من خلال تقديم قروض طويلة الأجل وبمبالغ ضخمة، ما يجعلها شريكا فعليا في الشركات¹. ويطبق هذا النموذج بشكل رئيسي في كل من ألمانيا واليابان، حيث يسود نمط الحوكمة القائم على العلاقة المباشرة بين الشركات والبنوك.

3- النموذج الهجين: يعرف هذا النموذج أيضا بالنموذج اللاتيني، ويُعد نموذجا مختلطا يجمع

بين سمات النموذجين الداخلي والخارجي. وتعتبر فرنسا من أبرز الدول التي تطبقه. ففي هذا النموذج، يعد حملة الأسهم الجهة الأكثر تأثيرا في إدارة الشركات. أما من حيث هيكل الملكية فهو متنوع، حيث توجد شركات تخضع لسيطرة الدولة إلى جانب شركات مملوكة لعائلات. وتبقى آليات السوق في الرقابة على أداء الشركات ضعيفة أو غير فعالة نسبيا، مقارنة بالنماذج الأخرى².

وفيما يلي جدول يوضح أهم الفروقات الموجودة بين نماذج الحوكمة حسب المستوى المؤسسي:

الجدول رقم (01): أهم الفروقات بين نماذج حوكمة الشركات

المعيار	النموذج الخارجي	النموذج الداخلي	النموذج الهجين
أماكن الانتشار الشائعة	الو.م.أ والمملكة المتحدة	اليابان وألمانيا	فرنسا، إسبانيا، إيطاليا
الجهة المسيطرة	مساهمون خارجيون	عائلات، بنوك،	مزيج بين الدولة

¹ حمادي نبيل، عمر علي عبد الصمد، "النماذج الدولية لحوكمة المؤسسات دراسة مقارنة للو.م.أ وفرنسا"، الملتقى العلمي الدولي حول: آليات حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر، يومي 25 و26 نوفمبر 2013، 832، 833.

² عادل قرقاد، مرجع سابق، ص42.

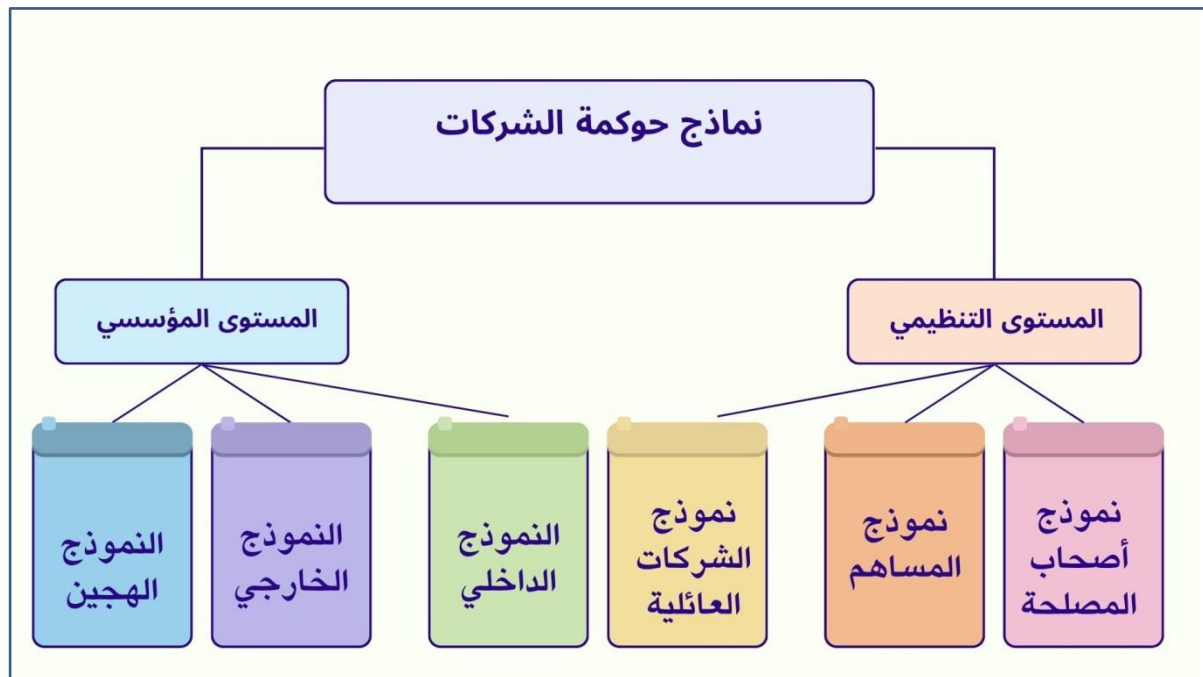
العائلات والمساهمين	مدفرون	(مستثمرون، مؤسسات)	
مختلط (ملكية حكومية وعائلية)	مركز	موزع	هفكل الملكية
متوسط إلى مرتفع	مرتفع	منخفض	نشاط البنوك
ضعف إلى متوسط	ضعف	نشطة	دور أسواق رأس المال
رقابة محدودة	مجلس الإدارة أو البنوك	الأسواق	آلية الرقابة

المصدر: من إعداد الطالبة

كما يمكن تلخفص كل النماذج التي تطرقنا إليها في كل من المستوى التنظيمي والمستوى المؤسسي

في شكل مختصر كالتالي:

الشكل رقم (15): نماذج حوكمة الشركات



المصدر: من إعداد الطالبة

المطلب الثالث: العلاقة بين الرقمنة وجودة حوكمة الشركات

ينظر إلى الذكاء الاصطناعي على نطاق واسع باعتباره أداة ثورية تسهم في الحد من الأخطاء

المحاسبية وتعزيز شفافية الشركات¹. وقد شهد مجال حوكمة الشركات، شأنه شأن العديد من

القطاعات الأخرى، طفرة رقمية ملحوظة نتيجة لجائحة كوفيد-19. وتعد حوكمة الشركات عنصرا

أساسيا في ضمان أداء المنظمات ومساءلتها واستدامتها.

¹ Brahim Ouabouch, Taoufiq Yahyaoui, Artificial intelligence and corporate governance: A review of recent literature , International Journal of Strategic Management and Economic Studies, Vol 04, No 01, 2025, p53.

وقد أسهم إدماج تقنيات الذكاء الاصطناعي في هذا الإطار في تدشين مرحلة جديدة من التطور، انعكست آثارها على عمليات صنع القرار، والعلاقات مع أصحاب المصلحة، فضلاً عن الجوانب الأخلاقية المرتبطة بإدارة الشركات¹.

أولاً: مفهوم الحوكمة الرقمية

الحوكمة الرقمية تشير إلى توظيف أدوات وتقنيات التحول الرقمي في إدارة المؤسسات وتنظيم أعمالها. وهي مفهوم نابع من دمج مصطلحي الذكاء الاصطناعي وحوكمة الشركات. ومع التسارع الكبير في مسيرة التحول الرقمي، أصبحت ممارسات الحوكمة التقليدية موضع تساؤل، مما أتاح المجال لظهور مقاربات جديدة وفرص مبتكرة، لكنه في الوقت ذاته جلب تحديات غير مسبوقة تتطلب أساليب حديثة للتعامل معها².

ثانياً: الدور المتطور للذكاء الاصطناعي في تعزيز مبادئ الحوكمة

سنسعى من خلال هذا الفرع إلى توضيح نقاط التقاطع بين الذكاء الاصطناعي وحوكمة الشركات، وذلك عبر إبراز أهم الجوانب التي تعكس تأثير تقنيات الذكاء الاصطناعي على ممارسات الحوكمة، وذلك على النحو الآتي³:

- يسهم الذكاء الاصطناعي في تعزيز أمان ودقة العمليات المحاسبية من خلال تقليل الأخطاء والتحيز، مما يزيد موثوقية البيانات المالية ويدعم التزام الشركات بمعايير الشفافية والحوكمة الصارمة.

¹ Gokturk Kalkan , The impact of Artificial Intelligence on Corporate Governance, Journal of Corporate Finance Research/New Research, Vol 18, No 02, 2024, p22.

² حمدي جلييلة إيمان، دور الحوكمة الرقمية في إنجاح وتفعيل التحول الرقمي- نموذج دولة الإمارات العربية المتحدة-، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد: 05، العدد: 03، المركز الجامعي بركة، 2023، ص852.

³ Brahim Ouabouch, Taoufiq Yahyaoui, op_cit, p54-55.

- يساهم الذكاء الاصطناعي في تعزيز صنع القرار الاستراتيجي عبر تحليل كميات كبيرة من البيانات المعقدة، مما يدعم المجالس في تحسين الشفافية ودقة التقييم وتوسيع نطاق البدائل المتاحة أمام المديرين التنفيذيين.
- يعزز الذكاء الاصطناعي كفاءة وجودة عمليات التدقيق عبر رفع إنتاجية المدققين وتقليل الأخطاء البشرية، مما يضمن الامتثال والشفافية ويعزز ثقة أصحاب المصلحة والمستثمرين.
- يعزز الذكاء الاصطناعي مرونة الشركات عبر تمكينها من التنبؤ بالمتغيرات المفاجئة والتكيف معها بفعالية، مما يساعد صناع القرار على إدارة عدم اليقين والتعامل بكفاءة مع الأزمات والتقلبات الاقتصادية.
- يقلل الذكاء الاصطناعي من تباين المعلومات بين أصحاب المصلحة من خلال توفير بيانات موثوقة ومحدثة، مما يمكنهم من اتخاذ قرارات أكثر استنارة.

المبحث الثالث: حوكمة الشركات والإفصاح المحاسبي بالجزائر

سعت لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB) منذ تأسيسها إلى إصدار معايير قادرة على معالجة المشكلات المحاسبية المعاصرة التي كانت تواجه التطبيق العملي، مع ضمان قابليتها للتحديث أو الإلغاء متى دعت الحاجة لذلك. وقد أدى هذا التوجه إلى تعزيز درجة التوافق المحاسبي بين الدول التي تبنت أو استرشدت بمعايير (IAS/IFRS)، بما يحقق اتساقا أكبر في إعداد التقارير المالية ورفع مستوى جودتها.

وفي بيئة المؤسسات التي تطبق المحاسبة وفق مبادئها وقواعدها السليمة، يكون الهدف الأساسي هو تعظيم الأداء وتحقيق أفضل النتائج مع حماية حقوق جميع الأطراف ذات العلاقة، وعلى رأسهم

المساهمون الذين يفوضون مجلس الإدارة لإدارة مصالحهم ضمن إطار ما يعرف بحوكمة الشركات. وهنا يظهر بوضوح الأثر المباشر لمعايير المحاسبة الدولية في دعم الحوكمة؛ إذ إن توحيد أسس القياس والإفصاح والاعتراف المحاسبي يرسخ الشفافية، ويعزز قدرة المساهمين والجهات الرقابية على متابعة أعمال الإدارة وتقييم مدى التزامها، مما يقوي مبدأ المساءلة ويحد من فرص التلاعب أو إخفاء المعلومات.

وبالتالي، تشكل معايير المحاسبة الدولية ركيزة أساسية لتفعيل مبادئ الحوكمة، لأنها توفر المعلومات المالية الموثوقة التي تبني عليها القرارات الرشيدة، وتساعد في خلق بيئة تنظيمية واضحة تعزز الثقة والاستقرار داخل المؤسسة.

المطلب الأول: أثر تبني معايير IAS/IFRS على ممارسات الحوكمة

من خلال ماسبق، يتضح لنا أن مبادئ حوكمة الشركات تركز على حماية حقوق المساهمين ومختلف أصحاب المصالح، ويتحقق ذلك عبر توفير المعلومات المتعلقة بالشركة (المحاسبية والمالية وغيرها) من خلال القوائم والتقارير المالية التي تعدّها. ويؤكد هذا على الترابط بين الحوكمة والجوانب القانونية والاقتصادية والمحاسبية والاجتماعية للمؤسسات، حيث يبرز الدور المحاسبي في دعم الحوكمة من خلال إعداد المعلومات المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية.

أولاً: الدور المحاسبي للمعايير المحاسبية الدولية

يمكن الإشارة إلى أن المعايير المحاسبية الدولية تمثل الأساس المحاسبي الذي يمكن نظام الحوكمة من العمل بكفاءة وفعالية حيث:

- تم إصدار المعيار الدولي IFRS 18 " العرض والإفصاح في البيانات المالية " ليحل محل المعيار IAS1 " عرض البيانات المالية "، وهو ساري المفعول بشكل إلزامي لفترات التقارير المالية التي تبدأ في أو بعد جانفي 2027. حيث يهدف المعيار الدولي IFRS 18 إلى تحسين التقارير المالية، من خلال اشتراط إجماليات فرعية محددة في بيان الأرباح أو الخسائر، وهذا ما ركز عليه مجلس IASB عند تطوير المعيار. حيث يعزز المعيار الدولي الجديد الشفافية والمقارنة من خلال متطلبات عرض جديدة وإفصاحات أفضل، خاصة حول الأداء المالي والقياسات التي تحددها الإدارة. وهذا مايتفق مع المبدأ الرابع للحوكمة – الإفصاح والشفافية-¹.
- تناول معيار الإبلاغ الدولي IFRS 7 " الإفصاح عن الأدوات المالية " و IFRS 9 "الأدوات المالية" متطلبات الإفصاح المتعلقة بالأدوات المالية، إذ يهدف المعياران إلى تمكين مستخدمي القوائم المالية من فهم طبيعة هذه الأدوات وأهميتها وأدائها. كما يوضحان أسس الاعتراف بها وطرق تقييمها، إضافةً إلى تقييم المخاطر المحتملة المرتبطة بها، بما يعزز الشفافية والإفصاح التي نصت عليها مبادئ حوكمة الشركات².
- وقد أصدر مجلس معايير الإبلاغ المالي IASB بعض التعديلات على مستوى المعيارين (IFRS 7 و IFRS 9) التي شملت توضيح تصنيف الأصول المالية ذات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية (ESG) المرتبطة بالقروض على ما إذا كانت تقاس بتكلفة مقتصرة أو بالقيمة العادلة.

¹ www.ifrs.org , Changes in the 2025 edition. Accounting Standards issued at 01/01/2024 , visited at 21/11/2025, at 16:15.

² جامعة فلاح حميدات، خبير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS EXPERT ، المجمع الدولي للمحاسبين القانونيين، عمان، الأردن، 2019، ص487، ص528.

- كما شملت التعديلات، حسب البيان الذي أصدره المجلس، إمكانية تسوية الالتزامات عبر أنظمة الدفع الإلكتروني، حيث قرر المجلس تطوير خيار سياسة محاسبية يسمح للشركة بإلغاء الاعتراف بالتزام مالي قبل تسليم النقد في تاريخ التسوية إذا تم استيفاء معايير محددة. وستصبح هذه التعديلات سارية المفعول ابتداءً من 01 جانفي 2026¹. وهذا مايتطابق مع مفهوم الحوكمة الرقمية.
- أعلن أمناء مؤسسة IFRS في 3 نوفمبر 2021، خلال مؤتمر COP26 في غلاسكو، عن تشكيل مجلس معايير الاستدامة الدولية (ISSB)، وذلك استجابة للطلب الكبير في السوق على إنشاء هذا المجلس. ويهدف ISSB إلى تطوير معايير شاملة للإفصاح عن معلومات الاستدامة، مع التركيز على تلبية احتياجات المستثمرين والأسواق المالية. وتُسهّم هذه المعايير في دعم اتخاذ القرار وتسهيل المقارنة الدولية، بما يساعد على جذب رأس المال وتعزيز الشفافية². وهذا مايتوافق مع المبدأ الثاني - حماية حقوق المساهمين - والمبدأ السادس - الاستدامة والمرونة - لحوكمة الشركات التي نصت عليها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية .
- تهدف مؤسسة IFRS ومبادرة التقارير العالمية GRI إلى تعميق علاقتهما العملية استجابة للطلب في السوق على التوافق في معايير GRI ومعايير ISSB، حيث تسعى إلى توفير نظام تقارير استدامة متكامل عالمي وشامل للشركات التي تسعى لتلبية احتياجات المعلومات لكل من المستثمرين ومختلف أصحاب المصالح³.

¹ بيان مجلس معايير الإبلاغ المالي على الموقع <https://www.ifrs.org/news-and-events/news/2024/05/iasb-issues-amendments-cmfi-ifrs7-ifrs9> تم الاطلاع عليه يوم 2025/11/23 على الساعة 6:30 .

² <https://www.ifrs.org/groups/international-sustainability-standards-board> اطلع عليه يوم 2025/11/23 على الساعة 6:00.

³ موقع معايير GRI على <https://www.globalreporting.org/news/news-center/gri-and-ifrs-foundation-collaboration-to-deliver-full-interoperability-that-enables-seamless-sustainability-reporting> تم الاطلاع عليه يوم 2025/11/23 على الساعة 6:50.

- في 9 ديسمبر 2024 عقد مجلس IASB اجتماعا لمناقشة التعديلات المستهدفة على مقترحاته بشأن التعليق الإداري المعدل على بيان ممارسات IFRS 1 (اعتماد المعايير الدولية للتقارير المالية لأول مرة). وقد أقرّ المجلس بشكل مبدئي وواضح بالدور المهم الذي يؤديه التعليق الإداري في توفير معلومات تتعلق بالحوكمة.

كما أوضح أن تقارير الإدارة — بوصفها تقارير غير مالية — ستتضمن معلومات أكثر تنظيما حول ممارسات الحوكمة، والسياسات المتبعة، والعلاقات المؤسسية، بما يسهم في تعزيز الشفافية والمساءلة على مستوى الإدارة العليا ومجلس الإدارة¹. وهذا مايسعى إليه المبدأ الأول - ضمان أساس لإطار فعال لإدارة الشركة - والمبدأ الخامس - مسؤوليات مجلس الإدارة - من مبادئ حوكمة الشركات.

ثانيا: دور IAS/IFRS في تعزيز حوكمة الشركات

تعد IFRS عنصرا محوريا في دعم وتفعيل حوكمة الشركات، لما تقدمه من إطار موحد للإفصاح والقياس والاعتراف المحاسبي. ويسهم تطبيق هذه المعايير في تعزيز الشفافية والمساءلة من خلال توفير معلومات مالية موثوقة وقابلة للمقارنة، الأمر الذي يقلل من فجوة المعلومات بين الإدارة وأصحاب المصلحة، ويحدّ من مخاطر الوكالة الناتجة عن تضارب المصالح².

كما يتطلب تطبيق معايير IFRS وجود أنظمة رقابة داخلية فعالة ولجان تدقيق قادرة على متابعة جودة المعلومات المالية، الأمر الذي يعزز من ممارسات الحوكمة ويقوي دور مجلس الإدارة في الرقابة والإشراف. وتزداد أهمية ذلك مع التطورات الحديثة، خصوصا بعد إنشاء مجلس (ISSB)، الذي وسع نطاق الإفصاح ليشمل الجوانب غير المالية المتعلقة بالحوكمة والاستدامة وإدارة

¹ <https://www.ifrs.org/news-and-events/updates/iasb/2024/iasb-update-december-2024> اطلع عليه يوم

2025/11/23 على الساعة 8:30.

² شوقي طارق، تأثير معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS على حوكمة الشركات - دراسة حالة بنك باريسا BNP PARIBAS الفرنسي - مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد 20، العدد الأول، جامعة فرحات عباس سطيف1، 2020، ص296، 297.

المخاطر. هذا الربط بين المعلومات المالية وغير المالية يقدم صورة أكثر شمولاً عن أداء الشركة

وسلوكتها المؤسسي، مما يدعم الثقة ويجذب المستثمرين¹.

وبشكل عام، أصبحت معايير IFRS اليوم جزءاً مهماً من منظومة الحوكمة، لأنها لا تقتصر على

تنظيم التقارير المالية فقط، بل تسهم أيضاً في تعزيز الشفافية والانضباط المؤسسي وجذب

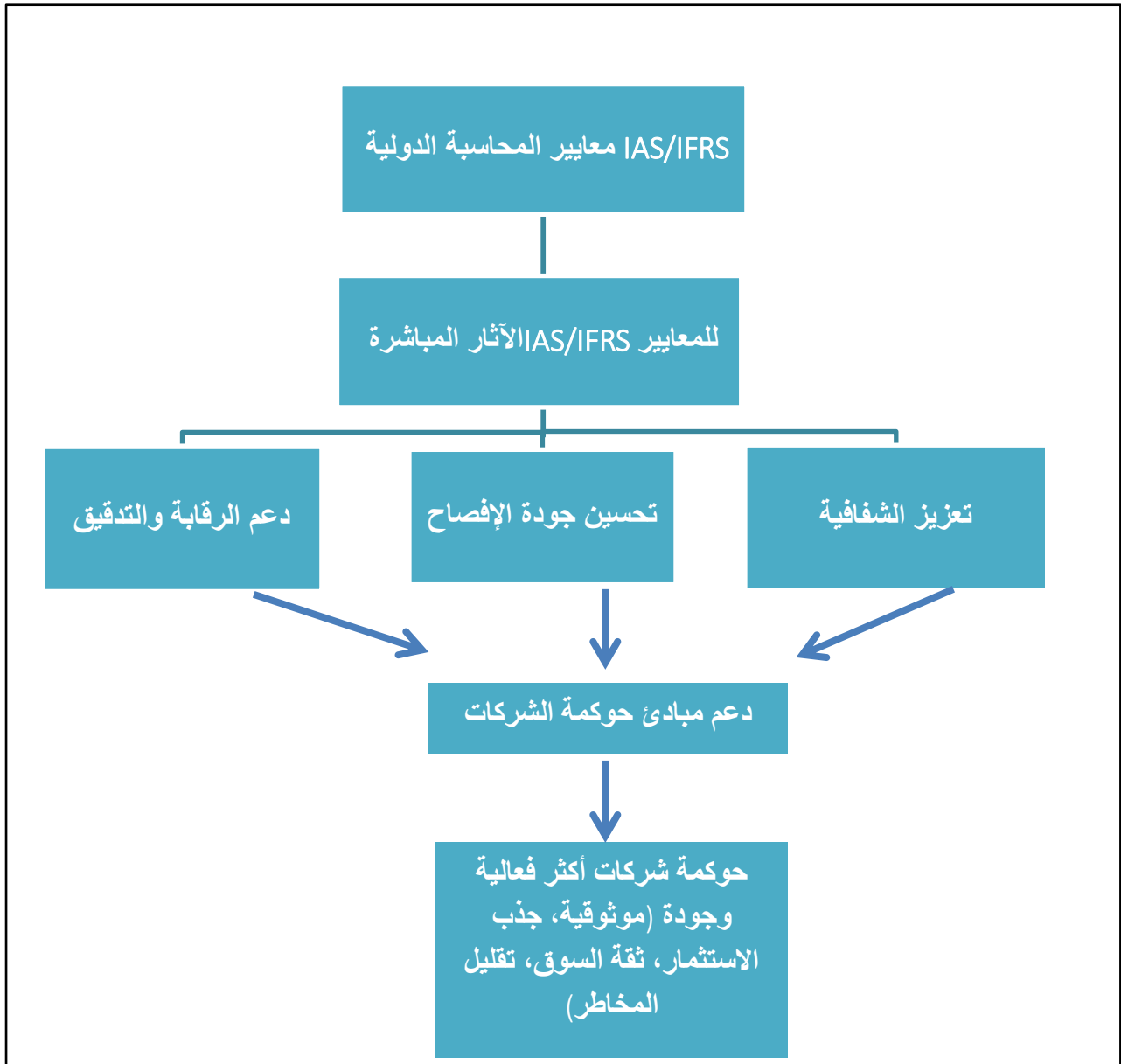
المستثمرين، مما يدعم استدامة الشركة وثقة السوق بها.

ويمكن توضيح ما سبق ذكره حول علاقة معايير المحاسبة الدولية بمبادئ حوكمة الشركات في

الشكل الموالي:

¹ موقع معايير الإبلاغ المالي الدولية <https://www.ifrs.org> تم الاطلاع عليه يوم 2025/11/23 على الساعة 9:30.

الشكل رقم (16): تأثير معايير IAS/IFRS على مبادئ حوكمة الشركات



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على ماسبق

المطلب الثاني: الإفصاح والشفافية ودورهما في تعزيز حوكمة الشركات

كما ذكرنا سابقاً، يعد مبدأ الإفصاح والشفافية أحد الركائز الأساسية لحوكمة الشركات وفقاً لمبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. ويعتبر هذا المبدأ ضرورة أساسية فرضتها متطلبات الحوكمة، حيث أن الهدف الجوهرى لحوكمة الشركات يتمثل في حماية مصالح المساهمين وجميع الأطراف ذات العلاقة. ولذلك تلزم الشركات بتقديم تقارير مالية تتسم بالدقة والوضوح، بما يتيح لمستخدميها اتخاذ قرارات واعية. وفي المقابل، فإن حجب المعلومات يمثل عقبة أمام تطبيق الحوكمة السليمة، كما يعد أحد العوامل الرئيسة وراء العديد من الأزمات المالية العالمية وانهايار كبرى الشركات. في هذا المطلب، سنعينا إلى إبراز دور الإفصاح والشفافية في تفعيل متطلبات حوكمة الشركات وتعزيزها.

أولاً: دور الإفصاح والشفافية في تقليل عدم تماثل المعلومات

يحدث عدم تماثل المعلومات داخل المؤسسة عندما يمتلك المسكرون معلومات أكثر عن الموارد والعمليات مقارنة بالملاك أو الأطراف الأخرى ذات المصلحة. وقد يدفع هذا الاختلاف في مستوى المعلومات بعض المسكرين إلى تبني سياسات لا تتوافق دائماً مع ما يحقق أفضل مصالح المساهمين أو الشركة ككل، خاصة إذا تم إخفاء بعض البيانات خوفاً من تأثيرها على المركز التنافسي للمؤسسة. وينشأ هذا الخلل المعلوماتي ليس فقط بسبب طبيعة كل طرف ودوره، بل أيضاً نتيجة للتعارضات المتعددة بين الجهات المؤثرة داخل المؤسسة¹.

¹ فيصل عطة، الإفصاح عن المعلومة المحاسبية كآلية لتفعيل حوكمة الشركات، مجلة دراسات مالية محاسبية وجبائية، المجلد الأول، العدد الأول، جامعة البويرة، 2021، ص43.

يمكن اعتبار تحسين جودة التقارير المالية أداة فعالة للحد من الآثار السلبية لعدم تماثل المعلومات. فوفقا لنظرية الوكالة، تشكل جودة المعلومات المفصح عنها عاملا رئيسيا في تقليص فجوة المعلومات وتعزيز أداء الشركة. كما تشير مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى أن آليات حوكمة الشركات تعد عنصرا أساسيا لمعالجة عدم تماثل المعلومات وضمان الإفصاح في الوقت المناسب.

وفي هذا الإطار، تلعب الآليات الداخلية مثل مجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية، وأجهزة الرقابة دورا محوريا في الحد من مشكلات الوكالة من خلال تعزيز الكشف عن المعلومات المالية وغير المالية¹. ومن ثم، يتضح وجود ارتباط وثيق بين الإفصاح الشامل والشفاف في التقارير المالية وبين تعزيز التزام الشركات بمبادئ الحوكمة.

ثانيا: الاهتمام بالمعلومات غير المالية

تعرف المعلومات غير المالية بأنها جميع البيانات التي لا ترد ضمن القوائم المالية أو ملاحظاتها المرفقة، وتشمل مجموعة واسعة من العناصر التي تؤثر في أداء المؤسسة واستدامتها وجودة عملياتها. ومن بين هذه المعلومات: إدارة النفايات، المبادرات البيئية، إحصاءات التشغيل، معايير الصحة والسلامة المهنية، إضافة إلى قضايا البيئة والمجتمع والحوكمة (ESG)².

وتتجلى أهمية المعلومات غير المالية في التعليمات الصادرة عن لجنة البورصة الأمريكية، إذ خصص جزء منها للإلزام بالإفصاح عن هذا النوع من المعلومات. ويترتب على ذلك ضرورة إعداد

¹Murat Colak, Mert Sarioglu , The effect of Corporate Governance on the Quality of Integrated Reporting and ESG Risk Ratings. Sustainability, 17(11), 2025.

² فتحة أميرة، أمين مخفي، هشام حريز، انعكاس تطبيق قواعد حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية، مجلة Les Cahiers du POIDEX، المجلد 10، العدد 02، جامعة ابن باديس مستغانم، 2021، ص155.

الإفصاحات وفق معايير محاسبية عالية الجودة، بحيث تشمل كلا من البيانات المالية وغير المالية لضمان الشفافية والشمولية في التقارير.

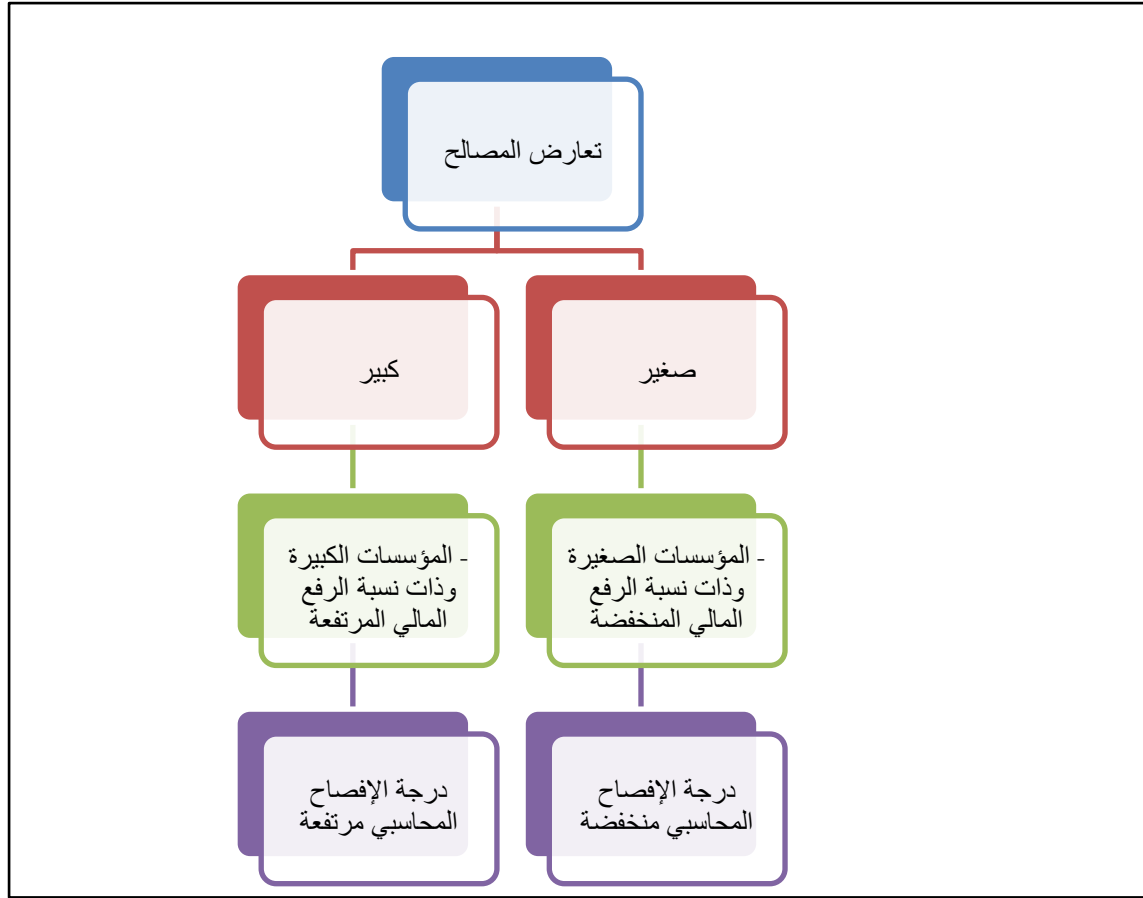
إن الإفصاح عن معلومات (ESG) أو المعلومات غير المالية يؤدي دوراً مزدوجاً؛ فهو من جهة يعزز مستوى شفافية الشركة ويستجيب لتوقعات أصحاب المصلحة، ومن جهة أخرى يوفر للمستثمرين رؤية أساسية تدعم اتخاذ قراراتهم. ويتوافق هذا التوجه مع مبادئ حوكمة الشركات الحديثة التي تشجع المؤسسات على تبني ممارسات مسؤولة تقودها نحو مسارات تنمية مستدامة وأكثر وعياً بالاعتبارات البيئية¹.

ثالثاً: الإفصاح المحاسبي والحد من تضارب المصالح

شهدت العديد من كبرى الشركات العالمية أزمات مالية، إضافة إلى اتساع فجوة الانفصال بين الملكية والإدارة، الأمر الذي أدى إلى تزايد الحاجة لوضع مجموعة من الضوابط والمعايير الأخلاقية والمهنية بهدف تعزيز الثقة والمصداقية في القوائم المالية. وقد ساهم ذلك في إبراز العلاقة بين مبادئ حوكمة الشركات والمعلومات الواردة في هذه القوائم المالية المفصّل عنها. ومن الجدير بالذكر أن تضارب المصالح داخل المؤسسة بين المديرين والمساهمين، أو بين المساهمين والمديرين والمقرضين، يعود إلى اختلاف أهداف كل طرف وتباين مصالحهم. وهو ما سبق التطرق إليه في كل من نظرية الوكالة ونظرية أصحاب المصلحة. ويعرض الشكل التالي العلاقة بين الإفصاح المحاسبي وتضارب المصالح:

¹ Jie Wang, Xiangfei Zeng. Corporate environmental, Social, and Governance information disclosure and audit Governance in the context of Green Development. Journal of cleaner Production, vol (476), 2024.

الشكل رقم (17): دور الإفصاح في الحد من تعارض المصالح



المصدر: محمد نواره، دور النظام المحاسبي المالي في ترقية الإفصاح المحاسبي المتضمن في القوائم المالية وفق متطلبات حوكمة المؤسسات الاقتصادية (دراسة تطبيقية على عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية) أطروحة دكتوراه الطور الثالث، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص تدقيق ومراقبة التسيير، جامعة الجزائر 3، 2018/2019، ص72.

يتضح من الشكل السابق أن الإفصاح المحاسبي يساهم في تقليل درجة تعارض المصالح بين الأطراف المرتبطة بالمؤسسة. فكلما ارتفعت نسبة التعارض بين هذه الأطراف، كان من الضروري أن تزيد المؤسسة مستوى الإفصاح المحاسبي بهدف تعزيز الثقة بين المتعاملين والمستثمرين. ويساعد ذلك جميع الأطراف على تقييم أداء الإدارة ومراقبة سلوكها، وضمان استخدام الموارد بما

يخدم مصلحة المنظمة ككل، وليس المصالح الفردية أو الضيقة. كما يساهم ذلك في جذب فئات المستثمرين إلى الشركة وتمكينهم من اتخاذ قرارات سليمة ومدروسة.

بما أن الإفصاح المحاسبي يضمن توفير المعلومات المالية وغير المالية لجميع أصحاب المصلحة، فإنه يساهم في تقليل عدم تماثل المعلومات بين الإدارة من جهة، والمساهمين أو المقرضين أو أصحاب المصلحة من جهة أخرى. وكلما انخفض عدم تماثل المعلومات، تقل قدرة أي طرف على استغلالها لمصلحته الخاصة على حساب الآخرين.

بالإضافة إلى ذلك، وكما أشرنا سابقاً إلى دور آليات الرقابة ومجلس الإدارة في تقييم أداء الإدارة واكتشاف الانحرافات المحتملة، فإن ذلك يساهم في الحد من تضارب المصالح عند اتخاذ القرارات.

وفي الأخير، يعد الإفصاح والشفافية من المبادئ الأساسية لحوكمة الشركات، إذ يساهمان في تفعيلها من خلال الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات، واستعادة الثقة لدى المتعاملين والمستثمرين، وبالتالي تقليل تضارب المصالح بين جميع الأطراف المستفيدة من المعلومات المالية وغير المالية المفصح عنها.

المطلب الثالث: واقع وتحديات تطبيق حوكمة الشركات في البيئة الاقتصادية الجزائرية

حظيت حوكمة الشركات باهتمام متزايد من قبل العديد من الدول والمنظمات الدولية، وإن اختلف مستوى هذا الاهتمام من حيث سن التشريعات وآليات تطبيقها. وقد بادرت دول عديدة إلى مواكبة هذا التوجه العالمي عبر إصدار قوانين وتشريعات تهدف إلى تعزيز وتكريس مبادئ حوكمة الشركات.

وقد ظهر مفهوم الحوكمة في الجزائر لأول مرة ضمن القانون التوجيهي للمدينة رقم 06-06 الصادر في فيفري 2006، حيث تم التطرق إليه في الفصل الأول المتعلق بالمبادئ العامة، وتحديدًا في المادة الثانية التي عرفت الحكم الراشد على أنه نمط من الإدارة يراعي انشغالات المواطن ويعمل على تحقيق المصلحة العامة في إطار من الشفافية. كما أشار القانون ذاته إلى هذا المفهوم في المادة 11 منه¹.

ورغم أن المشرع الجزائري لم يعتمد حوكمة الشركات بشكل رسمي كنظام إداري متكامل، إلا أنه أقر مجموعة من الآليات القانونية التي تهدف إلى الحد من الانحراف عن الغاية الأساسية للشركة، وضمان حماية مصالحها ومصالح المساهمين فيها.

أولاً: واقع الحوكمة في الجزائر من خلال مؤشرات الحوكمة العالمية (WGI)

تعد الجزائر، شأنها شأن باقي الدول، ملزمة بضمان حوكمة فعالة لمؤسساتها وهيكلها المختلفة من أجل تحسين مستويات الأداء. غير أن الواقع يظهر تراجعاً ملحوظاً في ترتيبها الدولي، حيث كشف تقرير منظمة الشفافية الدولية الصادر سنة 2012 عن احتلال الجزائر المرتبة 105 من أصل

¹ الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد رقم 15، الصادرة في 12 مارس 2006، القانون التوجيهي للمدينة تحت رقم 06-06 المؤرخ في 20 فيفري 2006.

176 دولة، وهي نتيجة وصفت بالكارثية لما حملته من مؤشرات مقلقة تعكس بلوغ ظاهرتي الفساد والرشوة مستويات قياسية. ويعزى هذا الوضع إلى القصور المسجل في مكافحة الفساد المالي وتعزيز مبادئ الحوكمة الرشيدة والتسيير السليم. كما أظهرت بيانات سنة 2024 استمرار هذا التراجع، إذ احتلت الجزائر المرتبة 107 من بين 180 دولة بمعدل 34 نقطة من أصل 100، مما يدل على أنها لا تزال ضمن دائرة الدول الأكثر فسادا لأكثر من عقد من الزمن¹.

أجرى البنك الدولي دراسة حول الحوكمة شملت ما يقارب 200 دولة، حيث تم تحديد ستة مؤشرات رئيسية لقياس الحوكمة وفقا لمؤشرات الحوكمة العالمية (WGI). هذه المؤشرات تهدف إلى تقييم مستوى تطبيق الحوكمة في الدول، وتشمل: الصوت والمساءلة، الاستقرار السياسي، فعالية الحكومة، جودة التنظيم (التشريع)، سيادة القانون، ومكافحة الفساد. وقد شملت الدراسة الفترة الممتدة من عام 1996 حتى عام 2023، حيث يتم تقدير أداء الحوكمة على مقياس يتراوح من - 2.5 كأدنى قيمة (يشير إلى أداء ضعيف جدا) إلى 2.5 كأعلى قيمة (يشير إلى أداء مرتفع جدا)².

ومن خلال هذه الدراسة تظهر مؤشرات الحوكمة العالمية وخصائصها في الجزائر للفترة الممتدة من 2012 إلى غاية 2023 في الجدول التالي:

¹ www.transparency.org/en/countries/algeria , consulté le 06/01/2026 à 17 :35.

² www.worldbank.org/governance/wgi , consulté le 07/01/2026 à 10 :10.

الجدول رقم (02): تطور مؤشرات الحوكمة العالمية في الجزائر خلال الفترة 2012-2023

السنوات/المؤشر	المشاركة والمساءلة	الاستقرار السياسي	فعالية الحكومة	جودة التشريع	سيادة القانون	مراقبة الفساد
2012	0.91-	1.33-	0.53-	1.28-	0.77-	0.5-
2013	0.89-	1.2-	0.53-	1.17-	0.69-	0.47-
2014	0.82-	1.19-	0.48-	1.28-	0.77-	0.6-
2015	0.85-	1.09-	0.5-	1.17-	0.86-	0.65-
2016	0.86-	1.1-	0.46-	1.24-	0.92-	0.67-
2017	0.90-	0.92-	0.54-	1.28-	0.93-	0.6-
2018	1-	0.84-	0.49-	1.35-	0.81-	0.66-
2019	1.05-	1.06-	0.57-	1.39-	0.86-	0.66-
2020	1.09-	0.85-	0.57-	1.36-	0.8-	0.67-
2021	1.01-	0.99-	0.65-	1.18-	0.83-	0.64-
2022	1.01-	0.65-	0.51-	1.06-	0.83-	0.64-
2023	0.98-	0.58-	0.67-	0.95-	0.68-	0.59-

Source : www.theglobaleconomy.com/algeria/wb , consulté le 07/01/2026 à 11:00

اعتمادا على الجدول أعلاه من جهة، ومؤشرات الحوكمة العالمية الستة من جهة أخرى، والتي عادة

ما تقاس بين 2.5- و 2.5+ ، حيث كلما اقتربت من الصفر أو تجاوزته تحسن أداء الحوكمة.

بصورة إجمالية تظهر البيانات في الجدول أن الحوكمة في الجزائر اتسمت بعدم الاستقرار مع

تحسن نسبي في بعض المؤشرات حتى حدود 2018-2020. ثم نلاحظ تراجع واضح بعد سنة

2020، حيث سجلت الجزائر أدنى قيمة في هذه المؤشرات خلال الفترة المدروسة بـ 1.39 وهذا

في مؤشر جودة التشريع سنة 2019، وكأعلى قيمة 0.46- وهذا في مؤشر فعالية الحكومة سنة

2016. والمؤشرات التي تعرف أعلى درجة خلال هذه الفترة هو مؤشر فعالية الحكومة ومراقبة الفساد، ليأتي بعدها مؤشر سيادة القانون. غير أن الجزائر تبقى في إطار تحسينات ظرفية وهو ما يفسر محدودية جاذبية الاستثمار وضعف التنويع الاقتصادي.

ثانيا: مبادرات حوكمة الشركات في الجزائر

على الرغم من تأخر الجزائر في تكريس مفهوم الحوكمة، إلا أن الوعي بقضايا حوكمة الشركات يشهد تطورا متسارعا، ويرتبط هذا التطور ارتباطا وثيقا بمتطلبات الانتقال نحو اقتصاد سوق حديث وفعال. وسنتناول فيما يلي أبرز المبادرات التي اتخذتها الجزائر بهدف دعم وتعزيز وترسيخ مبادئ الحوكمة داخل المؤسسات الجزائرية.

1- تبني ميثاق الحكم الرشيد:

على غرار العديد من الدول، أقدمت الجزائر على إصدار ميثاق الحكم الرشيد سنة 2009، ليكون بمثابة إطار عام ودليل إرشادي يهدف إلى ترسيخ مقاربة شاملة ومستدامة داخل المؤسسة الجزائرية.

وفي هذا السياق، استند فريق العمل المكلف (GOAL) في إعداد هذا الميثاق إلى مبادئ الحوكمة الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والتي شكلت المرجع الأساسي له، وذلك بمساهمة جمعية حلقة العمل والتفكير حول المؤسسة (CARE)، ومنتدى رؤساء المؤسسات، إلى جانب جمعية المنتخبين الجزائريين للمشروبات، وبالتنسيق مع وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية. وقد روعي في إعداد هذا الميثاق خصوصية الشركات الجزائرية، لا سيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، باعتبارها تمثل شريحة واسعة من النسيج الاقتصادي الوطني.

يعد الانضمام إلى ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة خيارا طوعيا واختياريا، إذ يرتبط بدرجة وعي المؤسسة بأهمية تبني مبادئ الحوكمة وتفعيلها على المستوى الداخلي بما يسهم في دعمها وضمان استدامتها. ويتضمن هذا الميثاق جزئين أساسيين، إلى جانب مجموعة من الملاحق:¹

- **الجزء الأول:** يبين الأسباب والدوافع التي جعلت من ميثاق الحكم الراشد للمؤسسات، في الوقت الراهن، ضرورة ملحة في الجزائر.

- **الجزء الثاني:** يتناول المعايير الأساسية التي تقوم عليها حوكمة الشركات، حيث يعرض من جهة طبيعة العلاقات القائمة بين الهيئات التنظيمية داخل المؤسسة، والمتمثلة في الجمعية العامة، ومجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية، ومن جهة أخرى يسلط الضوء على علاقات المؤسسة مع مختلف الأطراف الشريكة، كالبنوك والمؤسسات المالية والممولين أو الإدارة.

ويختتم هذا الميثاق بملاحق تضم في جوهرها مجموعة من الأدوات والتوجيهات العملية التي يمكن للمؤسسات الاستعانة بها بهدف الاستجابة لانشغالات محددة وواضحة.

1-1- مبادئ الحوكمة وفقا لميثاق الحكم الراشد:

تعتمد حوكمة الشركات، وفقا للميثاق، على أربعة مبادئ أساسية تشكل معايير متكاملة تدعم بعضها البعض. وتطبق هذه المبادئ بشكل مترابط بحيث لا يمكن فصل أي منها عن الآخر،

¹ ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر، 2009، ص17، متوفر على الموقع https://humanities.univeyes.net/academy/economy0000/economy_0006/economy5604-.pdf تم الاطلاع عليه يوم 2025/12/20 على الساعة 6:15.

لتنشكّل بذلك شبكة متماسكة تشبه المربع السحري، مما يجعل حوكمة الشركات أداة فعالة للنجاح في جميع الظروف. وتتمثل تلك المبادئ فيما يلي:¹

- **الإنصاف:** أو العدالة والمساواة، أي أن حقوق وواجبات جميع الأطراف الشريكة، بالإضافة إلى الامتيازات والالتزامات المرتبطة بهم، يجب أن توزع بطريقة عادلة ومتوازنة.
- **الشفافية:** يجب أن تكون الحقوق والواجبات، بالإضافة إلى الصلاحيات والمسؤوليات الناتجة عنها، واضحة ، شفافة، ومحددة للجميع دون لبس.
- **المساءلة:** تحدد مسؤولية كل طرف بشكل فردي وفق أهداف واضحة، ولا يتم تقاسمها بين الأطراف.
- **المحاسبة:** يكون كل طرف شريك مسؤولاً أمام الشركاء الآخرين عن المهام أو المسؤوليات الموكلة إليه.

1-2- الأطراف الفاعلين مع المؤسسة:

- تعد المؤسسة، وفقاً لميثاق الحكم الراشد، جهازاً مفتوحاً يتفاعل مع عدة أطراف شريكة، حيث يتم التمييز بين الأطراف الفاعلة الداخلية والأطراف الفاعلة الخارجية، وتكون المؤسسة على تواصل مستمر معهم، كما تحدد طبيعة العلاقات التي تربطها بتلك الأطراف الشريكة.
- **الأطراف الفاعلة الداخلية:** تشمل مالكي المؤسسة، وكذلك الأشخاص الذين يفوضهم المالكون لممارسة جزء من حقوقهم وصلاحياتهم، مثل الإداريين والمديرين. وتقوم العلاقة

¹ ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر، 2009، مرجع سابق ص 66.

بينهم على مد جسور التعاون، مع إمكانية تداخل وتبادل الوظائف المسموح بها والمحددة

وفقا للأحكام القانونية المنظمة لعمل المؤسسة. وتتمثل هذه الأطراف الداخلية في:¹

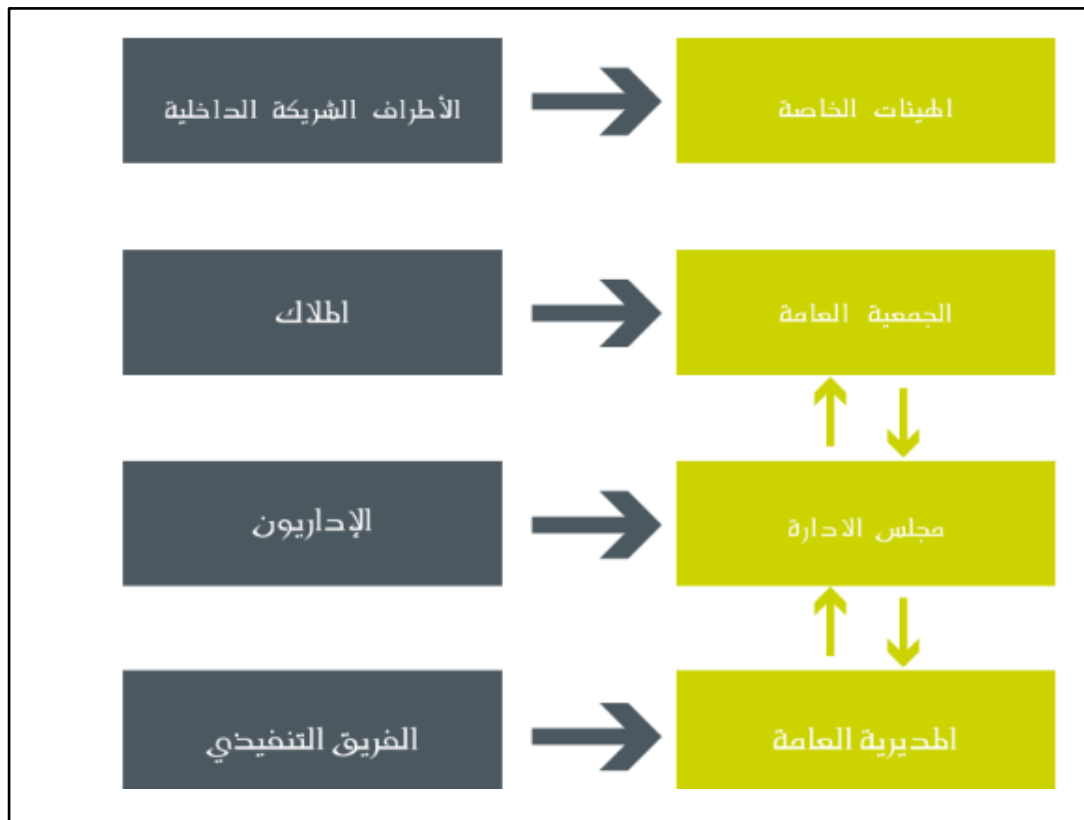
✓ الجمعية العامة: تشمل الملاك المساهمين أو أصحاب الحصص.

✓ مجلس الإدارة: أن يجتمع ويتداول الإداريون.

✓ المديرية العامة: ممثلة في الفريق التنفيذي.

ويمكن توضيح الأطراف الفاعلة الداخلية في الشكل الموالي:

الشكل رقم (18): الأطراف الفاعلة الداخلية والهيئات الخاصة بهم



المصدر: ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر، 2009، مرجع سابق ص60.

¹ نفس المرجع، ص60.

- الأطراف الفاعلة الخارجية: يتكون المحيط الخاص للمؤسسة من مجموعة من الأطراف الفاعلة التي، رغم كونها خارجية، تعد ذات تأثير مباشر وفوري على نشاط المؤسسة ومسارها ومستقبلها. وفي هذا الإطار، يمكن التمييز بين ما يلي:¹
 - ✓ الإدارات العمومية: باعتبارها أجهزة تابعة للدولة، تكلف بتنفيذ السياسة الاقتصادية من خلال تطبيق القوانين والتنظيمات، وهو ما يترتب عنه منح المؤسسة حقوقا ومزايا متعددة، مثل إجراءات الدعم والتشجيع. وفي المقابل، تفرض هذه القوانين مجموعة من الالتزامات والقيود، حيث يؤدي الإخلال بها إلى تعرض المؤسسة لعقوبات ومتابعات قد تكون ذات أثر سلبي عليها.
 - ✓ الجهاز المالي كالبنوك: تحتاج كل مؤسسة، إلى جانب رأس مالها والتدفقات النقدية التي تمتلكها، إلى موارد مالية خارجية لدعم أنشطتها وضمان نموها وتطورها. ويمكن الحصول على هذه الموارد من مختلف الممولين، مثل البنوك والمستثمرين.
 - ✓ الموردون ومقدمو الخدمات: تعتمد كل مؤسسة على الموردين لتأمين مستلزماتها وعلى مقدمي الخدمات لدعم أنشطتها. لذلك، يشكل الاختيار الدقيق للموردين ونوعية العلاقات معهم الأساس الأولي لإنتاجية المؤسسة وضمان توافقها مع قيمها وأهدافها.
 - ✓ الزبائن: في ظل مناخ تنافسي شديد، يشكل الزبائن العنصر الأساسي ضمن الأطراف المعنية بالمؤسسة. لذلك، يعد رضاهم وكسب ولائهم الهدف الرئيسي لجميع أنشطة المؤسسة.

¹ ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر، مرجع سابق، ص 61

- ✓ العمال: يتم تعيينهم من سوق العمل ويرتبطون بالمؤسسة بعقد رسمي. وبعيدا عن كونهم مجرد مقدمي خدمات داخل المؤسسة، يجب اعتبارهم من أوائل الزبائن، إذ تعتمد قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها بشكل كبير على مساهماتهم وكفاءتهم.
- ✓ المنافسون: لا تقتصر المنافسة على التنافس حول حصص السوق وشرائح الزبائن، بل تمتد أيضا لتشمل طرق التمويل من الموردين ومقدمي الخدمات، بالإضافة إلى توظيف الكفاءات التقنية والتنفيذية. وعلى نطاق أوسع، تشمل المنافسة الصورة العامة للمؤسسة لدى الآخرين. كما أن العلاقة مع المنافسين تتجاوز مجرد التعاون الاضطراري في سياق العمل والزمالة، لتتطور نحو تعزيز التشاور بشأن القضايا القطاعية المشتركة، مثل مكافحة المنافسة غير المشروعة.

1-3- مقارنة بين حوكمة الشركات حسب ميثاق الحكم الراشد ومبادئ منظمة OECD:

بهدف تحديد أوجه الاتفاق والاختلاف بين ميثاق حوكمة الشركات في الجزائر ومواثيق الحوكمة الدولية، سنعتمد على إجراء مقارنة بين حوكمة الشركات من منظور منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وميثاق الحكم الراشد في الجزائر، وذلك من حيث المفهوم، والأطراف الفاعلة داخل المؤسسة، إضافة إلى المؤسسات المعنية بتطبيقها، وكذا المبادئ التي تقوم عليها. ويمكن تلخيص هذه المقارنة في الجدول التالي:

الجدول رقم (03): مقارنة بين حوكمة الشركات من منظور ميثاق الحكم الراشد ومنظمة

OECD

من حيث المفهوم	حسب منظمة OECD	حسب ميثاق الحكم الراشد
هي ذلك الإطار الذي يضبط ويوجه	عملية إرادية وتطوعية تعتمدها	

المؤسسة بهدف تعزيز الشفافية والصرامة في تسييرها وإدارتها ومراقبتها. وتُعد في هذا الإطار فلسفة تسييرية متكاملة ومجموعة من التدابير العملية التي تهدف، في الوقت ذاته، إلى ضمان استدامة المؤسسة وتعزيز قدرتها التنافسية، وذلك من خلال تحديد حقوق وواجبات مختلف الأطراف الفاعلة داخلها، وتقاسم الصلاحيات والمسؤوليات الناشئة عن ذلك.¹	أنشطة الشركات، وذلك من خلال تحديد وتوزيع الحقوق والمسؤوليات بين مختلف الأطراف ذات العلاقة، مثل مجلس الإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح. كما يشمل هذا الإطار وضع القواعد والإجراءات المنظمة لعملية اتخاذ القرارات داخل الشركة، وتحديد الأهداف والاستراتيجيات الملائمة لتحقيقها، إلى جانب اعتماد آليات للمتابعة والتقييم من أجل مراقبة الأداء.	
الأطراف الفاعلة الداخلية: - الجمعية العامة؛ - مجلس الإدارة؛ - المديرية العامة. الأطراف الفاعلة الخارجية: - الإدارات العمومية؛ - الهيئات المالية؛	- الإدارة؛ - مجلس الإدارة؛ - المساهمون؛ - أصحاب المصلحة.	من حيث الأطراف الفاعلة مع المؤسسة

¹ زعيش محمد، خيارى زهية، واقع تطبيق مبادئ ميثاق حوكمة الشركات في الجزائر: دراسة حالة مؤسسة إدوغ بعناية، الجزائر، مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإدارية والاقتصادية، المجلد 04، العدد 11، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين، جوان 2019، ص68، 69.

- الموردون؛ - الزبائن؛ - العمال؛ - المنافسون.		
- الإنصاف؛ - الشفافية؛ - المساواة؛ - المحاسبة.	- ضمان إطار قانوني وتنظيمي ومؤسسي متين لإدارة الشركة؛ - حماية حقوق المساهمين والمعاملة العادلة بينهم؛ - المستثمرون المؤسسيون وأسواق الأوراق المالية والوسطاء الآخرون؛ - الإفصاح والشفافية؛ - مسؤوليات مجلس الإدارة؛ - الاستدامة والمرونة.	من حيث المبادئ
- مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ - المؤسسات المدرجة في البورصة.	المؤسسات المساهمة في البورصة.	المؤسسات المعنية بتطبيقها

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على المعطيات السابقة

يظهر الجدول أن ميثاق الحكم الراشد في الجزائر يتماشى إلى حد كبير مع متطلبات حوكمة الشركات التي أقرتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، سواء من حيث المفهوم أو المبادئ أو الأطراف الفاعلة داخل المؤسسة.

2- تشكيل الهيئة العليا للشفافية والوقاية ومكافحة الفساد:

تم إنشاء الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته بموجب القانون رقم 06-01 المتضمن قانون الوقاية من الفساد ومكافحته، والمعدل بالأمر رقم 10-05 الصادر في 26 أوت 2010، ثم المعدل والمتمم بالقانون رقم 11-15 المؤرخ في 2 أوت 2011. وقد مُنحت هذه الهيئة استقلالية قانونية، إلا أن تبعيتها للسلطة التنفيذية وما ترتب عنها من تقييد لصلاحياتها أثر سلبا على فعاليتها في أداء مهامها.

ولمعالجة هذه النقائص، جاء التعديل الدستوري لسنة 2020، الصادر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 20-442 المؤرخ في 30 ديسمبر 2020، لينشئ هيئة جديدة تحل محل الهيئة السابقة، مع توسيع نطاق صلاحياتها وتعزيز مهامها، وهي "الهيئة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته".

يمكن تعريف الهيئة العليا للشفافية على أنها هيئة رقابية دستورية مستقلة، تتمتع بالشخصية القانونية اللازمة لممارسة مهامها، وتهدف إلى الوقاية من الفساد ومكافحته، وترسيخ القيم الأخلاقية في الحياة العامة، وتعزيز مبادئ الشفافية¹.

تأسست هذه الهيئة بموجب المادة 204 من التعديل الدستوري لسنة 2020، بهدف ترسيخ أعلى معايير النزاهة والشفافية في إدارة الشأن العام، وذلك من خلال إعداد خطة وطنية للشفافية ومكافحة

¹ Naima Lahmar, The High Authority for transparency, prevention and fight against corruption in light of 2020 constitution amendment (an Analytical legal study of its structure and powers). The journal of El-Nebras for legal studies. V:07, no: 02, Larbi Tebessi University- Tebessa, Algeria. P56.

الفساد تحدد الأهداف الاستراتيجية طويلة المدى، وتعمل على الحد من مختلف أشكال الفساد. كما تتولى الهيئة جمع وتحليل المعلومات التي تسهم في كشف ممارسات الفساد والوقاية منها، إلى جانب إجراء تقييم دوري لمدى فعالية الأدوات القانونية والإجراءات الإدارية ذات الصلة. كما تعد الهيئة فاعلة في مجال التخطيط السنوي، حيث تعمل على تنفيذ خطة عملها لسنة 2026، إلى جانب إحالة قضايا الفساد إلى النيابة العامة، ورفع بعض الملفات إلى محكمة الحسابات. وقد شاركت الهيئة، برئاسة الأستاذة سليمة مصراتي، في المؤتمر الحادي عشر للدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المنعقد بالدوحة في دولة قطر، وهو ما يعكس التزام الجزائر بتعزيز التعاون الدولي في مجال الشفافية ومكافحة الفساد، ويؤكد مكانتها كفاعل مؤثر في منظومة الحوكمة العالمية القائمة على النزاهة والمساءلة¹.

من جهة أخرى، ربط المشرع الدستوري بين الفساد ومكافحته من جهة، والشفافية من جهة أخرى، باعتبارها الركيزة الأساسية للنزاهة في تسيير الأموال العامة وضمان إتاحة المعلومات، فضلا عن كونها عنصرا جوهريا في سياسات الوقاية من الفساد ومكافحته. وتقوم العلاقة بين الفساد والشفافية على مبدأ عكسي، إذ كلما ارتفع مستوى الشفافية، أمكن كشف مظاهر الفساد وكبحها بشكل أكبر. كما تمكن الشفافية من تحديد بؤر الفساد والحد منها، بما يساهم في معالجتها بفعالية².

3- برنامج الاتحاد الأوروبي لتعزيز الحوكمة في الجزائر:

اعتمد الاتحاد الأوروبي برنامجا بقيمة 10 ملايين يورو لدعم الحوكمة في الجزائر، وذلك في إطار برنامج دعم الشراكة والإصلاح والنمو الشامل. ويهدف هذا البرنامج إلى تعزيز مؤسسات الحكم في

¹ جريدة وقناة الكترونية على الموقع www.dzair-tube.dz تم الاطلاع عليه يوم 2026/01/01 على الساعة 10:15.

² Naima Lahmar, op-cit , p56.

المجالين الاقتصادي والسياسي، كما يسعى إلى تدعيم سيادة القانون، بما في ذلك تحسين الوصول إلى العدالة، وتعزيز جهود مكافحة الفساد، وتشجيع مشاركة جميع المواطنين في مسار التنمية، إلى جانب تحسين آليات متابعة وتسيير المالية العامة¹.

ومن ضمن البرامج والمبادرات الرئيسية التي جاءت ضمن هذه الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر نجد:

3-1- برنامج ADIL (Appui au Développement Intégré Local) – دعم التنمية

المحلية المتكاملة - :

يعد أحد البرامج الرئيسية التي تدعمها بعثة الاتحاد الأوروبي في الجزائر، وذلك بالشراكة مع وزارة الداخلية والسلطات المحلية وقطاع النقل. ويبلغ الغلاف المالي الإجمالي للبرنامج 21.8 مليون يورو، ويهدف إلى دعم أولويتين أساسيتين، تتمثلان في الحد من التفاوت الجهوي وتعزيز مشاركة المواطنين في تسيير الإدارة المحلية. ويسعى البرنامج إلى تحقيق هذه الأهداف من خلال دعم التنمية الإقليمية المتكاملة والمستدامة، وتعزيز مبادئ الحوكمة والديمقراطية التشاركية، وترسيخ المساواة بين الجنسين، وبناء مجتمعات محلية قادرة على الصمود، بما يساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويتم تنفيذ هذا البرنامج في 12 بلدية نموذجية موزعة على عدد من الولايات المختارة، من بينها مستغانم، تبسة، تيارت، وبسكرة، بما يضمن امتداد تأثيره ليشمل نطاقا أوسع².

3-2- دعم الإصلاحات الاقتصادية والمؤسسية (REFIN Programme):

¹ شطارة نبيلة، دور حوكمة الشركات في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية لدخول سوق الأوراق المالية، أطروحة لنيل دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص الإدارة المالية للمؤسسات، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2023/2022، ص50، 51.

² www.vng-international.nl consulté le 17/01/2026 à 10 :00.

هو مشروع دعم فني يهدف إلى تعزيز حوكمة المالية العمومية وإصلاح منظومة الإدارة المالية في الجزائر، من خلال الإسهام في تحسين تخصيص الموارد المالية والرفع من كفاءة إدارة المالية العامة، بما يساهم في تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني. كما يدعم المشروع تطبيق نظام معلومات متكامل لإدارة الميزانية والمحاسبة، من خلال إنشاء نظام معلومات فعال وملائم يستجيب لمتطلبات الإدارة العمومية الحديثة، ويتماشى مع القانون الأساسي للمالية العامة المعتمد في الجزائر سنة 2018، والذي يكرس نظام تسيير قائم على النتائج عبر اعتماد ميزانيات برامج متعددة السنوات¹.

وللإشارة، لا يقتصر تدخل الاتحاد الأوروبي في مجال تعزيز الحوكمة في الجزائر على تنفيذ برنامج واحد فقط، بل يعتمد على منظومة متكاملة من البرامج والآليات، تشمل ما يلي:²

- آلية Twinning (التوأمة المؤسسية): هي أداة للتعاون بين الإدارات العامة للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والدول الشريكة، تقوم على تبادل الخبرات. في هذا السياق، تتعاون الإدارات العامة الجزائرية مع نظيراتها الأوروبية لتعزيز القدرات المؤسسية ومشاركة أفضل الممارسات الأوروبية. وقد استفادت الجزائر خلال الفترة 2014-2020 من 26 مشروع توأمة في مجالات متعددة، تشمل الزراعة، الثروة السمكية، البيئة، المالية، السوق الداخلية، الاقتصاد، العدل، الشؤون الداخلية، السلامة النووية، الطاقة، الشؤون الاجتماعية، التوظيف، التقييس والشهادات، التجارة، الصناعة، الاتصالات، والنقل.
- كما استفادت الجزائر من برنامج المساعدة التقنية وتبادل المعلومات (TAIEX) Technical Assistance and Information Exchange، الذي يدعم إصلاحات

¹ www.dai.com/our-work/projects/algeria-eu-refin-programme consulté le 17/01/2026 à 11:00.

² الموقع الرسمي للاتحاد الأوروبي على www.commission.europa.eu/index/en تم الاطلاع عليه يوم 2026/01/17 على الساعة 12:20.

الإدارة العامة من خلال 61 فعالية خلال الفترة 2015-2020. يمثل هذا البرنامج أداة

لتبادل الخبرات التقنية، حيث ينظم ورشات تدريب، وزيارات دراسية، ويتيح تبادل

الممارسات الفضلى بين الجزائر والمؤسسات الأوروبية، بهدف تعزيز القدرات الإدارية

وتحسين ممارسات الحوكمة.

بالإضافة إلى ذلك، حصلت الجزائر على دعم في مجال الهجرة عبر الصندوق الاستئماني

الطارئ للاتحاد الأوروبي لإفريقيا (EUTF Africa)، الذي يساهم في تعزيز إدارة الهجرة

وتحسين القدرات المؤسسية في هذا القطاع.

ثالثا: تحديات تطبيق الحوكمة في المؤسسات الجزائرية

تواجه عملية تطبيق حوكمة المؤسسات في الجزائر مجموعة من المعوقات، سواء تلك الناجمة عن

العوامل الداخلية للمؤسسة أو المرتبطة ببيئتها الخارجية، الأمر الذي حال دون ترسيخ الحوكمة

كأداة فعالة لإدارة المخاطر أو لتحسين الأداء المؤسسي، ويمكن تلخيص أبرز هذه المعوقات فيما

يلي:¹

1- **المصدر الداخلي:** يتمثل هذا الجانب في غياب مبدأ الفصل بين الملكية والإدارة، حيث

تسود في أغلب المؤسسات الجزائرية، ولا سيما ذات الطابع العائلي، مركزية السلطة بيد

المالكين الذين يتولون في الوقت نفسه مناصب الإدارة العليا، وهو ما يتعارض مع مبادئ

الحوكمة الحديثة القائمة على الفصل بين الملكية والإدارة. ففي الاقتصادات التي تطبق

الحوكمة بفعالية، لا يشترط أن يكون رئيس مجلس الإدارة أو المدير التنفيذي من كبار

¹ محمد منصر، تحديات وآليات تطبيق حوكمة المؤسسات الاقتصادية في الجزائر، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 08، العدد 02، جامعة الوادي، الجزائر، ديسمبر 2025، ص1096، 1097.

المساهمين، بل يفترض أن يتمتع بالكفاءة والخبرة والقدرة العالية على إدارة المؤسسة بكفاءة وفعالية.

- من جهة أخرى، يعد ضعف تحديد مسؤوليات الإدارة، وتدني مستوى الرقابة الداخلية، وعدم

كفاية الإفصاح المالي وغياب الشفافية، إلى جانب محدودية فعالية واستقلالية اللجان

المنبثقة عن المجلس، ولا سيما لجنتي التدقيق والمكافآت والترشيحات، فضلا عن نقص

عدد الأعضاء المستقلين، من أبرز المعوقات التي تعرقل بناء نظام حوكمة حديث وفعال.

2- المصدر الخارجي: ويتمثل في المناخ الاستثماري العام للدولة، ومدى توافق القوانين

والتعليمات المنظمة للنشاط الاقتصادي بما يضمن تطبيق الحوكمة في المؤسسات، ويكفل

إلزاميتها، وعدم تعارضها مع تلك القوانين.

- ومن أبرز هذه التحديات تقشي الفساد المالي والإداري، وهو ما تؤكد التقارير الصادرة عن

الهيئات الرسمية الدولية؛ إذ كشف تقرير منظمة الشفافية الدولية لسنة 2024، كما سبق

ذكره، أن الجزائر تحتل المرتبة 107 من بين 180 دولة، مما يدل على محدودية

الإجراءات المتخذة لمكافحة هذه الظاهرة. ولا يقتصر تأثير هذا المناخ المتقشي على إعاقة

تدفق الاستثمارات الأجنبية فحسب، بل يمتد ليؤثر سلبا في كفاءة العمليات التشغيلية

للشركات المحلية الساعية إلى الالتزام بمعايير الحوكمة.

- يعد ضعف إنفاذ الأطر التنظيمية والقانونية القائمة تحديا بالغ الأهمية. فبينما حققت

الجزائر تقدما ملحوظا في سن قوانين تهدف إلى تحسين حوكمة الشركات، لا يزال إنفاذ

هذه القوانين غير متسق. غالبا ما تفقر الهيئات التنظيمية إلى الموارد والصلاحيات

اللازمة لمراقبة الامتثال بفعالية، مما يؤدي إلى ثقافة الإفلات من العقاب بين الشركات.

هذا التناقض يصعب على الشركات الالتزام بممارسات الحوكمة الرشيدة، نظرا لقلة العواقب المترتبة على انتهاك القواعد¹.

- يفقر الاقتصاد الجزائري إلى سوق مالي متكامل بالمعنى المتعارف عليه، الأمر الذي حال دون التقدم في تجسيد برامج الخصوصية وتطوير النظام المصرفي بالشكل المنشود، لاسيما في ظل ضعف الشفافية وغياب المساءلة ونقص المعلومات الكافية والضرورية، مما قد يفضي إلى تقديم صورة غير دقيقة عن واقع المؤسسات².

¹ Generis Legal Intelligence. (2024). Understanding Corporate Governance Standards in Algeria: A Comprehensive Overview. Generis Global Legal Services. Available at <https://generisonline.com/understanding-corporate-governance-standards-in-algeria-a-comprehensive-overview/>, Accessed on: January 13, 2026.

² محمد منصر، مرجع سابق، ص 1097.

خلاصة الفصل الثالث:

في الختام، يتبين أن حوكمة الشركات تمثل أحد المرتكزات الأساسية لضمان سلامة الأداء المؤسسي وتعزيز نزاهته، خاصة في ظل ما تشهده بيئة الأعمال من تحولات متسارعة وتحديات متزايدة. فقد أضحت الحوكمة أداة فعالة لمواجهة الممارسات غير الأخلاقية والحد من مظاهر الفساد المالي، من خلال ترسيخ مبادئ الشفافية والمساءلة وحماية حقوق مختلف الأطراف ذات العلاقة.

كما أن التطور المتسارع في هذا المجال فرض على المؤسسات تبني نماذج حديثة تستجيب لمتطلبات العصر، لاسيما في ظل الرقمنة وتنامي أهمية تحقيق قيمة مستدامة على المدى الطويل. وفي هذا السياق، يبرز التكامل بين حوكمة الشركات والإفصاح المحاسبي كعامل حاسم في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، حيث تسهم معايير المحاسبة الدولية في توحيد أسس الإفصاح وتعزيز مصداقية التقارير، الأمر الذي يدعم الرقابة الفعالة ويمكن المساهمين والجهات المعنية من تقييم أداء الإدارة بشكل موضوعي.

وعليه، فإن ترسيخ حوكمة رشيدة، مدعومة بنظم محاسبية سليمة، يشكل ضرورة حتمية لتحقيق الكفاءة والشفافية، وتعزيز الثقة في المؤسسات، بما يضمن استدامتها وقدرتها على تحقيق أهدافها في بيئة اقتصادية تتسم بالتغير المستمر.

الفصل الرابع:

الشفافية في الإفصاح وتأثيرها على جودة المعلومة المحاسبية

وتفعيل الحوكمة بمجمع "صيدال"

تمهيد:

بعد الإحاطة بمتغيرات الدراسة من الجانب النظري، من خلال عرض أبرز المرتكزات الفكرية والعلمية لكل من الإفصاح المحاسبي، وجودة المعلومات المحاسبية، وحوكمة الشركات، إلى جانب تحليل طبيعة العلاقة بين شفافية الإفصاح من جهة، وجودة المعلومات المحاسبية من جهة أخرى، وكذلك علاقتها بتفعيل مبادئ الحوكمة؛ يسعى هذا الفصل إلى ترجمة ما تم التوصل إليه نظريا وإسقاطه على الواقع التطبيقي.

وفي هذا السياق، تم اختيار مجمع صيدال كعينة للدراسة، باعتباره من أبرز المؤسسات الصناعية الجزائرية التي استطاعت التكيف مع التحولات الاقتصادية ومواكبة التطورات التي يشهدها المحيط العالمي، مما أسهم في تعزيز مكانة قطاع التصنيع الدوائي الوطني.

ولتحقيق أهداف الدراسة، تم عرض وتحليل القوائم المالية للمجمع، بهدف تقييم مدى التزامه بمتطلبات الشفافية في الإفصاح وفقا لأحكام النظام المحاسبي المالي. كما تم فحص أثر شفافية الإفصاح على جودة المعلومات المحاسبية الواردة في هذه القوائم، من خلال التحقق من مدى توافر الخصائص النوعية للمعلومات المالية. إضافة إلى ذلك، تم التطرق إلى مدى تطبيق المجمع لآليات حوكمة الشركات، سواء الداخلية منها أو الخارجية.

كما قمنا بتدعيم دراستنا التطبيقية باستمارة استبيان، تم توزيعها على عينة من المهنيين المختصين في مجال المحاسبة من المجمع، وذلك قصد التحقق من النتائج المتوصل إليها في تحليل القوائم المالية وإضفاء المزيد من الشفافية والمصادقية لعملنا هذا.

ولتحقيق أهداف هذا الفصل، ارتأينا تقسيمه إلى ثلاثة مباحث أساسية كالتالي:

المبحث الأول: تقديم عام لمجمع "صيدال"

المبحث الثاني: تأثير الشفافية في الإفصاح على جودة المعلومة المحاسبية وتفعيل حوكمة

الشركات بمجمع "صيدال"

المبحث الثالث: الإطار العملي للدراسة الميدانية (استبيان)

المبحث الأول: تقديم عام لمجمع "صيدال"

يعد مجمع صيدال من أبرز المؤسسات الاقتصادية في الجزائر، نظرا لدوره الفعال في تنمية وتطوير الصناعة الصيدلانية على المستوى الوطني. ويهدف هذا المبحث إلى تقديم عرض موجز حول هذا المجمع، من خلال التطرق إلى نشأته، وهيكله التنظيمي، بالإضافة إلى أهم أنشطته، وذلك بغرض تكوين صورة شاملة عن العينة محل الدراسة.

المطلب الأول: نشأة وتطور مجمع "صيدال"

يعد ظهور ونمو مجمع صيدال "Groupe SAIDAL" نتيجة لجملة من التحولات والتطورات التي شهدتها كل من القطاع الصيدلاني في الجزائر والسوق الصيدلانية الوطنية. ويمكن إجمال تطور المجمع في خمس مراحل رئيسية على النحو الآتي:

أولاً: مرحلة التأسيس (1963-1989)

تعود بدايات نشأة مجمع صيدال إلى سنة 1963 مع إنشاء الصيدلية المركزية الجزائرية (PCA) ، التي مثلت النواة الأولى للمجمع، حيث أسندت إليها مهام ضمان استيراد وتصنيع وتسويق المنتجات الصيدلانية.

وفي سياق سياسة التأميم التي انتهجتها الجزائر سنة 1971، تم استرجاع وتأميم وحدة الإنتاج بالحرش تحت تسمية "Pharmal"، إضافة إلى تأميم وحدة إنتاج أخرى كانت تابعة لمخبر فرنسي تحت تسمية "Biotic" في السنة نفسها¹.

¹ تسمية أعمرسيتي، دور الإدارة المالية في إدارة الأزمات في المؤسسات الاقتصادية – دراسة حالة مجمع صيدال-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص: العلوم المالية، جامعة الدكتور يحيى فارس، المدية، الجزائر، 2020/2019، ص184، 185.

في سنة 1982، تم تحويل الصيدلية المركزية الجزائرية (PCA) إلى المؤسسة الوطنية للإنتاج الصيدلاني (ENPP) Entreprise Nationale de Production Pharmaceutique، وذلك بموجب المرسوم الرئاسي رقم 82/161 المؤرخ في 24 أبريل 1982، حيث أصبحت هذه المؤسسة تحت وصاية وزارة الطاقة والصناعات الكيماوية والبتروكيماوية، وتمثلت أصولها في وحدات الإنتاج المتواجدة بالعاصمة.

وفي سنة 1985، أعيدت تسمية المؤسسة الوطنية للإنتاج الصيدلاني (ENPP) لتصبح "صيدال" (SAIDAL). كما شهدت سنة 1987 عملية دمج مركب المضادات الحيوية "Antibiotical" الكائن بالمدينة ضمن هيكل مؤسسة صيدال.

وفي سنة 1989، وفي إطار تطبيق سياسة استقلالية المؤسسات، تم تحويل مؤسسة صيدال إلى مؤسسة عمومية اقتصادية تتمتع بالاستقلالية في التسيير. كما تم اختيارها ضمن أوائل الشركات الوطنية التي تبنت شكل شركة ذات أسهم (SPA)¹.

ثانيا: مرحلة التحول (1990-1999)

في سنة 1993، أدخلت تعديلات على النظام الأساسي لشركة صيدال، مما أتاح لها توسيع مجال نشاطها ليشمل مختلف العمليات الصناعية والتجارية ذات الصلة، وذلك من خلال إنشاء فروع تابعة لها. كما كان رأس مال الشركة مملوكا بالكامل للشركة القابضة "كيمياء-صيدلة".

ومع نهاية سنة 1997، اعتمدت الشركة برنامج إصلاح هيكلي، تحولت بموجبه إلى مجمع صناعي يضم ثلاثة فروع رئيسية، هي: فرع "فارمال Pharmal"، فرع "المضادات الحيوية Antibiotical"، وفرع "بيوتيك Biotic"، وذلك تحت تسمية مجمع "صيدال".

¹ Historique de groupe SAIDAL sur la site : www.saidalgroupe.dz , consulté la 01/02/2026 à 10 :20.

وفي سنة 1999، تم إدراج مجمع صيدال في بورصة الجزائر، حيث تم فتح نسبة 20% من رأسماله أمام المساهمين الخواص. وقد حددت القيمة الأولية للسهم الواحد بـ 800 دج، وهي أول تسعيرة لأسهم المجمع في السوق المالية¹.

وفي السنة نفسها (1999)، أبرم مجمع صيدال اتفاقية شراكة متعددة الأطراف تحت تسمية "أكديما-سيمماكو-جي بي إم"، وذلك مع كل من أكديما (الهيئة العربية)، وسيمماكو (المملكة العربية السعودية)، وجي بي إم (الأردن). وقد أسفرت هذه الشراكة عن إنشاء شركة "TAPHCO"، التي أسندت إليها مهام تصنيع وتسويق واستيراد المنتجات الصيدلانية، بهدف إنجاز مصنع متخصص في إنتاج الأشكال الصلبة بمنطقة الرغاية².

ثالثا: مرحلة التوسع (2000-2010)

في سنة 2006، تم الافتتاح الرسمي لمصنع إنتاج الأنسولين بقسنطينة.

وفي سنة 2009، قامت صيدال برفع حصتها في رأس مال شركة "SOMEDIAL" لتصل إلى 59%.

أما في سنة 2010، فقد عززت صيدال استثماراتها من خلال اقتناء نسبة 20% من رأس مال شركة "IBERAL"، كما رفعت حصتها في رأس مال شركة "TAPHCO" من 38.75%.

¹ ليلي صالح، واقع الصناعة الدوائية في الجزائر وسبل تعزيز تنافسيتها في ظل الانفتاح الاقتصادي (دراسة حالة مجمع صيدال)، أطروحة دكتوراه ل.م.د، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص: اقتصاد دولي، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2020/2019، ص181.

² جعفر سعدي، رشيد مناصرية، أهمية الشراكة الاستراتيجية في تحسين الأداء الاقتصادي في مجمع صيدال، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، المجلد 02، العدد 15، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2019، ص59.

إلى 44.51%. وفي السنة نفسها، استأنف مجمع صيدال أشغال إنجاز مصنع شركة "TAPHCO" بعد توقف دام تسع سنوات، ليتم استلامه رسميا سنة 2015¹.

رابعا: مرحلة الشراكات والتحديث التكنولوجي (2011-2020)

في سنة 2011، قام مجمع صيدال برفع حصته في رأس مال شركة "إيبيرال" إلى 60%. وفي سنة 2013، شهد قطاع الصناعة الصيدلانية تعزيزا من خلال إنشاء ثلاث وحدات لإنتاج الأدوية الجنيسة في كل من الحراش وشرشال وقسنطينة، وذلك عبر توقيع عقود إنجاز المشاريع الثلاثة بين مجمع صيدال من جهة، وثلاث شركات شريكة من جهة أخرى، هي: الإيطالية "بوناطي"، الإسبانية "OMT"، والجزائرية "سوفتال".

كما وقع مجمع صيدال اتفاقية تعاون مع معهد باستور الجزائري ومخابر "سانوفي باستور" لإنشاء شركة مختلطة لإنتاج اللقاحات في الجزائر.

"جلفار - الخليج للصناعات الدوائية" هو مخبر إماراتي رائد في صناعة الأدوية بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وقد تم إبرام الشراكة بينه وبين مجمع صيدال عبر دمج "جلفار" مع رأس مال شركة "إيبيرال" (فرع صيدال)، والتي كانت تمتلك وحدة إنتاج منفذة جزئيا².

نلاحظ أن في الفترة الممتدة بين 2010 و 2015، ركز مجمع صيدال على استراتيجية الشراكة مع المخابر الأجنبية بهدف نقل التكنولوجيا وزيادة القدرة الإنتاجية، مما أسهم في توسيع تشكيلة الأدوية، خصوصا الأدوية الجنيسة، وبالتالي الانتقال نحو نموذج صناعي أكثر انفتاحا وتكاملا مع الأسواق الدولية.

¹ Historique de groupe SAIDAL sur le site : www.saidalgroupe.dz , consulté le 01/02/2026 à 15 :10.

² جعفر سعدي، رشيد مناصرية، مرجع سابق، ص59، ص60، ص69.

في سنة 2016، دشّن مجمع صيدال المركز الوطني للتكافؤ البيولوجي، وهو الأول من نوعه في الجزائر، بهدف تطوير الأدوية الجنيسة وفق المعايير الدولية وتقليل الاعتماد على الاستيراد¹.

خامسا: مرحلة الابتكار والتوسع الدولي (2021-2025)

بعد جائحة كورونا، ركزت الدولة على تعزيز الإنتاج المحلي للأدوية وتقليل الاعتماد على الاستيراد. وفي سنة 2024، وقعت شركة صيدال اتفاقية جديدة مع "سانوفي" (مؤسسة صيدلانية فرنسية) لإنتاج الأنسولين، بالإضافة إلى لقاح الأطفال السداسي، والأجسام المضادة وحيدة النسيلة، وعدد من أدوية السرطان من أحدث الجيل².

وفي بداية سنة 2025، أطلق مجمع صيدال مشروع التسلسل الصيدلاني في مصنع شرشال، والذي يقوم على تخصيص رمز فريد لكل علبة دواء، ما يتيح تتبع مسارها منذ مرحلة الإنتاج وحتى وصولها إلى المستهلك النهائي. ويهدف هذا المشروع إلى مكافحة التزوير والمنتجات المزيفة، ويعتبر نقطة تحول هامة للمجمع، حيث يلتزم بمعايير دولية تفتح آفاق التصدير إلى أسواق تتسم بمتطلبات عالية مثل أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، بما يعزز من جودة وأمان الأدوية للمستهلكين على المستوى العالمي³.

في أكتوبر 2025، أبرم مجمع صيدال اتفاقية شراكة مع شركة "نوفونورديسك Novo Nordisk"، الفرع المحلي للعملاق الدنماركي المتخصص عالميا في علاجات مرضى السكري والسمنة، في خطوة تعد نقلة نوعية في التعاون الصيدلاني الجزائري-الدنماركي. وتمثل هذه الشراكة أساسا لتطوير جزيئات الجيل القادم بشكل مشترك، بما في ذلك تركيبات الأنسولين المبتكرة، حيث تم

¹الموقع الرسمي لمجمع صيدال www.saidalgroupe.dz تم الاطلاع عليه يوم 2026/04/01 على الساعة 17:05.

²موقع www.algeriainvest.com ، تم الاطلاع عليه يوم 2026/04/01 على الساعة 18:00.

³ الموقع الرسمي لمجمع صيدال www.saidalgroupe.dz تم الاطلاع عليه يوم 2026/04/01 على الساعة 18:15.

الإعلان عن إطلاق أقلام الأنسولين الحديثة في السوق الجزائرية نهاية العام نفسه. وفي إطار الابتكار المستدام، يركز التعاون بين الشركتين على نقل التكنولوجيا وتبادل الخبرات لتعزيز القدرات الإنتاجية والتطويرية محليا¹.

وفي نهاية سنة 2025، أطلق مجمع صيدال مشاريع لتطوير أكثر من 100 منتج صيدلاني جديد بالتعاون مع شريك إيراني، شملت المواد البيبتيدية، ومواد التطعيم، وأدوية مكافحة السرطان، واللقاحات البيطرية، وغيرها من المنتجات المتقدمة.

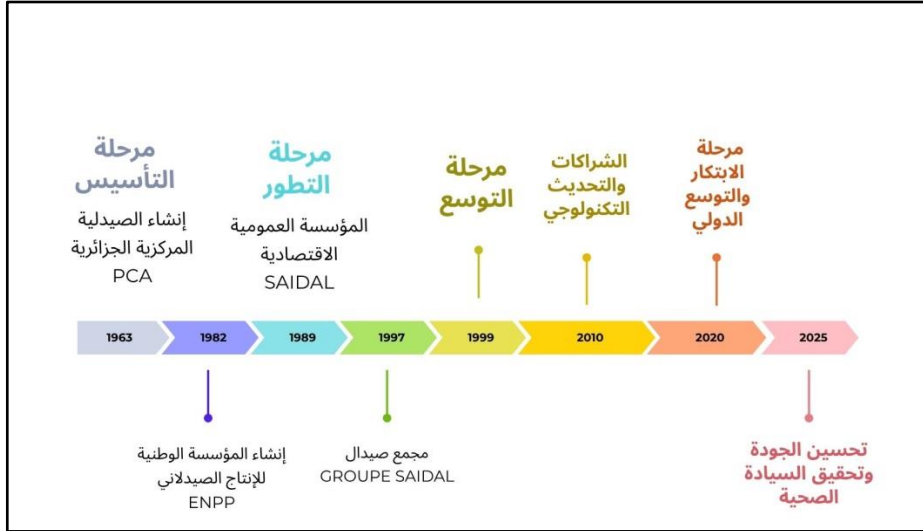
كما وقع مجمع صيدال اتفاقية شراكة مع الشركة القابضة "مدار" لإنجاز عيادة متخصصة في العلاج بالخلايا الجذعية والمناعية، وهي الأولى من نوعها في إفريقيا، بهدف التكفل بالعديد من الأمراض المستعصية والمزمنة مثل أمراض القلب. وتبلغ مدة تنفيذ المشروع ما بين سنة ونصف وستين، بتكلفة تصل إلى 65 مليون يورو².

إن المتتبع لمسار مجمع صيدال يلاحظ بوضوح أن إدارة المجمع تدرك تماما أهمية الشراكات الدولية، التي تسهم في تعزيز صورة المجمع وسمعته من خلال اقتران اسمه بمؤسسات عالمية مرموقة في مجال الأدوية. وقد أسفر هذا التوجه عن تحول مجمع صيدال من كونه مجرد منتج محلي إلى مجمع دوائي مبتكر على المستوى الإقليمي، يتميز بالقدرة على الابتكار والمنافسة في أسواق متقدمة.

¹ موقع www.dzair-tube.dz ، تم الاطلاع عليه يوم 2026/04/01 على الساعة 18:45.
² وكالة الأنباء الجزائرية على الموقع www.aps.dz ، تم الاطلاع عليه يوم 2026/04/02 على الساعة 13:00.

ويمكن تلخيص جميع المراحل المذكورة أعلاه في الشكل الموالي:

الشكل رقم (19): ملخص لمراحل تطور مجمع "صيدال"



المصدر: من إعداد الطالبة

المطلب الثاني: تعريف عام لمجمع "صيدال"

مجمع "صيدال" هو عبارة عن شركة ذات أسهم (SPA)، برأس مال قدره 2.500.000.000 دج، 80% منه ملك للدولة و 20% المتبقية قد تم التنازل عنها سنة 1999 عن طريق البورصة إلى المستثمرين من المؤسسات والأشخاص.

يقع مقره الإجتماعي بالدار البيضاء بولاية الجزائر. يمتلك المجمع حاليا 8 مواقع إنتاج تقع في الجزائر العاصمة، المدينة، قسنطينة، عنابة، وشرشال.

يبلغ متوسط الإنتاج السنوي لهذه المصانع مجتمعة 250 مليون وحدة للبيع. ومن بين هذه المصانع، تم تشغيل ثلاث وحدات متخصصة جديدة كجزء من خطة التطوير. وتقع هذه المصانع، التي تم إنشاؤها وفقا لمعايير صناعة الأدوية الدولية في الحراش (للأشكال الجافة)، وشرشال وقسنطينة (للأدوية السائلة).

كما يعتمد المجمع على نظام جودة صارم يجمع بين شهادات دولية (ISO) ومعايير صناعية (GMP) ورقابة وطنية. فقد تحصل في فيفري 2005 على شهادة الجودة 9001 « ISO » نسخة 2000 من طرف المنظمة الفرنسية للمراجعة والجودة " Association Français d'Audit "Qualité AFAQ

كما يعد مصنع الحراش الجديد أول مصنع يتم إنجازه ضمن خطة التنمية للفترة 2010/2014، حيث تم تصميم هذا المصنع بالكامل وفقا لمعايير التصنيع الجديد Good Manufacturing Practices (GMP).

ويوجد في قلب أنشطة المصنع مخبر مراقبة الجودة الذي يضمن المراقبة المستمرة للأدوية في جميع مراحل التصنيع¹.

يهدف مجمع "صيدال" إلى تحقيق جملة من الأهداف الاستراتيجية، من أبرزها ضمان الأمن الدوائي وتعزيزه، من خلال السعي إلى تلبية أكبر نسبة ممكنة من الاحتياجات الوطنية من الأدوية، بما يساهم في تقليص الاعتماد على الاستيراد. كما يعمل المجمع على تكثيف جهوده في مجالي التسويق والإعلام الطبي ضمن الإطار التجاري، بهدف رفع مستوى الإنتاجية وتحسين جودة المنتجات. إضافة إلى ذلك، يتبنى سياسة قائمة على إبرام شراكات مع مخابر ذات سمعة عالمية، بما يسمح بنقل التكنولوجيا والاستفادة من الخبرات المتقدمة في هذا المجال².

من جهة أخرى، يسعى مجمع "صيدال" إلى خلق مناصب شغل جديدة من خلال التوسع في إنشاء فروع واستثمارات حديثة، بما يعزز دوره في التنمية الاقتصادية. كما يهدف إلى تحقيق الاستقلالية المالية وضمان الاستدامة، عبر الحفاظ على التوازنات المالية وتحسين القدرة التنافسية لمنتجاته في السوق³. إضافة إلى ذلك، يعمل المجمع على تعزيز مكانته الريادية في مجال إنتاج الأدوية الجنيسة، مع السعي إلى ترسيخ حضوره الفعال على المستويين المحلي والإقليمي، والانفتاح على الأسواق العالمية. وفي هذا الإطار، يحرص المجمع على تنفيذ مخططاته الاستراتيجية التطويرية، بما يضمن مواكبة التقدم العلمي والاستمرار في البحث والابتكار⁴.

¹ www.saidalgroup.dz , consulté le 03/04/2026 à 07 :25.

² ليلي صالح، مرجع سابق، ص182.

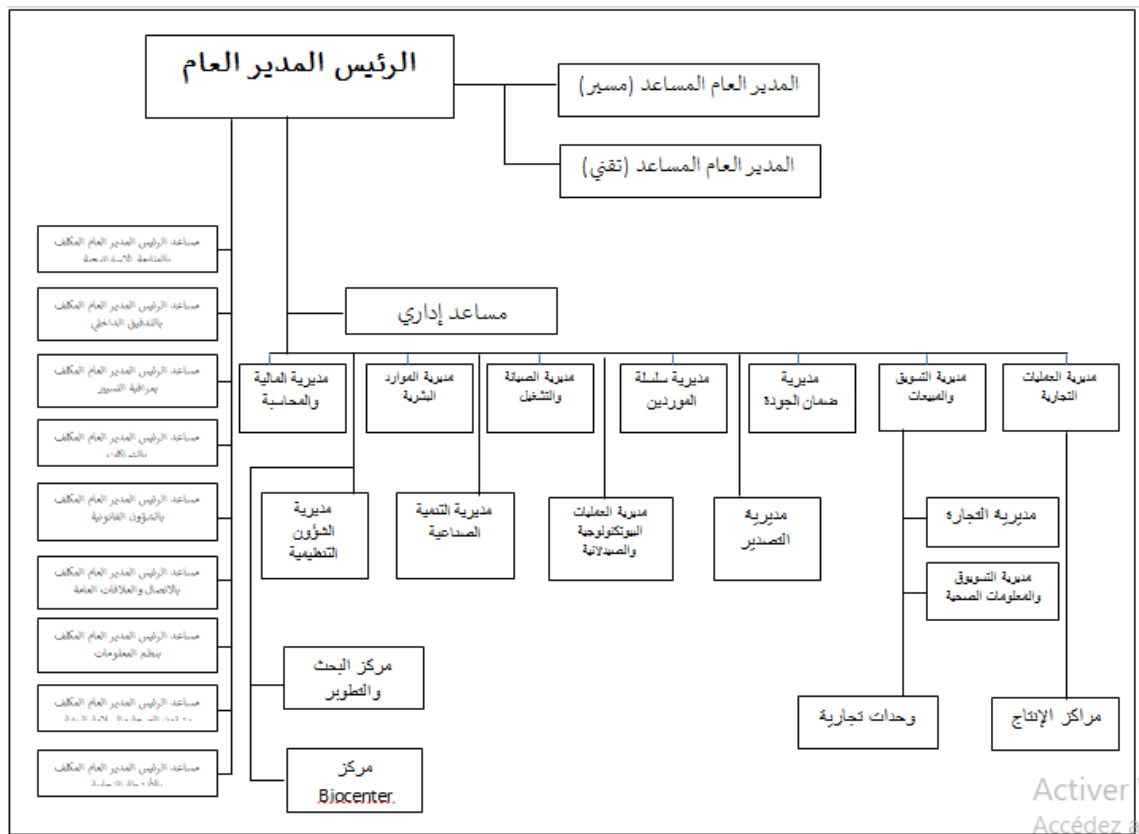
³ سليمان عبد الحكيم، دور جودة المعلومات المحاسبية في ترشيد قرار الاستثمار في ظل النظام المحاسبي والمالي الجديد دراسة حالة مؤسسة اقتصادية – الجزائر، أطروحة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2020/2019، ص248.

⁴ نسمة أعرستي، مرجع سابق، ص190، 191.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لمجمع "صيدال"

في إطار سعيه للتكيف مع البيئة التنافسية التي ينشط ضمنها، واستجابة للتطورات المتسارعة التي يشهدها سوق الأدوية، يعمل مجمع "صيدال" باستمرار على تحسين هيكله التنظيمي، بما يضمن توافقه مع أهدافه الاستراتيجية والاستجابة الفعالة لمتطلبات المرحلة الراهنة. وعلى هذا الأساس، كان آخر تعديل للهيكل التنظيمي للمجمع في جانفي 2024. وهذا ما سوف نتطرق إليه من خلال الشكل الموالي:.

الشكل رقم (20): الهيكل التنظيمي لمجمع "صيدال"



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق داخلية لمجمع "صيدال" (الملحق رقم 05)

ويمكن توضيح الهيكل التنظيمي للمجمع كما يلي:¹

أولاً: الرئيس المدير العام

يعتبر المسؤول الأول عن تسيير المجمع والإشراف على توجيه قراراته نحو المديرين المركزيين، حيث يضطلع بجملة من المهام الأساسية، من أبرزها:

- تحديد الاستراتيجية العامة للمجمع، ووضع السياسات التي يتم اتباعها، مع الإشراف على توجيه القرارات إلى المديرين المركزيين؛
- تمثيل المجمع على المستويين الداخلي والخارجي؛
- عقد اجتماعات دورية مع مجلس الإدارة لمتابعة التطورات الجارية على مستوى المجمع.

ثانياً: مساعد المديرية

وهو المسؤول الثاني عن تسيير المجمع، مهمته تقديم الدعم الإداري للرئيس المدير العام أو للمديرين المركزيين.

ثالثاً: المديرية الوظيفية

1- مديرية المحاسبة والمالية: تختص بالاستراتيجيات المالية والمحاسبية لمجمع "صيدال"، متابعة إعداد القوائم المالية للشركة الأم والمجمع ككل، بالإضافة إلى التحليل المالي وتسيير الموازنة.

¹ معلومات تم الحصول عليها بالاعتماد على وثائق داخلية لمجمع "صيدال" 2026.

- 2- مديرية الموارد البشرية: تقوم بمجموعة التوجيهات والإجراءات التي يتم إعدادها مع ما يتوافق مع الاستراتيجية العامة للمجمع وأهدافه التنموية. حيث تضمن التسيير الأمثل للموارد البشرية وتطوير كفاءاتها بما يخدم تحقيق الأهداف التنظيمية.
- 3- مديرية الممتلكات والوسائل العامة: تضمن تسيير ومتابعة والحفاظ على الأصول المادية والعقارية للمجمع، سواء من الناحية القانونية أو الإدارية. كما تقوم بتسيير الوسائل العامة والموارد المشتركة من خلال تنظيم استخدام هذه الموارد بكفاءة ومتابعة أدائها.
- 4- مديرية سلسلة التموين: تهدف إلى تحسين تكاليف العمليات اللوجستية مع ضمان رضا جميع الأطراف المعنية، من خلال تبني استراتيجيات فعالة لتخطيط وتسيير الموارد. بالإضافة إلى تحديد وتقييم المخاطر اللوجستية وإدارتها بشكل استباقي، بهدف تقليل التأثيرات السلبية المحتملة على تدفق المواد الخام والإنتاج والمخزون، بما يضمن استمرارية العمليات التشغيلية وكفاءة الأداء العام للمجمع.
- 5- مديرية ضمان الجودة: هي مديرية تقنية مسؤولة عن توجيه مركز البحث والتطوير فيما يخص تشكيلة المنتجات المطابقة للمواصفات الأصلية. كما تقوم بوضع وتنفيذ خطط تحسين الجودة بهدف رفع مستوى المنتجات والأنشطة في صناعة الأدوية. في هذا السياق، اعتمد مجمع "صيدال" نظام الجودة الشاملة، مما مكنها من الحصول على شهادات ISO المعترف بها دولياً.
- 6- مديرية التسويق والمبيعات: تعمل على دراسة السوق بهدف اقتراح تحسينات على منتجات المجمع، كما تهدف إلى تعزيز الجانب التسويقي من خلال التعريف بهذه المنتجات وتطوير صورتها وزيادة حصتها في السوق. وتتكون من ثلاث وحدات تجارية.

7- مديرية العمليات الصناعية: تتولى مسؤولية الإشراف على العمليات الإنتاجية والتصنيعية داخل المجمع، وضمان تحسين كفاءة الإنتاج وجودة المنتجات، بالإضافة إلى إبرام شراكات صناعية رفيعة المستوى مع مؤسسات البحث، والمخابر، وضمان الرقابة على التوازن الاقتصادي للمواقع الصناعية. وتتكون من 8 وحدات إنتاج (المدينة، جسر قسنطينة، قسنطينة 1، شرشال، الحراش، دار البيضاء، عنابة، قسنطينة 2).

8- مديرية الشؤون التنظيمية: مهمتها اقتراح وتنفيذ الاستراتيجية التقنية والتنظيمية للمجموعة لضمان الامتثال للأنظمة الدوائية خلال مراحل تطوير المنتجات وتسجيلها وتسويقها.

9- مديرية التنمية الصناعية: تهتم بالإشراف على إطلاق وتنفيذ مشاريع الاستثمار بما يتماشى مع الخطة الاستراتيجية للمجمع، كما تسهر على تحسين وتطوير أساليب الإنتاج عبر اعتماد التكنولوجيا الحديثة لضمان رفع الكفاءة والجودة.

10- مديرية العمليات البيوتكنولوجية والصيدلانية: تتمثل مهامها في تقديم الإعلام الطبي ومراجعة ملفات الأدوية، إضافة إلى إعداد ونشر مختلف أدوات التكوين والإعلام الطبي، ووضع سياسات لمراقبة الجودة والمعايير النوعية.

11- مديرية التصدير: تتولى مهمة وضع وتنفيذ استراتيجية تصدير الشركة، وتطوير وإدارة أنشطة التصدير، تحديد فرص جديدة في الأسواق الخارجية، وتوجيه جهود الترويج نحو الأسواق الواعدة، كما تقوم باقتراح كافة الإجراءات الهادفة إلى تعزيز المبيعات المصدرة.

12- مديرية التجارة: تقوم بتحديد وتنفيذ السياسة التجارية وإجراءات تطوير المبيعات، وإعداد الخطة الترويجية، وضمان إدارة العلاقات المهنية مع العملاء، والمساهمة في تحديد طبيعة وحجم المنتجات التي ينبغي إطلاقها أو الاحتفاظ بها أو إيقافها.

13- مديرية التسويق، والمعلومات الصحية: تتولى تحديد وإدارة ميزانية الترويج الطبي

مع متابعة تنفيذه، وضمان الإشراف على فرق الإعلام الطبي والتسويق، بالإضافة إلى

اعتماد ومراقبة تنفيذ الخطط التسويقية.

رابعاً: مركز البحث والتطوير

يساهم مركز البحث والتطوير في ضمان استمرارية وديمومة المجمع من خلال التركيز على تطوير الأدوية الجيدة وتقديم النوعية العلمية للمنتجات المطورة. يقوم المركز بالمشاركة في اقتراح قائمة الأدوية الواجب تطويرها استناداً إلى الدراسات التقنية، والمساهمة في الدراسات الحيوية والتقنية المرتبطة بها. كما يهدف المركز إلى تعزيز الربط بين المجمع وعالم الأبحاث الصيدلانية لضمان تنافسية عالية، وتقديم الدعم الفني للمصانع، وتكوين الكوادر الفنية، ومتابعة المستجدات التكنولوجية في العلوم الصيدلانية¹.

خامساً: مركز التكافؤ الحيوي

باعتباره نشاط جديد دخل من خلال إنشاء أول مركز في الجزائر متخصص في دراسات التكافؤ الحيوي. وقد زود هذا الهيكل الجديد بعيادة ومخابر تضم جميع المنشآت والتجهيزات اللازمة لإجراء دراسات التكافؤ الحيوي، وذلك وفقاً للمتطلبات التنظيمية المعمول بها. على أمل أن يكون هذا المركز قادراً على تقديم خدمات لفائدة جميع الفاعلين في القطاع.

¹ سليمان عبد الحكيم، مرجع سابق، ص 252، 253.

المبحث الثاني: تأثير الشفافية في الإفصاح على جودة المعلومات المحاسبية وتفعيل حوكمة الشركات بمجمع "صيدال"

يهدف هذا المبحث إلى عرض القوائم المالية لمجمع صيدال، وتحليلها بغرض تقييم مدى التزامه بمتطلبات الشفافية في الإفصاح، وذلك وفقا لما ينص عليه النظام المحاسبي المالي SCF فيما يتعلق بإعداد وعرض القوائم المالية، وكذلك استنادا إلى معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS ذات الصلة. كما يسعى هذا التحليل إلى التحقق من مدى توافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ضمن القوائم المالية للمجمع.

المطلب الأول: عرض وتحليل القوائم المالية لمجمع "صيدال"

يقوم مجمع صيدال، خلال شهر جوان الذي يلي تاريخ إقفال السنة المالية، بنشر قوائمه المالية المجمعة، والمتمثلة في الميزانية، وجدول حسابات النتائج، وجدول تدفقات الخزينة، وجدول تغير الأموال الخاصة، بالإضافة إلى ملاحق القوائم المالية. ويتم ذلك بعد المصادقة عليها من طرف محافظ الحسابات. كما تنشر هذه القوائم عبر الموقع الإلكتروني للمجمع ضمن التقرير السنوي لمجلس الإدارة، وكذلك من خلال موقع بورصة الجزائر، نظرا لكون مجمع صيدال من بين أوائل المؤسسات المدرجة في البورصة منذ سنة 1999.

وسيتم في هذا المطلب عرض وتحليل كل من الميزانية، جدول حسابات النتائج، جدول تدفقات الخزينة وجدول تغير الأموال الخاصة لمجمع صيدال، وذلك للفترة الممتدة من سنة 2022 إلى سنة 2024.

أولاً: عرض وتحليل ميزانية مجمع "صيدال"

1- عرض ميزانية الأصول:

يبين الجدول الموالي جانب الأصول لقائمة الميزانية لمجمع "صيدال" محل الدراسة وذلك لثلاثة سنوات متتالية (2022-2023-2024):

الجدول رقم (04): أصول ميزانية مجمع "صيدال" الوحدة: دج

الأصول	2022	2023	2024
الأصول غير الجارية			
فارق الاقتناء (good will)	141.648.564,00	141.648.564,00	141.648.564,00
تثبيات معنوية	122.062.837,32	84.756.776,68	81.266.350,90
تثبيات عينية	00	00	00
أراضي	4.398.481.823,42	4.398.481.823,42	4.398.481.823,42
مباني	7.334.722.260,58	7.285.429.898,79	7.394.036.531,91
تثبيات عينية أخرى	5.628.621.109,75	5.906.892.521,33	6.983.689.192,30
تثبيات امتياز	316.872.000,00	305.136.000,00	180.464.031,00
تثبيات جاري إنجازها	4.410.193.665,04	4.880.968.650,41	5.851.885.222,53
تثبيات مالية	00	00	00
سندات موضوعة	2.218.965.232,68	2.279.647.052,62	2.277.408.926,12
موضع معادلة- شركات زميلة			

الفصل الرابع الشفافية في الإفصاح وتأثيرها على جودة المعلومة المحاسبية وتفعيل الحوكمة بمجمع "صيدال"

74.567.575,00	44.657.575,00	108.983.412,24-	مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها
100.000.000,00	102.000.000,00	1.000.000.000,00	سندات أخرى مثبتة
69.342.720,29	232.616.991,36	33.330.823,74	قروض وأصول مالية أخرى غير جارية
363.060.269,31	324.229.113,15	244.260.019,92	ضرائب مؤجلة - أصول
27.915.851.206,78	25.986.464.966,76	25.740.174.924,21	مجموع الأصول غير الجارية
			أصول جارية
9.473.947.086,64	9.057.978.766,67	6.453.249.221,43	مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ
00	00	00	حسابات دائنة واستخدامات مماثلة
9.452.987.024,55	8.470.783.838,65	7.072.433.343,72	زبائن
1.653.268.209,44	1.334.889.869,65	1.468.499.117,14	مدينون آخرون
453.517.963,05	444.517.344,45	335.215.938,20	ضرائب
00	26.125.000,00	00	أصول جارية أخرى
00	00	00	موجودات وما شابهها
21.559.989,19	18.559.989,19	18.559.989,19	الأموال الموظفة وأصول مالية جارية أخرى

4.550.426.794,15	3.978.744.828,04	3.792.667.765,85	الخزينة
25.605.707.067,02	23.331.599.636,65	19.140.625.375,53	مجموع الأصول الجارية
53.521.558.273,80	49.318.064.603,41	44.880.800.299,74	المجموع العام للأصول

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الملحق رقم (06).

2- عرض ميزانية الخصوم:

يبين الجدول الموالي جانب الخصوم لقائمة الميزانية لمجمع "صيدال" وذلك لثلاثة سنوات متتالية (2022-2023-2024):

الجدول رقم (05): خصوم ميزانية مجمع "صيدال" الوحدة: دج

2024	2023	2022	الخصوم
			الأموال الخاصة
411.677.000,00	2.500.000.000,00	2.500.000.000,00	رأس مال تم إصداره
2.500.000.000,00	411.677.000,00	411.677.000,00	إعانات من الدولة
00	00	00	أموال خاصة أخرى
15.796.006.288,78	15.796.006.288,78	15.796.006.288,78	علاوات واحتياطات (احتياطات مدمجة)
3.055.746.033,29	3.055.746.033,29	3.055.720.451,96	فرق إعادة التقييم
1.293.259.400,68	1.315.412.427,53	1.463.082.352,04	فرق التقييم
1.057.208.444,64	1.990.796.716,09	2.987.159.711,62-	النتيجة الصافية للمجمع

2.256.380.537,96-	3.996.750.489,78-	2.092.312.082,35-	رؤوس أموال خاصة أخرى-ترحيل من جديد
900.042.305,82	851.608.361,63	818.357.587,56	حصة ذوي الأقلية
22.757.558.935,26	21.924.496.337,55	18.965.371.886,37	مجموع الأموال الخاصة
			الخصوم غير الجارية
15.241.733.235,29	14.536.063.678,66	14.259.371.288,67	القروض والديون المالية
00	526.917,47	7.110.987,15	الضرائب (المؤجلة والمرصود لها)
180.464.031,00	305.136.000,00	316.872.000,00	ديون أخرى غير جارية
1.588.702.944,66	1.443.416.318,74	1.028.540.134,63	مؤونات ومنتجات مثبتة مسبقا
17.010.900.210,95	16.285.142.914,87	15.611.894.410,45	مجموع الخصوم غير الجارية
			الخصوم الجارية
4.391.376.068,68	4.027.388.248,21	3.293.487.276,35	الموردون والحسابات الملحقة
77.032.472,69	102.166.580,93	125.547.764,68	الضرائب
4.352.593.979,16	4.143.574.159,84	5.080.009.086,66	ديون أخرى
4.932.096.607,06	2.835.296.362,01	1.804.489.875,23	خزينة الخصوم

13.753.099.127,59	11.108.425.350,99	10.303.534.002,92	مجموع الخصوم الجارية
53.521.558.273,80	49.318.064.603,41	44.880.800.299,74	المجموع العام للخصوم

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الملحق رقم (07).

تتضمن الميزانية عرضاً للبيانات المالية الخاصة بنشاط المؤسسة لثلاث سنوات متتالية (2022، 2023، 2024)، وذلك في شكل جدول يبرز الأصول والخصوم. وقد تم تصنيف الأصول إلى أصول جارية وأصول غير جارية، كما صنفّت الخصوم إلى أموال خاصة، وخصوم جارية، وخصوم غير جارية، وذلك وفقاً لمبدأ السنوية الذي يميز بين الأصول التي تتجاوز مدة الاحتفاظ بها سنة واحدة وتلك التي تقل مدتها عن سنة، وكذلك بين الالتزامات التي تتجاوز فترة استحقاقها سنة وتلك التي تستحق خلال أقل من سنة.

كما تم ترتيب الأصول في الميزانية حسب درجة السيولة، حيث تعرض الأصول الأقل سيولة في أعلى الميزانية، في حين تدرج الأصول الأكثر قابلية للتحويل إلى سيولة في أسفلها. وبالمثل، تم ترتيب الخصوم وفق درجة الاستحقاق، إذ تعرض الالتزامات طويلة الأجل في أعلى الميزانية، بينما تدرج الالتزامات قصيرة الأجل في أسفلها.

ويلاحظ أيضاً وجود اتساق في عرض وتصنيف عناصر الأصول والخصوم والأموال الخاصة خلال الفترة محل الدراسة.

كما تضمنت الميزانية الحد الأدنى من المعلومات الواجب الإفصاح عنها ضمن عناصر الأصول والخصوم في الميزانية المجمعة. ففي جانب الأصول، شملت البيانات كلا من التثبيات المعنوية،

واللتبثبات العينية، والتبثبات المالية، والمخزونات، والحسابات الدائنة وما يماثلها، بالإضافة إلى الموجودات وما شابهها، بما في ذلك الخزينة.

أما في جانب الخصوم، فقد تضمنت الميزانية الأموال الخاصة، بما يشمل رأس المال، والعلاوات، والاحتياطات، إلى جانب النتيجة الصافية. كما شملت الخصوم كذلك عناصر إضافية تتمثل في رؤوس الأموال الخاصة (الأرباح المرحلة من جديد)، وحصة الشركة الأم، وحصة ذوي الأقلية. بالإضافة إلى ذلك، تضمنت الخصوم غير الجارية القروض والديون المالية، والضرائب المؤجلة، والمؤونات، والمنتجات المثبتة مسبقاً. أما الخصوم الجارية، فقد شملت الموردين والحسابات الملحق، والضرائب، والديون الأخرى، وخزينة الخصوم.

وبناء على ما سبق، يتضح أن الممارسات المعتمدة من طرف مجمع "صيدال" فيما يتعلق بإعداد والإفصاح عن قائمة الميزانية تتماشى مع المتطلبات المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي، كما تتوافق مع ما جاءت به معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية (IAS/IFRS).

ثانياً: عرض وتحليل جدول حسابات النتائج لمجمع "صيدال"

يبين الجدول الموالي حسابات النتائج لمجمع "صيدال" وذلك لثلاثة سنوات متتالية (2022-2023-2024):

الجدول رقم (06): جدول حساب النتيجة حسب الطبيعة لمجمع "صيدال" الوحدة: دج

البيان	2022	2023	2024
رقم الأعمال	15.518.343.549,99	19.410.065.548,95	23.733.584.878,73
تغير مخزونات	1.916.701.144,87	1.058.796.924,81	262.093.175,97

المنتجات المصنعة والجاري تصنيعها			
الإنتاج المثبت	00	00	00
إعانات الاستغلال	00	00	00
1- إنتاج السنة المالية	23.995.678.054,7 0	20.468.862.473,7 6	17.435.044.694,8 6
المشتريات المستهلكة	-	-	-
	14.291.896.750,04	11.115.868.671,92	10.304.903.076,96
الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى	2.200.380.115,78-	1.489.204.960,88-	1.250.061.996,09-
2- استهلاك السنة المالية	- 16.492.276.865,8 2	- 12.605.073.632,8 0	- 11.554.965.073,0 5
3- القيمة المضافة للاستغلال (2-1)	7.503.401.188,88	7.863.788.840,96	5.880.079.621,81
أعباء العاملين	5.602.454.720,47-	4.483.796.798,67-	3.943.686.171,34-
الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة	176.459.575,24-	244.097.338,36-	136.922.185,18-
4- الفائض الإجمالي عن الاستغلال	1.724.486.893,17	3.135.894.703,93	1.799.471.265,29

440.779.503,35	70.725.663,54	111.250.981,17	النواتج العملياتية الأخرى
149.876.506,31-	155.096.606,75-	157.427.854,84-	الأعباء العملياتية الأخرى
1.279.988.308,41-	1.156.201.214,80-	4.476.289.679,29-	المخصصات للاهلاكات والمؤونات وخسارة القيمة
587.534.748,96	260.845.207,97	261.601.989,89	استرجاع على خسارة القيمة والمؤونات
1.322.936.330,76	2.156.167.753,89	- 2.461.393.297,78	5- النتيجة العملياتية
155.766.169,41	97.635.649,85	145.902.545,02	النواتج المالية
454.585.618,93-	352.200.587,88-	520.845.400,17-	الأعباء المالية
298.819.449,52-	254.564.938,03-	374.942.855,15-	6- النتيجة المالية
1.024.116.881,24	1.901.602.815,86	- 2.836.336.152,93	7- النتيجة العادية قبل الضرائب (6+5)
37.178.469,67-	25.343.390,00-	20.000,00-	الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية
37.537.051,83-	86.553.162,91-	1.525.656,79	الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج

			العادية
25.179.758.476,42	20.898.068.995,12	17.953.800.210,94	مجموع نواتج الأنشطة العادية
-	-	-	مجموع أعباء الأنشطة العادية
24.155.283.013,02	18.935.256.406,35	20.791.682.020,66	
1.024.475.463,40	1.962.812.588,77	- 2.837.881.809,72	8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية
-	-	-	العناصر غير العادية (النواتج)(يطلب بيانها)
-	-	-	العناصر غير العادية (أعباء)(يطلب بيانها)
-	-	-	9- النتيجة غير العادية
1.024.475.463,40	1.962.812.588,77	- 2.837.881.809,72	10- الذ تيجة الصافية للسنة المالية
48.433.944,20-	33.267.897,77-	2.178.182,54-	حصة الفوائد ذات الأقلية في النتيجة الصافية
81.166.925,44	61.252.025,09	147.099.719,36-	حصة المؤسسات

			المشاركة والمشاركة حسب طريقة المعادلة في النتيجة الصافية
1.057.208.444,64	1.990.796.716,09	-	النتيجة الصافية للسنة
		2.987.159.711,62	المالية

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الملحق رقم (08).

يوضح الجدول السابق حساب النتيجة حسب الطبيعة لمجمع صيدال خلال ثلاث سنوات متتالية (2022، 2023، 2024). ويعتمد المجمع في إعداد هذا الجدول على منهجية قائمة على تصنيف المصاريف وفق طبيعتها، حيث يتم عرضها ضمن جدول يتضمن أرصدة السنة الحالية إلى جانب أرصدة السنة السابقة، بما يتيح إجراء مقارنة تحليلية بين الفترتين.

ويلاحظ وجود قدر من الثبات في تصنيف البنود من سنة إلى أخرى، وهو ما يساهم في تعزيز إمكانية إجراء المقارنات اللازمة وتقييم أداء المؤسسة بشكل أكثر دقة وموضوعية.

كما يتبين أن المؤسسة قد قامت بالإفصاح عن مختلف عناصر حساب النتيجة، بما في ذلك الأعباء والإيرادات وكافة الأرصدة المرتبطة بها، الأمر الذي يعكس توفير الحد الأدنى من المعلومات الواجب الإفصاح عنها. ويتوافق ذلك، من حيث الشكل والمضمون، مع متطلبات النظام المحاسبي، وكذلك مع أحكام المعيار المحاسبي الدولي الأول فيما يتعلق بإعداد وعرض جدول حساب النتيجة.

ثالثاً: عرض وتحليل جدول تدفقات الخزينة لمجمع "صيدال"

يبين الجدول المالي تدفقات الخزينة حسب الطريقة المباشرة لمجمع "صيدال" وذلك لسنتي 2022-2023:

الجدول رقم (07): جدول تدفقات الخزينة لمجمع "صيدال" الوحدة: دج

2023	2022	البيان
00	00	<u>تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة</u> <u>العملياتية:</u>
18.345.416.962,63	11.834.724.189,84	المقبوضات من عند الزبائن
18.881.637.715,35-	13.169.777.167,90-	المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين
503.792.412,31-	298.840.820,83-	الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة
00	175.916.814,00-	الضرائب على النتائج المدفوعة
1.040.013.165,03-	1.809.810.612,89-	تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية
00	00	تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية
1.040.013.165,03-	1.809.810.612,89-	صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية (أ)
00	00	<u>تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة</u> <u>الاستثمارية:</u>
680.911.854,22-	511.403.791,05-	المسحوبات عن اقتناء تثبيبات عينية أو معنوية
00	00	التحصيلات من عمليات التنازل عن تثبيبات عينية أو معنوية

الفصل الرابع الشفافية في الإفصاح وتأثيرها على جودة المعلومة المحاسبية وتفعيل الحوكمة بمجمع "صيدال"

102.000.000,00-	00	المسحوبات عن اقتناء تثبيطات مالية
1.000.000.000,00	1.001.000.000,00	التحصيلات من عمليات التنازل عن تثبيطات مالية
44.875.000,00	83.015.000,00	الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية
196.875,00	1.584.811,05	الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة
262.160.020,78	574.196.020,00	صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب)
00	00	<u>تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل:</u>
00	00	التحصيلات في أعقاب لإصدار أسهم
4.350.108,50-	103.608.364,00-	الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها
193.762.832,20	452.482.705,31	التحصيلات المتأتية من القروض
256.291.225,25-	540.595.944,98-	تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة
66.878.501,55-	191.721.603,67-	صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج)
2.221,21	2.586,43-	تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات
844.729.424,59-	1.427.338.782,99-	تغير أموال الخزينة في الفترة (أ+ب+ج)
2.070.613.556,98	3.497.952.339,97	أموال الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية
1.225.884.132,39	2.070.613.556,98	أموال الخزينة ومعادلاتها عند إقفال السنة

المالية		
تغير أموال الخزينة خلال الفترة	1.427.338.782,99-	844.729.424,59-
المقاربة مع النتيجة المحاسبية	2.987.159.711,62-	1.990.796.716,09
	1.559.820.928,63	1.146.067.291,50

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الملحق رقم (09).

يعد مجمع "صيدال" جدول تدفقات الخزينة وفقا للطريقة المباشرة، وتعتبر طريقة مقبولة حسب النظام المحاسبي المالي ومعيار المحاسبة الدولي السابع (IAS7) حيث تعتبر الطريقة الموصى بها من طرف هذا المعيار. وتعتمد هذه الطريقة على عرض الفئات الرئيسية لإجمالي التدفقات النقدية الداخلة والخارجة خلال الفترة المالية.

قامت المؤسسة بعرض إجمالي المقبوضات والمدفوعات المحققة خلال كل من السنة الحالية والسنة السابقة بشكل منفصل، مع تصنيفها وفقا للأنشطة العملياتية (التشغيلية) والاستثمارية والتمويلية. كما تضمن العرض الحد الأدنى من المعلومات الواجب الإفصاح عنها طبقا لمتطلبات النظام المحاسبي المالي والمعيار المحاسبي الدولي رقم (7)، الأمر الذي يساهم في توفير معلومات ملائمة للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، وقابلة للفهم من قبل المستخدمين. إضافة إلى ذلك، نلاحظ وجود اتساق وثبات في أسلوب تبويب وعرض البنود النقدية خلال سنوات الدراسة.

يتضح من خلال ما سبق أن جدول تدفقات الخزينة الخاص بمجمع صيدال قد أعد وعرض وفقا لمتطلبات النظام المحاسبي المالي (SCF) والمعيار المحاسبي الدولي رقم (7)، الذي يلزم المؤسسات بتقديم معلومات تتعلق بالتغيرات الفعلية في النقدية وما يعادلها. كما يقتضي هذا المعيار تصنيف التدفقات النقدية خلال الفترة إلى ثلاث فئات رئيسية، تتمثل في التدفقات الناتجة

عن الأنشطة التشغيلية، والتدفقات المرتبطة بالأنشطة الاستثمارية، إضافة إلى التدفقات الناشئة عن الأنشطة التمويلية.

رابعاً: عرض وتحليل جدول تغيرات الأموال الخاصة لمجمع "صيدال"

يبين الجدول الموالي تغيرات الأموال الخاصة لمجمع "صيدال" لسنة 2023:

الجدول رقم (08): جدول تغيرات الأموال الخاصة لمجمع "صيدال" الوحدة: دج

البيان	رأس المال	علاوة الإصدار	فارق التقييم	فرق إعادة التقييم	الاحتياطات والنتيجة
الرصيد في 31 ديسمبر ن-2	2.500.000.000			5.826.908.436,21	14.585.659.778,83
تغيير الطريقة المحاسبية					
تصحيح الأخطاء الهامة					
إعادة تقييم التقييمات					
مخصصات الدولة					
توزيعات الأرباح					
المدفوعة مكافآت					
منحة التحفيز					
				995.288.552,86-	
				477.965.961,61	

48.694.704,82-					المرتبطة بالقيم المنقولة تخصيص النتيجة حصة ذوي الأقلية من النتيجة الأرباح المرحلة فروق التكافؤ صافي نتيجة السنة المالية
19.038.078,20-					
2.987.159.711,62-	374.981.242,78-				
11.530.767.284,19	4.934.604.602,18			2.500.000.000	الرصيد في 31 ديسمبر - 1
	1.904.438.407,43-				تغيير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التبittات مخصصات الدولة توزيعات الأرباح

المدفوعة					
مكافآت					
منحة التحفيز					
المرتبطة بالقيم					
المنقولة					
تخصيص					
النتيجة	2.987.159.711,62				
حصة ذوي					
الأقلية من	33.250.774,07				
النتيجة					
الأرباح المرحلة					
فروق التكافؤ					
صافي نتيجة					
السنة المالية		147.669.924,51-			
	1.990.796.716,09				
الرصيد في	16.541.974.485,98	2.882.496.270,24		2.500.000.000	
31 ديسمبر					

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الملحق رقم (10).

تعرض المؤسسة، من خلال جدول تغيرات الأموال الخاصة لعام 2023، مكونات أموالها الخاصة للمجمع، والتي تشمل: رأس المال، الاحتياطات، النتيجة الصافية، حصة الشركة المدمجة، حصة ذوي الأقلية، وأرصدها، بالإضافة إلى جميع العمليات المؤثرة في رأس المال. إلا أن المؤسسة قامت بإعداد هذا الجدول لعام 2023 فقط، في حين لم تقم بإعداده للعامين 2022 و 2024، كما

نلاحظ غياب ملاحق القوائم المالية. وعليه، يمكن الاستنتاج بأن المؤسسة لم تلتزم بكافة متطلبات الشفافية في الإفصاح فيما يتعلق بإعداد وعرض القوائم المالية.

وفي الختام، نستخلص من خلال تحليل القوائم المالية لمجمع صيدال أن المؤسسة قد أظهرت درجة عالية من الالتزام بمتطلبات النظام المحاسبي المالي، لا سيما فيما يتعلق بالإفصاح عن القوائم المالية، كما التزمت كذلك بمتطلبات كل من المعيار المحاسبي الدولي الأول والمعيار المحاسبي الدولي السابع.

المطلب الثاني: التحقق من مدى توفر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بالقوائم المالية لمجمع "صيدال"

كما سبق وذكرنا في الفصول النظرية، أن الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية، ينص على مجموعة من الخصائص النوعية التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية حتى تكون عالية الجودة. وقد صنف هذه الخصائص إلى فئتين: خصائص أساسية تتمثل في الملاءمة والتمثيل الصادق (الموثوقية)، وخصائص معززة تشمل القابلية للفهم، والقابلية للمقارنة، والقابلية للتحقق، والتوقيت المناسب. وفي المقابل، اقتصر النظام المحاسبي المالي، ضمن إطاره المفاهيمي (التصوري)، على تحديد أربع خصائص نوعية رئيسية، وهي: الملاءمة، والموثوقية (المصادقية)، والقابلية للفهم، والقابلية للمقارنة.

وسنقوم من خلال هذا المطلب بتقييم مدى قدرة مجمع صيدال على تقديم معلومات محاسبية ذات جودة عالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي، وذلك من خلال دراسة مدى توافر مختلف الإجراءات والضوابط التي تكفل تحقيق الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية. ويستند هذا التقييم إلى تحليل التقرير السنوي لمجلس الإدارة لسنوات الدراسة 2022، 2023، 2024، إضافة إلى المعلومات المنشورة من طرف المؤسسة عبر موقعها الإلكتروني، وكذا البيانات المتاحة حولها في موقع بورصة الجزائر.

أولاً: مدى توفر خاصية الملاءمة

لكي تكون المعلومات المحاسبية ملائمة ومفيدة، يجب توافر ثلاثة شروط أساسية فيها: أولاً، أن تكون القوائم المالية متاحة في المواعيد المحددة وفق الأطر القانونية المعمول بها؛ ثانياً، أن تسهم

في تمكين التنبؤ بأداء المؤسسة المستقبلي؛ وأخيراً، أن تتيح إمكانية تقييم الأداء السابق بهدف تصحيح القرارات المالية والإدارية المتخذة. وهذا ما سوف نتحقق منه من خلال تحليلنا للكشوف المالية لمجمع "صيدال" محل الدراسة:

1- جاهزية القوائم المالية لمجمع "صيدال" في التاريخ المحدد في النصوص القانونية

:(SCF)

تم الالتزام بإعداد القوائم المالية لمجمع صيدال للسنوات المالية 2022-2023-2024 ضمن الفترة المحددة والتي تبلغ أربعة أشهر، أي خلال شهر أفريل بعد تاريخ إقفال السنة المالية. كما تم نشر هذه القوائم بعد المصادقة عليها من قبل محافظي الحسابات في شهر جوان عبر موقع بورصة الجزائر [/https://cosob.dz](https://cosob.dz) . بالإضافة إلى ذلك، تم نشر القوائم المالية لكل من المجمع والشركة الأم من خلال تقرير مجلس الإدارة السنوي، المتاح على الموقع الرسمي للمجمع www.saidalgroup.dz .

2- تقديم معلومات حول التدفقات النقدية الحالية والمستقبلية:

تعد القدرة على تقديم معلومات حول التدفقات النقدية الحالية والمستقبلية من أهم العوامل التي تعزز ملاءمة المعلومات الواردة في القوائم المالية. ويتم ذلك من خلال جدول تدفقات الخزينة، الذي يعكس الوضع النقدي للشركة. وبالنسبة لمجمع صيدال، فقد تم الإفصاح عن جدول تدفقات الخزينة خلال جميع سنوات الدراسة، ما يتيح لمستخدمي القوائم المالية تقييم قدرة المجمع على توليد التدفقات النقدية، وبناء عليه التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية.

3- تقديم معلومات مقارنة بين النتائج المتوقعة والنتائج المحققة:

لكي يتمكن مستخدمو القوائم المالية من تقييم توقعاتهم وقراراتهم السابقة، يجب أن تتاح لهم القدرة على مقارنة الأداء الفعلي مع الخطط الموضوعية، بهدف تحديد الانحرافات واتخاذ القرارات التصحيحية المناسبة. ويقوم مجمع صيدال بتقديم هذه المقارنات بين الأرقام الفعلية والمتوقعة من خلال تقرير مجلس الإدارة. وتجدر الإشارة إلى أن تقرير السنة المالية 2023 تضمن مجموعة من الأحداث الهامة، والتي يمكن تلخيصها في الجدول الموالي:

الجدول رقم (09): مقارنة بين النتائج المتوقعة والنتائج الفعلية لسنة 2023

الوحدة: آلاف دينار جزائري

المقاييس	النتائج المتوقعة	النتائج المحققة	نسبة تحقق التوقعات
رقم الأعمال	19 337 416	19 410 066	100,38%
الإنتاج	17 149 006	16 867 508	98,36%
الموارد البشرية	3 323 عامل	3 349 عامل	100,78%

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقرير مجلس الإدارة لسنة 2023 Rapport De Gestion Du

,Conseil D'Administration du Groupe SAIDAL-Exercice 2023, p45,46.

4- تقديم تنبؤات للدورة المالية المقبلة:

يستعرض تقرير مجلس الإدارة لمجمع صيدال جملة من التنبؤات والتوقعات المتعلقة بالسنة المالية المقبلة. ومن خلال تحليل تقرير سنة 2023، يمكن إبراز أهم هذه التوقعات على النحو الآتي:

4-1- تهدف الشركة إلى تحقيق النتائج التالية خلال سنة 2024:

- المبيعات: 22 471 735 آلاف دينار جزائري.

- المبيعات خارج مجال علاج الأورام: 8 104 292 آلاف دينار جزائري.
- المبيعات في مجال علاج الأورام: 14 367 444 آلاف دينار جزائري.
- عمليات تحصيل المستحقات: 23 551 699 آلاف دينار جزائري.
- الإنتاج: 18 291 696 آلاف دينار جزائري.

2-4- مشاريع صناعية جديدة:

- إنتاج مواد أولية عديدة؛
- إنتاج مجموعات فحص لعدة أمراض مزمنة (مثل السرطان والسكري) بوحدة وهران في إطار شراكة دولية؛
- تطوير منتجات صيدال لتشمل اللقاحات، الأنسولين، قطرات العين؛
- إنجاز مشروع العلاج بالخلايا؛
- إنتاج الأدوية البيطرية.

ثانيا: مدى توفر خاصية الموثوقية (التمثيل الصادق)

تعد ضرورة وضع إجراءات محددة أمرا أساسيا لضمان فرض رقابة مستمرة وفعالة على العمل المحاسبي عبر مختلف مراحل إنتاج المعلومة المحاسبية والمالية داخل المؤسسة. حيث أن تدعيم القوائم المالية برأي مدقق حسابات مستقل (محافظ الحسابات) يعد أمرا ضروريا بمجمع صيدال.

ومن خلال التقارير السنوية لمجلس الإدارة للمجمع للسنوات 2022 و 2023 و 2024، يلاحظ أن المؤسسة قامت بنشر القوائم المالية الخاصة بكل من الشركة الأم والمجمع، إلى جانب تقارير محافظي الحسابات المتعلقة بمدى صحة ومصداقية هذه القوائم. كما خلص المدقق الخارجي،

عقب فحصه للقوائم المالية لمجمع صيدال لسنة 2024، إلى أن حسابات المجمع تعد نظامية وصحيحة، وتعكس بصورة صادقة نتائج أعمال المؤسسة ووضعيتها المالية عند نهاية السنة المالية. (انظر الملحق رقم (I))

ثالثاً: مدى توفر خاصية القابلية للفهم

ترتبط خاصية القابلية للفهم بأساليب عرض وإعداد القوائم المالية، فضلاً عن توفير معلومات تكميلية تسهم في تفسير البنود الواردة ضمنها. وفي هذا الإطار، يمكن إبراز مجموعة من الإجراءات التي يعتمد عليها مجمع صيدال لتعزيز تحقيق هذه الخاصية، وذلك على النحو الآتي:

1- الالتزام بالشكل والمحتوى المحدد للقوائم المالية كما هو منصوص عليه في إطار النظام

المحاسبي المالي المعمول به:

من خلال الاطلاع على القوائم المالية لمجمع صيدال لسنة 2022، 2023، 2024، يلاحظ التزام المؤسسة بمتطلبات العرض والإفصاح المحاسبي المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي، وكذا المعيار المحاسبي الدولي الأول عند إعداد القوائم المالية، حيث جاءت هذه القوائم متطابقة مع النماذج المعتمدة في هذا النظام.

ففيما يتعلق بالميزانية، تتضمن جميع المجاميع المطلوبة في جانبي الأصول والخصوم، مع عرضها وفق ترتيب سليم، وإبراز التمييز بين العناصر الجارية وغير الجارية، إلى جانب توضيح القيم الإجمالية والصافية، وكذا مبالغ الاهتلاكات والمؤنات، مع إدراج الأرصدة المقارنة للفترة السابقة.

أما بالنسبة لجدول حساب النتيجة، فيتضمن بدوره كافة المجاميع الضرورية مرتبة بشكل منطقي، مع إظهار الأرصدة المقارنة للسنة المالية السابقة، بما يعزز من وضوح المعلومات المالية وقابليتها للفهم.

كذلك بالنسبة لجدول تدفقات الخزينة، يقوم مجمع صيدال بإعداده وفق الطريقة المباشرة وهي طريقة مقبولة حسب النظام المحاسبي المالي، كما تضمن العرض الحد الأدنى من المعلومات الواجب الإفصاح عنها طبقا لمتطلبات النظام المحاسبي المالي SCF.

وأخيراً، فيما يخص جدول تغير الأموال الخاصة، فإن المجمع يقوم بعرض مكونات الأموال الخاصة بالإضافة إلى جميع العمليات المؤثرة في رأس المال وفقاً لما ينص عليه النظام المحاسبي المالي. غير أن القوائم المالية لمجمع صيدال لا تتضمن إشارات مرجعية إلى الملاحق، وهو ما قد يؤثر على مستوى الإفصاح ووضوح المعلومات التكميلية المرتبطة ببند هذه القوائم.

2- الالتزام بالمبادئ المحاسبية في إعداد القوائم المالية:

يعتمد مجمع صيدال في إعداد القوائم المالية على مجموعة من المبادئ المحاسبية الأساسية، من بينها: مبدأ ثبات الطرق المحاسبية، ومبدأ استقلالية الدورات المالية، ومبدأ الصورة الصادقة، إضافة إلى مبدأ الأهمية النسبية.

3- توضيح الأساليب والسياسات المحاسبية المتبعة خلال إعداد القوائم المالية:

تتمثل السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية لمجمع صيدال خلال سنة 2022، 2023، و 2024 فيما يلي:

- اعتماد التكلفة التاريخية في تقييم التثبيتات؛

- طريقة الاهتلاك المعتمدة هي الاهتلاك الخطي؛
 - يتم إعداد جدول تدفقات الخزينة وفق الطريقة المباشرة؛
 - يتم إعداد جدول حسابات النتيجة وفق الطبيعة.
- وبناء على ما سبق، يمكن الاستنتاج أن أهم الإجراءات التي تعزز خاصية القابلية للفهم قد تم تحقيقها إلى حد كبير، مما يجعل القوائم المالية لمجمع صيدال تتسم بالوضوح والسهولة في الفهم، مع تقديم المعلومات المالية بشكل منظم يسهل تفسيرها وتحليلها.

رابعاً: مدى توفر خاصية القابلية للمقارنة

تعتبر هذه الخاصية مهمة جداً من منظور النظام المحاسبي المالي، وسنحاول معرفة مدى توفر الإجراءات المحققة لها في القوائم المالية لمجمع "صيدال" لسنة 2022، 2023، و2024:

1- تقديم معلومات مقارنة:

يتضمن كل بند من بنود القوائم المالية لمجمع صيدال للسنة المالية 2022، 2023، 2024 الإشارة إلى المبالغ المقابلة للسنة السابقة، مع عرض نسب التطور لكل عنصر من عناصر الميزانية (جانب الأصول وجانب الخصوم) وجدول حساب النتيجة، وذلك بهدف تسهيل المقارنة مع الدورة المالية السابقة.

2- تماثل المعلومات:

من خلال مراجعة التقرير السنوي لمجلس إدارة مجمع "صيدال" للسنة المالية 2023 وموقع بورصة الجزائر، يتضح أن القوائم المالية الواردة في تقرير مجلس الإدارة تتطابق مع القوائم المالية المنشورة على الموقع الإلكتروني لبورصة الجزائر، مما يعكس دقة المعلومات وشفافيتها.

3- الثبات في استخدام الأساليب والسياسات المحاسبية من سنة إلى أخرى:

تشير القوائم المالية لمجمع صيدال للسنة المالية 2022، 2023، 2024 إلى التزام المؤسسة بأسلوب موحد في عرض القوائم المالية، وذلك بالاعتماد على النماذج المعدة وفقا للنظام المحاسبي المالي. كما تم إعداد جدول حساب النتيجة وفقا لطريقة التصنيف حسب الطبيعة منذ بداية تطبيق هذا النظام، دون أي تغيير في الأسلوب المعتمد، وكذلك بالنسبة لجدول تدفقات الخزينة فقد تم إعداده وفق الطريقة المباشرة، مما يتيح إمكانية إجراء مقارنة دقيقة بين السنوات المالية المختلفة.

في الختام، يمكن التأكيد على أن الخصائص النوعية للمعلومات المالية متوفرة إلى حد كبير في القوائم المالية لمجمع صيدال، مما يعكس التزام المؤسسة بالشفافية في الإفصاح. ويعزى ذلك إلى التقيد بمتطلبات النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية، الأمر الذي يساهم بشكل ملموس في تحسين جودة ودقة القوائم والتقارير المالية.

المطلب الثالث: درجة تأثير الإفصاح المحاسبي وفق SCF على مبادئ الحوكمة بمجمع "صيدال"

تركز إجراءات حوكمة الشركات على مجموعة من الهياكل التي تلعب دورا حيويا في تعزيز الشفافية في القوائم المالية. وفي هذه الدراسة، سيتم تحليل مدى توافر هذه الهياكل داخل مجمع "صيدال".

أولا: مدى تطبيق الآليات الداخلية لحوكمة الشركات

كما سبق وذكرنا في الجانب النظري، فإن الآليات الداخلية لحوكمة الشركات تتمثل في جملة الإجراءات والأساليب التنظيمية التي تضعها الشركة ويشرف على تنفيذها مجلس الإدارة بغية تحقيق توازن فعال بين السلطة التنفيذية والرقابة الإدارية:

1- الجمعية العامة:

تمثل الجمعية العامة أعلى هيئة في الشركة لاتخاذ القرارات الاستراتيجية المتعلقة بمستقبلها. في مجمع صيدال، تعقد الجمعية العامة مرة واحدة سنويا في صيغتها العادية، عادة في شهر جوان، وتلعب دورا هاما في ضمان جودة المعلومات المالية. ومن أبرز القرارات المتخذة خلال اجتماعاتها المصادقة على القوائم المالية للمجمع.

2- مجلس الإدارة:

ينعقد مجلس إدارة مجمع صيدال على الأقل أربع مرات سنوياً برئاسة الرئيس المدير العام. وخلال اجتماع السنة المالية 2023، تم مناقشة عدد من الملفات واتخاذ مجموعة من القرارات، ومن أبرزها ما يلي:

إطلاق مشاريع صناعية جديدة تهدف إلى تطوير مجموعة منتجات "صيدال"؛

- وضع مركز البحث والتطوير الجديد حيز الاستغلال؛

- إطلاق دراسات التكافؤ الحيوي للأدوية الجنيسة؛

- مواصلة تأهيل المواقع القديمة التابعة لمجمع "صيدال".

3- التدقيق الداخلي:

يولي مجمع "صيدال" أهمية كبيرة للتدقيق الداخلي في المؤسسة، حيث أن موقعه في الهيكل التنظيمي للمجمع مرتبط مباشرة مع الرئيس التنفيذي ومستقل عن الأقسام الأخرى لضمان الحيادية والنزاهة. تتمثل مهمته في مراقبة حسابات المؤسسة بصفة مستمرة.

4- الأنظمة المحاسبية:

في مجمع "صيدال"، يتم اعتماد نظام محاسبي متكامل يضمن تسجيل العمليات المالية بدقة وشفافية، ويوفر للمسؤولين والمديرين تقارير مالية دقيقة تساعد على اتخاذ قرارات سليمة. كما يعزز النظام المحاسبي داخل المجمع من مستوى الإفصاح المحاسبي، مما يدعم نظام حوكمة الشركات ويقوي ثقة المساهمين وأصحاب المصلحة.

5- الميثاق الأساسي واللوائح التنظيمية:

يشمل الميثاق الأساسي لمجمع "صيدال" الأهداف الاستراتيجية للشركة، مثل تعزيز الإنتاجية، تطوير الأدوية المحلية، التصدير إلى الخارج، وضمان جودة المنتجات. بالإضافة إلى هيكل المجمع وإدارته، حيث يتضح لنا من خلال الهيكل التنظيمي لمجمع "صيدال" تحديد مختلف صلاحيات الإدارات (من إنتاج، بحث وتطوير، المالية، الموارد البشرية، التسويق،...) لتفادي تضارب المصالح.

كما تعتبر سياسات الرقابة الداخلية بالمجمع من أهم الهياكل الداخلية لحوكمة الشركات وذلك لتأكيد التزام جميع الأقسام بالمعايير الصحية والقوانين المحلية والدولية.

6- الإفصاح والشفافية:

بناء على تحليلنا للقوائم المالية لمجمع "صيدال" خلال الفترة (2022 - 2024)، اتضح لنا أن المجمع يقوم بتطبيق متطلبات النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية إلى حد كبير فيما يخص إعداد وعرض القوائم المالية، وهذا بهدف حماية مصالح المساهمين والمستثمرين ومساعدتهم في اتخاذ قرارات الاستثمار. بالإضافة إلى تعزيز ثقة الأطراف الخارجية (البنوك، الموردون، الهيئات التنظيمية) من خلال التأكيد على قدرة مجمع "صيدال" على الوفاء بالتزاماته والتزامه بالقوانين والتشريعات.

ثانيا: مدى تطبيق الآليات الخارجية لحوكمة الشركات

إن آليات الحوكمة الخارجية لا تخضع لسيطرة الشركة ونفوذها، بل تتعلق بالمحيط الخارجي للشركة. وهي تهدف أساسا لضمان حسن إدارتها وتحقيق أهدافها. وفي هذا السياق، سوف نتعرف على مدى توافر هذه الآليات على مستوى مجمع "صيدال".

1- المراجعة الخارجية:

يعد إبداء رأي فني محايد بشأن مدى صدق وعدالة القوائم المالية لمجمع "صيدال" من الأهداف الأساسية التي يحرص المجمع على تحقيقها. ومن خلال تحليل التقارير والقوائم المالية الخاصة به، يتبين أن تقارير محافظي الحسابات خلال سنوات الدراسة (2022، 2023، 2024) تسهم في ترسيخ مبادئ المساءلة والشفافية داخل المجمع. كما تؤدي هذه التقارير دورا مهما في تعزيز ثقة أصحاب المصلحة في الأداء المالي للمجمع وفي ممارساته الإدارية والمالية.

2- منافسة السوق:

يعد مجمع "صيدال" من المؤسسات الرائدة محليا في مجال إنتاج الأدوية، إذ يفوق إنتاجه السنوي 250 مليون وحدة، موزعة على ثمانية مراكز إنتاج. ويسعى المجمع إلى تعزيز حضوره على المستويين القاري والدولي من خلال تنمية نشاطاته التصديرية، لا سيما في إطار منطقة التبادل الحر الإفريقية.

ومن خلال تقرير مجلس الإدارة لسنة 2023، فإن المجمع احتل المرتبة الثانية في السوق الصيدلاني من حيث الكمية، بحصة سوقية قدرها 7.13% (63104 ألف وحدة بيع)، والمرتبة الثالثة عشر من حيث القيمة بحصة سوقية قدرها 2.30% (10.854.256 ألف دينار جزائري).

3- القوانين والتشريعات:

تتحدد طبيعة العلاقة بين الفاعلين المنخرطين في عملية الحوكمة، سواء كانوا داخليين أم خارجيين، من خلال أنماط تواصلهم ومستويات تعاونهم، إضافة إلى الأدوار والمهام المسندة إليهم. وبصيغة أكثر شمولاً، فإن الترابط الفعال بين هؤلاء الفاعلين يتجسد في منظومة الأطر القانونية والتنظيمية التي تحكم عمل المؤسسة. وفي هذا السياق، يخضع مجمع "صيدال"، شأنه شأن غيره من المؤسسات العمومية الكبرى وبوصفه شركة مساهمة عمومية ناشطة في السوق الجزائرية، لمجموعة من القوانين والتشريعات السارية:

حيث يعتبر مؤسسة مقننة وفقاً لأحكام المرسوم التشريعي المتعلق بالمنتجات الصيدلانية الذي يرتبط بشكل أساسي بالقانون رقم 85/05 المؤرخ في 16 جانفي 1985 المتعلق بحماية وترقية الصحة، بالإضافة إلى:

- تصريح الإنتاج وتوزيع المنتجات الصيدلانية (المرسوم رقم 92/285 المؤرخ في 1992 المعدل والمتمم بالمرسوم رقم 93/114 المؤرخ في 12 ماي 1993).
- التعريف بالطرق الجديدة للإنتاج « Bonnes pratiques de fabrication » (المرسوم رقم 95/57 و 95/58 المؤرخان في 23 جويلية 1995)¹.

كما يخضع للقانون التجاري الجزائري، قوانين المحاسبة والمالية مثل النظام المحاسبي المالي SCF، التشريعات المتعلقة بالمراجعة والتدقيق لضمان حسن التسيير.

¹ نسيمة أممرستي، مرجع سابق، ص 194، 195.

وبالتالي فإن مجمع "صيدال" لا يخضع فقط لنص قانوني واحد، بل لمنظومة متكاملة من القوانين التجارية والمالية والرقابية التي تشكل الإطار العام لحوكمة الشركات، بما يضمن تحقيق الشفافية والمساءلة وحماية حقوق أصحاب المصالح.

وفي الختام، وعلى الرغم من غياب نصوص قانونية تلزم الشركات الجزائرية بتبني نظام الحوكمة، فإن مجمع "صيدال" يعتمد على تطبيق مجموعة من آليات الحوكمة، سواء الداخلية أو الخارجية، بما يتماشى مع المبادئ والمعايير التي تقرها التشريعات والممارسات الدولية. وينعكس هذا التوجه بوضوح في مستوى الشفافية في الإفصاح، حيث يحرص المجمع على تقديم معلومات مالية دقيقة وموثوقة وفي الوقت المناسب، بما يعزز وضوح الرؤية لدى أصحاب المصلحة ويدعم الثقة في أدائه المالي وممارساته المؤسسية.

المبحث الثالث: الإطار العملي للدراسة الميدانية (استبيان)

بعد إجراء تقييم وتحليل للقوائم المالية لمجمع "صيدال" للفترة المدروسة (2022 - 2024)، وبالاستناد إلى الإطار النظري المتعلق بتأثير الشفافية في الإفصاح على كل من جودة المعلومات المحاسبية ونظام حوكمة الشركات ، توصلت الدراسة إلى أن مجمع صيدال يلتزم إلى حد كبير بمتطلبات الإفصاح المحاسبي. ويظهر هذا الالتزام تأثيرا إيجابيا على جودة المعلومات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها ضمن القوائم المالية وكذا على نظام الحوكمة داخل المجمع.

ولتعزيز قيمة هذه الدراسة وإضفاء مزيد من التأكيد على نتائجها، تم اعتماد أداة استبائية لدراسة العلاقة بين المتغيرات المختلفة ذات العلاقة بموضوعنا.

المطلب الأول: التحليل الأولي لبيانات الاستبيان

أولاً: مجتمع وعينة الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في مجمع "صيدال" بمختلف فروع و وحدات الإنتاج والتوزيع. وقد تم اختيار عينة الدراسة من هذا المجتمع، حيث شملت إجراء مقابلات مع رؤساء مصلحة المالية والمحاسبة على مستوى الشركة الأم ومختلف فروعها، وذلك بالاعتماد على معيار الكفاءة والخبرة المهنية، نظرا لكونهم يشكلون حلقة محورية في موضوع الدراسة.

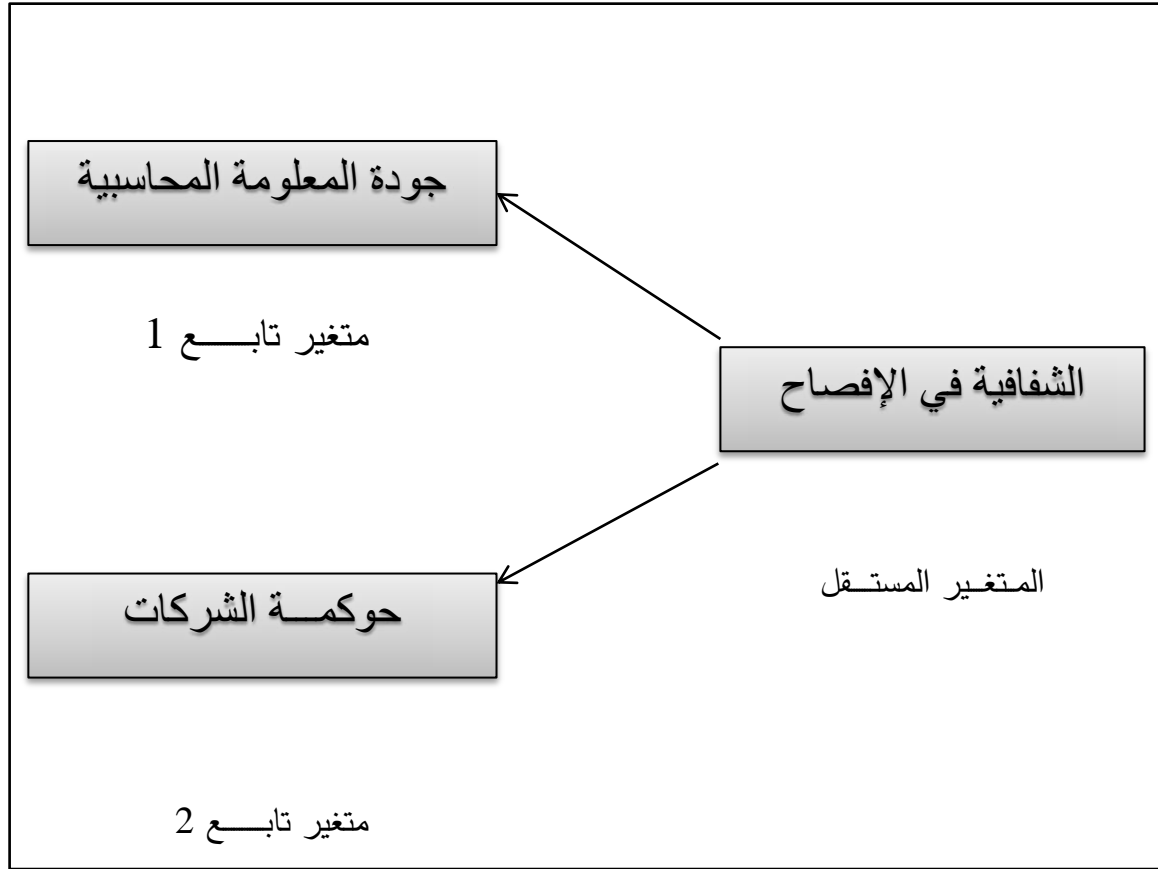
كما تم توزيع الاستبيان المعد على جميع أفراد العينة، والمتمثلين في أعضاء مجلس الإدارة، والمديرين التنفيذيين، ومديري المالية والمحاسبة، إضافة إلى المدققين الداخليين. وقد صمم الاستبيان بلغتين : العربية والفرنسية، ووفق صيغتين: صيغة إلكترونية عبر منصة « Google forms» لتسهيل عملية التوزيع وجمع البيانات، وصيغة ورقية بهدف دعم التوزيع من خلال

المقابلة الشخصية، وإتاحة طرح الأسئلة شفهيًا وتدوين الإجابات، بما يسهم في تفادي اللبس في المفاهيم وضمان وضوح الأسئلة للمستجيبين.

ثانياً: نموذج الدراسة وتصميم الاستبيان

تشمل هذه الدراسة مجموعة من المتغيرات، حيث تتمثل في متغير مستقل واحد هو الشفافية في الإفصاح، ومتغيرين تابعين يتمثلان في جودة المعلومات المحاسبية وحوكمة الشركات. ونظراً لوجود علاقة ارتباط وثيقة بين هذه المتغيرات الثلاثة، تم بناء نموذج الدراسة على أساس تحليل تأثير الشفافية في الإفصاح على جودة المعلومات المحاسبية، من خلال الخصائص النوعية للمعلومات، إضافة إلى دراسة دور الشفافية في الإفصاح في تفعيل حوكمة الشركات، استناداً إلى مبادئ الحوكمة الصادرة عن منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي. وعلى هذا الأساس يمكننا تصميم نموذج دراستنا في الشكل الموالي:

الشكل رقم (21): نموذج الدراسة الميدانية



المصدر: من إعداد الطالبة

ويتكون هذا الاستبيان من قسمين: القسم الأول يتمثل في مجموعة المتغيرات الديمغرافية للفئة المستهدفة (الفئة العمرية، المؤهل العلمي، والخبرة المهنية)، بينما القسم الثاني فيحتوي على علاقة الشفافية في الإفصاح وتعزيز جودة المعلومة المحاسبية وتفعيل حوكمة الشركات من خلال ثلاث محاور، المحور الأول تضمن واقع الالتزام بمتطلبات الشفافية في الإفصاح والذي شمل 8 أسئلة، والمحور الثاني تضمن جودة المعلومة المحاسبية والذي شمل 6 أسئلة، والمحور الثالث والأخير حول حوكمة الشركات والذي شمل 8 أسئلة.

لكي يشمل الاستبيان في الأخير 22 سؤالاً موزعة على محاور الاستبيان حسب متغيرات الدراسة، والتي تم معالجة أجوبتها بواسطة برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS 26. بعد

ذلك، تم تخصيص أوزان ترجيحية لكل عبارة من عبارات محاور الاستبيان، بهدف التوصل في النهاية إلى النتائج المرجوة. وقد تم ذلك بالاعتماد على مقياس ليكارت الخماسي، وذلك على النحو الآتي:

الجدول رقم (10): مقياس الإجابات "ليكارت الخماسي"

مستوى الموافقة	غير موافق بشدة	موافق	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	01	02	03	04	05	
مجال المتوسط الحسابي	{ 1,80 – 1 }	{ 2,60 – 1,81 }	{ 3,40 – 2,61 }	{ 4,20 – 3,41 }	{ 5 – 4,21 }	
	(منخفض جدا)	(منخفض)	(متوسط)	(مرتفع)	(مرتفع جدا)	

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مقياس ليكارت.

ثالثاً: صدق وثبات الاستبيان

1- اختبار صدق الاستبيان:

قبل الاعتماد على أداة الدراسة المعتمدة والمتمثلة في استمارة الاستبيان، تم التأكد من صدقها الظاهري من خلال عرضها على مجموعة من المحكمين المختصين. كما تم اختبار الاتساق الداخلي لمحاور الاستبيان عبر حساب معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات محاور الاستبيان والدرجة الكلية للمحور ذاته.

1-1- صدق المحكمين: قامت الباحثة بعرض أداة الدراسة في صورتها الأولية على الأستاذ المشرف على الأطروحة والأستاذ المشرف المساعد وعلى مجموعة من المحكمين المتمثلين في الأساتذة المختصين في مختلف الجامعات الوطنية، والموجودة أسماؤهم في الملحق رقم (14). وقد أبدى المحكمون آراءهم بشأن مدى ملاءمة العبارات المدرجة ومدى كفايتها لتغطية مختلف محاور الدراسة، كما قدموا مقترحاتهم المتعلقة بالتعديل أو الحذف أو الإضافة. واستناداً إلى هذه الملاحظات والتوجيهات، قامت الباحثة بإجراء التعديلات التي حظيت باتفاق غالبية المحكمين.

2-1- صدق الاتساق الداخلي: ويقصد به مدى اتساق كل عبارة من عبارات الاستبيان مع المحور الذي تنتمي إليه هذه العبارة، ولإيجاد علاقة العبارات مع محورها نستعمل معاملات الارتباط، التي تحسب لكل محور كما يلي:

الجدول رقم (11): معامل الارتباط لفقرات المحور الأول والدرجة الكلية للمحور

الرقم	العبارة	معامل الارتباط بيرسون	مستوى المعنوية
س1	تلتزم المؤسسة بمتطلبات الإفصاح المنصوص عليها في scf عند إعداد القوائم المالية الأساسية (الميزانية، حساب النتائج، جدول تدفقات الخزينة، جدول تغيرات الأموال الخاصة).	0,817	0,000
س2	تلتزم المؤسسة بالإفصاح عن المعلومات من خلال إدراج الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الأساسية (الملاحق)	0,903	0,000
س3	تقصح المؤسسة عن أي تغيرات تطرأ على المبادئ والسياسات	0,894	0,000

		المحاسبية المعتمدة لديها.	
س4	0,953	0,000	تفصح المؤسسة عن المعلومات المحاسبية بشفافية، أي بشكل واضح ومفهوم.
س5	0,905	0,000	تقوم المؤسسة بنشر قوائمها المالية بانتظام عن كل فترة مالية.
س6	0,850	0,000	تصدر المؤسسة تقاريرها المالية ضمن الآجال المحددة قانوناً، مما يسهل على أصحاب المصلحة الحصول على المعلومة في الوقت المناسب.
س7	0,835	0,000	تقعد المعلومات المالية قيمتها بالنسبة لمستخدميها إذا تم الإفصاح عنها في وقت متأخر.
س8	0,740	0,000	تمتلك المؤسسة موقعاً إلكترونياً يتم من خلاله نشر المعلومات المالية بصفة دورية ومنتظمة.

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات spss26

من خلال الجدول أعلاه، نجد أن معاملات الارتباط لكل فقرة من فقرات المحور الأول "الالتزام بمتطلبات الشفافية في الإفصاح" والمعدل الكلي لعباراته دالة إحصائية، حيث أن قيمة SIG (مستوى المعنوية) أقل من مستوى الدلالة 0,05 و 0,01، ومنه تعتبر فقرات المحور الأول صادقة ومتسقة داخلياً لما وضعت لقياسه.

الجدول رقم (12): معامل الارتباط لفقرات المحور الثاني والدرجة الكلية للمحور

الرقم	العبارة	معامل الارتباط بيرسون	مستوى المعنوية
س9	يؤدي الالتزام بمتطلبات الإفصاح إلى توفير معلومات مالية أكثر ملاءمة لاحتياجات المستخدمين، مما يدعم اتخاذ قرارات رشيدة.	0,739	0,000
س10	يؤدي الالتزام بالإفصاح الشفاف في القوائم المالية إلى تقديم صورة صادقة وعادلة عن الوضعية المالية للشركة.	0,782	0,000
س11	تتسم القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي scf بالقابلية للمقارنة بين المؤسسات المختلفة وكذا بين نتائج الفترات الحالية والسابقة.	0,837	0,000
س12	يتم عرض المعلومات المالية بأسلوب واضح ومفهوم يسهل فهم الوضعية المالية للشركة.	0,496	0,002
س13	تسعى الشركة إلى تعزيز الشفافية من خلال تزويد المساهمين وأصحاب المصلحة بالمعلومات المحاسبية في الوقت المناسب.	0,505	0,001
س14	يساعد الإفصاح الواضح والشفاف على إمكانية مراجعة المعلومات من قبل محافظ الحسابات.	0,502	0,001

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات spss26

من خلال الجدول أعلاه، نجد أن معاملات الارتباط لكل فقرة من فقرات المحور الثاني "جودة المعلومة المحاسبية" والمعدل الكلي لعباراته دالة إحصائية، حيث أن قيمة SIG (مستوى المعنوية)

أقل من مستوى الدلالة 0,05 و 0,01، ومنه تعتبر فقرات المحور الثاني صادقة ومتسقة داخليا لما وضعت لقياسه.

الجدول رقم (13): معامل الارتباط لفقرات المحور الثالث والدرجة الكلية للمحور

الرقم	العبارة	معامل الارتباط بيرسون	مستوى المعنوية
س15	تقصح الشركة عن أي معلومات إضافية يحتاج إليها المساهمون وأصحاب المصالح.	0,200	0,229
س16	تسهم الشفافية في تمكين المساهمين من ممارسة حقوقهم بكفاءة وفاعلية.	0,943	0,000
س17	تساهم الشفافية في تقليص فجوة المعلومات بين كبار المساهمين وصغارهم.	0,790	0,000
س18	يساعد وضوح المعلومات المحاسبية المفصّل عنها أعضاء مجلس الإدارة على اتخاذ قرارات استراتيجية رشيدة وكذا ممارسة دورهم الرقابي.	0,926	0,000
س19	تهدف الشفافية في الإفصاح إلى تعزيز الثقة بين الشركة والمتعاملين والمستثمرين.	0,926	0,000
س20	يعد تقرير محافظ الحسابات وسيلة مهمة لتعزيز مستوى الإفصاح، من خلال إبداء الرأي حول مصداقية القوائم المالية.	0,933	0,000
س21	يساهم الإفصاح الشفاف في القوائم المالية في جذب المستثمرين ودعم قدرتهم على اتخاذ قرارات سليمة ومدروسة.	0,925	0,000

س22	تفصح الشركة عن عدد اجتماعات مجلس الإدارة ومعدل حضور كل عضو، بما يدعم تطبيق مبادئ الحوكمة.	0,809	0,000
-----	---	-------	-------

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات spss26

من خلال الجدول أعلاه، نجد أن معاملات الارتباط لكل فقرة من فقرات المحور الثالث "حوكمة الشركات" والمعدل الكلي لعباراته دالة إحصائية، حيث أن قيمة SIG (مستوى المعنوية) أقل من مستوى الدلالة 0,05 و 0,01، ماعدا الفقرة س15 (تفصح الشركة عن أي معلومات إضافية يحتاج إليها المساهمون وأصحاب المصالح) فإن معامل ارتباطها 0,200 وهي قيمة ضعيفة جدا أمام مستوى معنوية 0,229 ، ما يدل على أن هذه الفقرة لا تتسجم مع الفكرة العامة لمحور "حوكمة الشركات" بمعنى أن مساهمتها في المحور ضعيفة جدا، وبالتالي قررنا حذف الفقرة س15 ليتبقى لدينا 7 فقرات في هذا المحور، وبإجمالي 21 فقرة كلية لجميع محاور الاستبيان.

2- ثبات الاستبيان:

يقصد بثبات الاستبيان قدرة الأداة على إعطاء نتائج متسقة عند تطبيقها أكثر من مرة في ظل ظروف متماثلة وعلى نفس العينة، بحيث يتم الحصول على القيم نفسها في كل مرة، وفي هذه الحالة يعد الاستبيان ثابتا بدرجة عالية. وقد تم في هذا السياق استخدام معامل ألفا كرونباخ لقياس درجة ثبات الاستبيان.

وتجدر الإشارة إلى أن قيمة معامل الثبات تتراوح بين (0) و(1)، حيث تشير القيم القريبة من الصفر إلى انخفاض مستوى الثبات، في حين تدل القيم القريبة من الواحد على ارتفاعه. وعادة ما تعد القيمة (0.6) أو أكثر الحد الأدنى المقبول للدلالة على ثبات الأداة.

الجدول رقم (14): معامل الثبات "آلفا كرونباخ"

رقم المحور	محتوى المحور	عدد الفقرات	معامل آلفا كرونباخ
01	الالتزام بمتطلبات الشفافية في الإفصاح	08	0,947
02	جودة المعلومة المحاسبية	06	0,736
03	حوكمة الشركات	07	0,957
	الاستبيان ككل	21	0,966

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات spss26

من خلال الجدول يتبين لنا أن قيمة معامل آلفا كرونباخ مرتفعة وقريبة من 1 وذلك لكل محور من المحاور وكذلك للاستبيان ككل، وهذا ما يؤكد ثبات الاستبيان. وبهذا نكون قد تأكدنا من صدق وثبات الاستبيان.

المطلب الثاني: عرض وتحليل نتائج الاستبيان

في هذا المطلب، سيتم تحليل نتائج استمارة الاستبيان باستخدام أدوات التحليل الإحصائي الوصفي، بعد أن تم توزيع الاستبيانات على عينة الدراسة، واسترجاعها، والتحقق من صدقها وثباتها كما ذكر سابقاً، بدءاً من العوامل الديموغرافية وصولاً إلى محاور الدراسة الرئيسية.

أولاً: المتغيرات الديمغرافية

1- الفئة العمرية:

وقد كانت النتائج كما هو مبين في الجدول الموالي:

الجدول رقم (15): توزيع أفراد العينة حسب الفئة العمرية

الفئة العمرية	التكرار	النسبة %
أقل من 30 سنة	09	23,7
بين 30 و 40 سنة	12	31,6
بين 40 و 50 سنة	17	44,7
المجموع	38	100

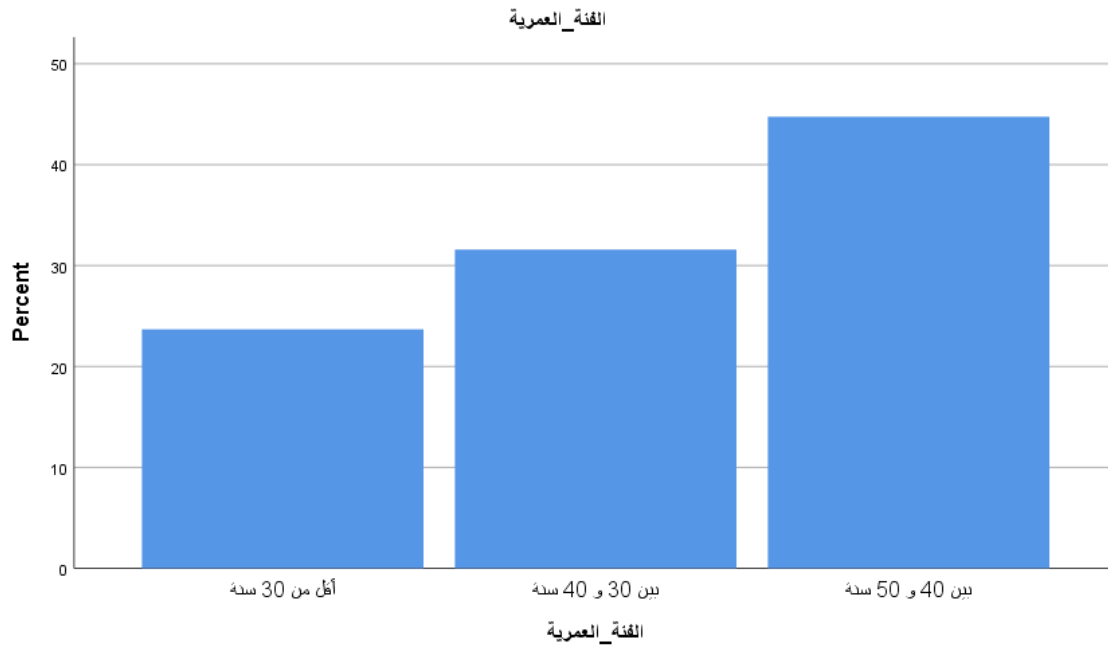
المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات spss26

من خلال الجدول، تشير معطيات الفئة العمرية إلى تباين واضح في توزيع العينة، حيث سجلت الفئة التي تقل أعمارها عن 30 سنة أدنى نسبة، وهو ما يمكن تفسيره بضعف الخبرة النسبية لدى هذه الشريحة. في المقابل، بلغت نسبة الأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين 30 و 40 سنة حوالي 31,6%، ما يعكس حضوراً متوسطاً لهذه الفئة. أما الفئة العمرية الممتدة بين 40 و 50 سنة فقد شكلت النسبة الأكبر بـ 44,7%، وهو ما يدل على هيمنة الأفراد ذوي الخبرة المهنية. ويفسر ذلك

بقدرتهم على تقديم إجابات أكثر مصداقية، إلى جانب تمتعهم بدرجة عالية من الجدية والمرونة في التعامل مع أسئلة الاستبيان.

ويمكننا تمثيل نتائج الجدول في الرسم البياني التالي:

الشكل رقم (22): توزيع أفراد العينة حسب الفئة العمرية



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات spss26

2- المؤهل العلمي:

وقد كانت النتائج كما هو مبين في الجدول:

الجدول رقم (16): توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة %
ليسانس	19	50
ماستر	19	50

0	00	ماجستير أو ما يعادله
0	00	دكتوراه
100	38	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات spss26

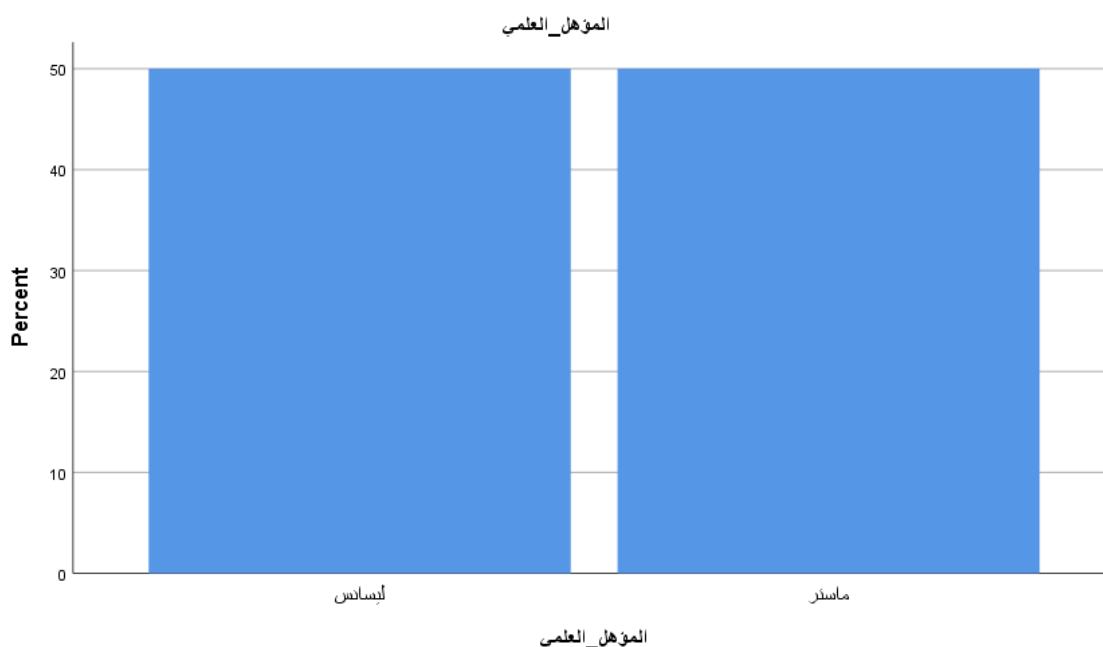
يظهر توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي توازنا واضحا بين فئتي الليسانس والماجستير، حيث بلغت نسبة كل منهما 50%. ويعكس هذا التوزيع تكافؤا في تمثيل المستويين التعليميين داخل العينة، مما يعزز من موضوعية النتائج ويحد من تحيزها لصالح فئة تعليمية دون أخرى.

يمكن تفسير هذا التوازن بأنه يتيح مقارنة أكثر دقة بين آراء الأفراد باختلاف مستوياتهم العلمية، كما يعكس تجانسا نسبيا في الخلفية الأكاديمية لأفراد العينة. بالإضافة إلى ذلك، فإن تقارب المستوى العلمي بين الفئتين يشير إلى أن إجابات العينة تستند إلى قدر معتبر من المعرفة والتأهيل، ما يضفي مصداقية أكبر على نتائج الدراسة.

ومع ذلك، يلاحظ غياب فئات تعليمية أخرى مثل دكتوراه أو ماجستير، وهو ما قد يحد من تعميم النتائج على جميع المستويات التعليمية، ويجعلها أكثر ارتباطا بفئة حاملي الليسانس والماجستير.

ويمكننا تمثيل نتائج الجدول في الرسم البياني التالي:

الشكل رقم (23): توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات spss26

3- سنوات الخبرة:

وقد كانت النتائج كما هو مبين في الجدول:

الجدول رقم (17): توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة %
أقل من 05 سنوات	11	28,9
من 05 إلى 10 سنوات	7	18,4
من 10 إلى 15 سنة	20	52,6

أكثر من 15 سنة	00	0
المجموع	38	100

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات spss26

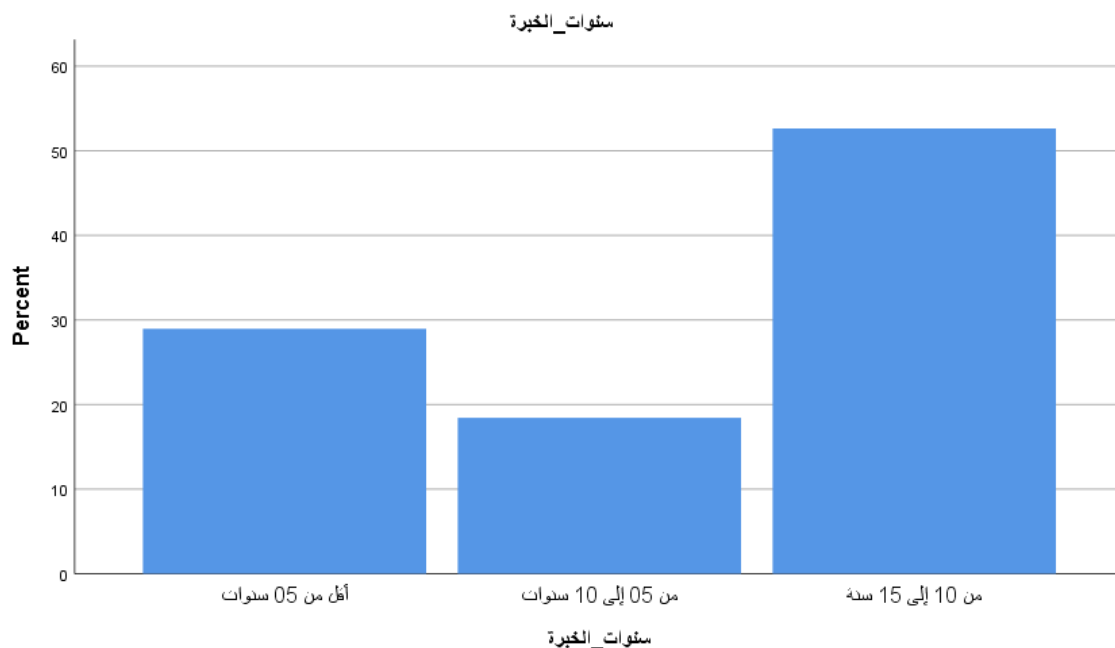
يتضح لنا من خلال الجدول، أن توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة يشكل تباينا ملحوظا بين الفئات، حيث تستحوذ فئة من 10 إلى 15 سنة على النسبة الأكبر بحوالي 52,6%، ما يدل على أن غالبية أفراد العينة يتمتعون بخبرة مهنية متوسطة إلى مرتفعة. ويعزز هذا المعطى من موثوقية الإجابات، نظرا لامتلاك هذه الفئة معرفة تطبيقية كافية وقدرة على التقييم الموضوعي.

في المقابل، تمثل فئة أقل من 5 سنوات حوالي 29%، وهي نسبة تعكس حضورا معتبرا للأفراد ذوي الخبرة المحدودة نسبيا، مما يضيف تنوعا في وجهات النظر، خاصة من زاوية حديثي الالتحاق بالمجمع. أما فئة من 5 إلى 10 سنوات فقد سجلت النسبة الأقل بحوالي 18%، وهو ما يشير إلى تمثيل ضعيف نسبيا لهذه الشريحة مقارنة بباقي الفئات.

ومن جهة أخرى، يلاحظ غياب تام لفئة أكثر من 15 سنة (0%)، وهو ما قد يحد من شمولية التحليل، إذ يغيب بذلك منظور الخبرات الطويلة جدا في مجال المحاسبة التي قد تقدم رؤى أكثر عمقا واستراتيجية. وعليه، فإن نتائج الدراسة تعكس بشكل أكبر آراء الأفراد ذوي الخبرة المتوسطة، مع تمثيل أقل لبدايات المسار المهني، وغياب كامل لأصحاب الخبرة الطويلة جدا.

ويمكننا تمثيل نتائج الجدول في الرسم البياني التالي:

الشكل رقم (24): توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات spss26

ثانياً: عرض نتائج الاستبيان وتحليلها

سنحاول من خلال هذا الفرع تحليل إجابات عينة الدراسة حول عبارات محاور الاستبيان والمتمثلة

في 21 عبارة موزعة على ثلاثة محاور كما سبق وذكرنا.

1- تحليل اتجاه إجابات أفراد العينة على عبارات المحور الأول "الالتزام بمتطلبات الشفافية

في الإفصاح" المتعلق ب: الفرضية الفرعية الأولى "يوجد تطبيق لمبدأ الشفافية في

الإفصاح بالمؤسسات الاقتصادية محل الدراسة".

الجدول رقم (18): اتجاه إجابات أفراد العينة للمحور الأول الخاص بالالتزام بمتطلبات الشفافية

في الإفصاح

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
س1	تلتزم المؤسسة بمتطلبات الإفصاح المنصوص عليها في scf عند إعداد القوائم المالية الأساسية (الميزانية، حساب النتائج، جدول تدفقات الخزينة، جدول تغيرات الأموال الخاصة).	4.00	1.230	موافق
س2	تلتزم المؤسسة بالإفصاح عن المعلومات من خلال إدراج الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الأساسية (الملاحق)	4.26	0.978	موافق بشدة
س3	تصحح المؤسسة عن أي تغييرات تطرأ على المبادئ والسياسات المحاسبية المعتمدة لديها.	4.03	1.000	موافق
س4	تصحح المؤسسة عن المعلومات المحاسبية بشفافية، أي بشكل واضح ومفهوم.	4.24	0.971	موافق بشدة
س5	تقوم المؤسسة بنشر قوائمها المالية بانتظام عن كل فترة مالية.	4.37	0.942	موافق بشدة
س6	تصدر المؤسسة تقاريرها المالية ضمن الآجال المحددة قانوناً، مما يسهل على أصحاب المصلحة الحصول على المعلومة في الوقت المناسب.	4.26	0.921	موافق بشدة
س7	تقعد المعلومات المالية قيمتها بالنسبة لمستخدميها إذا تم الإفصاح	3.92	0.997	موافق

			عنها في وقت متأخر.	
س8	تمتلك المؤسسة موقعا إلكترونيا يتم من خلاله نشر المعلومات المالية بصفة دورية ومنتظمة.	3.89	1.134	موافق
	جميع فقرات المحور الأول	4.12	0.877	موافق

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات spss26

من خلال نتائج الجدول أعلاه، يتبين أن الاتجاه العام لإجابات أفراد العينة حول المحور الأول "الالتزام بمتطلبات الشفافية في الإفصاح" هو موافق، لأن قيم المتوسطات الحسابية لكل فقرة من فقرات المحور تتراوح بين 3.89 و 4.37.

أما فيما يتعلق بدرجة تشتت الإجابات، فقد تراوحت قيم الانحراف المعياري بين 0.877 و 1.230 وهو ما يدل على وجود درجة مقبولة من التجانس في إجابات المبحوثين بصفة عامة، مع تسجيل بعض الفقرات لتباين نسبي أعلى، الأمر الذي قد يعزى إلى اختلاف وجهات النظر أو تباين التجارب الفردية.

وقد بلغ المتوسط الحسابي الإجمالي للمحور 4.12 والذي يندرج ضمن الفئة "موافق" من مقياس ليكارت الخماسي وانحراف معياري 0.877، وهذا ما يؤكد أن أفراد العينة يوافقون على فقرات المحور الأول.

2- تحليل اتجاه إجابات أفراد العينة على عبارات المحور الثاني "جودة المعلومة المحاسبية"

المتعلق بالفرضية الفرعية الثانية: "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الالتزام

بمتطلبات الإفصاح وتعزيز جودة المعلومة المحاسبية بالمؤسسات محل الدراسة":

الجدول رقم (19): اتجاه إجابات أفراد العينة للمحور الثاني الخاص بجودة المعلومة المحاسبية

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
س9	يؤدي الالتزام بمتطلبات الإفصاح إلى توفير معلومات مالية أكثر ملاءمة لاحتياجات المستخدمين، مما يدعم اتخاذ قرارات رشيدة.	4.11	1.008	موافق
س10	يؤدي الالتزام بالإفصاح الشفاف في القوائم المالية إلى تقديم صورة صادقة وعادلة عن الوضعية المالية للشركة.	4.21	0.963	موافق بشدة
س11	تتسم القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي scf بالقابلية للمقارنة بين المؤسسات المختلفة وكذا بين نتائج الفترات الحالية والسابقة.	4.00	0.870	موافق
س12	يتم عرض المعلومات المالية بأسلوب واضح ومفهوم يسهل فهم الوضعية المالية للشركة.	4.18	0.609	موافق
س13	تسعى الشركة إلى تعزيز الشفافية من خلال تزويد المساهمين وأصحاب المصلحة بالمعلومات المحاسبية في الوقت المناسب.	4.05	0.695	موافق
س14	يساعد الإفصاح الواضح والشفاف على إمكانية مراجعة المعلومات من قبل محافظ الحسابات.	4.21	0.622	موافق

بشدة				
موافق	0.532	4.13	جميع فقرات المحور الثاني	

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات spss26

من خلال نتائج الجدول أعلاه، يتبين أن الاتجاه العام لإجابات أفراد العينة حول المحور الثاني "جودة المعلومة المحاسبية" هو موافق، لأن قيم المتوسطات الحسابية لكل فقرة من فقرات المحور تتراوح بين 4.00 و 4.21.

أما فيما يتعلق بدرجة تشتت الإجابات، فقد تراوحت قيم الانحراف المعياري بين 0.532 و 1.008 وهو ما يعكس عمومًا درجة جيدة من التجانس بين آراء أفراد العينة، خاصة في الفقرات التي سجلت انحرافًا منخفضًا 0.532، مما يدل على وجود شبه إجماع. في المقابل، تشير القيم الأعلى نسبيًا للانحراف المعياري إلى وجود قدر محدود من التباين في وجهات النظر، قد يكون راجعًا إلى اختلاف خبرات أو تصورات المجيبين.

وقد بلغ المتوسط الحسابي الإجمالي للمحور 4.13 والذي يندرج ضمن الفئة "موافق" من مقياس ليكارت الخماسي وانحراف معياري 0.532، وهذا ما يؤكد أن أفراد العينة يوافقون على فقرات المحور الثاني.

3- تحليل اتجاه إجابات أفراد العينة على عبارات المحور الثالث "حوكمة الشركات" المتعلق

بالفرضية الفرعية الثالثة: "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الشفافية في الإفصاح

وتطبيق مبادئ حوكمة الشركات بالنسبة لأفراد عينة الدراسة"

الجدول رقم (20): اتجاه إجابات أفراد العينة للمحور الثالث الخاص بحوكمة الشركات

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
س16	تسهم الشفافية في تمكين المساهمين من ممارسة حقوقهم بكفاءة وفاعلية.	4.11	0.924	موافق
س17	تساهم الشفافية في تقليص فجوة المعلومات بين كبار المساهمين وصغارهم.	4.03	0.944	موافق
س18	يساعد وضوح المعلومات المحاسبية المفصح عنها أعضاء مجلس الإدارة على اتخاذ قرارات استراتيجية رشيدة وكذا ممارسة دورهم الرقابي.	4.16	0.945	موافق
س19	تهدف الشفافية في الإفصاح إلى تعزيز الثقة بين الشركة والمتعاملين والمستثمرين.	4.21	0.905	موافق بشدة
س20	يعد تقرير محافظ الحسابات وسيلة مهمة لتعزيز مستوى الإفصاح، من خلال إبداء الرأي حول مصداقية القوائم المالية.	4.00	0.930	موافق
س21	يساهم الإفصاح الشفاف في القوائم المالية في جذب	3.84	0.823	موافق

			المستثمرين ودعم قدرتهم على اتخاذ قرارات سليمة ومدروسة.	
س22	تقصح الشركة عن عدد اجتماعات مجلس الإدارة ومعدل حضور كل عضو، بما يدعم تطبيق مبادئ الحوكمة.	3.63	1.101	موافق
	جميع فقرات المحور الثالث	4.01	0.747	موافق

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات spss26

من خلال نتائج الجدول أعلاه، يتبين أن الاتجاه العام لإجابات أفراد العينة حول المحور الثالث "حوكمة الشركات" هو موافق، لأن قيم المتوسطات الحسابية لكل فقرة من فقرات المحور تتراوح بين 3.63 و 4.21.

وفيما يتعلق بدرجة تشتت الإجابات، فقد تراوحت قيم الانحراف المعياري بين 0.747 و 1.101

وهو ما يدل على وجود مستوى متوسط من التجانس في آراء الأفراد حيث تعكس القيم المنخفضة نسبيا تقاربا في وجهات النظر، بينما تشير القيم الأعلى إلى تباين نسبي قد يعزى إلى اختلاف الخبرات بين المجيبين.

وقد بلغ المتوسط الحسابي الإجمالي للمحور 4.01 والذي يندرج ضمن الفئة "موافق" من مقياس ليكارت الخماسي وانحراف معياري 0.747. وبناء على ذلك، نستنتج أن أفراد العينة يوافقون على فقرات المحور الثالث.

المطلب الثالث: اختبار فرضيات الدراسة

أولاً: الفرضية الفرعية 01 " يوجد تطبيق لمبدأ الشفافية في الإفصاح بالمؤسسات الاقتصادية محل الدراسة"

لقد قمنا بعرض النتائج في المطلب السابق، وتوصلنا في المحور الأول من الدراسة الميدانية والمتعلق بالفرضية الفرعية الأولى "يوجد تطبيق لمبدأ الشفافية في الإفصاح بالمؤسسات الاقتصادية محل الدراسة": أن الاتجاه العام لأجوبة آراء أفراد العينة كان بين موافق بشدة وموافق حول متطلبات الشفافية في الإفصاح.

وقد تم الاعتماد على اختبار T للعينة البسيطة One Sample T-test عند مستوى دلالة 0.05 وذلك للتأكد من الدلالة الإحصائية للفرضية الفرعية 01:

الجدول رقم (21): تحليل اختبار T للعينة البسيطة One Sample T-test

البيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اختبار T للعينة		نتيجة اختبار الفرضية
			قيمة T المحسوبة	الدلالة الإحصائية	
إجابات أفراد العينة على فقرات المحور الأول	4,12	0,877	7,887	0,000	الفرضية محققة
المتوسط الفرضي: 3 مستوى المعنوية : 0.05					

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات spss26

تم استخدام اختبار T للعينة الواحدة لمقارنة متوسط إجابات أفراد العينة بالقيمة المرجعية (03)،

حيث بلغ المتوسط الحسابي 4,12 ، وبلغت الدلالة الإحصائية sig=0.000 وهي أقل من

متسوى المعنوية 0.05، لذلك فإن الفرق يعد دال إحصائياً، مما يدل على وجود تطبيق لمبدأ

الشفافية في الإفصاح بالمؤسسات محل الدراسة. وبالتالي يتم قبول الفرضية الفرعية الأولى.

ثانياً: الفرضية الفرعية 02: "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الالتزام بمتطلبات الإفصاح

وتعزيز جودة المعلومة المحاسبية بالمؤسسات محل الدراسة"

لقد قمنا بعرض النتائج في المطلب السابق، وتوصلنا في المحور الثاني من الدراسة الميدانية

والمتعلق بالفرضية الفرعية الثانية " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الالتزام بمتطلبات

الإفصاح وتعزيز جودة المعلومة المحاسبية بالمؤسسات محل الدراسة": أن الاتجاه العام لأجوبة آراء

أفراد العينة هو موافق، لأن قيم المتوسطات الحسابية لكل فقرة من فقرات المحور تتراوح بين 4.00

و 4.21، حول أثر الشفافية في الإفصاح في تعزيز جودة المعلومة المحاسبية.

وبما أن توزيع أفراد العينة طبيعي فإننا نلجأ لتطبيق معادلة الانحدار الخطي البسيط Pearson،

والنتائج موضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (22): نتائج تطبيق معادلة الانحدار الخطي البسيط (الفرضية الفرعية 02)

البيان	R	R square	F	مستوى المعنوية
الشفافية في الإفصاح وتعزيز جودة المعلومة المحاسبية	0,793	%62,9	60,912	0,000

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات spss26

بالنظر إلى الجدول أعلاه، يتضح لنا أن:

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الالتزام بمتطلبات الإفصاح وتعزيز جودة المعلومة المحاسبية بالمؤسسات محل الدراسة. حيث بلغت قيمة الارتباط $R=0,793$ وهي قيمة دالة إحصائية، تدل على وجود علاقة طردية قوية بين الالتزام بمتطلبات الشفافية في الإفصاح وتعزيز جودة المعلومة المحاسبية.
- بلغ معامل التحديد $R\ square= 62,6\%$ وهذا يعني أن $62,9\%$ من العوامل التي تؤثر في تعزيز جودة المعلومة المحاسبية سببها هو الالتزام بمتطلبات الشفافية في الإفصاح، أما النسبة المتبقية والمقدرة بـ $37,1\%$ تعود لعوامل أخرى لم تدخل في نموذج الدراسة.
- بلغت قيمة $F= 60,912\%$ وهي أكبر من F الجدولية وبمستوى معنوية $0,000$ ، وهو أقل من مستوى الدلالة $0,05$ ، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الفرعية الثانية أي أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الالتزام بمتطلبات الإفصاح وتعزيز جودة المعلومة المحاسبية بالمؤسسات محل الدراسة.

ثالثاً: الفرضية الفرعية 03: " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الشفافية في الإفصاح

وتطبيق مبادئ حوكمة الشركات بالنسبة لأفراد عينة الدراسة"

لقد قمنا بعرض النتائج في المطلب السابق، وتوصلنا في المحور الثالث من الدراسة الميدانية والمتعلق بالفرضية الفرعية الثالثة " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الشفافية في الإفصاح وتطبيق مبادئ حوكمة الشركات بالنسبة لأفراد عينة الدراسة ": أن الاتجاه العام لأجوبة آراء أفراد

العينة هو موافق، لأن قيم المتوسطات الحسابية لكل فقرة من فقرات المحور تتراوح بين 3.63 و 4.21، حول أثر الشفافية في الإفصاح في تفعيل مبادئ حوكمة الشركات.

وبما أن توزيع أفراد العينة طبيعي فإننا نلجأ لتطبيق معادلة الانحدار الخطي البسيط Pearson، والنتائج موضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (23): نتائج تطبيق معادلة الانحدار الخطي البسيط (الفرضية الفرعية 03)

البيان	R	R square	F	مستوى المعنوية
الشفافية في الإفصاح وتفعيل مبادئ حوكمة الشركات	0,874	%76,5	116,920	0,000

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات spss26

بالنظر إلى الجدول أعلاه، يتضح لنا أن:

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الشفافية في الإفصاح وتطبيق مبادئ حوكمة الشركات بالنسبة لأفراد عينة الدراسة. حيث بلغت قيمة الارتباط $R=0,874$ وهي قيمة دالة إحصائية، تدل على وجود علاقة طردية قوية بين الالتزام بمتطلبات الشفافية في الإفصاح وتفعيل مبادئ الحوكمة.

- بلغ معامل التحديد $R\ square= 76,5\%$ وهذا يعني أن 76,5% من العوامل التي تؤثر في تفعيل مبادئ حوكمة الشركات سببها هو الالتزام بمتطلبات الشفافية في الإفصاح، أما النسبة المتبقية والمقدرة بـ 23,5% تعود لعوامل أخرى لم تدخل في نموذج الدراسة، وقد تكون عوامل داخلية خاصة بالشركة (حجم الشركة مثلاً، هيكل الملكية، سياسة الإدارة) أو

عوامل خارجية (قوانين البلد والمعايير المحاسبية، متطلبات السوق، المنافسة، الاستقرار السياسي).

- بلغت قيمة $F = 116,920\%$ وهي أكبر من F الجدولية وبمستوى معنوية 0,000 ، وهو أقل من مستوى الدلالة 0,05، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الفرعية الثالثة أي أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الشفافية في الإفصاح وتطبيق مبادئ حوكمة الشركات بالنسبة لأفراد عينة الدراسة.

رابعا: الفرضية الرئيسية " تسهم الشفافية في الإفصاح في تعزيز جودة المعلومة المحاسبية، ودعم تطبيق مبادئ حوكمة الشركات".

بناء على نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط التي أظهرت وجود تأثير دال إحصائي للشفافية في الإفصاح على كل من جودة المعلومة المحاسبية وتطبيق مبادئ الحوكمة، يمكن القول إن الفرضيتين الفرعيتين قد تم تأكيدهما. كما تدعم هذه النتائج الفرضية الرئيسية التي تنص على أن الشفافية تسهم في تعزيز جودة المعلومة المحاسبية ودعم تطبيق مبادئ حوكمة الشركات، وهو ما تم تعزيزه أيضا من خلال تحليل الانحدار وبالتالي يتم تأكيد الفرضية الرئيسية التي مفادها: " تسهم الشفافية في الإفصاح في تعزيز جودة المعلومة المحاسبية، ودعم تطبيق مبادئ حوكمة الشركات".

خلاصة الفصل الرابع:

في ختام هذا الفصل، تم التوصل إلى مجموعة من النتائج التي تعكس مدى تحقق أهداف الدراسة، حيث أظهر تحليل القوائم المالية للمجمع محل الدراسة وجود مستوى معتبر من الالتزام بمتطلبات الشفافية في الإفصاح وفقا لأحكام النظام المحاسبي المالي، وهو ما يعكس توجهها نحو تحسين جودة التقارير المالية وتعزيز مصداقيتها.

كما بينت نتائج الدراسة التطبيقية، المدعمة بالتحليل الإحصائي لبيانات الاستبيان، وجود مستوى مرتفع من تطبيق مبدأ الشفافية في الإفصاح، وهو ما أكدته نتائج اختبار (T) لعينة واحدة، حيث تبين أن متوسط استجابات أفراد العينة يفوق القيمة المحايدة بشكل دال إحصائي. ويعكس ذلك إدراكا مهنيا لأهمية الشفافية ودورها في تحسين البيئة المحاسبية داخل المجمع.

ومن جهة أخرى، أظهرت نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط وجود تأثير إيجابي دال إحصائيا للشفافية في الإفصاح على جودة المعلومة المحاسبية، من خلال تعزيز الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، مثل الملاءمة والمصدقية وقابلية المقارنة والقابلية للفهم. كما أثبتت النتائج وجود تأثير إيجابي للشفافية على تطبيق مبادئ حوكمة الشركات، سواء من خلال الآليات الداخلية أو الخارجية، مما يعزز من فعالية الرقابة وتحسين الأداء المؤسسي.

وتأسيسا على ما سبق، يمكن القول إن النتائج المتحصل عليها من تحليل القوائم المالية وكذا نتائج الاستبيان جاءت متكاملة ومتوافقة، حيث دعمت بعضها البعض، مما يعزز من موثوقية الدراسة ومصدقية استنتاجاتها. وعليه، تم تأكيد الفرضيات الفرعية، الأمر الذي يفضي إلى قبول الفرضية

الرئيسية التي مفادها أن الشفافية في الإفصاح تسهم بشكل فعال في تعزيز جودة المعلومة المحاسبية ودعم تطبيق مبادئ حوكمة الشركات.

وبذلك، يبرز دور الشفافية كعنصر محوري في تحسين مخرجات النظام المحاسبي وتعزيز الثقة في المعلومات المالية، بما يخدم مختلف الأطراف ذات العلاقة.

الخاتمة:

يتضح أن موضوع الشفافية في الإفصاح المحاسبي يشكل محورا أساسيا في تحسين جودة المعلومات المحاسبية وتعزيز فعالية حوكمة الشركات، خاصة في ظل التحولات الاقتصادية والمالية التي تشهدها بيئة الأعمال المعاصرة، سواء على المستوى الدولي أو في السياق الجزائري.

1- نتائج اختبار الفرضيات :

من خلال ما تطرقنا له سابقا من جهة، وعرض و تحليل البيانات المتوفرة من جهة أخرى، نخلص الى نتائج اختبار الفرضيات فيمايلي :

الفرضية الفرعية الأولى:

من خلال ماتوصلنا إليه في الدراسة النظرية من جهة، ونتائج الدراسة الميدانية من جهة أخرى، وفيما يخص اختبار الفرضية الفرعية الأولى التي مفادها وجود تطبيق لمبدأ الشفافية في الإفصاح بالمؤسسات الاقتصادية محل الدراسة (مجمع صيدال)، وباعتماد على كل من تحليل القوائم المالية لمجمع صيدال وكذلك من خلال تحليل نتائج الاستبيان عن طريق اختبار (T) لعينة واحدة (One Sample T-test)، يتضح لنا وجود تطبيق فعلي لمبدأ الشفافية في الإفصاح داخل المؤسسات محل الدراسة، الأمر الذي يدعم قبول الفرضية الفرعية الأولى، ويعكس إدراكا متزايدا لأهمية الشفافية في تحسين الممارسات المحاسبية وتعزيز جودة التقارير المالية.

الفرضية الفرعية الثانية:

من خلال ماتوصلنا إليه في الدراسة النظرية من جهة، ونتائج الدراسة الميدانية من جهة أخرى، وفيما يخص اختبار الفرضية الفرعية الثانية والتي تتعلق بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين

الالتزام بمتطلبات الإفصاح وتعزيز جودة المعلومة المحاسبية بالمؤسسات محل الدراسة، وبالاكتفاء على كل من تحليل القوائم المالية لمجمع صيدال وكذلك من خلال تحليل نتائج الاستبيان عن طريق نتائج معادلة الانحدار الخطي البسيط Pearson، يتضح لنا وجود علاقة طردية قوية بين الالتزام بمتطلبات الشفافية في الإفصاح وتعزيز جودة المعلومة المحاسبية داخل المؤسسات محل الدراسة، الأمر الذي يدعم قبول الفرضية الفرعية الثانية.

الفرضية الفرعية الثالثة:

من خلال ماتوصلنا إليه في الدراسة النظرية من جهة، ونتائج الدراسة الميدانية من جهة أخرى، وفيما يخص اختبار الفرضية الفرعية الثالثة والتي تتعلق بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الشفافية في الإفصاح وتطبيق مبادئ حوكمة الشركات بالنسبة لأفراد عينة الدراسة، وبالاكتفاء على كل من تحليل القوائم المالية لمجمع صيدال وكذلك من خلال تحليل نتائج الاستبيان عن طريق نتائج معادلة الانحدار الخطي البسيط Pearson، يتضح لنا وجود علاقة طردية قوية بين الالتزام بمتطلبات الشفافية في الإفصاح وتفعيل مبادئ الحوكمة بالنسبة لأفراد عينة الدراسة.

اختبار الفرضية الرئيسية " تسهم الشفافية في الإفصاح في تعزيز جودة المعلومة

المحاسبية، ودعم تطبيق مبادئ حوكمة الشركات":

من خلال النتائج المتحصل عليها، يتضح وجود تكامل منطقي بين مختلف الفرضيات الفرعية،

حيث أظهرت نتائج اختبار (T) لعينة واحدة وجود مستوى مرتفع من تطبيق مبدأ الشفافية في

الإفصاح بالمؤسسات محل الدراسة، وهو ما يشكل الأساس لتحليل العلاقات السببية اللاحقة. كما

الخاتمة

بينت نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط وجود تأثير إيجابي دال إحصائيا للشفافية في الإفصاح على جودة المعلومة المحاسبية، إضافة إلى تأثيرها الإيجابي على تطبيق مبادئ حوكمة الشركات.

وتعكس هذه النتائج مجتمعة وجود علاقة مترابطة، حيث تمثل الشفافية في الإفصاح متغيرا أساسيا يسهم في تحسين مخرجات النظام المحاسبي وتعزيز ممارسات الحوكمة داخل المؤسسات. وعليه، يمكن القول إن نتائج الفرضيات الفرعية تدعم بشكل واضح الفرضية الرئيسية التي تنص على أن الشفافية في الإفصاح تسهم في تعزيز جودة المعلومة المحاسبية ودعم تطبيق مبادئ حوكمة الشركات.

2- نتائج الدراسة :

من خلال تعرضنا و تحليلنا لموضوع الشفافية في الإفصاح كآلية للرفع من جودة المعلومة المحاسبية وتفعيل حوكمة الشركات، توصلنا الى مجموعة من النتائج نذكر منها :

نتائج الجانب النظري :

و تتمثل فيما يلي :

✓ أظهرت الدراسة أن القوائم المالية تعد أداة أساسية لنقل المعلومات المحاسبية إلى مختلف

المستخدمين، وتمثل حلقة وصل بين المؤسسة ومحيطها الداخلي والخارجي.

✓ سعت الجزائر، من خلال تبني النظام المحاسبي المالي المستمد من المعايير الدولية، إلى

تطوير منظومة محاسبية تعزز الشفافية وتوفر معلومات ملائمة وموثوقة تدعم اتخاذ

القرارات الاقتصادية.

الخاتمة

- ✓ بينت الدراسة أن الإفصاح المحاسبي لا يقتصر على كونه التزاما شكليا، بل يمثل وسيلة اتصال استراتيجية تساهم في بناء الثقة وتعزيز مصداقية المؤسسة.
- ✓ أكدت الدراسة أن فعالية الإفصاح المحاسبي ترتبط بمدى اتسامه بالوضوح والشفافية.
- ✓ أوضحت الدراسة أن جودة المعلومات المحاسبية تعتمد على توفر خصائصها النوعية، مثل القابلية للفهم، والملاءمة، والمصداقية، وقابلية المقارنة.
- ✓ أبرزت الدراسة أن حوكمة الشركات تمثل إطارا متكاملا لتنظيم الممارسات داخل المؤسسات، من خلال تعزيز مبادئ الشفافية والمساءلة والرقابة.
- ✓ بينت الدراسة أن تطبيق حوكمة الشركات يساهم في الحد من السلوكيات غير السليمة وتحسين كفاءة الأداء المؤسسي.
- ✓ أكدت الدراسة أن التكامل بين الحوكمة والإفصاح المحاسبي يعد دعامة أساسية لتحسين جودة التقارير المالية.
- ✓ أوضحت الدراسة أن اعتماد المعايير المحاسبية الدولية يساهم في توحيد ممارسات الإفصاح وتعزيز قابلية المقارنة والمصداقية.

نتائج الجانب التطبيقي:

يمكننا من خلال هذا كله وبعد اختبار الفرضيات التي وضعت في بداية الدراسة أن نخلص إلى النتائج التالية:

- ✓ أظهرت نتائج الدراسة وجود مستوى معتبر من الالتزام بمتطلبات الشفافية في الإفصاح لدى المجمع محل الدراسة، وهو ما يعكس إدراك الإدارة لأهمية توفير المعلومات المالية وغير المالية لمختلف الأطراف ذات العلاقة. كما يشير هذا المستوى من الالتزام إلى سعي

الخاتمة

المجمع إلى مواكبة المتطلبات التنظيمية والمعايير المحاسبية المعمول بها، بما يساهم في

تعزيز الثقة بين المؤسسة ومستخدمي المعلومات المحاسبية.

✓ يعكس هذا الالتزام توجهها إيجابيا نحو تحسين جودة المعلومات المحاسبية، إذ أن توفير معلومات واضحة وكاملة وفي الوقت المناسب يساعد على رفع درجة الموثوقية والملاءمة والقبالية للفهم والمقارنة. كما أن التوسع في الإفصاح يقلل من حالة الغموض التي قد تواجه مستخدمي القوائم المالية، ويزيد من قدرتهم على تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ قرارات أكثر دقة وموضوعية.

✓ بينت نتائج التحليل الإحصائي وجود تأثير إيجابي دال إحصائيا للشفافية في الإفصاح على جودة المعلومة المحاسبية، مما يؤكد أن ارتفاع مستوى الشفافية يؤدي إلى تحسين جودة المخرجات المحاسبية المقدمة للمستخدمين. وتبرز هذه النتيجة الدور المحوري الذي يلعبه الإفصاح في تقليص مشكلة عدم تماثل المعلومات بين الإدارة وأصحاب المصالح، الأمر الذي يساهم في توفير معلومات أكثر مصداقية وملاءمة لاتخاذ القرارات الاقتصادية.

✓ كما أظهرت النتائج أن الإفصاح الشفاف يساهم بشكل مباشر في تعزيز الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية، حيث يساعد على تحسين خاصية الموثوقية من خلال تقديم معلومات صادقة وخالية من التحيز، كما يعزز خاصية الملاءمة عبر توفير المعلومات اللازمة في الوقت المناسب. إضافة إلى ذلك، تدعم الشفافية خاصيتي القابلية للمقارنة والقبالية للفهم، مما يسمح للمستخدمين بإجراء تقييمات أكثر دقة لأداء المؤسسة ومركزها المالي.

✓ أكدت النتائج وجود تأثير إيجابي للشفافية في الإفصاح على تفعيل آليات حوكمة الشركات، وهو ما ينسجم مع الأدبيات المحاسبية والمالية التي تعتبر الإفصاح والشفافية

الخاتمة

من الركائز الأساسية للحوكمة الرشيدة. فكلما ارتفع مستوى الشفافية، زادت فعالية الرقابة والمتابعة، وتحسنت قدرة أصحاب المصالح على تقييم أداء الإدارة ومساءلتها.

✓ كما شمل هذا التأثير الإيجابي آليات الحوكمة الداخلية والخارجية على حد سواء. فعلى المستوى الداخلي، ساهمت الشفافية في تعزيز دور مجلس الإدارة ولجان المراجعة والرقابة الداخلية من خلال توفير معلومات أكثر دقة وشمولا. أما على المستوى الخارجي، فقد ساعدت في تعزيز ثقة المستثمرين والمقرضين والجهات الرقابية في المعلومات المنشورة، مما يساهم في تحسين صورة المؤسسة ورفع مستوى مصداقيتها في البيئة الاقتصادية التي تنشط فيها.

3-الاقتراحات:

بناء على النتائج المتوصل إليها، والتي أكدت الدور المحوري للشفافية في الإفصاح في تحسين جودة المعلومات المحاسبية وتعزيز تطبيق مبادئ حوكمة الشركات، يمكن تقديم مجموعة من الاقتراحات التالية:

✓ تعزيز ممارسات الشفافية في الإفصاح المحاسبي داخل المؤسسات الاقتصادية، من خلال تبني سياسة إفصاح واضحة ومكتوبة تحدد نوعية المعلومات الواجب نشرها وتوقيت الإفصاح عنها والجهات المسؤولة عن ذلك. كما يتطلب الأمر إنشاء آليات داخلية لمراقبة جودة المعلومات قبل نشرها، مع الحرص على توفير معلومات مالية وغير مالية تتسم بالدقة والوضوح والشمولية. ويساهم ذلك في الحد من عدم تماثل المعلومات بين الإدارة وأصحاب المصالح وتعزيز الثقة في القوائم والتقارير المالية.

الخاتمة

- ✓ تطوير نظم المعلومات المحاسبية بما يضمن توفير معلومات دقيقة وملائمة وفي الوقت المناسب، ويمكن تحقيق ذلك من خلال تحديث البرمجيات المحاسبية بشكل دوري، واعتماد قواعد بيانات متكاملة، وتطوير آليات المراقبة الإلكترونية للبيانات. ويساهم هذا التطوير في تقليل الأخطاء البشرية وتسريع عملية إعداد التقارير المالية وتحسين دقة المعلومات وموثوقيتها.
- ✓ الالتزام الصارم بتطبيق متطلبات النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية، عن طريق وضع برامج رقابية داخلية تضمن احترام القواعد المحاسبية المعمول بها، وإجراء مراجعات دورية للتحقق من مدى الالتزام بالتشريعات والمعايير ذات الصلة. كما ينبغي توفير أدلة وإجراءات عمل واضحة للمحاسبين وتحديثها باستمرار بما يتوافق مع التعديلات التي تطرأ على المعايير المحاسبية الدولية. ويساعد هذا الالتزام على تعزيز قابلية المقارنة بين القوائم المالية وتحسين جودة الإفصاح.
- ✓ تكثيف برامج التكوين والتدريب للمحاسبين والإطارات المسيرة لرفع الوعي بأهمية الإفصاح الشفاف، من خلال تنظيم دورات تدريبية وورشات عمل دورية تتناول أحدث المستجدات في مجالات المحاسبة والتدقيق والإفصاح والحوكمة. كما يمكن عقد شراكات مع الجامعات والهيئات المهنية المتخصصة لتوفير برامج تكوين مستمرة. ويساهم ذلك في رفع كفاءة الموارد البشرية وتمكينها من تطبيق أفضل الممارسات المتعلقة بالإفصاح والشفافية.
- ✓ تفعيل آليات حوكمة الشركات، خاصة من خلال تعزيز دور لجان المراجعة ومنحهم صلاحيات أوسع في متابعة إعداد التقارير المالية ومراجعة نظم الرقابة الداخلية وتقييم المخاطر. كما ينبغي أن تضم هذه اللجان أعضاء يتمتعون بالكفاءة والخبرة والاستقلالية

الخاتمة

اللازمة للقيام بمهامهم بفعالية. ومن شأن ذلك أن يعزز نزاهة المعلومات المالية ويرفع مستوى الثقة في التقارير المنشورة.

- ✓ دعم استقلالية المدققين الداخليين والخارجيين لتحسين جودة الرقابة، الأمر الذي يتطلب توفير الضمانات التنظيمية والإدارية التي تكفل استقلالية المدققين وعدم تعرضهم لأي ضغوط قد تؤثر على موضوعيتهم المهنية. كما ينبغي تحديد مسؤولياتهم وصلاحياتهم بوضوح، وتطبيق مبدأ الفصل بين مهام التنفيذ والرقابة. ويساهم هذا الإجراء في رفع فعالية عمليات التدقيق وتحسين جودة الرقابة على المعلومات المحاسبية والمالية.
- ✓ توسيع نطاق الإفصاح ليشمل المعلومات غير المالية بما في ذلك الأنشطة البيئية والاجتماعية والمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة من خلال تقارير دورية تتضمن مؤشرات كمية ونوعية قابلة للقياس. ويساعد ذلك المستثمرين وأصحاب المصالح على تكوين رؤية أكثر شمولية حول أداء المؤسسة وآفاقها المستقبلية.
- ✓ تشجيع اعتماد التقارير المتكاملة التي تجمع بين المعلومات المالية وغير المالية في وثيقة واحدة مترابطة، بما يسمح بفهم أفضل لكيفية خلق القيمة على المدى القصير والمتوسط والطويل. ويمكن تحقيق ذلك من خلال الاستفادة من الأطر الدولية للتقارير المتكاملة وتدريب العاملين على متطلباتها. ويساهم هذا النوع من التقارير في تعزيز الشفافية وتحسين عملية اتخاذ القرار .

- ✓ تحسين الإطار التشريعي والتنظيمي للبيئة المحاسبية في الجزائر بما يتماشى مع المعايير الدولية، مما يتطلب مراجعة وتحديث النصوص القانونية والتنظيمية المرتبطة بالمحاسبة والتدقيق والإفصاح المالي بشكل دوري، مع تعزيز آليات الرقابة على مدى الالتزام بها. كما ينبغي العمل على تقليص الفجوة بين الممارسات المحلية والمتطلبات الدولية من خلال

تبنى الإصلاحات اللازمة وتوفير الإرشادات التطبيقية للمؤسسات. ومن شأن ذلك تحسين جودة البيئة المحاسبية وتعزيز جاذبية الاستثمار.

✓ دعم التحول الرقمي في إعداد ونشر التقارير المالية لتعزيز الشفافية وسهولة الوصول إلى المعلومات، من خلال تبني منصات إلكترونية متطورة لإعداد ونشر التقارير المالية، واعتماد التقنيات الحديثة مثل الأرشفة الرقمية والتبادل الإلكتروني للبيانات. كما ينبغي تعزيز الأمن السيبراني لحماية المعلومات وضمان سلامتها. ويسهم التحول الرقمي في تسهيل الوصول إلى المعلومات من قبل مختلف المستخدمين، وتحسين سرعة الإفصاح، ورفع مستوى الشفافية والكفاءة في إعداد التقارير المالية.

4-آفاق الدراسة:

عقب الانتهاء من معالجة إشكالية هذه الدراسة، من خلال دراسة دور الشفافية في الإفصاح في كل من تحسين جودة المعلومات المحاسبية وتعزيز تفعيل حوكمة الشركات، وكأي بحث علمي فإن الموضوع مازال مفتوحاً لعدة بحوث أخرى خاصة في مجال الإفصاح المحاسبي وحوكمة الشركات، وعليه يمكن لهذه الدراسة فتح آفاق لأبحاث أخرى مثل:

- ✓ إجراء دراسات مقارنة بين المؤسسات الجزائرية ونظيراتها في دول أخرى.
- ✓ دراسة أثر التحول الرقمي والرقمنة على جودة الإفصاح المحاسبي.
- ✓ التعمق في دراسة الإفصاح غير المالي (البيئي والاجتماعي) وعلاقته بجودة التقارير المالية.
- ✓ البحث في العلاقة بين جودة المعلومات المحاسبية واتخاذ القرارات الاستثمارية.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

الكتب:

- (1) ابراهيم جابر السيد، الإفصاح المالي أثره وأهميته في نمو أعمال التجارة العربية داخل البلاد الأجنبية، الطبعة الأولى، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014
- (2) أمين السيد أحمد لطفي، المراجعة وحوكمة الشركات، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2010.
- (3) أمين السيد أحمد لطفي، نظرية المحاسبة الجزء الأول منظور التوافق المحاسبي الدولي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006.
- (4) بن ربيع حنيفة، الواضح في المحاسبة المالية وفق SCF والمعايير الدولية، منشورات كليك، الجزائر، جزء 2، الطبعة الأولى، 2013.
- (5) جريوع يوسف محمود، أساسيات الإطار النظري في مراجعة الحسابات، الطبعة الثالثة، مؤسسة الوراق، عمان، الأردن، 2007.
- (6) جمعة فلاح حميدات، خبير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS EXPERT ، المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، عمان، الأردن، 2019.
- (7) جمعة فلاح حميدات، خبير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS EXPERT ، المجمع الدولي للمحاسبين القانونيين، عمان، الأردن، 2019.
- (8) حماد طارق عبد العال، حوكمة الشركات "المفاهيم-المبادئ-التجارب"، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، مصر، 2005.
- (9) حنان رضوان، النموذج المحاسبي المعاصر هيكل نظرية المحاسبة، الطبعة الأولى، دار وائل، عمان، الأردن، 2003.
- (10) خالد بن ناصر آل حيان، الحوسبة السحابية: أساسيات ومبادئ وتطبيقات، الطبعة الأولى، مركز البحوث والدراسات معهد الإدارة العامة، الرياض، 2019.
- (11) خالد جمال الجعارات، معايير التقارير المالية الدولية، الطبعة 1، دار إثراء، عمان، الأردن، 2008
- (12) دونالد كيزو، المحاسبة المتوسطة، دار المريخ، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة 1، 2005.
- (13) رضوان حلوه حنان، مدخل نظرية المحاسبة: الإطار الفكري والتطبيقات العملية، دار وائل، عمان، الأردن، 2013.
- (14) طلال محمد علي الحجاوي، هدى أمين عليوي الجميلي، قياس درجة الشفافية في الإفصاح المحاسبي للشركات الصناعية، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2017.
- (15) طلال محمود علي الحجاوي، محمد آل فتح الله، الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المحاسبية، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2017
- (16) عباس حميد يحيى التميمي، حكيم حمود فليح الساعدي، إدارة الأرباح، عوامل نشوئها وأساليبها وسبل الحد منها، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015

- 17) عدنان حيدر، بن درويش، حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة، اتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان، 2007.
- 18) فداغ الفداغ، المحاسبة المتوسطة نظرية وتطبيق، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة 2، عمان، الأردن، 2002.
- 19) قاسم إبراهيم الخطيب، زياد هاشم يحيى السقا، نظام المعلومات المحاسبية، وحدة الحدااء للطباعة والنشر، العراق، 2003.
- 20) كمال عبد العزيز النقيب، مقدمة في نظرية المحاسبة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2004.
- 21) محمد أبو نصار، جمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، دار وائل، عمان، 2008.
- 22) محمد أبو نصار، جمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية - الجوانب النظرية والعملية، الطبعة 3، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2013.
- 23) محمد المبروك أبو زيد، التحليل المالي شركات وأسواق مالية، الطبعة الثانية، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 2009.
- 24) محمد المبروك أبو زيد، المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية، دار المريخ، السعودية، 2011.
- 25) محمد توفيق سعودي، المسؤولية المدنية والجنائية لأعضاء مجلس إدارة الشركة المساهمة على أعمال الشركة، دار الأمين للنشر والتوزيع، مصر، 2002.
- 26) محمد مبروك أبو زيد، المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية، الطبعة الأولى، دار إيتراك، مصر، 2005.
- 27) محمد محمود البابلي، شحاتة السيد شحاتة، مبادئ المحاسبة وفقا لمعايير المحاسبة المصرية والدولية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2014.
- 28) محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2006.
- 29) مصطفى يوسف كافي وآخرون، الحوكمة المؤسسية، ألفا للوثائق، قسنطينة، الجزائر، 2018.
- 30) معن نعمان الصرصور، إدارة الأرباح في شركات القطاع المالي، دار جليس الزمان، عمان، الأردن، 2009.
- 31) هيني قان جريوننج، ترجمة طارق حماد، معايير التقارير المالية الدولية - دليل التطبيق - الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، 2006.

أطروحات دكتوراه:

- 32) أحلام بلقاسم كحلولي، حوكمة الشركات ودورها في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية - دراسة ميدانية لعينة من شركات المساهمة بولاييتي سكيكدة وعنابة خلال الفترة (2014-2016)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2019/2018.
- 33) اسماعيل قزال، دراسة تأثير سياسات التحفظ المحاسبي على جودة المعلومات المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي scf - دراسة تطبيقية على عينة من شركات المساهمة الجزائرية للفترة (2011-2011)

- (2015)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص: دراسات محاسبية وجبائية متقدمة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2018/2017.
- (34) حديبي عبد القادر، تفعيل حوكمة الشركات على ضوء المعايير الدولية للتدقيق الداخلي بالإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، قسم علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2018/2017.
- (35) زلاسي رياض، أهمية المعلومات المحاسبية المفصح عنها وفق النظام المحاسبي المالي (scf) في تفعيل حوكمة الشركات المدرجة في بورصة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص محاسبة وجبائية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2019/2018.
- (36) زواد نسيم، تفعيل دور المجتمع المدني نحو تكريس الشفافية والمساءلة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في شعبة العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان، 2022/2021، الجزائر.
- (37) سدره أنيسة، واقع وآفاق دور أسواق الأوراق المالية في دعم حوكمة الشركات، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص: نقود وبنوك، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2018/2017.
- (38) سليمان عبد الحكيم، دور جودة المعلومات المحاسبية في ترشيد قرار الاستثمار في ظل النظام المحاسبي والمالي الجديد دراسة حالة مؤسسة اقتصادية - الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2020/2019.
- (39) شطارة نبيلة، دور حوكمة الشركات في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية لدخول سوق الأوراق المالية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص الإدارة المالية للمؤسسات، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2023/2022.
- (40) صغور مسعود، الإفصاح المحاسبي وتأثره بقواعد حوكمة الشركات دراسة حالة شركة سونلغاز، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2024/2023.
- (41) ضوفي حمزة، فعالية تطبيق مبادئ الحوكمة في دعم مقومات الإفصاح وأثرها على الأداء المالي - دراسة ميدانية لمجموعة من الشركات التابعة لمجمع سونلغاز، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2014.
- (42) عادل قرقاد، أثر مراقبة التسيير في تفعيل حوكمة المؤسسات الاقتصادية - دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية بالشرق الجزائري - ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص: مالية المؤسسات، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2021/2020 .
- (43) عبد السلام عبد الله سعيد أبو سرعة، تطوير مفهوم الحوكمة في مؤسسات القطاع العام بالجمهورية اليمنية لتعزيز الإفصاح والشفافية في تقاريرها المالية، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم التجارية، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر 3، 2016/2015.

- (44) كمال بن يخلف، دور معايير المحاسبة الدولية في معالجة أثر التضخم بالقوائم المالية - دراسة حالة شركة كوسيدار المحاجر - ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر 3، 2016/2015
- (45) ليلي صالح، واقع الصناعة الدوائية في الجزائر وسبل تعزيز تنافسيتها في ظل الانفتاح الاقتصادي (دراسة حالة مجمع صيدال)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ل.م.د في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص: اقتصاد دولي، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2020/2019.
- (46) مريم بالقط، دور التقارير المالية المرحلية في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية للمؤسسة الاقتصادية - دراسة حالة مؤسسة ALSCIF خلال الفترة 2021-2023 - ، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الدكتوراه الطور الثالث LMD، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص: تدقيق ومراقبة تسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 2024/2023.
- (47) مصعب علي محمد سعيد محمد، دور الأنشطة الحديثة للمراجعة الداخلية في فاعلية النشر الالكتروني للبيانات المالية والحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية (دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية)، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في فلسفة المحاسبة، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، 2022.
- (48) معيزة نوال، إدارة الأعمال الحديثة في إطار مكافحة الفساد الإداري بالمؤسسات الاقتصادية الجزائرية في الفترة (2000-2020) دراسة حالة مؤسسة الإنتاج مجمع بيوفارم، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2022/2021.
- (49) نسيمه أعمرس، دور الإدارة المالية في إدارة الأزمات في المؤسسات الاقتصادية - دراسة حالة مجمع صيدال -، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص: العلوم المالية، جامعة الدكتور يحيى فارس، المدية، الجزائر، 2020/2019.
- (50) واضح صالح، أثر تبني معايير الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للحد من التهرب الضريبي بعد تبني النظام المحاسبي المالي -دراسة عينة من المؤسسات الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور 3 ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2020/2019.

رسائل الماجستير:

- (51) آسيا لعروسي، تأثير القياس المحاسبي على الإفصاح في القوائم المالية في حالة التضخم - دراسة حالة مؤسسة اقتصادية جزائرية - ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص دراسات مالية ومحاسبية، جامعة المسيلة، 2014/2013.
- (52) حسين عبد الجليل آل غزوي، حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية - دراسة اختبارية على شركات المساهمة العامة في المملكة العربية السعودية، رسالة مقدمة لاستكمال

- متطلبات منح شهادة ماجستير في المحاسبة/التحليل المالي، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم المحاسبة، الأكاديمية العربية في الدنمارك، 2010.
- (53) صبايحي نوال، الإفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) وأثره على جودة المعلومة، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، قسم العلوم التجارية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2010/2011.
- (54) قلع حنان، حوكمة الشركات وأثرها على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية - حالة الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2014/2015.

المقالات العلمية:

- (55) أحمد حابية، "العوامل المؤثرة على عملية الإفصاح في القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية - دراسة حالة لآراء الخبراء المحاسبين في الجزائر العاصمة"، مجلة المدبر، المجلد 07، العدد الثاني، 2020، جامعة الجزائر 3، الجزائر.
- (56) أحمد رجب عبد الملك، إطار مقترح للتقارير المالية المنشورة في ظل تحقيق الشفافية المنشودة ببورصة الأوراق المالية - دراسة نظرية تطبيقية، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة حلوان، مصر، 2006.
- (57) أنيس هزلة، محمد الهادي ضيف الله، أثر جودة المعلومة المحاسبية على الإفصاح المحاسبي في ظل التوجه نحو مفهوم القيمة العادلة دراسة لعينة من الأكاديميين والمهنيين في الجزائر، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 23، العدد الأول، جامعة الجزائر 3، 2020.
- (58) بلعاش ميادة، العوامل المساهمة في التطبيق السليم لنظام حوكمة الشركات ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري، مجلة رؤى اقتصادية، المجلد 02، العدد 03، 2012، جامعة الوادي، الجزائر.
- (59) بن يوسف خلف الله، كمال زيتوني، دور آليات حوكمة الشركات في تحسين جودة المعلومات المحاسبية في المؤسسة الاقتصادية، مجلة جديد الاقتصاد، المجلد 14، العدد الأول، 2019، الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين، الجزائر.
- (60) بوخروبة الغالي، دواح بلقاسم، مساهمة حوكمة المؤسسات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية والإفصاح المحاسبي - حالة شركة التأمينات -، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 02، العدد 02، المركز الجامعي لميلة، الجزائر، جوان 2018.
- (61) تثة خالد، بوزيدي سعاد، بن داود براهيم، تقنية البلوك تشين وتطبيقاتها الممكنة، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد: 07، العدد: 02، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2022.
- (62) جريو كلتوم، يدو محمد، دور مبدأ الإفصاح والشفافية في تعزيز كفاءة سوق الأوراق المالية، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 08، العدد الأول، 2017، جامعة خميس مليانة، الجزائر.
- (63) جعفر سعدي، رشيد مناصرية، أهمية الشراكة الاستراتيجية في تحسين الأداء الاقتصادي في مجمع صيدال، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، المجلد 02، العدد 15، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2019.

- (64) حسناء مشري، زينب تمرابط، ريان بن عباس، دور نظام تخطيط الموارد (ERP) في تحسين جودة المعلومة المحاسبية - دراسة حالة بعض المؤسسات الاقتصادية بولاية سطيف - ، مجلة الأفاق للدراسات الاقتصادية، المجلد 07، العدد الأول، جامعة العربي تبسي، الجزائر، 2022.
- (65) حمدي جليلة إيمان، دور الحوكمة الرقمية في إنجاح وتفعيل التحول الرقمي - نموذج دولة الإمارات العربية المتحدة-، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد: 05، العدد: 03، المركز الجامعي بربكة، 2023.
- (66) خالد محمد المدهون ، علاقة محاسبة القيمة العادلة بجودة المعلومة المحاسبية في التقارير المالية للشركات : وجهة نظر المدققين الخارجيين في فلسطين، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية والمحاسبية، المجلد 03، العدد الأول، مركز الكندي للبحوث والتطوير، 2021.
- (67) خالد محمد قراطم، محمد عطية عون، محمد محمد فرحات، أثر جودة المعلومات المحاسبية التي يقدمها النظام المحاسبي على اتخاذ القرارات بمصنع اسمنت زليتن، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، المجلد 03، العدد 04، أبريل 2022.
- (68) زعيش محمد، خيارى زهية، واقع تطبيق مبادئ ميثاق حوكمة الشركات في الجزائر: دراسة حالة مؤسسة إدوغ بعنابة، الجزائر، مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإدارية والاقتصادية، المجلد 04، العدد 11، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين، جوان 2019.
- (69) زغدار أحمد، سفير محمد، "خيار الجزائر بالتكيف مع متطلبات الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS)" ، مجلة الباحث، العدد السابع، 2009-2010، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.
- (70) زونية مخلخل، يحيى مفيدة، دور القوائم المالية في اتخاذ القرار التمويلي بشركات المساهمة الجزائرية - دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنون بسكرة - ،مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد 14، العدد 03، 2020، جامعة محمد خيضر، بسكرة.
- (71) زين عبد المالك، " واقع الإفصاح المحاسبي عن عناصر القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي - دراسة حالة مجمع صيدال، مجلة الاقتصاد والبيئة، المجلد 06، العدد الأول، أبريل 2023، جامعة عباس لغرور، خنشلة
- (72) سعد محمد مازق، قياس مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة السعودية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة، العدد الأول، المملكة العربية السعودية، 2009.
- (73) سعيداني محمد السعيد، رزيقات بوبكر، زرقون محمد، " الإفصاح المحاسبي على ضوء المعايير الدولية وأثره على جودة التقارير المالية (دراسة ميدانية)، مجلة المؤسسة ، المجلد 11، العدد الأول ، 2022، جامعة الجزائر 3، الجزائر.
- (74) شبلي مسلم علاوي ومنهل محمد حسين، أثر مبادئ الإدارة الرشيدة في تطوير نظام شفافية الإدارة العليا: دراسة ميدانية في الشركة العامة لموانئ العراق، مجلة العلوم الاقتصادية، العراق، المجلد 08، العدد 29، 2012.

- (75) شوقي طارق، تأثير معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS على حوكمة الشركات - دراسة حالة بنك باريسا BNP PARIBAS الفرنسي - ، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد 20، العدد الأول، جامعة فرحات عباس سطيف1، 2020.
- (76) شيرين مأمون سيد أحمد محمد، أثر ممارسة المحاسبة الإبداعية على جودة المعلومات المحاسبية (دراسة ميدانية على سوق الخرطوم للأوراق المالية)، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 07، العدد الأول، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، جوان 2020.
- (77) صديق مسعود، صديقي فؤاد، "محددات الإفصاح المحاسبي في الحقل المحاسبي الجزائري وفق النظام المحاسبي المالي (SCF)"، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، العدد الثاني، 2016، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.
- (78) ضويفي حمزة، بوكريد عبد القادر، دراسة تحليلية لمؤشرات مدركات الفساد في القطاع العام مع الإشارة إلى حالة الجزائر (2012-2018)، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 12، العدد 02، 2020، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر.
- (79) عبد الرحيم قدومي، "الإفصاح عن الموارد البشرية ضمن التقارير المالية في شركات المساهمة"، مجلة العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، العدد التاسع، 2013، جامعة المسيلة، المسيلة.
- (80) عمر عبد الجبار، نذير بوسهوه، حوكمة الموازنة العامة بالجزائر على ضوء نتائج مسح الموازنة المفتوحة للفترة (2006/2019)، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 06، العدد 02، 2021.
- (81) فارس بن يدير، هشام شلغام، طيب مداني، "واقع الالتزام بمتطلبات الإفصاح عن السياسات المحاسبية في الجزائر - دراسة لعينة من الشركات البترولية في الجزائر"، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، العدد الثاني، 2016، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.
- (82) فارس بن يدير، هشام شلغام، طيب مداني، "واقع الالتزام بمتطلبات الإفصاح عن السياسات المحاسبية في الجزائر - دراسة لعينة من الشركات البترولية في الجزائر"، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، المجلد 02، العدد 01، 2016، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.
- (83) فتحة أميرة، أمين مخفي، هشام حريز، انعكاس تطبيق قواعد حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية، مجلة Les Cahiers du POIDEX، المجلد 10، العدد 02، جامعة ابن باديس مستغانم، 2021.
- (84) فوزي الحاج أحمد، رحيمة العيفة، سارة بوضياف، "المنظور الأخلاقي للمحاسبة الإبداعية وأثره على القوائم المالية"، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، المجلد 06، العدد 01، 2021، جامعة محمد بوضياف، المسيلة.
- (85) فيصل عطة، الإفصاح عن المعلومة المحاسبية كآلية لتفعيل حوكمة الشركات، مجلة دراسات مالية محاسبية وجبائية، المجلد الأول، العدد الأول، جامعة البويرة، 2021.
- (86) محمد خليل حامد، عماد الدين محمد ابراهيم، محمد حسن عبد الجليل، جودة المعلومات المحاسبية وأثرها في تحسين الأداء المالي "دراسة ميدانية على سوق الخرطوم للأوراق المالية"، مجلة جامعة أم درمان الاسلامية، المجلد 17، العدد الأول، 2021.

- (87) محمد فتحي مهنا، عبد الرزاق نادر عبد الجبار أبو صاع، ياسر نادر عبد الجبار أبو صاع، أثر تطبيقات الذكاء الاصطناعي كمتغير وسيط في العلاقة بين الشفافية المحاسبية وتعزيز الثقة في القوائم المالية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد 11، العدد 02، 2025، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف.
- (88) محمد لمين علون، مساهمة آليات حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية دراسة عينة من الشركات بولاية بسكرة، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، المجلد 05، العدد 08، 2019، المركز الجامعي نور البشير بولاية البيض، الجزائر.
- (89) محمد منصر، تحديات وآليات تطبيق حوكمة المؤسسات الاقتصادية في الجزائر، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 08، العدد 02، جامعة الوادي، الجزائر، ديسمبر 2025.
- (90) مريني محمد، حديدي آدم، آليات تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات الجزائرية، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 08، العدد الأول، 2022، جامعة الجلفة، الجزائر.
- (91) مسعود دراوسي، "القياس والإفصاح المحاسبي وفق المعايير المحاسبية والإبلاغ المالي الدولية"، مجلة الأبحاث الاقتصادية، العدد السادس، جوان 2012، جامعة سعد دحلب، البليدة.

الملتقيات:

- (92) بتول محمد نوري وعلي خلف سليمان، دراسة بعنوان "حوكمة الشركات ودورها في تخفيض مشاكل نظرية الوكالة"، الملتقى الدولي حول الإبداع والتغيير التنظيمي في المنظمة الحديثة، جامعة سعد دحلب، البليدة، يومي 12 و13 ماي 2010.
- (93) جميل أحمد، محمد سفير، "تجليات حوكمة الشركات في الارتقاء بمستوى الشفافية والإفصاح"، المؤتمر الدولي الثامن حول: دور الحوكمة في تفعيل أداء المؤسسات والاقتصاديات، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، يومي 19-20 نوفمبر 2013.
- (94) حمادي نبيل، عمر علي عبد الصمد، "النماذج الدولية لحوكمة المؤسسات دراسة مقارنة للو.م.أ وفرنسا"، الملتقى العلمي الدولي حول: آليات حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر، يومي 25 و26 نوفمبر 2013،
- (95) سارة حمدي عطية، عبد الوهاب نصر علي، أثر جودة المعلومات المحاسبية على قياس التصنيف الائتماني للشركات: الدور المعدل لمعدل التضخم - دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، بحث مقدم إلى المؤتمر العملي الدولي الثاني، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، كلية التجارة، جامعة مدينة السادات، المجلد 16، عدد خاص - الجزء الأول، سبتمبر 2024.

القوانين والتشريعات:

- (96) الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد رقم 15، الصادرة في 12 مارس 2006، القانون التوجيهي للمدينة تحت رقم 06-06 المؤرخ في 20 فيفري 2006.
- (97) الجريدة الرسمية الجزائرية، القرار الصادر في 26 جويلية 2008، المتضمن قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها ومدونة الحسابات وقواعد سيرها، العدد 19، 2009.

98) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، المتضمن النظام المحاسبي المالي، العدد 74.

المراجع باللغة الأجنبية:

Ouvrages :

- 1) Cerbah, H. (2012). *Gestion comptable par l'application conforme au nouveau SCF et aux normes IAS/IFRS*. Algérie: Pages Bleues.
- 2) Dauderis, H., Annand, D., Jensen, T., & Morpurgo, M. (2024). *Introduction to Financial Accounting*. Toronto: Vretta-Lyryx Inc.
- 3) Ebondo Wa Mandzila, E. (2005). *La gouvernance d'entreprise: une approche par l'audit et le contrôle interne*. France: L'Harmattan.
- 4) Hammadi, B. S. (2019). *L'audit social système d'information des ressources humaines en Algérie: essai d'analyse*. Tiaret: Université Ibn Khaldoun.
- 5) Institute of Directors (IOD). (2009). *The Handbook of International Corporate Governance: A definitive guide*. London: Kogan Ltd.
- 6) Regnard, J.-F. (2007). *Lire un bilan c'est simple*. Paris: Chiron.

Articles :

- 7) Aifuwa, H., Embele, K., & Saidu, M. (2018). Ethical accounting practices and financial reporting quality. *International Journal of Multidisciplinary Research*, 4(12).
- 8) Akinrinola, O. O., & Akintoye, I. R. (2019). Accounting information system as an aid to decision making process in deposit money banks in Nigeria. *International Journal of Research and Innovation in Social Science*, 3(3).
- 9) Anwer, S., Ahmed, S., & Duellman, S. (2007). Accounting conservatism and board of director characteristics: An empirical analysis. *Journal of Accounting and Economics*, 43(2-3).
- 10) Colak, M., & Sarioglu, M. (2025). The effect of corporate governance on the quality of integrated reporting and ESG risk ratings. *Sustainability*, 17(11).
- 11) Garanina, T., Ranta, M., & Dumay, J. (2022). Blockchain in accounting research: current trends and emerging topics. *Accounting, Auditing & Accountability Journal*, 34(7).

- 12) Gjoni–Karameta, A., Fejzaj, E., Mlouk, A., & Sila, K. (2021). Qualitative characteristics of financial reporting: an evaluation according to Albanian users' perception. *Academic Journal of Interdisciplinary Studies*, 10(6).
- 13) Jensen, M. C., & Meckling, W. H. (1976). Theory of the firm: managerial behavior, agency costs and ownership structure. *Journal of Financial Economics*, 3(4).
- 14) Kalkan, G. (2024). The impact of artificial intelligence on corporate governance. *Journal of Corporate Finance Research*, 18(2).
- 15) LaFond, R., & Watts, R. L. (2008). The information role of conservatism. *The Accounting Review*, 83(2).
- 16) Lahmar, N. (2020). The high authority for transparency, prevention and fight against corruption. *Journal of El–Nebras for Legal Studies*, 7(2).
- 17) Mesnard, M. (1996). Corporate governance et réforme du système bancaire en Fédération de Russie. *Revue d'études comparatives Est–Ouest*, 27(2).
- 18) Miller, D., & Le Breton–Miller, I. (2006). Family governance and firm performance: agency, stewardship, and capabilities. *Family Business Review*, 19(1).
- 19) Ouabouch, B., & Yahyaoui, T. (2025). Artificial intelligence and corporate governance: a review of recent literature. *International Journal of Strategic Management and Economic Studies*, 4(1).
- 20) Penman, S., & Zhang, X. J. (2002). Accounting conservatism, the quality of earnings, and stock returns. *The Accounting Review*, 77(2).
- 21) Phusong, S., Chaiseesa, D., & Chansong, J. (2024). Relationship between accounting information quality and operating results of SMEs in Bangkok. *Interdisciplinary Academic and Research Journal*, 4(4).
- 22) Vokshi, N. B., & Krasniqi, X. F. (2017). Role of accounting information in decision–making process: the importance for its users. *ENTRENOVA*.
- 23) Wang, J., & Zeng, X. (2024). Corporate ESG information disclosure and audit governance in the context of green development. *Journal of Cleaner Production*.
- 24) Xu, W., & Shen, Y. (2025). A review of research on accounting information quality. *Frontiers in Business, Economics and Management*, 18(3).

- 25) Zhou, Z. (2025). Research on the quality characteristics of accounting information in the intelligent era. *Journal of Applied Economics and Policy Studies*, 18(1).

Conférences :

- 26) Alamgir, M. (2007). Corporate governance: a risk perspective. Paper presented at the Conference on Corporate Governance and Reform, Cairo.

Rapports:

- 27) Conseil National de la Comptabilité. (2006). *Projet de système comptable financier*.
- 28) Generis Legal Intelligence. (2024). *Understanding corporate governance standards in Algeria: a comprehensive overview*.
- 29) OECD. (2023). *G20/OECD Principles of Corporate Governance 2023*. Paris: OECD Publishing.
- 30) Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD). (2004). *Principles of Corporate Governance*. Paris.
- 31) Sarbanes-Oxley Act. (2002). Public Law No. 107-204, Washington.

المواقع الإلكترونية ذات الصلة :

- 32) https://humanities.univeyes.net/academy/economy0000/economy_0006/economy5604-.pdf
- 33) <https://www.meemapps.com/term/sarbanesoxley-act-sox>
- 34) www.algeriainvest.com
- 35) www.ao-accademy.org
- 36) www.aps.dz
- 37) www.commission.europa.eu/index/en
- 38) www.dai.com/our-work/projects/algeria-eu-refin-programme
- 39) www.dzair-tube.dz
- 40) www.ifrs.org
- 41) www.internationalbudget.org
- 42) www.mona.ws
- 43) www.saidalgroupe.dz

- 44) www.transparency.org/en/cpi/2024
www.theglobaleconomy.com/Algeria/transparency_corruption
- 45) www.vng-international.nl
- 46) www.worldbank.org/governance/wgi

قائمة الملاحق:

الملحق 01: الميزانية وفق SCF

28 ربيع الأول عام 1430 هـ 25 مارس سنة 2009 م		الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 19		28	
ميزانية					
السنة المالية المقفلة في					
N - 1 صافي	N صافي	N إجمالي	N إجمالي	ملاحظة	الأصل
					أصول غير جارية
					فارق بين الاقتناء - المنتج الإيجابي أو السلبي
					تشهيدات معنوية
					تشهيدات عينية
					أراض
					مبان
					تشهيدات عينية أخرى
					تشهيدات ممنوح امتيازها
					تشهيدات يجري إنجازها
					تشهيدات مالية
					سندات موضوعة موضع معادلة
					مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها
					سندات أخرى مثبتة
					قروض و أصول مالية أخرى غير جارية
					ضرائب مؤجلة على الأصل
					مجموع الأصل غير الجاري
					أصول جارية
					مخزونات و منتجات قيد التنفيذ
					حسابات دائنة و استخدامات معاملة
					الزبائن
					المدينون الآخرون
					الضرائب و ما شابهها
					حسابات دائنة أخرى و استخدامات معاملة
					الموجودات و ما شابهها
					الأموال الموظفة و الأصول المالية الجارية الأخرى
					الخزينة
					مجموع الأصول الجارية
					للمجموع العام للأصول

قائمة الملاحق

32 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 19 28 ربيع الأول عام 1430 هـ 25 مارس سنة 2009 م		
محتوى فصول الميزانية ميزانية الأصول السنة المالية المغلقة في		
الأصول المالية	N إجمالي	N استهلاكات / أرصدة
الأصول المثبتة (غير الجارية) فارق الشراء (ou goodwill) التثبيطات المعنوية التثبيطات العينية التثبيطات الجارية إنجازها التثبيطات المالية السندات الموضوعة موضع المعادلة - المؤسسات المشاركة المساهمات الأخرى و الحسابات الدائنة المحققة السندات الأخرى المثبتة القروض و الأصول المالية الأخرى غير الجارية	207 20 (خارج 207) 21 و 22 (خارج 229) 23 265 26 (خارج 265 و 269) 271 و 272 و 273 274 و 275 و 276	2807 و 2907 280 (خارج 2807) 290 (خارج 2907) 281 و 282 و 291 و 292 293
مجموع الأصول غير الجارية الأصول الجارية		
المخزونات و المنتجات قيد الصنع الحسابات الدائنة - الاستخدمات المماثلة الزبائن المدينون الآخرون الضرائب الأصول الأخرى الجارية الموجودات وما يمثلها توظيفات و أصول مالية جارية أموال الخزينة	30 إلى 38 41 (خارج 419) 409 مدينين 42 و 43 و 44 444 إلى 448 (445 و 46) 486 و 489 444 و 445 و 447 مدين 48 50 (خارج 509) 519 و غيرها من المدينين (51 و 59) 52 و 53 و 54	39 491 495 و 496
مجموع الأصول الجارية للمجموع العام للأصول		

قائمة الملاحق

29 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 19				28 ربيع الأول عام 1430 هـ 25 مارس سنة 2009 م
ميزانية				
السنة المالية المقفلة في				
N-1	N	ملاحظة	الخصوم	
			رؤوس الأموال الخاصة	
			رأس مال تم إصداره	
			رأس مال غير مستعان به	
			علاوات و احتياطات - احتياطات مدمجة (1)	
			فوارق إعادة التقييم	
			فارق المعادلة (1)	
			نتيجة صافية / (نتيجة صافية حصة الجمع (1))	
			رؤوس أموال خاصة أخرى / ترجيل من جديد	
			حصة الشركة المدمجة (1)	
			حصة ذوي الاقلية (1)	
			للمجموع 1	
			الخصوم غير الجارية	
			قروض و ديون مالية	
			ضرائب (مؤجلة و مرصود لها)	
			ديون أخرى غير جارية	
			مؤنات و منتجات ثابتة مسبقا	
			مجموع الخصوم غير الجارية (2)	
			الخصوم الجارية	
			موردون و حسابات ملحقة	
			ضرائب	
			ديون أخرى	
			خزينة سلبية	
			مجموع الخصوم الجارية (3)	
			مجموع عام للخصوم	
				(1) لا تستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدمجة

قائمة الملاحق

33 28 ربيع الأول عام 1430 هـ 25 مارس سنة 2009 م		الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 19
محتوى فصول الميزانية ميزانية القصور السنة المالية المقفلة في		
N	القصور	
	رؤوس الأموال الخاصة	
108 و 101	رأس المال الصادر (أو حساب المستغل)	
109	رأس المال غير المطلوب	
106 و 104	العلاوات و الاحتياطات (الاحتياطات المدمجة) (1)	
105	فارق إعادة التقييم	
107	فارق المعادلة (1)	
12	النتيجة الصافية (النتيجة الصافية حصة المجمع) (1)	
11	رؤوس الأموال الخاصة الأخرى، ترحيل من جديد	
	حصة الشركة المدمجة (1)	
	حصة ذوي الأقلية (1)	
	للمجموع 1	
	القصور غير الجارية	
17 و 16	القروض و الديون المالية	
155 و 134	الضرائب (المؤجلة و المرصود لها)	
229	الديون الأخرى غير الجارية	
15 (خارج 155) و 131 و 132	المؤونات و المنتجات المدرجة في الحسابات سلفا	
	مجموع القصور غير الجارية (2)	
	القصور الجارية	
40 (خارج 409)	الموردون و الحسابات المحقة	
447 و 444 و 445	الضرائب	
419 و 509 دائن [42، 43 و 44 (خارج 444 إلى 447) 45 و 46، 48]	الديون الأخرى	
519 و 52 و غيرهما من الديون 51	خزينة القصور	
	مجموع القصور الجارية (3)	
	للمجموع العام للقصور	
(1) لا يستعمل إلا في تقديم الكشوف المالية المدمجة.		

الملحق 02: حساب النتائج حسب SCF

الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 19			30
حساب النتائج حسب الطبيعة الفترة من إلى			
N - 1	N	ملاحظة	
			رقم الأعمال
			تغير مخزونات المنتجات المصنعة و المنتجات قيد الصنع
			الإنتاج المثبت
			إعانات الاستغلال
			1 - إنتاج السنة المالية
			المشتريات المستهلكة
			الخدمات الخارجية و الاستهلاكات الأخرى
			2 - استهلاك السنة المالية
			3 - القيمة المضافة للاستغلال (2 - 1)
			أعباء المستخدمين
			الضرائب و الرسوم و مدفوعات المشابهة
			4 - الفائض الإجمالي من الاستغلال
			المنتجات العملياتية الأخرى
			الأعباء العملياتية الأخرى
			المخصصات للاهلاكات و المؤونات
			استثناءات عن خسائر القيمة و المؤونات
			5 - النتيجة العملياتية
			المنتجات المالية
			الأعباء المالية
			6 - النتيجة المالية
			7 - النتيجة العادية قبل الضرائب (6 + 5)
			الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية
			الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية
			مجموع منتجات الأنشطة العادية
			مجموع أعباء الأنشطة العادية
			8 - النتيجة الصافية للأنشطة العادية
			العناصر غير العادية - المنتجات (يطلب بيانها)
			العناصر غير العادية - الأعباء (يطلب بيانها)
			9 - النتيجة غير العادية
			10 - النتيجة الصافية للسنة المالية
			حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتيجة الصافية
			11 - النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1)
			و منها حصة ذوي الأقلية (1)
			حصة الجميع (1)

(1) لا تستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدمجة

قائمة الملاحق

28 ربيع الأول عام 1430 هـ 25 مارس سنة 2009 م			
الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 19 31			
حساب النتائج (حسب الوظيفة) الفترة من إلى.....			
مثلا			
N - 1	N	ملاحظة	
			رقم الأعمال كلية المبيعات هشاش الربح الإجمالي منتجات أخرى عملياتية التكاليف التجارية الاعباء الإدارية أعباء أخرى عملياتية النتيجة العملياتية تقديم تفاصيل الاعباء حسب الطبيعة (مصاريف المستخدمين المخصصات للاهتلاكات) منتجات مالية الاعباء المالية النتيجة العادية قبل الضريبة الضرائب الواجبة على النتائج العادية الضرائب المؤجلة على النتائج العادية (التغيرات) النتيجة الصافية للأنشطة العادية الاعباء غير العادية المنتجات غير عادية النتيجة الصافية للسنة المالية حصة الشركات الموضوعة موضع المعاملة في النتائج الصافية (1) النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1) منها حصة ذوي الأقلية (1) حصة للجمع (1)
(1) لا تستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدمجة			

قائمة الملاحق

34 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 19 28 ربيع الأول عام 1430 هـ 25 مارس سنة 2009 م	
محتوى فصول حساب النتائج حساب النتائج (حسب الطبيعة) الفترة من إلى.....	
N	
70	المبيعات و المنتجات الملحقة
72	تغيرات المخزونات و المنتجات المصنعة و المنتجات قيد الصنع
73	الإنتاج المثبت
74	إعانات الاستغلال
	1 - إنتاج السنة المالية
60	المشتريات المستهلكة
61 و 62	الخدمات الخارجية و الاستهلاكات الأخرى
	2 - استهلاك السنة المالية
	3 - القيمة المضافة للاستغلال (2-1)
63	أعباء المستخدمين
64	الضرائب و الرسوم و المدفوعات المماثلة
	4 - إجمالي فائض الاستغلال
75	المنتجات العملياتية الأخرى
65	الأعباء العملياتية الأخرى
68	المخصصات للاهلاكات و المؤنات و خسارة القيمة
78	استرجاع على خسائر القيمة و المؤنات
	5 - النتيجة العملياتية
76	المنتجات المالية
66	الأعباء المالية
	6 - النتيجة المالية
	7 - النتيجة العادية قبل الضرائب (6+5)
695 و 698	الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية
692 و 693	الضرائب المؤجلة (تغيرات) عن النتائج العادية
	مجموع منتجات الأنشطة العادية
	مجموع أعباء الأنشطة العادية
	8 - النتيجة الصافية للأنشطة العادية
77	عناصر غير عادية (منتجات) (يجب تبيانها)
67	عناصر غير عادية (أعباء) (يجب تبيانها)
	9 - النتيجة غير العادية
	10 - صافي نتيجة السنة المالية
	حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتيجة الصافية (1)
	11 - صافي نتيجة المجموع المدمج (1)
	و منها حصة ذوي الأقلية (1)
	حصة المجمع (1)
(1) لا يستعمل إلا في تقديم الكشوف المالية المدمجة.	

الملحق 03: جدول تدفقات الخزينة حسب SCF

الجدول سيولة الخزينة (الطريقة المباشرة) الفترة من إلى		
السنة المالية N - 1	السنة المالية N	ملاحظة
		تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة الضرائب عن النتائج المدفوعة
		تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية (يجب توضيحها)
		صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية (أ)
		تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار المسحوبات عن اقتناء تقييدات عينية أو معنوية التحصيلات عن عمليات التنازل عن تقييدات عينية أو معنوية المسحوبات عن اقتناء تقييدات مالية التحصيلات عن عمليات التنازل عن تقييدات مالية الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة
		صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب)
		تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها التحصيلات المتأتية من القروض تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة
		صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج) تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات و شبه السيولات تغير أموال الخزينة في الفترة (أ + ب + ج)
		أموال الخزينة و معدلاتها عند افتتاح السنة المالية أموال الخزينة و معدلاتها عند إقفال السنة المالية تغير أموال الخزينة خلال الفترة المقارنة مع النتيجة المحسوبة

قائمة الملاحق

36

الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 19

28 ربيع الأول عام 1430 هـ
25 مارس سنة 2009 م

جدول سيولة الخزينة
(الطريقة غير المباشرة)

الفترة من إلى

السنة المالية N - 1	السنة المالية N	ملاحظة	
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية صافي نتيجة السنة المالية تصحيحات من أجل : - الاهتلاكات و الأرضة -تغير الضرائب المؤجلة -تغير المخزونات - تغير الزبائن و الحسابات الدائنة الأخرى -تغير الموردين و الديون الأخرى -نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب
			تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (أ)
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار مستحقات عن اقتناء تثبيبات تصفيات التنازل عن تثبيبات تأثير تغيرات محيط الإنماج (1)
			تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار (ب)
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل الحصص المدفوعة للمساهمين زيادة رأس المال النقدي (المنقودات) إصدار قروض تسديد قروض
			تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (ج)
			تغير أموال الخزينة للفترة (أ + ب + ج) أموال الخزينة عند الافتتاح أموال الخزينة عند الاقفل تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية (1) تغير أموال الخزينة

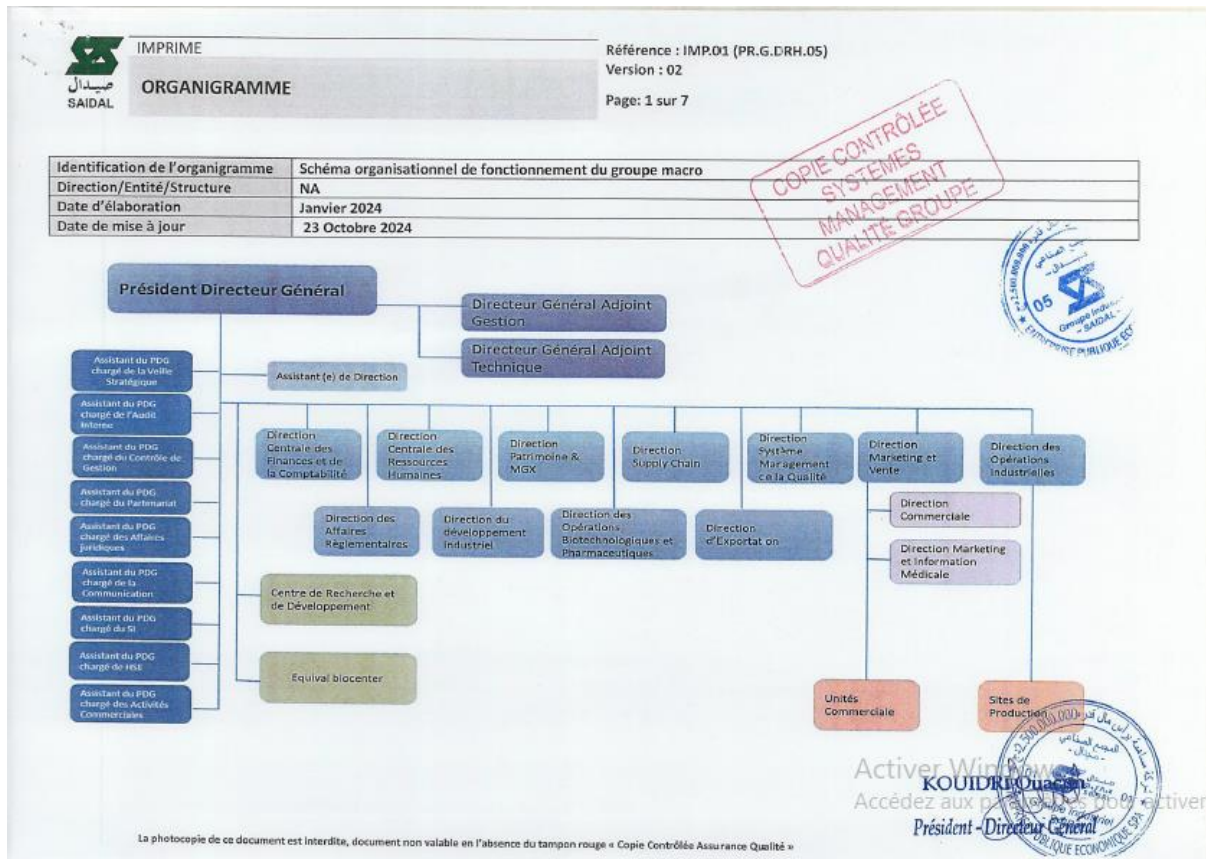
(1) لا يستعمل إلا في تقديم الكشوف المالية المدمجة.

الملحق 04: جدول تغيرات الأموال الخاصة حسب SCF

28 ديسيمبر الأول عام 1430 هـ 25 مارس سنة 2009 م					
الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 19 37					
جدول تغير الأموال الخاصة					
ملاحظة	رأسمال الشركة	علاوة الإصدار	فارق التقييم	فارق إعادة التقييم	الاحتياطات و النتيجة
الرصيد في 31 ديسمبر N - 2					
تغيير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيطات الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج الحصص المدفوعة زيادة رأس المال صافي نتيجة السنة المالية					
الرصيد في 31 ديسمبر N - 1					
تغيير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيطات الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج الحصص المدفوعة زيادة رأس المال صافي نتيجة السنة المالية					
الرصيد في 31 ديسمبر N					

قائمة الملاحق

الملحق 05: الهيكل التنظيمي لمجمع "صيدال"



الملحق 06:

ميزانية -أصول-

(مجمع صيدال)

ميزانية - أصول - سنة 2022

Direction des Finances et de la Comptabilité /Groupe Industriel SAIDAL Spa

Bilan consolidé des filiales du Groupe et Participation Minoritaires au 31/12/2022 - ACTIF -
« APRES RETRAITEMENTS »

ACTIF	31/12/22			31/12/21
	MONTANTS BRUTS	AMORTS OU PROVISIONS	MONTANTS NETS	
ACTIFS NON COURANTS				
Écart d'acquisition (ou goodwill)	141 648 564.00	0.00	141 648 564.00	141 648 564.00
Immobilisations incorporelles	568 182 071.69	446 119 234.37	122 062 837.32	74 170 413.60
Immobilisations corporelles	0.00	0.00	0.00	0.00
Terrains	4 398 481 823.42	0.00	4 398 481 823.42	4 398 481 823.42
Bâtiments	13 528 529 989.50	6 193 807 728.92	7 334 722 260.58	7 342 094 769.19
Autres immobilisations corporelles	21 173 669 435.11	15 545 048 325.36	5 628 621 109.75	5 503 675 138.29
Immobilisations en concession	316 872 000.00	0.00	316 872 000.00	322 740 000.00
Immobilisations en cours	4 410 193 665.04	0.00	4 410 193 665.04	3 850 372 946.09
Immobilisations financières	0.00	0.00	0.00	0.00
Titres mis en équivalences - entreprises associées	2 218 965 232.68	0.00	2 218 965 232.68	2 418 384 302.29
Autres participations et créances rattachées	44 667 575.00	153 650 987.24	-108 983 412.24	44 667 575.00
Autres titres immobilisés	1 000 000 000.00	0.00	1 000 000 000.00	2 001 000 000.00
Prêts et autres actifs financiers non courants	33 330 823.74	0.00	33 330 823.74	51 251 159.52
Impôts différés actif	244 260 019.92	0.00	244 260 019.92	244 899 794.64
TOTAL ACTIFS NON COURANTS	48 078 801 200.10	22 338 626 275.89	25 740 174 924.21	26 393 386 486.04
ACTIFS COURANTS	0.00	0.00		
Stocks et encours	10 529 211 735.74	4 075 962 514.31	6 453 249 221.43	9 804 951 484.95
Créances et emplois assimilés	0.00	0.00	0.00	0.00
Clients	9 256 533 457.23	2 184 100 113.51	7 072 433 343.72	3 350 908 815.99
Autres débiteurs	1 468 506 617.14	7 500.00	1 468 499 117.14	1 302 856 167.38
Impôts	335 215 938.20	0.00	335 215 938.20	170 411 184.88
Autres actif courant	0.00	0.00	0.00	0.00
Disponibilités et assimilés	0.00	0.00	0.00	0.00
Placements et autres actifs financiers courants	18 559 989.19	0.00	18 559 989.19	18 559 989.19
Trésorerie	3 875 103 432.21	82 435 666.36	3 792 667 765.85	3 770 411 504.24
TOTAL ACTIFS COURANTS	25 483 131 169.71	6 342 505 794.18	19 140 625 375.53	18 418 099 146.63
TOTAL GENERAL ACTIF	73 561 932 369.81	28 681 132 070.07	44 880 800 299.74	44 811 485 632.67

Etats Financiers Consolidé Groupe au 31/12/2022



Page 21

ميزانية أصول سنة 2023:

Commissariat Aux Comptes « Exercice clos le 31/12/2023 »

Rapport général de certification des Etats financiers Consolidés – Groupe SAIDAL Spa

Actif consolidé des filiales du Groupe et participations minoritaires au 31/12/2023 après retraitement

Désignation	Brut 2023	AMORT/PROV	Net 2023	Net 2022
ACTIFS NON COURANTS				
Écart d'acquisition (ou goodwill)	141 648 564,00	0,00	141 648 564,00	141 648 564,00
Immobilisations incorporelles	570 202 071,69	485 445 295,01	84 756 776,68	122 062 837,32
Immobilisations corporelles	0,00	0,00	0,00	0,00
Terrains	4 398 481 823,42	0,00	4 398 481 823,42	4 398 481 823,42
Bâtiments	13 721 673 991,01	6 436 244 092,22	7 285 429 898,79	7 334 722 260,58
Autres immobilisations corporelles	21 793 950 051,18	15 887 057 529,85	5 906 892 521,33	5 628 621 109,75
Immobilisations en concession	305 136 000,00	0,00	305 136 000,00	316 872 000,00
Immobilisations en cours	4 880 968 650,41	0,00	4 880 968 650,41	4 410 193 665,04
Immobilisations financières	0,00	0,00	0,00	0,00
Titres mis en équivalences – entreprises associées.	2 279 647 052,62	0,00	2 279 647 052,62	2 218 965 232,68
Autres participations et créances rattachées	44 657 575,00	0,00	44 657 575,00	-108 983 412,24
Autres titres immobilisés	102 000 000,00	0,00	102 000 000,00	1 000 000 000,00
Prêts et autres actifs financiers non courants	232 616 991,36	0,00	232 616 991,36	33 330 823,74
Impôts différés actif	324 229 113,15	0,00	324 229 113,15	244 260 019,92
TOTAL ACTIFS NON COURANTS	48 795 211 883,84	22 808 746 917,08	25 986 464 966,76	25 740 174 924,21
ACTIFS COURANTS	0,00	0,00		
Stocks et encours	13 074 395 567,79	4 016 416 801,12	9 057 978 766,67	6 453 249 221,43
Créances et emplois assimilés	0,00	0,00	0,00	0,00
Clients	10 672 792 200,54	2 202 008 361,89	8 470 783 838,65	7 072 433 343,72
Autres débiteurs	1 334 889 869,65	0,00	1 334 889 869,65	1 468 499 117,14
Impôts	444 517 344,45	0,00	444 517 344,45	335 215 938,20
Autres actif courant	26 125 000,00	0,00	26 125 000,00	0,00
Disponibilités et assimilés	0,00	0,00	0,00	0,00
Placements et autres actifs financiers courants	18 559 989,19	0,00	18 559 989,19	18 559 989,19
Trésorerie	4 061 180 494,40	82 435 666,36	3 978 744 828,04	3 792 667 765,85
TOTAL ACTIFS COURANTS	29 632 460 466,02	6 300 860 829,37	23 331 599 636,65	19 140 625 375,53
TOTAL GENERAL ACTIF	78 427 672 349,86	29 109 607 746,45	49 318 064 603,41	44 880 800 299,74



Mohamed CHOUDER
Expert comptable
commissaire aux comptes

ميزانية أصول سنة 2024:

Direction des Finances et de la Comptabilité /Groupe Industriel SAIDAL Spa

Bilan consolidé des filiales du Groupe et Participations Minoritaires au 31/12/2024 – ACTIF –
« APRES RETRAITEMENTS »

ACTIF	31/12/24		31/12/23
	MONTANTS BRUTS	MORTS OU PROVISION	MONTANTS NETS
ACTIFS NON COURANTS			
Écart d'acquisition (ou goodwill)	141 648 564.00	0.00	141 648 564.00
Immobilisations incorporelles	610 924 175.47	529 657 824.57	81 266 350.90
Immobilisations corporelles	0.00	0.00	0.00
Terrains	4 398 481 823.42	0.00	4 398 481 823.42
Bâtiments	14 495 293 456.75	7 101 256 924.84	7 394 036 531.91
Autres immobilisations corporelles	24 028 527 934.38	17 044 838 742.08	6 983 689 192.30
Immobilisations en concession	180 464 031.00	0.00	180 464 031.00
Immobilisations en cours	5 851 885 222.53	0.00	5 851 885 222.53
Immobilisations financières	0.00	0.00	0.00
Titres mis en équivalences - entreprises associées	2 277 408 926.12	0.00	2 277 408 926.12
Autres participations et créances rattachées	74 567 575.00	0.00	74 567 575.00
Autres titres immobilisés	100 000 000.00	0.00	100 000 000.00
Prêts et autres actifs financiers non courants	69 342 720.29	0.00	69 342 720.29
Impôts différés actif	363 060 269.31	0.00	363 060 269.31
TOTAL ACTIFS NON COURANTS	52 591 604 698.27	24 675 753 491.49	27 915 851 206.78
ACTIFS COURANTS	0.00	0.00	
Stocks et encours	13 277 314 558.80	3 803 367 472.16	9 473 947 086.64
Créances et emplois assimilés	0.00	0.00	0.00
Clients	11 707 420 455.24	2 254 433 430.69	9 452 987 024.55
Autres débiteurs	1 653 268 209.44	0.00	1 653 268 209.44
Impôts	453 517 963.05	0.00	453 517 963.05
Autres actif courant	0.00	0.00	0.00
Disponibilités et assimilés	0.00	0.00	0.00
Placements et autres actifs financiers courants	21 559 989.19	0.00	21 559 989.19
Trésorerie	4 630 487 460.51	80 060 666.36	4 550 426 794.15
TOTAL ACTIFS COURANTS	31 743 568 636.23	6 137 861 569.21	25 605 707 067.02
TOTAL GENERAL ACTIF	84 335 173 334.50	30 813 615 060.70	53 521 558 273.80



الملحق 07:

ميزانية -خصوم-

(مجمع صيدال)

ميزانية - خصوم - 2022

Direction des Finances et de la Comptabilité /Groupe Industriel SAIDAL Spa

Bilan consolidé des filiales du Groupe et Participation Minoritaires au 31/12/2022 - PASSIF - « APRES RETRAITEMENTS »

PASSIF	31/12/22	31/12/21
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	2 500 000 000.00	2 500 000 000.00
Dotation de l'état	411 677 000.00	411 677 000.00
Autres fonds propres	0.00	0.00
Primes et réserves -(réserves consolidées)	15 796 006 288.78	15 318 040 327.17
Ecart de réévaluation	3 055 720 451.96	3 055 720 451.96
Écart d'équivalence	1 463 082 352.04	1 838 063 594.82
Résultat Net	-2 987 159 711.62	48 694 704.82
Autres capitaux propres -report à nouveau	-2 092 312 082.35	-1 097 023 529.49
Intérêts minoritaires	818 357 587.56	837 395 665.76
TOTAL I	18 965 371 886.37	22 912 568 215.05
PASSIFS NON COURANTS	0.00	
Emprunts et dettes financières	14 259 371 288.67	13 825 430 092.80
Impôts (différés et provisionnés)	7 110 987.15	7 112 411.32
Autres dettes non courantes	316 872 000.00	322 740 000.00
Provisions et produits comptabilisés d'avance	1 028 540 134.63	1 021 362 673.15
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II	15 611 894 410.45	15 176 645 177.27
PASSIFS COURANTS	0.00	
Fournisseurs et comptes rattachés	3 293 487 276.35	2 207 198 255.47
Impôts	125 547 764.68	121 945 175.14
Autres dettes	5 080 009 086.66	4 038 233 979.11
Trésorerie passif	1 804 489 875.23	354 894 830.63
TOTAL PASSIF COURANT III	10 303 534 002.92	6 722 272 240.35
TOTAL GENERAL PASSIF	44 880 800 299.74	44 811 485 632.67

ميزانية - خصوم 2023

Commissariat Aux Comptes « Exercice clos le 31/12/2023 »

Rapport général de certification des Etats financiers Consolidés - Groupe SAIDAL Spa

Passif consolidé des filiales du Groupe et participations minoritaires au 31/12/2023 après retraitement

Désignation	31/12/2023	31/12/2022
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	2 500 000 000,00	2 500 000 000,00
Dotations de l'état	411 677 000,00	411 677 000,00
Autres fonds propres	0,00	0,00
Primes et réserves - (réserves consolidées)	15 796 006 288,78	15 796 006 288,78
Ecart de réévaluation	3 055 746 033,29	3 055 720 451,96
Écart d'équivalence	1 315 412 427,53	1 463 082 352,04
Résultat Net	1 990 796 716,09	-2 987 159 711,62
Autres capitaux propres -report à nouveau	-3 996 750 489,78	-2 092 312 082,35
Intérêts minoritaires	851 608 361,63	818 357 587,56
TOTAL CAPITAUX PROPRES	21 924 496 337,55	18 965 371 886,37
PASSIFS NON COURANTS	0,00	
Emprunts et dettes financières	14 536 063 678,66	14 259 371 288,67
Impôts (différés et provisionnés)	526 917,47	7 110 987,15
Autres dettes non courantes	305 136 000,00	316 872 000,00
Provisions et produits comptabilisés d'avance	1 443 416 318,74	1 028 540 134,63
TOTAL PASSIFS NON COURANTS	16 285 142 914,87	15 611 894 410,45
PASSIFS COURANTS	0,00	
Fournisseurs et comptes rattachés	4 027 388 248,21	3 293 487 276,35
Impôts	102 166 580,93	125 547 764,68
Autres dettes	4 143 574 159,84	5 080 009 086,66
Trésorerie passif	2 835 296 362,01	1 804 489 875,23
TOTAL PASSIF COURANT	11 108 425 350,99	10 303 534 002,92
TOTAL GENERAL PASSIF	49 318 064 603,41	44 880 800 299,74



Mohamed CHOUDEH
Expert comptable
commissaire aux comptes

ميزانية خصوم 2024:

Direction des Finances et de la Comptabilité /Groupe Industriel SAIDAL Spa

Bilan consolidé des filiales du Groupe et Participations Minoritaires au 31/12/2024 – PASSIF –
« APRES RETRAITEMENTS »

PASSIF	31/12/24	31/12/23
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	411 677 000.00	2 500 000 000.00
Dotation de l'état	2 500 000 000.00	411 677 000.00
Autres fonds propres	0.00	0.00
Primes et réserves -(réserves consolidées)	15 796 006 288.78	15 796 006 288.78
Ecart de réévaluation	3 055 746 033.29	3 055 746 033.29
Écart d'équivalence	1 293 259 400.68	1 315 412 427.53
Résultat Net	1 057 208 444.64	1 990 796 716.09
Autres capitaux propres -report à nouveau	-2 256 380 537.96	-3 996 750 489.78
Intérêts minoritaires	900 042 305.82	851 608 361.63
TOTAL I	22 757 558 935.26	21 924 496 337.55
PASSIFS NON COURANTS	0.00	
Emprunts et dettes financières	15 241 733 235.29	14 536 063 678.66
Impôts (différés et provisionnés)	0.00	526 917.47
Autres dettes non courantes	180 464 031.00	305 136 000.00
Provisions et produits comptabilisés d'avance	1 588 702 944.66	1 443 416 318.74
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II	17 010 900 210.95	16 285 142 914.87
PASSIFS COURANTS	0.00	
Fournisseurs et comptes rattachés	4 391 376 068.68	4 027 388 248.21
Impôts	77 032 472.69	102 166 580.93
Autres dettes	4 352 593 979.16	4 143 574 159.84
Trésorerie passif	4 932 096 607.06	2 835 296 362.01
TOTAL PASSIF COURANT III	13 753 099 127.59	11 108 425 350.99
TOTAL GENERAL PASSIF	53 521 558 273.80	49 318 064 603.41



الملحق 08:

جدول حساب النتيجة

(مجمع صيدال)

جدول حساب النتيجة 2022:

Direction des Finances et de la Comptabilité /Groupe Industriel SAIDAL Spa

Bilan consolidé des filiales du Groupe et Participation Minoritaires au 31/12/2022 – TCR –
« APRES RETRAITEMENTS »

TABLEAU DES COMPTES DE RESULTAT	31/12/22	31/12/21
Chiffre d'affaires	15 518 343 549.99	10 211 439 983.73
Variation stocks produits finis et en cours	1 916 701 144.87	997 900 766.87
Production immobilisée	0.00	0.00
Subvention d'exploitation	0.00	0.00
I - PRODUCTION DE L'EXERCICE	17 435 044 694.86	11 209 340 750.60
Achats consommés	-10 304 903 076.96	-4 999 154 719.75
Services extérieurs et autres consommations	-1 250 061 996.09	-1 067 885 794.68
II - CONSOMMATIONS DE L'EXERCICE	-11 554 965 073.05	-6 067 040 514.43
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)	5 880 079 621.81	5 142 300 236.17
Charges de personnel	-3 943 686 171.34	-3 944 240 090.42
Impôts, taxes et versements assimilés	-136 922 185.18	-162 116 139.62
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION	1 799 471 265.29	1 035 944 006.13
Autres produits opérationnels	111 250 981.17	175 408 940.73
Autres charges opérationnelles	-157 427 854.84	-75 130 256.23
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur	-4 476 289 679.29	-1 036 215 417.74
Reprises sur pertes de valeurs et provisions	261 601 989.89	326 911 529.02
V - RESULTAT OPERATIONNEL	-2 461 393 297.78	426 918 801.91
Produits financiers	145 902 545.02	177 090 776.00
Charges financières	-520 845 400.17	-105 692 416.20
VI - RESULTAT FINANCIER	-374 942 855.15	71 398 359.80
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOT (V + VI)	-2 836 336 152.93	498 317 161.71
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	-20 000.00	-100 897 797.00
Impôts différés (variation) sur résultat ordinaires	1 525 656.79	25 670 878.24
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES	17 953 800 210.94	11 888 751 996.35
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES	-20 791 682 020.66	-11 517 003 509.88
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES	-2 837 881 809.72	371 748 486.47
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)		
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)		
IX - RESULTAT EXTRAORDINAIRE	0.00	0.00
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE	-2 837 881 809.72	371 748 486.47
Résultat minoritaires	-2 178 182.54	19 855 956.80
part dans le Résultat dans Stes mises en équivalence	-147 099 719.36	-342 909 738.46
RESULTAT NET DE L'EXERCICE	-2 987 159 711.62	48 694 704.82

Etats Financiers Consolidé Groupe au 31/12/2022

Page 23

جدول حساب النتيجة 2023:

Commissariat Aux Comptes « Exercice clos le 31/12/2023 »

Rapport général de certification des Etats financiers Consolidés - Groupe SAIDAL Spa

Compte de résultat consolidé des filiales du Groupe et participations minoritaires au 31/12/2023 après retraitement

Désignation	EX 2023	EX 2022
Chiffre d'affaires	19 410 065 548,95	15 518 343 549,99
Variation stocks produits finis et en cours	1 058 796 924,81	1 916 701 144,87
Production immobilisée	0,00	0,00
Subvention d'exploitation	0,00	0,00
I - PRODUCTION DE L'EXERCICE	20 468 862 473,76	17 435 044 694,86
Achats consommés	-11 115 868 671,92	-10 304 903 076,96
Services extérieurs et autres consommations	-1 489 204 960,88	-1 250 061 996,09
II - CONSOMMATIONS DE L'EXERCICE	-12 605 073 632,80	-11 554 965 073,05
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)	7 863 788 840,96	5 880 079 621,81
Charges de personnel	-4 483 796 798,67	-3 943 686 171,34
Impôts, taxes et versements assimilés	-244 097 338,36	-136 922 185,18
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION	3 135 894 703,93	1 799 471 265,29
Autres produits opérationnels	70 725 663,54	111 250 981,17
Autres charges opérationnelles	-155 096 606,75	-157 427 854,84
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur	-1 156 201 214,80	-4 476 289 679,29
Reprises sur pertes de valeurs et provisions	260 845 207,97	261 601 989,89
V - RESULTAT OPERATIONNEL	2 156 167 753,89	-2 461 393 297,78
Produits financiers	97 635 649,85	145 902 545,02
Charges financières	-352 200 587,88	-520 845 400,17
VI - RESULTAT FINANCIER	-254 564 938,03	-374 942 855,15
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOT (V + VI)	1 901 602 815,86	-2 836 336 152,93
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	-25 343 390,00	-20 000,00
Impôts différés (variation) sur résultat ordinaires	-86 553 162,91	1 525 656,79
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES	20 898 068 995,12	17 953 800 210,94
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES	-18 935 256 406,35	-20 791 682 020,66
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES	1 962 812 588,77	-2 837 881 809,72
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)		
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)		
IX - RESULTAT EXTRAORDINAIRE	0,00	0,00
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE	1 962 812 588,77	-2 837 881 809,72
Résultat minoritaires	-33 267 897,77	-2 178 182,54
Part dans le Résultat dans Stes mises en équivalence	61 252 025,09	-147 099 719,36
RESULTAT NET DE L'EXERCICE	1 990 796 716,09	-2 987 159 711,62



Mohamed CHOUDER
Expert comptable
commissaire aux comptes

جدول حساب النتيجة 2024:

Direction des Finances et de la Comptabilité /Groupe Industriel SAIDAL Spa

Bilan consolidé des filiales du Groupe et Participations Minoritaires au 31/12/2024 – TCR –
« APRES RETRAITEMENTS »

TABLEAU DES COMPTES DE RESULTAT	31/12/24	31/12/23
Chiffre d'affaires	23 733 584 878.73	19 410 065 548.95
Variation stocks produits finis et en cours	262 093 175.97	1 058 796 924.81
Production immobilisée	0.00	0.00
Subvention d'exploitation	0.00	0.00
I - PRODUCTION DE L'EXERCICE	23 995 678 054.70	20 468 862 473.76
Achats consommés	-14 291 896 750.04	-11 115 868 671.92
Services extérieurs et autres consommations	-2 200 380 115.78	-1 489 204 960.88
II - CONSOMMATIONS DE L'EXERCICE	-16 492 276 865.82	-12 605 073 632.80
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)	7 503 401 188.88	7 863 788 840.96
Charges de personnel	-5 602 454 720.47	-4 483 796 798.67
Impôts, taxes et versements assimilés	-176 459 575.24	-244 097 338.36
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION	1 724 486 893.17	3 135 894 703.93
Autres produits opérationnels	440 779 503.35	70 725 663.54
Autres charges opérationnelles	-149 876 506.31	-155 096 606.75
Dotations aux amortissements,provisions et pertes de valeur	-1 279 988 308.41	-1 156 201 214.80
Reprises sur pertes de valeurs et provisions	587 534 748.96	260 845 207.97
V - RESULTAT OPERATIONNEL	1 322 936 330.76	2 156 167 753.89
Produits financiers	155 766 169.41	97 635 649.85
Charges financières	-454 585 618.93	-352 200 587.88
VI - RESULTAT FINANCIER	-298 819 449.52	-254 564 938.03
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOT (V + VI)	1 024 116 881.24	1 901 602 815.86
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	-37 178 469.67	-25 343 390.00
Impôts différés (variation) sur résultat ordinaires	-37 537 051.83	-86 553 162.91
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES	25 179 758 476.42	20 898 068 995.12
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES	-24 155 283 013.02	-18 935 256 406.35
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES	1 024 475 463.40	1 962 812 588.77
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)		
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)		
IX - RESULTAT EXTRAORDINAIRE	0.00	0.00
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE	1 024 475 463.40	1 962 812 588.77
Résultat minoritaires	-48 433 944.20	-33 267 897.77
part dans le Résultat dans Stes mises en équivalence	81 166 925.44	61 252 025.09
RESULTAT NET DE L'EXERCICE	1 057 208 444.64	1 990 796 716.09



Commissariat Aux Comptes « Exercice clos le 31/12/2024 »
Rapport général de certification des Etats financiers Consolidés – Groupe SAIDAL Spa

Alger, le 28 Mai 2025

Monsieur le Président,
Mesdames, Messieurs les Membres de l'Assemblée Générale
Groupe Industriel SAIDAL Spa

En exécution de la mission, de commissariat aux comptes de la société SAIDAL Spa qui nous a été confié par votre Assemblée Générale Ordinaire par résolution par résolution N°08 du 23 juin 2022 et conformément aux diverses dispositions légales en la matière, nous avons l'honneur de vous présenter notre rapport d'expression d'opinion sur les états financiers consolidés de l'exercice clos le 31 décembre 2024, arrêtés par le Conseil d'Administration dans sa réunion du 11 mai 2025.

Les comptes financiers consolidés de l'exercice clos le 31 décembre 2024, soumis à notre examen, tels qu'ils sont annexés au présent rapport, affichent :

Total du bilan consolidé actif/passif consolidé	53 521 558 273,80 DA
Résultat consolidé du Groupe	1 057 208 444,64 DA
Résultat des minoritaires (déficiaire)	(-) 48 433 944,20 DA
Part dans le résultat des Stes mises en équivalence	81 166 925,44 DA

1. Opinion sur les comptes consolidés

Nous avons effectué notre audit selon les normes d'audit Algériennes en vigueur. Ces normes requièrent la mise en œuvre de diligences permettant d'obtenir l'assurance raisonnable que les états financiers consolidés de l'exercice clos le 31/12/2024 ne comportent pas d'anomalies significatives.

Un audit consiste à vérifier, par sondages ou au moyen d'autres méthodes de sélection, les éléments justifiant les montants et informations figurant dans les états financiers consolidés. Il consiste également à apprécier les principes comptables suivis, les estimations significatives retenues et la présentation d'ensemble des comptes.

Nous estimons que les éléments que nous avons collectés sont suffisants et appropriés pour fonder notre opinion.

Dans **le strict respect des opinions** des Commissaires Aux Comptes des filiales et participations **et hormis les observations et recommandations** portées dans la partie technique du présent rapport, nous estimons être en mesure de **certifier** que les états financiers consolidés de l'exercice 2024 sont, au regard du référentiel du système comptable financier (SCF), réguliers et sincères et donne une image fidèle du patrimoine, de la situation financière, ainsi que du résultat de l'ensemble constitué par les entités comprises dans la consolidation.

2. Vérification spécifique

Nous avons également procédé, conformément aux normes d'audit applicables, à la vérification spécifique prévue par la loi des informations relatives au groupe données dans le rapport de gestion. Nous n'avons pas d'observation à formuler sur leur sincérité et leur concordance avec les états financiers consolidés arrêtés au 31/12/2024.

Mohamed CHOUDER
M. CHOUDER
 Expert comptable
 commissaire aux comptes

Les Commissaires Aux Comptes

M. HAMANACHE

Les Commissaires Aux Comptes : M. CHOUDER & M. HAMANACHE Page 2 sur 42

الملحق 09: جدول تدفقات الخزينة لسنة 2023

2.6 des flux de trésorerie (Consolidé Groupe)

UM : DA

DESIGNATION	31/12/2023	31/12/2022
Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles	0,00	0,00
Encaissement reçu des clients	18 345 416 962,63	11 834 724 189,84
sommes versées aux fournisseurs et aux personnels	-18 881 637 715,35	-13 169 777 167,90
Intérêts et autres frais financiers payés	-503 792 412,31	-298 840 820,83
Impôts sur les résultats payés	0,00	-175 916 814,00
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires	-1 040 013 165,03	-1 809 810 612,89
Flux de trésorerie lié à des éléments extraordinaires (à préciser)	0,00	0,00
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles (A)	-1 040 013 165,03	-1 809 810 612,89
Flux de trésorerie provenant des activités d'investissement	0,00	0,00
Décaissements sur acquisition d'immobilisations corporelles ou incorporelles	-680 911 854,22	-511 403 791,05
Encaissement sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles	0,00	0,00
Décaissements sur acquisition d'immobilisations financières	-102 000 000,00	0,00
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières	1 000 000 000,00	1 001 000 000,00
Intérêt encaissés sur placements financiers	44 875 000,00	83 015 000,00
Dividendes et quote-part de résultats reçus	196 875,00	1 584 811,05
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissements (B)	262 160 020,78	574 196 020,00
Flux de trésorerie provenant des activités de financement	0,00	0,00
Encaissement suite à l'émission d'actions	0,00	0,00
Dividendes et autres distributions effectués	-4 350 108,50	-103 608 364,00
Encaissements provenant d'emprunts	193 762 832,20	452 482 705,31
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes et assimilées	-256 291 225,25	-540 595 944,98
Flux de trésorerie net provenant des activités de financements (C)	-66 878 501,55	-191 721 603,67
Incidences des variations des taux de change sur liquidités et quasi-liquidité	2 221,21	-2 586,43
Variation de trésorerie de la période (A+B+C)	-844 729 424,59	-1 427 338 782,99
Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture de l'exercice	2 070 613 556,98	3 497 952 339,97
Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture de l'exercice	1 225 884 132,39	2 070 613 556,98
Variation de trésorerie de la période	-844 729 424,59	-1 427 338 782,99
Rapprochement avec le résultat comptable	1 990 796 716,09	- 2 987 159 711,62
	1 146 067 291,50	1 559 820 928,63

الملحق 10: جدول تغير الأموال الخاصة 2023

2.6 des flux de trésorerie (Consolidé Groupe)

UM : DA

DESIGNATION	31/12/2023	31/12/2022
Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles	0,00	0,00
Encaissement reçu des clients	18 345 416 962,63	11 834 724 189,84
sommes versées aux fournisseurs et aux personnels	-18 881 637 715,35	-13 169 777 167,90
Intérêts et autres frais financiers payés	-503 792 412,31	-298 840 820,83
Impôts sur les résultats payés	0,00	-175 916 814,00
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires	-1 040 013 165,03	-1 809 810 612,89
Flux de trésorerie lié à des éléments extraordinaires (à préciser)	0,00	0,00
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles (A)	-1 040 013 165,03	-1 809 810 612,89
Flux de trésorerie provenant des activités d'investissement	0,00	0,00
Décaissements sur acquisition d'immobilisations corporelles ou incorporelles	-680 911 854,22	-511 403 791,05
Encaissement sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles	0,00	0,00
Décaissements sur acquisition d'immobilisations financières	-102 000 000,00	0,00
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières	1 000 000 000,00	1 001 000 000,00
Intérêt encaissés sur placements financiers	44 875 000,00	83 015 000,00
Dividendes et quote-part de résultats reçus	196 875,00	1 584 811,05
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissements (B)	262 160 020,78	574 196 020,00
Flux de trésorerie provenant des activités de financement	0,00	0,00
Encaissement suite à l'émission d'actions	0,00	0,00
Dividendes et autres distributions effectués	-4 350 108,50	-103 608 364,00
Encaissements provenant d'emprunts	193 762 832,20	452 482 705,31
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes et assimilées	-256 291 225,25	-540 595 944,98
Flux de trésorerie net provenant des activités de financements (C)	-66 878 501,55	-191 721 603,67
Incidences des variations des taux de change sur liquidités et quasi-liquidité	2 221,21	-2 586,43
Variation de trésorerie de la période (A+B+C)	-844 729 424,59	-1 427 338 782,99
Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture de l'exercice	2 070 613 556,98	3 497 952 339,97
Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture de l'exercice	1 225 884 132,39	2 070 613 556,98
Variation de trésorerie de la période	-844 729 424,59	-1 427 338 782,99
Rapprochement avec le résultat comptable	1 990 796 716,09	- 2 987 159 711,62
	1 146 067 291,50	1 559 820 928,63

الملحق 11: استمارة الاستبيان باللغة العربية

تحية طيبة...

السلام عليكم أيها السادة والسيدات الأفاضل، أما بعد...

في إطار متطلبات استكمال أطروحة الدكتوراه في العلوم المالية والمحاسبة، نتشرف بوضع هذه الاستبانة بين أيديكم حول موضوع " الشفافية في الإفصاح كآلية للرفع من جودة المعلومة المحاسبية وتفعيل حوكمة الشركات -دراسة حالة- "، على أمل الوصول لجمع بيانات الرأي المهني حول الموضوع، وتحليل إجابات العينة المستجوبة على عبارات الاستبيان، كما نتوقع أن تعود هذه الدراسة بالفائدة للمؤسسات الجزائرية، خاصة في مجال المحاسبة والمالية، وفي سبيل ترسيخ وإرساء مبادئ الحوكمة وتحسين جودة الإفصاح المحاسبي.

وعليه، نتوجه إلى دعوتكم للإجابة الطوعية على هذا الاستبيان، ومساعدتنا في تحقيق أهداف البحث، كما نلتزم من سيادتكم الاهتمام به والإجابة عليه بموضوعية.

مع العلم أننا نتعهد بمراعاة أخلاقيات البحث العلمي في دراستنا هذه، وأن البيانات نجمعها لأغراض بحثية فقط وأن جميع المعلومات ستعامل بسرية تامة.

تقبلوا منا خالص التحيات

مع فائق الاحترام والتقدير

القسم الأول: المتغيرات الديمغرافية

1- الفئة العمرية:

- أقل من 30 سنة
- بين 30 و 40 سنة
- بين 40 و 50 سنة
- أكثر من 50 سنة

2- المؤهل العلمي:

- ليسانس
- ماستر
- ماجستير أو ما يعادله
- دكتوراه

3- سنوات الخبرة:

- أقل من 05 سنوات
- من 05 إلى 10 سنوات
- من 10 إلى 15 سنة
- أكثر من 15 سنة

القسم الثاني: محاور الاستبيان

المحور الأول: واقع الالتزام بمتطلبات الشفافية في الإفصاح

الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
س1	تلتزم المؤسسة بمتطلبات الإفصاح المنصوص عليها في SCF عند إعداد القوائم المالية الأساسية (الميزانية، حساب النتائج، جدول تدفقات الخزينة، جدول تغيرات الأموال الخاصة).					
س2	تلتزم المؤسسة بالإفصاح عن المعلومات من خلال إدراج الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الأساسية (الملاحق)					
س3	تقصح المؤسسة عن أي تغييرات تطرأ على المبادئ والسياسات المحاسبية المعتمدة لديها.					
س4	تقصح المؤسسة عن المعلومات المحاسبية بشفافية، أي بشكل واضح ومفهوم..					
س5	تقوم المؤسسة بنشر قوائمها المالية بانتظام عن كل فترة مالية.					
س6	تصدر المؤسسة تقاريرها المالية ضمن الآجال المحددة قانوناً، مما يسهل على أصحاب المصلحة الحصول على المعلومة في الوقت المناسب.					
س7	تفقد المعلومات المالية قيمتها بالنسبة لمستخدميها إذا تم الإفصاح عنها في وقت					

قائمة الملاحق

					متأخر.	
					تمتلك المؤسسة موقعا إلكترونيا يتم من خلاله نشر المعلومات المالية بصفة دورية ومنتظمة.	س8

المحور الثاني: جودة المعلومة المحاسبية

الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
س9	يؤدي الالتزام بمتطلبات الإفصاح إلى توفير معلومات مالية أكثر ملاءمة لاحتياجات المستخدمين، مما يدعم اتخاذ قرارات رشيدة.					
س10	يؤدي الالتزام بالإفصاح الشفاف في القوائم المالية إلى تقديم صورة صادقة وعادلة عن الوضعية المالية للشركة.					
س11	تتسم القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي SCF بالقابلية للمقارنة بين المؤسسات المختلفة وكذا بين نتائج الفترات الحالية والسابقة.					
س12	يتم عرض المعلومات المالية بأسلوب واضح ومفهوم يسهل فهم الوضعية المالية للشركة.					
س13	تسعى الشركة إلى تعزيز الشفافية من خلال تزويد المساهمين وأصحاب المصلحة بالمعلومات المحاسبية في الوقت المناسب.					
س14	يساعد الإفصاح الواضح والشفاف على إمكانية مراجعة المعلومات من قبل محافظ الحسابات.					

المحور الثالث: حوكمة الشركات

الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
س15	تفصح الشركة عن أي معلومات إضافية يحتاج إليها المساهمون وأصحاب المصالح.					
س16	تسهم الشفافية في تمكين المساهمين من ممارسة حقوقهم بكفاءة وفاعلية.					
س17	تساهم الشفافية في تقليص فجوة المعلومات بين كبار المساهمين وصغارهم.					
س18	يساعد وضوح المعلومات المحاسبية المفصح عنها أعضاء مجلس الإدارة على اتخاذ قرارات استراتيجية رشيدة وكذا ممارسة دورهم الرقابي.					
س19	تهدف الشفافية في الإفصاح إلى تعزيز الثقة بين الشركة والمتعاملين والمستثمرين.					
س20	يعد تقرير محافظ الحسابات وسيلة مهمة لتعزيز مستوى الإفصاح، من خلال إبداء الرأي حول مصداقية القوائم المالية					
س21	يساهم الإفصاح الشفاف في القوائم المالية في جذب المستثمرين ودعم قدرتهم على اتخاذ قرارات سليمة ومدروسة.					
س22	تفصح الشركة عن عدد اجتماعات مجلس الإدارة ومعدل حضور كل عضو، بما يدعم					

					تطبيق مبادئ الحوكمة.	
--	--	--	--	--	----------------------	--

الملحق 12: استمارة الاستبيان باللغة الفرنسية

Mesdames, Messieurs,

Dans le cadre des exigences relatives à la préparation d'une thèse de Doctorat en Sciences Financières et Comptables, nous avons l'honneur de soumettre à votre expertise ce questionnaire intitulé :

« La transparence de la divulgation comme mécanisme d'amélioration de la qualité de l'information comptable et de renforcement de la gouvernance d'entreprise –Étude de cas–»

Cette étude aspire à recueillir des avis professionnels pertinents afin d'analyser les perceptions de l'échantillon interrogé. Nous escomptons que les résultats de cette recherche puissent apporter une valeur ajoutée aux entreprises algériennes, particulièrement dans les domaines comptable et financier, tout en contribuant à l'ancrage des principes de gouvernance et à l'optimisation de la qualité de la divulgation comptable.

À cet effet, nous vous invitons à participer volontairement à cette enquête. Votre contribution est essentielle pour atteindre les objectifs de notre recherche. Nous sollicitons donc votre bienveillante attention afin de répondre aux questions avec la plus grande objectivité.

Nous vous remercions par avance pour le temps et l'intérêt que vous porterez à ce travail scientifique.

Par ailleurs, nous nous engageons solennellement au strict respect de l'éthique de la recherche scientifique. Nous vous assurons que les données collectées sont destinées exclusivement à des fins de recherche académique et que toutes les informations fournies seront traitées avec la plus grande confidentialité.

Veuillez agréer, Mesdames, Messieurs, l'expression de nos salutations les plus distinguées.

Section 01 : Informations Démographiques

1– Tranche d'age :

- ☐ Moins de 30 ans
- ☐ De 30 à 40 ans
- ☐ De 40 à 50 ans
- ☐ Plus de 50 ans

2– Diplôme :

- ☐ Licence (bac +03)
- ☐ Master (bac +05)
- ☐ Magister
- ☐ Doctorat

3– Années d'exérience :

- ☐ Moins de 05 ans
- ☐ De 05 à 10 ans
- ☐ De 10 à 15 ans
- ☐ Plus de 15 ans

Section 02 : Les axes du questionnaire

Premier axe: La réalité du respect des exigences de transparence dans la divulgation

N°	Paragraphe	Tout à fait d'accord	D'accord	Neutre	Pas d'accord	Pas du tout d'accord
01	L'entité s'engage à respecter les obligations de divulgation prévues par le "SCF" lors de l'élaboration des états financiers fondamentaux (le bilan, le compte de résultats, le tableau des flux de trésorerie et le tableau de variation des capitaux propres)					
02	L'entité s'engage à fournir les informations par l'insertion de l'annexe, laquelle constitue une partie intégrante des états financiers fondamentaux					
03	L'entité procède à la divulgation de tout changement intervenant dans					

	les méthodes et conventions comptables adoptées					
04	L'entité présente l'information comptable avec transparence, c'est à dire, sous une forme claire et intelligible					
05	L'entité procède à la publication régulière de ses états financiers au titre de chaque exercice comptable					
06	L'entité publie ses rapports financiers dans les délais légaux prescrits, ce qui permet aux parties intéressées d'accéder à l'information en temps utile					
07	L'information financière perd de sa pertinence pour les utilisateurs si elle est divulguée de manière tardive					
08	L'entité dispose d'un site web officiel via lequel elle assure la publication régulière de ses informations financières					

Deuxième axe : la qualité de l'information comptable

N°	Paragraphe	Tout à fait d'accord	D'accord	Neutre	Pas d'accord	Pas du tout d'accord
09	Le respect des exigences de divulgation permet de fournir des informations financières plus pertinentes aux regard des besoins des utilisateurs, favorisant ainsi une prise de décision rationnelle					
10	Le respect d'une divulgation transparente des les états financiers permet de donner une image fidèle et équitable de la situation financière de l'entité					
11	Les états financiers élaborés conformément au Système Comptable Financier (SCF) se caractérisent par leur comparabilité, tant au niveau inter-entreprises, qu'au niveau de la cohérence temporelle entre les exercices					

قائمة الملاحق

	actuels et précédents					
12	L'information financière est présentée de manière claire et intelligible, facilitant ainsi la compréhension de la situation financière de l'entité					
13	L'entité s'efforce de renforcer la transparence en fournissant aux actionnaires et aux parties intéressées des informations comptables en temps utile					
14	Une divulgation claire et transparente facilite la révision et l'examen des informations par le commissaire aux comptes					

Troisième axe : la gouvernance d'entreprise

N°	Paragraphe	Tout à fait d'accord	D'accord	Neutre	Pas d'accord	Pas du tout d'accord
15	L'entité s'engage à fournir toute information additionnelle nécessaire aux actionnaires et aux parties intéressées, afin de répondre à leurs besoins spécifiques					
16	La transparence favorise le plein exercice des droits des actionnaires, en leur garantissant une participation à la fois efficiente et effective					
17	La transparence permet de réduire l'asymétrie d'information entre les actionnaires majoritaires et les actionnaires minoritaires				.	
18	La clarté des informations comptables publiées aide les membres du conseil					

	d'administration à prendre des décisions stratégiques rationnelles et à exercer pleinement leur rôle de surveillance					
19	La transparence des informations publiées vise à renforcer la relation de confiance entre l'entité, ses partenaires économiques, et les investisseurs					
20	Le rapport du commissaire aux comptes constitue un moyen essentiel pour renforcer le niveau de divulgation, en exprimant une opinion sur la fiabilité et la sincérité des états financiers					
21	Les informations publiées avec transparence dans les états financiers contribuent à l'attraction des investisseurs et soutiennent leur capacité à prendre des décisions éclairées et réfléchies					
22	L'entité divulgue le nombre de réunions du conseil d'administration ainsi que le taux de participation de chaque membre, favorisant ainsi l'application des principes de gouvernance					

الملحق 13: نتائج برنامج SPSS 26

أولاً : اختبار الثبات "آلفا كرونباخ"

المحور الأول: الالتزام بمتطلبات الشفافية في الإفصاح

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,947	8

المحور الثاني: جودة المعلومة المحاسبية

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,736	6

المحور الثالث: حوكمة الشركات

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,957	7

ثانيا: توزيع أفراد العينة

1- حسب الفئة العمرية

العمرية_الفئة					Cumulative
		Frequency	Percent	Valid Percent	Percent
Valid	سنة 30 من أقل	9	23,7	23,7	23,7
	سنة 40 و 30 بين	12	31,6	31,6	55,3
	سنة 50 و 40 بين	17	44,7	44,7	100,0
	Total	38	100,0	100,0	

2- حسب المؤهل العلمي

العلمي_المؤهل					Cumulative
		Frequency	Percent	Valid Percent	Percent
Valid	ليسانس	19	50,0	50,0	50,0
	ماجستير	19	50,0	50,0	100,0
	Total	38	100,0	100,0	

3- حسب سنوات الخبرة:

سنوات_الخبرة					Cumulative
		Frequency	Percent	Valid Percent	Percent
Valid	أقل من 05 سنوات	11	28,9	28,9	28,9
	من 05 إلى 10 سنوات	7	18,4	18,4	47,4
	من 10 إلى 15 سنة	20	52,6	52,6	100,0
	Total	38	100,0	100,0	

قائمة الملاحق

ثالثاً: اتجاه إجابات أفراد العينة (المتوسط الحسابي والانحراف المعياري)

1- المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغيرات المحور الأول:

Descriptive Statistics					
	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
الإفصاح بمتطلبات المؤسسة تلتزم القوا إعداد عند SCF في عليها المنصوص	38	1	5	4,00	1,230
المعلومات عن بالإفصاح المؤسسة تلتزم المتممة الإيضاحات إدراج خلال من (الملاحق) الأساسية المالية للقوائم	38	1	5	4,26	,978
تطراً تغييرات أي عن المؤسسة تفصح المحاسبية والسياسات المبادئ على لديها المعتمدة	38	1	5	4,03	1,000
المحاسبية المعلومات عن المؤسسة تفصح ومفهوم واضح بشكل أي بشفافية،	38	1	5	4,24	,971
بانتظام المالية قوائمها المؤسسة تبشر تقوم مالية فترة كل عن	38	1	5	4,37	,942
ضمن المالية تقاريرها المؤسسة تصدر على يسهل مما قانوناً، المحددة الآجال على الحصول المصلحة أصحاب المناسب الوقت في المعلومة	38	1	5	4,26	,921
بالنسبة قيمتها المالية المعلومات تفقد وقت في عنها الإفصاح تم إذا لمستخدميها متأخر	38	1	5	3,92	,997
من يتم إلكترونياً موقعاً المؤسسة تمتلك دورية بصفة المالية المعلومات نشر خلاله ومنظمة	38	1	5	3,89	1,134
الشفافية_يتمطلبات_الالتزام	38	1	5	4,12	,877
Valid N (listwise)	38				

2- المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغيرات المحور الثاني:

Descriptive Statistics					
	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation

قائمة الملاحق

إلى الإفصاح بمتطلبات الالتزام يؤدي ملاءمة أكثر مالية معلومات توفير اتخاذ يدعم مما المستخدمين، لاحتياجات رشيده قرارات	38	1	5	4,11	1,008
القوائم في الشفاف بالإفصاح الالتزام يؤدي عن وعادلة صادقة صورة تقديم إلى المالية للشركة المالية الوضعية	38	1	5	4,21	,963
النظام وفق المعدة المالية القوائم تتسم بال Scf المالي المحاسبي	38	1	5	4,00	,870
بأسلوب المالية المعلومات عرض يتم المالية الوضعية فهم يسهل ومفهوم واضح للشركة	38	3	5	4,18	,609
من الشفافية تعزيز إلى الشركة تسعى وأصحاب المساهمين تزويد خلال الوقت في المحاسبية بالمعلومات المصلحة المناسب	38	3	5	4,05	,695
على والشفاف الواضح الإفصاح يساعد محافظ قبل من المعلومات مراجعة إمكانية الحسابات	38	3	5	4,21	,622
المحاسبية_المعلومة_جودة	38	3	5	4,13	,532
Valid N (listwise)	38				

3- المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغيرات المحور الثالث:

Descriptive Statistics					
	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
تسهل الشفافية في تمكين المساهمين من ممارسة حقوقهم بكفاءة وفاعلية	38	1	5	4,11	,924
تساهم الشفافية في تقليص فجوة المعلومات بين كبار المساهمين وصغارهم	38	1	5	4,03	,944
يساعد وضوح المعلومات المحاسبية المفصّل عنها أعضاء مجلس الإدارة على اتخاذ قرارات استراتيجية رشيده وكذا ممارسة دورهم الرقابي	38	1	5	4,16	,945
تهدف الشفافية في الإفصاح إلى تعزيز الثقة بين الشركة والمتعاملين والمستثمرين	38	1	5	4,21	,905
يعد تقرير محافظ الحسابات وسيلة مهمة لتعزيز مستوى الإفصاح، من خلال إبداء الرأي حول مصداقية القوائم المالية	38	1	5	4,00	,930

قائمة الملاحق

يساهم الإفصاح الشفاف في القوائم المالية في جذب المستثمرين ودعم قدرتهم على اتخاذ قرارات سليمة ومدروسة	38	1	5	3,84	,823
تقصح الشركة عن عدد اجتماعات مجلس الإدارة ومعدل حضور كل عضو، بما يدعم تطبيق مبادئ الحوكمة.	38	1	5	3,63	1,101
حوكمة الشركات	38	2	5	4,01	,747
Valid N (listwise)	38				

رابعاً: اختبار الفرضيات

1- اختبار T للعينة البسيطة One Sample T-test:

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
الشفافية_بمتطلبات_الالتزام	38	4,12	,877	,142

One-Sample Test

Test Value = 3

	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
الشفافية_بمتطلبات_الالتزام	7,885	37	,000	1,122	,83	1,41

2- نتائج معادلة الانحدار الخطي البسيط (الفرضية الفرعية 02):

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	,793 ^a	,629	,618	,329

a. Predictors: (Constant), الشفافية_بمتطلبات_الالتزام

ANOVA^a

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	6,580	1	6,580	60,912	,000 ^b
	Residual	3,889	36	,108		
	Total	10,469	37			

a. Dependent Variable: المحاسبية_المعلومة_جودة

قائمة الملاحق

b. Predictors: (Constant), الشفافية_بمتطلبات_الالتزام

3- نتائج تطبيق معادلة الانحدار الخطي البسيط (الفرضية الفرعية 03)

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	,874 ^a	,765	,758	,368

a. Predictors: (Constant), الشفافية_بمتطلبات_الالتزام

ANOVA^a

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	15,803	1	15,803	116,920	,000 ^b
	Residual	4,866	36	,135		
	Total	20,668	37			

a. Dependent Variable: الشركات_حوكمة

b. Predictors: (Constant), الشفافية_بمتطلبات_الالتزام

قائمة الملاحق

الملحق 14: قائمة محكمي الاستبيان

الرقم	اللقب الاسم	الرتبة	الجامعة الأصلية
01	بوزيدة حميد	أستاذ	جامعة بومرداس
02	رميدي عبد الوهاب	أستاذ	جامعة المدية
03	كمال بن موسى	أستاذ	جامعة الجزائر 03
04	دوة محمد	أستاذ	جامعة الأغواط
05	سيد محمد	أستاذ	جامعة خميس مليانة
06	عثماني مصطفى	أستاذ	جامعة تيبازة
07	بن بايرة ريمة	استاذ محاضر أ	جامعة البليدة 2
08	رفيف خديجة	استاذ محاضر أ	جامعة البليدة 2
09	حمزة بن متير	استاذ محاضر أ	جامعة البليدة 2
10	ساكر مريم	استاذ محاضر أ	جامعة البليدة 2
11	بن يوسف مريم	استاذ محاضر أ	جامعة البليدة 2
12	مولاي نسبية	استاذ محاضر أ	جامعة البليدة 2
13	عبدلي يمينة	استاذ محاضر أ	جامعة البليدة 2
14	جناي علاء	استاذ محاضر أ	جامعة البليدة 2